



كلية شط العرب الجامعة

قسم: إدارة الأعمال

المرحلة الرابعة

إدارة المصارف

اعداد أستاذ المادة

الأستاذ مساعد الدكتور

خليل إبراهيم عيسى

التأليف

الأستاذ الدكتور

عبد السلام لفته سعيد

العام الدراسي 2023-2022



ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي

الأستاذ الدكتور
عبد السلام لفته سعيد
٢٠١٨ - ٢٠١٩

الفصل الاول

طبيعة العمل المصرفي

The Nature of Banking Business

المصرف لغة بكسر الراء يعني المكان الذي يتم فيه الصرف وهو بيع النقد بالنقد) ويطلق عليه البعض (بنك) ذات الأصل الأوروبي المقابل في الانكليزية الى (Bank) وفي الفرنسية (Banque) وفي الايطالية (Banco) وهي تعني (صندوق امين لحفظ الاموال).

ويحصر البعض تعريف المصرف ضمن منهج يدعي (منهج الوساطة) بأنه مؤسسة تقبل باستلام النقود على شكل ودائع من الأفراد الذين لديهم فائض وتقوم بإقراضها على شكل قروض وسلف للأفراد والمحتاجين والمستثمرين ، أو بأنه منشأة تقبل النقود كودائع وتحترم طلبات مودعيها في سحبها وتمنح القروض وتستثمر الودائع الزائدة ، لو هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة منها وإقادة المجتمع منها عن طريق استثمارها. أي أن مدخلات المصارف هنا متمثلة بالعاملين والودائع ورأس المال اما المخرجات فتتمثل بالقروض والسلف والاستثمارات وتداول الأوراق المالية ، ولذلك يشار إلى تعريف المصرف بأنه مؤسسة مالية تتولى قبول الودائع من جهة وتقديمها كقروض أو استثمارها في مجالات استثمار اخرى من جهة ثانية. على أن هناك مدخل اخر النظر إلى المصرف كمؤسسة انتاجية يدعى (منهج الانتاج). يتعامل مع المصارف بوصفها مؤسسات تستخدم رأس المال والعمالة وبعض الموارد المستهلكة كمدخلات الإنتاج فئات مختلفة من الودائع وحسابات القروض والعديد من المنتجات المصرفية الأخرى كمخرجات.

على أن تنوع الأعمال المصرفية وتوسعها جعل من التعريفات السابقة قاصرة على عمليتين رئيسيتين من الاعمال المصرفية او ثلاثة وليس جميعها، لذا اعتمدت التشريعات المصرفية الحديثة ومنها التشريع العراقي التعميم في هذا المجال في قانون المصارف العراقي رقم (74 لسنة 2004) يعرف المصرف في مادته الأولى على انه شخص يحمل ترخيصاً أو تصريحاً بمقتضى هذا القانون لمباشرة الأعمال المصرفية ، كما عرفته المادة الأولى من قانون البنك المركزي العراقي (رقم 56 لسنة 2004) بأنه الشخص الحائز على ترخيص أو تصريح بموجب قانون المصارف يخول له الاشتراك في أعمال مصرفية أو غيرها من الأنشطة المصرفية الأخرى ، وعرفه قانون أسواق الأوراق المالية العراقي رقم (74 لسنة 2004) بأنه كيان مخول من قبل البنك المركزي العراقي ليقوم بالعمليات المصرفية في العراق.

اما العمليات المصرفية فيقصد بها في قانون المصارف العراقي بأنها أعمال استلام الودائع النقدية أو أموال أخرى مستحقة السداد من الجمهور لأغراض إيداع ائتمانات أو استثمارات في الحساب الخاص بها وفي قانون البنك المركزي العراقي بأنها " - الأعمال التي تشمل استلام ودائع مالية أو غيرها من الأموال القابلة للتحصيل من الجمهور بهدف فتح اعتمادات أو القيام باستثمارات لحسابهم . وفي قانون البنوك الأردني (رقم 24 لسنة 1971) يتوسع بها اكثر ويعرفها بأنها جميع الخدمات المصرفية ولاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون. ومن ذلك يمكن القول بان المصرف هو المؤسسة التي تقوم بالاعمال المصرفية والتي يمكن الوقوف عليها وتقسيمها إلى أربعة انواع رئيسة من الأعمال هي:-

1. قبول الودائع Accepting Deposits

2. منح الائتمان Granting of Credit

3. الاستثمار Investment

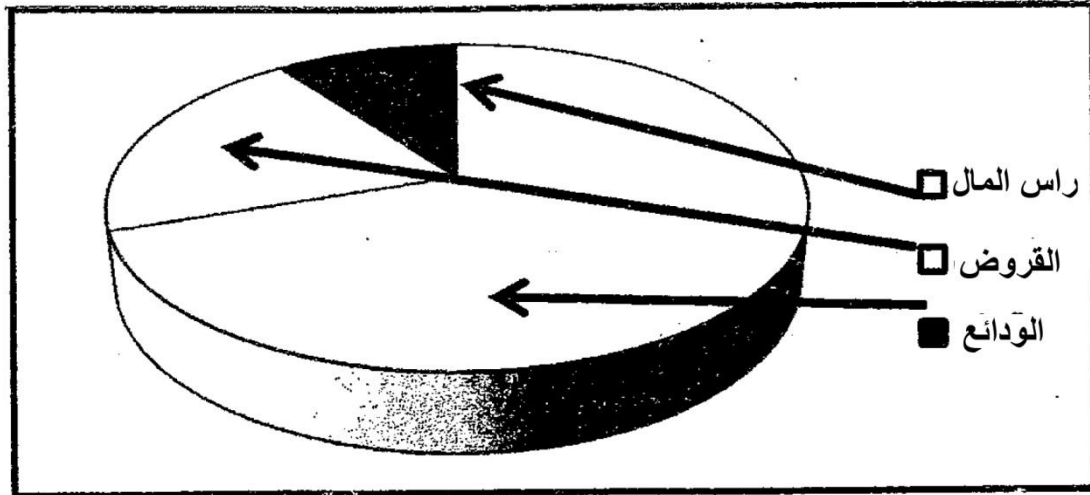
4. تقديم الخدمات المالية الأخرى Providing Other Financial Services

لكل من هذه الأعمال تقسيمات وانواع متعددة . كما ويختلف حجم وطبيعة كل منها من مصرف الى اخر وتختلف في ضوء ذلك المصارف اضافة إلى اختلافها من حيث الحجم والتخصص والشكل وغير ذلك. فقد تكون المصارف منفردة Unit Bank أي ذات فرع واحد وفي منطقة جغرافية واحدة او تكون ذات فروع Branch Bank وتنتشر في مناطق جغرافية متعددة . كما قد يكون المصرف محليا داخل بلد واحد او يتوسع ليكون مصرفا دوليا بفروع ضمن دول عديدة. كما يمكن أن يكون مصرفا متخصصا بقطاع معين ليتوجه فقط إلى ذلك القطاع كالمصارف الصناعية أو المصارف - الزراعية أو المصارف العقارية مثلما يمكن أن يكون مصرفا لجميع القطاعات. ويمكن ان يكون المصرف ربويا يعتمد أسعار الفائدة في تعامله مع زبائنه او يكون مصرفا اسلاميا لايتعامل بالربا ولكن بادوات ائتمانية واستثمارية اخري. وقد يكون المصرف تجاريا يتميز بقبول الودائع الجارية التي يمكن لصاحبها سحبها وقتما يشاء مباشرة أو عن طريق الصكوك أو قد يكون مصرفا استثماريا يكون عمله الأساسي المساهمة في عمليات الاستثمار وانشاء وتطوير المشاريع ، من خلال تسويق أسهم او سندات تلك المشاريع عند اصدارها الأول .واخيرا يمكن أن يكون المصرف شاملا ليتولى جميع العمليات المصرفية ويقدم كل الخدمات المصرفية لجميع القطاعات. والمصرف يختلف عن منشآت الأعمال الأخرى حيث يتميز بخصائص عديدة تفرض على عمله طبيعة خاصة من الضروري . أخذها بنظر الاعتبار ، ومن أهم هذه الخصائص:

1. النقد Funds :- إذا كانت منشآت الأعمال السلعية تعتمد المواد الأولية لإنتاج سلعها والمنشآت الخدمية تعمل على خلق خدماتها وتقديمها الى زبائنها فالمصارف تعد شكلا آخر من المنشآت التي تجمع بين الاثنين فهي في الوقت الذي تقدم فيه سلعها وخدماتها المختلفة فان النقود تعد مادتها الأولية متمثلة بالودائع وفي ذات الوقت منتجها النهائي متمثلة بأشكال القروض والائتمانات النقدية المختلفة وكذلك تكون النقود هي المادة

الأساسية لخدماتها متمثلة بأشكال الائتمان غير النقدي المختلفة وعمليات التحويل وسداد الالتزامات وغيرها ، وحتى الخدمات الاستشارية المقدمة من قبلها تكون النقوزد اساسها الأول.

2. أموال الغير – Third Party funds : في الوقت الذي يشكل رأس المال المصدر الأول والأكبر لاموال منشآت الأعمال الأخرى نجد إنه لا يشكل لدى المصارف إلا نسبة قليلة كما يتبين من الشكل (1-1)، حيث تشكل الودائع الجزء الأعظم من تلك المصادر تأتي بعدها القروض واخيرا يأتي رأس المال. على أن خصوصية الوديعة جعلت منها قلب العمل المصرفي وسبب وجوده. فهي تمثل أمانة من المودع لدى المصرف تتصف بخاصيتين : الأولى أحقية المودع استرجاعها عند الطلب (عادة أو بعد اشعار المصرف) والثانية وهي الأهم أحقية المصرف باستخدامها ما دامت مودعة لديه وهذا ماجعل المصارف تعد من المؤسسات القليلة او النادرة التي تعمل بأموال غيرها. وبالتالي فان المصارف تعمل بأموال الآخرين مما يفرض عليها شروطا خاصة في تعاملها مع تلك الأموال .



شكل رقم (1-1)

يوضح الأهمية النسبية لمصادر أموال المصرف

3. السياسيتين النقدية والائتمانية Monetary and Credit Policies :

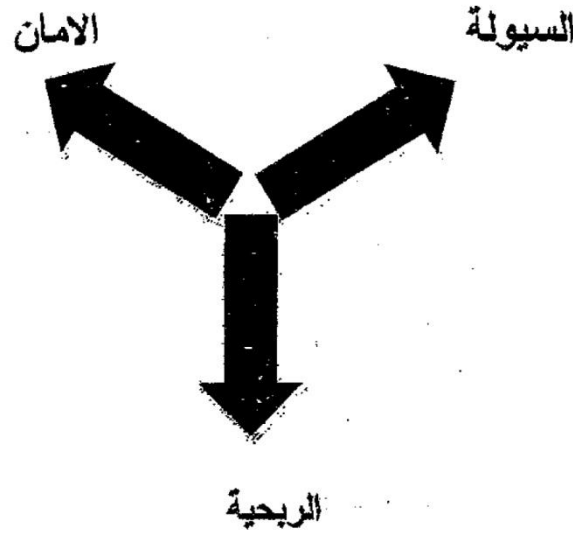
إذا كانت لأعمال المنشآت السلعية منها والخدمية دور في دعم السياسات الخاصة بالقطاعات التي تعمل ضمنها الصناعية والزراعية، التربوية،.....) فإن دور المنشآت المصرفية يكون أكبر بكثير في دعم وتطبيق السياستين النقدية والائتمانية في البلد الذي تعمل فيه إضافة إلى دورها المهم في السياسات الخاصة بالقطاعات الأخرى آنفة الذكر. فالسياسة النقدية المتعلقة بجميع الإجراءات الخاصة بعرض النقد في البلاد والسياسة الائتمانية المتعلقة بإمكانات المصارف في منح الائتمان لهما الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والكساد، حيث يكون للمصارف الدور الأكبر فيهما وإن حساسية هذا الدور أعطت لإجراءات العمل المصرفي أهمية خاصة وضرورة ملحة لاحكامها.

4. البنك المركزي - Central Bank :

لوجود الخصائص الثلاث آنفة الذكر إضافة إلى أسباب أخرى أدت إلى خضوع جميع المصارف العاملة في بلد ما إلى إشراف مركزي مباشر من قبل البنك المركزي في ذلك البلد فيما يحتم عليها الخضوع إلى القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن ذلك البنك وبالتالي فإن هناك بعض الإجراءات المفروضة على المصارف في تعاملها مع زبائنها (وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تضطلع بها المصارف المركزية في مختلف دول العالم).

5. أهداف المصرف - Bank Objectives :

تختلف أهداف المصرف عن أهداف منشآت الأعمال الأخرى إذ أنها تتوزع ما بين الربحية Profitability والسيولة liquidity والامان Safety وهي أهداف متعارضة فيما بينها ،



شكل رقم (1-7)

يوضح تناقض أهداف المصرف

فتحقيق الأولى بدرجة عالية يعني تخفيض درجة تحقيق الثانية والثالثة والعكس بالعكس ، فإذا ماحاول المصرف أن يحقق السيولة والأمان بدرجة عالية فإنه يكون على حساب درجة الربحية التي يسعى إلى تحقيقها وبالتالي فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه إدارة المصارف هي معالجة التعارض بين امان المصرف وسيولته من جهة وبين ربحيته من جهة أخرى، أن هذا التعامل يفرض صيغا معينة على إجراءات المصرف المختلفة.

5. المخاطر المصرفية – Banking Risks

من الصعب أن تجتمع المخاطر المالية في منشأة معينة مثلما تجتمع في المصارف فهي تتنوع بين مخاطر ائتمانية (والتي تعني خلل محتمل في العملية الائتمانية يؤدي إلى نتائج سلبية الى المؤتمن) و مخاطر سيولة (احتمال تحقيق خسائر معينة بهدف توفير السيولة المطلوبة للمصرف في الوقت المناسب ومخاطر الاستثمار (احتمال انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات المصرف إلى أقل من قيمتها الدفترية)

ومخاطر التضخم احتمال انخفاض القوة الشرائية للنقود الناتج عن التضخم أو الكساد) وغيرها من المخاطر المالية الأخرى وهذا ما يضع قيودا أخرى على المصرف.

7. الفترة الزمنية – Time Period :

تتميز التعاملات التجارية الأخرى بأن الصفقة الواحدة منها تنحصر في فترة محدودة ويندر أن تزداد تلك الفترة لتطول الى عدة ايام او عدة اشهر بينما تتميز التعاملات المصرفية عادة بطول الفترة الزمنية اذ(يمتد تاريخ استحقاق بعض القروض المصرفية إلى ثلاثين عاما). أن طول هذه الفترة يحتم على المصرف الدقة المستمرة في إجراءاته وسلامتها رغم تغير الظروف والأزمنة بل يحتم عليها مراجعة تلك الإجراءات وتطويرها بما يتلاءم مع كل معطيات جديدة.

8. التعامل مع الزبائن – Dealing With Costomers:

تختلف المصارف في تعاملها مع زبائنها عن المنشآت الأخرى وذلك أن المصارف تنتقي زبائنها وذلك بعد جمع الكثير من البيانات عنهم ثم تقوم بتقييمهم ماديا وأدبيا وذلك قبل الموافقة على التعامل معهم ، كذلك تستمر في اتصالها المباشر وتقييمها المستمر طوال فترة تعاملها معهم والتي تطول كما تمت الإشارة الى ذلك انفا.وقد أجتهد المصرفيون في تحديد العوامل التي يدرسها المصرف عن عميله فكان أشهرها ما أستقرت تسميته (Cs5) نسبة إلى الحرف الأول من المصطلح الإنكليزي لها والتي تشمل الشخصية: character) وهي رغبة العميل في سداد التزاماته و(القدرة: capacity) التي تعني النشاط والطموح والخبرة والمعرفة وجودة القرارات و(راس المال: capital) وهو ما يمتلكه العميل أي ثروته و (الضمان: collared) وهو عبارة عما يقدمه المقترض من أصول منقولة او غير منقولة والتي يرهنها لتوثيق

القرض أو شخص ضامن ذو مالية . وسمعة وادبية تؤهله لكي يعتمد المصرف في ضمان القرض و (الظروف: conditions) والتي يقصد بها الظروف الاقتصادية المحيطة بالعمل . ان هذه الدراسة تحتم علي المصرف اتباع إجراءات خاصة تختلف في مجملها عن الإجراءات المتبقية في منشآت الأعمال الأخرى في تعاملها مع عملائها.

9. جودة الخدمة المصرفية – Quality of Service Banking

كما هو الحال في منشآت الأعمال الأخرى فان جودة الخدمة المصرفية تحكمها الدقة في الأداء والسرعة في الانجاز وانخفاض في التكاليف (الأسعار) والراحة وحسن المعاملة في التقديم ، على أن أهمية هذه العناصر تكون أكثر شدة في العمل المصرفي ، نظرا لخصائصه المالية أو النقدية التي لا تقبل الخطأ حتى بالاجزاء الصغيرة من الوحدات النقدية الجزاء الدينار او اجزاء الدولار مثلا) ومخاطره المتعددة ، كما أن السرعة في الأداء تكون ضرورية جدا ، فهي الأساس في المنافسة بين المصارف سواء في تبسيط الإجراءات أو مواعيد الإنجاز ، فلا فائدة في قرض بعد موسم الحاجة اليه. تسعى المصارف إلى توفير أكبر قدر ممكن من الراحة للزبائن ، من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار فضلا عن استخدام أجهزة التكيف.

10. سرية العمل المصرفي Secret Banking Business

نظرا لطبيعة العمل المصرفي فهو مبني على الثقة المتبادلة بينه وبين زبائنه ، ونظرا لحساسية البيانات المالية الخاصة بزبائن المصرف وخطورة الافصاح عنها للآخرين ، منافسين أو غير منافسين، فان من مبادئ العمل المصرفي هو السرية في العمل وعدم الافصاح عن أية بيانات عن زبائنه، حتى العاملين في المصرف الذين ليس لهم علاقة عملية بالزبون. فتحاط البيانات المقدمة من قبلهم بالكتمان بعيدا عن كل شخص الاعلاقة له بها، فالمصرف مؤتمن على تلك البيانات ، وليس له الافصاح بها .

اسئلة الفصل الأول

- س1. عرف المصرف وماهي اعماله الرئيسية مبينا ايضا انواع او اشكال المصارف؟
- س2. بين خصوصية المصرف والعمل المصرفي عن منشأة الأعمال الأخرى؟
- او - فسر العبارة التالية:- يختلف المصرف كمنشأة أعمال عن المنشأة الأخرى من حيث :-

1. استعماله بالنقد .
2. التعامل بأموالي الغير.
3. عاقته بالسياستين النقدية والائتمانية .
4. علاقته بالبنك المركزي 5. أهدافه .
6. المخاطر التي يتعرض لها .
7. الفترة الزمنية .
8. تعامله مع الزبائن .
- 9 . جودة الخدمة المصرفية .
10. سرية العمل المصرفي.

الفصل الثاني

خصوصية البنك المركزي

Central Bank

اولا. تعريف البنك المركزي Definition of Central Bank

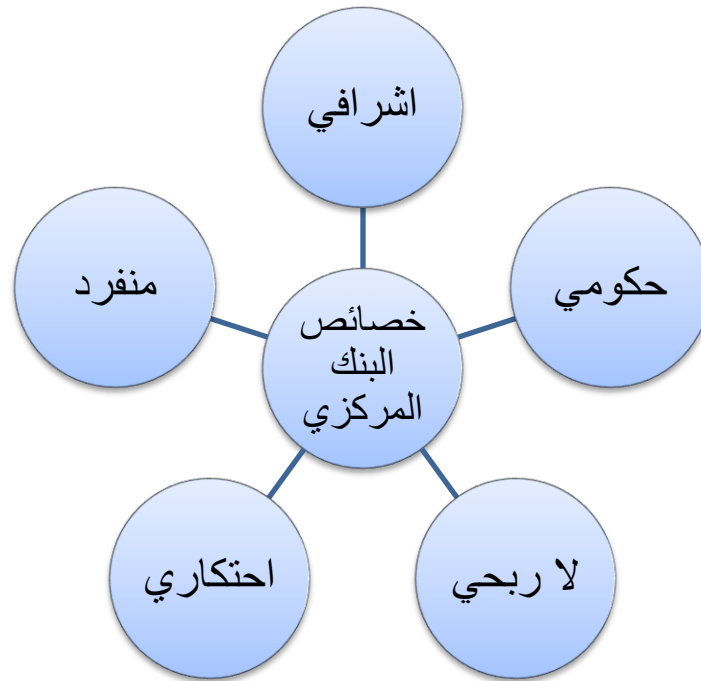
يتكون الجهاز المصرفي في أي بلد من البنك المركزي والمصارف الأخرى إضافة إلى القوانين والأنظمة المصرفية النافذة، ولذلك يقف البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي والذي يدير ذلك الجهاز محققا إدارة السياستين النقدية والائتمانية لذلك البلد ومساهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية له. فهو المؤسسة الحكومية التي تمثل السلطة المالية العليا المشرفة على القطاع المصرفي وجميع المؤسسات المالية الأخرى.

على أن هناك تعريفات أخرى للبنك المركزي تقتصر على وظيفة أو أكثر من وظائفه . فمن يعرفه بأنه المصرف الوحيد الذي يمتلك السلطة الكاملة لإصدار النقد . و هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه . وهو البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي وهو البنك الحكومي الذي يدير العمليات المالية للحكومة ومن خلالها يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية الأخرى بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة. وهو البنك الذي تنشئه الدولة ليتولى عملية الإشراف و التوجيه و الرقابة على الجهاز المصرفي وله حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول الشتائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية، ويكون رأس ماله ما تخصصه الدولة له و كذلك من ودائع البنوك التجارية لديه كما يعرف بانه البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل " النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني ، من خلال قيامه بوظائفه المتعددة كتقنين العملة وادارة العمليات المالية للحكومة واحتاظه بالاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وادارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وقيامه بخدمة المصارف التجارية من خلال اعادة خصم الأوراق التجارية وقيامه بدور المقرض المصارف التجارية وانجاز اعمال المقاصة بينها والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

ويعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي، فهو يشرف على النشاط المصرفي بشكل عام، ويقوم بإصدار أوراق النقد ، ويعمل على المحافظة على استقرار قيمتها، وهو بنك الحكومة حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة ويشاركها في رسم السياسات النقدية والمالية، وهو أيضا بتلك البنوك " حيث يحتفظ بحسابات المصارف لديه، ويقوم بإجراءات المقاصة بينها، وتقديم القروض المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات الائتمانية، وكذلك يقوم بإعادة خصم ما تقدمه إليه المصارف من أوراق تجارية باعتباره المقرض الأخير للنظام الائتماني، وكرفيب على الائتمان بالدولة.

ثانيا . خصائص البنك المركزي Characteristics of the Central Bank

من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد أهم خصائص البنك المركزي والتي يختلف من خلالها عن المصارف الأخرى بما يلي وكما يوضحها الشكل (٢):



الشكل (1-2)

الخصائص البنك المركزي

1. اشرافي Supervisor - فهو يقف على قمة الهيكل المصرفي مختلفا في عمله عن المؤسسات المصرفية الأخرى فهو يشرف عليها ويتحكم بعرض النقد وإصدار القوانين والنظم المصرفية ومحددا ومنفذا للسياسة النقدية البلد.
2. حكومي Government - أي أنه مؤسسة حكومية تتبع القطاع العام ولا يمكن أن ينشئ القطاع الخاص بنوكا مركزية وذلك لخطورة وظائفها . "
3. لاربحي Nonprofit - تركز البنوك المركزية أعمالها مع الحكومة والمؤسسات المصرفية الأخرى ولا تتعامل مع الأفراد الأ نادرا ، لذا فهي تنشئ الصالح العام ولا يكون الربح هو الهدف الأول لها .
4. احتكاري Monopoly - انها مؤسسات احتكارية وحيدة في أي بلد تحتكر الأصدار النقدي وبعض الأعمال المصرفية الأخرى
5. منفرد Single - اذ لا يكون هناك أكثر من بنك مركزي واحد في أي بلد (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم 12 مؤسسة اصدار على أنها تخضع أيضا الى مجلس الاحتياطي الفدرالي).

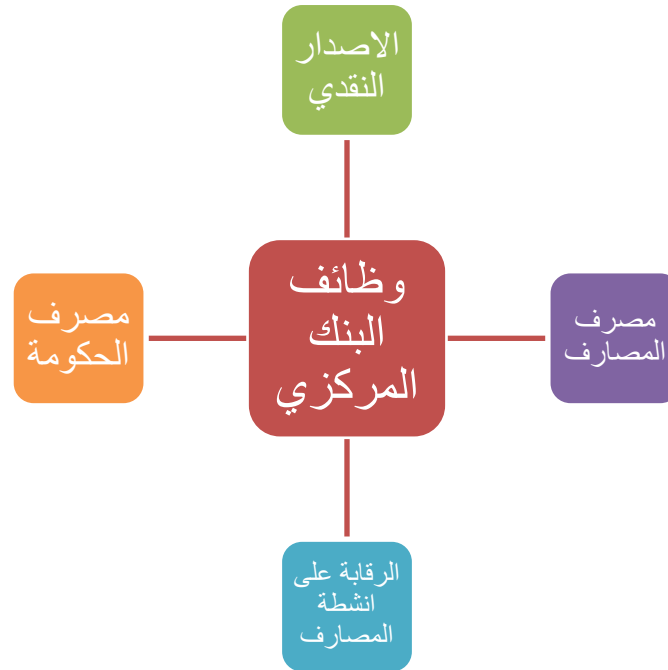
ثالثاً: وظائف البنك المركزي:- Central Bank Functions:

يمكن النظر الى وظائف البنك المركزي كما هو حال المصارف التجارية وبما تم ذكره في الفصل الأول من جنب الودائع ومنح الائتمان والقيام بالعمليات الاستثمارية اضافة الى تقديم الخدمات المصرفية الأخرى . كما يمكن النظر أيضا إلى خصوصية البنك المركزي وبالتالي الى الوظائف التي تميزه عن المصارف الأخرى .
بالقول أن هذه الوظائف هي كما يوضحها الشكل (3) وكما يلي: -

1. الاصدار النقدي Release Cash

فهو الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة باصدار العملة الوطنية المتداولة (اصدار العملة وليس طبع العملة) وتغطيتها بالموجودات الأجنبية وتحديد فئاتها مراعيًا عند ذلك

الأهداف الاقتصادية العملة وخاصة الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي وتوفير قدر مناسب من الرواج الاقتصادي وتجنب الضغوط التضخمية ومعالجتها. اذ ان اصدار كميات كبيرة من العملة يؤدي إلى التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض وعلى العكس من ذلك يؤدي اصدار كميات قليلة من العملة الى كساد



الشكل (2-2)

وظائف البنك المركزي

اقتصادي وانخفاض في انتاجية الوحدات الاقتصادية لانخفاض الطلب على سلعها، وهو لهذا يقوم بصياغة السياسة النقدية والاشراف على تنفيذها بتحديد حجم النقد المعروض للمحافظة على قيمة العملة المحلية والتأثير على حجم الائتمان المصرفي المتوفر والاشراف على المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى والتأثير على اعمالها خدمة للسياسة النقدية اضافة إلى ضمان صدقية ونجاح تلك المؤسسات ورفع مستويات أدائها. على أن تركيز وظيفة الاصدار النقدي بالبنك المركزي له ما يبرره من أسباب، فهو

يزيد من ثقة الأفراد المتعاملين بالأوراق النقدية الصادرة عن أعلى جهة حكومية. كما يقدم ضمانا أكبر ضد الإفراط في إصدار النقد الذي قد ينتج عن تعدد مصارف الإصدار، وكذلك يسمح للبنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها المصارف التجارية مقابل الودائع. وترتبط وظيفة الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي بوظيفة إدارة الاحتياطيات النقدية الأجنبية من ذهب و عملات أجنبية، بما تتضمنه من الاحتفاظ بها والرقابة عليها وتحديد أوجه استخدامها ، إضافة إلى بيعها وشراؤها ، بما يؤمن توفيرها للحكومة بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب لأغراض التجارة الدولية واستقرار أسعار صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية.

2. مصرف الحكومة Bank of the Government :

حيث يتولى القيام بالأعمال المصرفية التي تحتاجها الحكومة ، فهو يقوم بقبول ودائعها وتنظيم حساباتها ، اذ تعد الخزينة العامة للدولة المودع الرئيس لدى البنك المركزي . كما يقوم بتجهيزها بالأموال من حسابها الجاري لدفع الأجور والرواتب والمصروفات الأخرى ، وتسديد التزاماتها .، ودفع الشيكات المسحوبة على الخزينة واجراء التحويلات النقدية من حساب الى اخر ، ونقل المبالغ من مكان إلى آخر داخل البلاد لمصلحة الحكومة، وأداء المدفوعات الخارجية . من جهة أخرى يتولى البنك المركزي تقديم القروض الحكومة سواء كسيليقي نقدية قصيرة الأجل لمقابلة نفقاتها المستمرة ، أو قروضا متوسطة وطويلة الأجل لتنفيذ خططها التنموية أو المؤسسات الانتاجية الحكومية لتمويل فعاليتها الإنتاجية ، أو كقروض استثنائية في الأوقات الاستثنائية كالحروب والأزمات الاقتصادية . كما يتولى البنك المركزي ادارة الدين الحكومي الداخلي المتمثل بحوالات الخزينة والسندات الحكومية والدين الخارجي المتمثل بالقروض الاجنبية ، اضافة الى ذلك يقوم بتوفير العملات الأجنبية وتسوية المبادلات الخارجية ، وأخيرا يمثل البنك المركزي المستشار المالي للحكومة وخاصة فيما يتعلق

إدارة وتنفيذ السياستين النقدية والائتمانية والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3. مصرف المصارف: Bank of Banks

يقوم البنك المركزي بالعمليات المصرفية التي تحتاجها المصارف ، فهو يتولى قبول ودائعها وإدارة احتياطياتها النقدية ، فهو القيم على تلك الاحتياطيات ، والتي أصبحت الزامية تحت اسم الاحتاطي القانوني الذي يلزمه البنك المركزي على المصارف الأخرى كنسبة من ودائعها . كما أن البنك المركزي يعد الملجأ الأخير للمصارف الأخرى للاقراض ، وتقديم التسهيلات المالية في اوقات الازمات العامة في الاقتصاد او الخاصة بمصرف معين ، وبما يضمن قوة الجهاز المصرفي وعدم تعرضه إلى اهتزازات قوية تهدد استقراره. ويقوم البنك المركزي اضا باعادة خصم الأوراق التجارية المخصومة لدى المصارف التجارية ، وذلك لتوفير السيولة الكافي الى تلك المصارف أو لتسهيل عملياتها الائتمانية اضافة إلى ما يحققه البنك المركزي من خلالها من فوائد .كما يقوم البنك المركزي بوظيفة المقاصة بين المصارف الاخرين اذ تتجمع في نهاية كل يوم لدى كل مصرف . تجاري مجموعة من الشيكات المسحوبة لعملائها على المصارف الأخرى ، ولتسهيل تسوية سحب هذه الشيكات ، تجري عملية المقاصة بين تلك المصارف في حساباتها الجارية لدى البنك المركزي، فيجتمع ممثلوا تلك المصارف في غرفة المقاصة (Clearing House) لدى البنك المركزي لتبادل الشيكات وتسويتها من حساباتهم الجارية لديه ، على أن يكون رصيد عملية المقاص في نهاية التسوية صفراً، لأن كل رصيد دائن لدى مصرف معين يقابله رصيد مدين مساو له لدى مصرف آخر. كما يتولى البنك المركزي الدخول مع المصارف الأخرى في عمليات بيع وشراء للأوراق المالية إضافة إلى تسهيل وإدارة عمليات الاقتراض وتقديم الخدمات بين المصارف الأخرى من تقديم المعلومات الائتمانية. ويقوم بتقديم النصح والارشاد لتلك المصارف وتقديم الاستشارات والبيانات الاقتصادية. كما أن من الوظائف المهمة للبنك المركزي في هذا المجال هو الإشراف والرقابة على تلك المصارف من خلال

تحديد رؤوس أموالها والزامها بالاحتفاظ بالاحتياطي القانوني لديهم وتحديد تسبب القائدة والعمولة التي تتقاضاها أو التي تمنحها للمودعين وتحديد الحدود العليا للائتمان الممنوح من قبلها.

4. الرقابة على أنشطة المصارف Control the Banks Activities

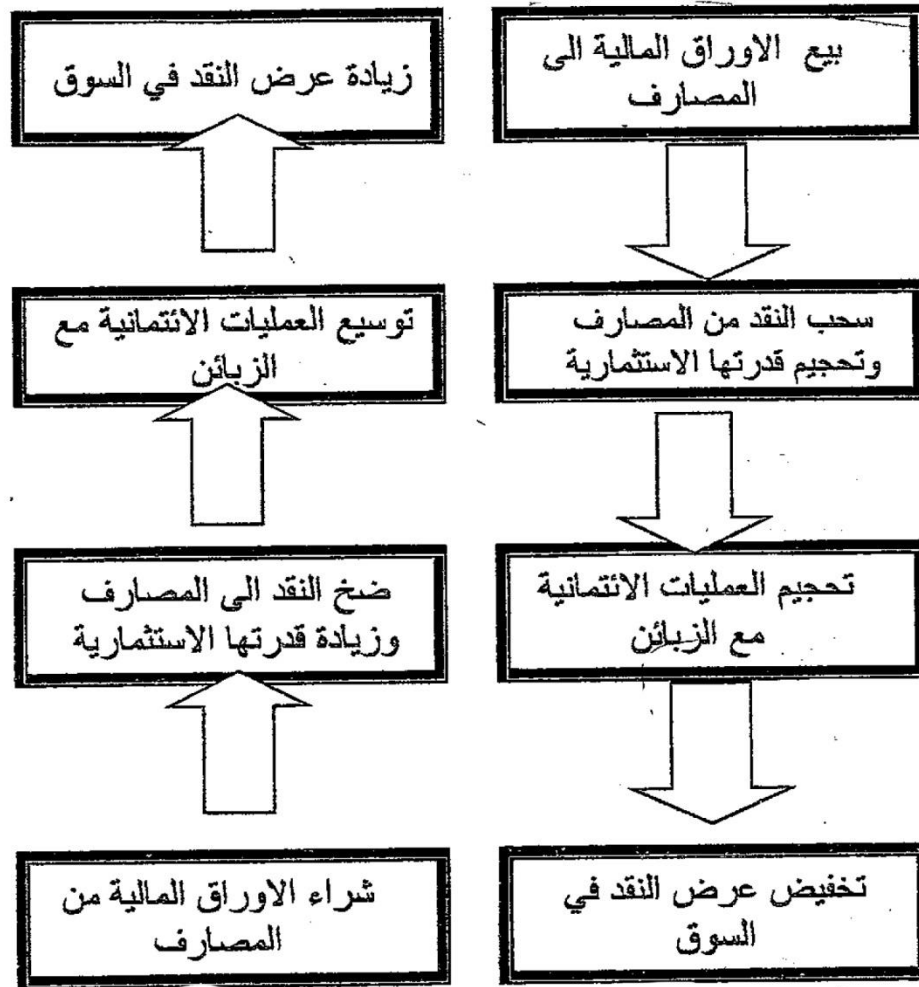
ذكرنا أن من مهام البنك المركزي هو اعداد وتنفيذ السياسة النقدية المتعلقة بجميع الاجراءات الخاصة بعرض النقد في البلاد والسياسة الائتمانية المتعلقة بإمكانيات المصارف في منح الائتمان وهو في ذلك لا يستطيع القيام بذلك دون الرقابة والاشراف المباشرين على المصارف الأخرى ، لذلك تمنح الدولة الصلاحيات الكاملة لتحقيق ذلك الأشراف والرقابة ، بما يؤمن الاستقرار الاقتصادي في البلاد وتحقيق التنمية اضافة الى حماية أموال المودعين. و يعتمد على عدة أساليب او ادوات لتحقيق ذلك منها الأساليب النوعية ومنها الاساليب الكمية ، ومن الأساليب النوعية (ualitative Methods) التي تستهدف التأثير في نوعية الائتمان ووجهته وليس في مقداره فقط مثل دعوة وتشجيع المصارف على أنواع معينة من الائتمان وعدم التشجيع أو منع من أنواع أخرى ، كذلك توفير البيانات والتشجيع على الدخول في مجالات استثمارية معينة دون أخرى. كما يفرض مبر البنك المركزي في بعض الأحيان القواعد والأسس الخاصة بتأسيس المصارف وحدود رؤوس أموالها ، اضافة الى الحدود العليا والدنيا لأسعار الفائدة فيها وكذلك حدود الاقراض والاقتراض والضمانات المطلوبة فيها . ويطلب البنك المركزي من المصارف الأخرى الإحصائيات والبيانات الدورية والموازنات الشهرية والفصلية والسنوية ، لضمان التزامها في تطبيق التعليمات الصادرة عنه.

رابعاً: اساليب البنك المركزي الكمية في الرقابة

أما بخصوص الاساليب او الأدوات الكمية (Quantitative Methods) التي تستهدف التأثير في حجم الائتمان فتشمل السوق المفتوح واعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني:

1. السوق المفتوح: Open Market

وتعني دخول البنك المركزي مع المصارف الأخرى في عمليات بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات حكومية أو غير حكومية بما يؤثر على سيولتها ومن ثم على قدرة تلك المصارف على منح الائتمان وبالتالي حجم النقد المعروض في السوق. والشكل رقم (2-1) يوضح ذلك , فاذا ما اراد المصرف تخفيض النقد المعروض لسدى المصارف وفي السوق لمعالجة حالات تضخمية مثلا ، فانه يقوم بالحد من قدراتهم الائتمانية وذلك من خلال تحفيزهم على شراء الأسهم والسندات منه (وخاصة الحكومية منها والمتمثلة باذونات الخزينة) سواء بتخفيض سعرها أو زيادة ماتحققه من فوائد (سعر الفائدة) أو بالزامها بالشراء ، وبالتالي يحصل منهم على كميات كبيرة من النقد ويمنحهم بدلا عنها تلك الأوراق المالية، وهو ما يخفض السيولة لدى تلك المصارف وبالتالي يحجم قدراتها الائتمانية ومن ثم تخفيض حجم النقد المعروض. وعلى العكس من ذلك فاذا ما اراد البنك المركزي معالجة حالات كساد معينة وتحريك الاقتصاد من خلال تشجيع المصارف الأخرى على منح الائتمان ومن ثم زيادة كمية النقد المعروض يقوم بشراء الأوراق المالية من المصارف الأخرى فيضخ لهم كميات كبيرة من النقود وياخذ بدلا عنها الأوراق المالية فتزداد لديهم النقود وبالتالي تزداد السيولة لديهم مما يزيد من قدراتهم الائتمانية ويزيد من المعروض النقدي .



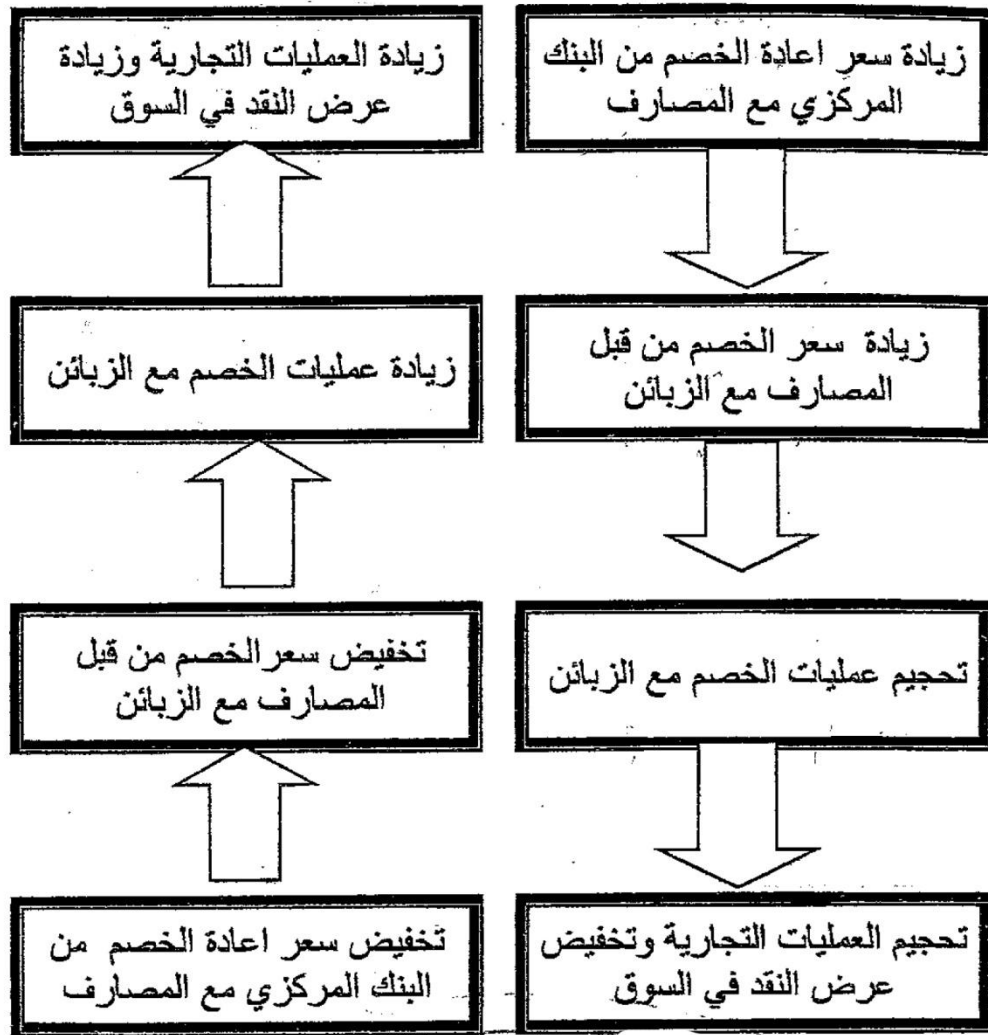
شكل رقم (2-3)

يوضح سياسة السوق المفتوح للبنك المركزي

2. اعادة الخصم Re-Discount

من المعروف قيام المصارف بخصم الأوراق التجارية (من صكوك وكمبيالات وغيرها الزبائن) عند احتياجهم للنقد قبل موعد استحقاق تلك الأوراق وفق س عر خضنتم معين يحصل المصرف من خلاله على عوائد معينة، على أن يقوم المصرف باستحصال قيمة تلك الأوراق في موعد استحقاقها من المدينين الأصليين لها، ولهذه العملية أهمية كبيرة لكل من الدائنين والمدينين والمصرف وبالتالي للاقتصاد عموماً، وكما يتضح من الشكل

رقم (2-2) فان زيادة عمليات الخصم تؤدي بالضرورة إلى زيادة الائتمان الذي بدوره يساهم بزيادة العمليات التجارية وبالتالي العمليات الانتاجية.



شكل رقم (2-4)

يوضع سياسة اعادة الخصم لدى البنك المركزي

ويمكن أن يقوم البنك المركزي باعادة خصم تلك الأوراق لديه على وفق س عر خصم ادني من السعر السابق الذي خصمت به لدى المصارف بحيث يتقاسم العوائد بينه وبين تلك المصارف، هذا اذا ما احتاجت المصارف إلى النقد. ويستغل البنك المركزي هذه الأداة في التأثير على قدرة المصارف الائتمانية وبالتالي عرض النقود

لديها وفي السوق، وذلك لتأثير سعر اعادة الخصم على معظم اسعار الخصم وأسعار الفائدة في السوق، فاذا ما أراد البنك المركزي زيادة القدرة الائتمانية للمصارف وبالتالي زيادة المعروض من النقد في السوق يقوم بتخفيض سعر اعادة الخصم فتزداد عمليات اعادة. الخصم التي تقوم بها المصارف لدى البنك المركزي والتي بدورها يمكن أن تخفض سعر الخصم لربائنها ومن خلالها تزداد عملية الخصم التي تقدمها المصارف لهم بما يوفر لهم ما يحتاجونه من نقد وكأنها تأخذ النقد من البنك المركزي لتعطيه الى ربائنها . وبالعكس من ذلك إذا ما أراد البنك المركزي الحد من القدرة الائتمانية للمصارف لتخفيض حجم النقد في السوق يقوم برفع سعر اعادة الخصم وبما يقلل او يمنع المصارف من اعادة خصم الأوراق التجارية لديه ومن ثم يخفض من عمليات الخصم بينها وبين ربائنها فينخفض حجم المعروض من التقد.

3. الاحتياطي القانوني Legal Reserve ::

ذكرنا ان من وظائف البنك المركزي في علاقته مع المصارف الأخرى هو إلزامها بالاحتفاظ بالاحتياطي القانوني لديه ، والاحتياطي القانوني و نسبة من الودائع المقدمة الى المصارف من ربائنها يلزم البنك المركزي تلك المصارف على الاحتفاظ بها لديه وذلك حماية لهم ولربائنتهم في مواجهة مخاطر السيولة التي تتعرض لها . ويحق للمصارف استثمار ماتبقى من الوديعة بعد طرح الاحتياطي القانوني الذي يذهب الى البنك المركزي. ويعتمد البنك المركزي هذه الأداة في التأثير على قدرة المصارف في التصرف بأموال المودعين وبالتالي في عرض النقد في السوق. وكما يتضح من الشكل رقم (2-3) فاذا ماراد البنك المركزي الحد من القدرة الائتمانية للمصارف نتيجة لظروف تضخمية يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف فلا يحق لها التصرف الا بنسبة أقل من ودائعها ، واذا اراد العكس من ذلك وفي ظروف الكساد قام بتخفيض نسبة الاحتياطي المفروض واطلق للمصارف استثمار كميات أكبر من ودائعها فتوفر الائتمان الربائنها فيزداد النقد المعروض في السوق. فاذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف هي 25% مثلا ، فهذا يعني اقتطاع

البنك المركزي لهذه النسبة من كل وديعة لدى المصارف الأخرى كاحتياطي قانوني ،
ويما يبقى للمصارف 75% فقط من كل وديعة بما يسمى القوة الاستثمارية لها ، فيكون
الاحتياطي القانوني لوديعة مقدارها 80 مليون دينار هو :-

الاحتياطي القانوني = مبلغ الوديعة × نسبة الاحتياطي القانوني

$$= 80 \times 25\% = 20 \text{ مليون دينار}$$

القوة الاستثمارية = مبلغ الوديعة - مبلغ الاحتياطي القانوني

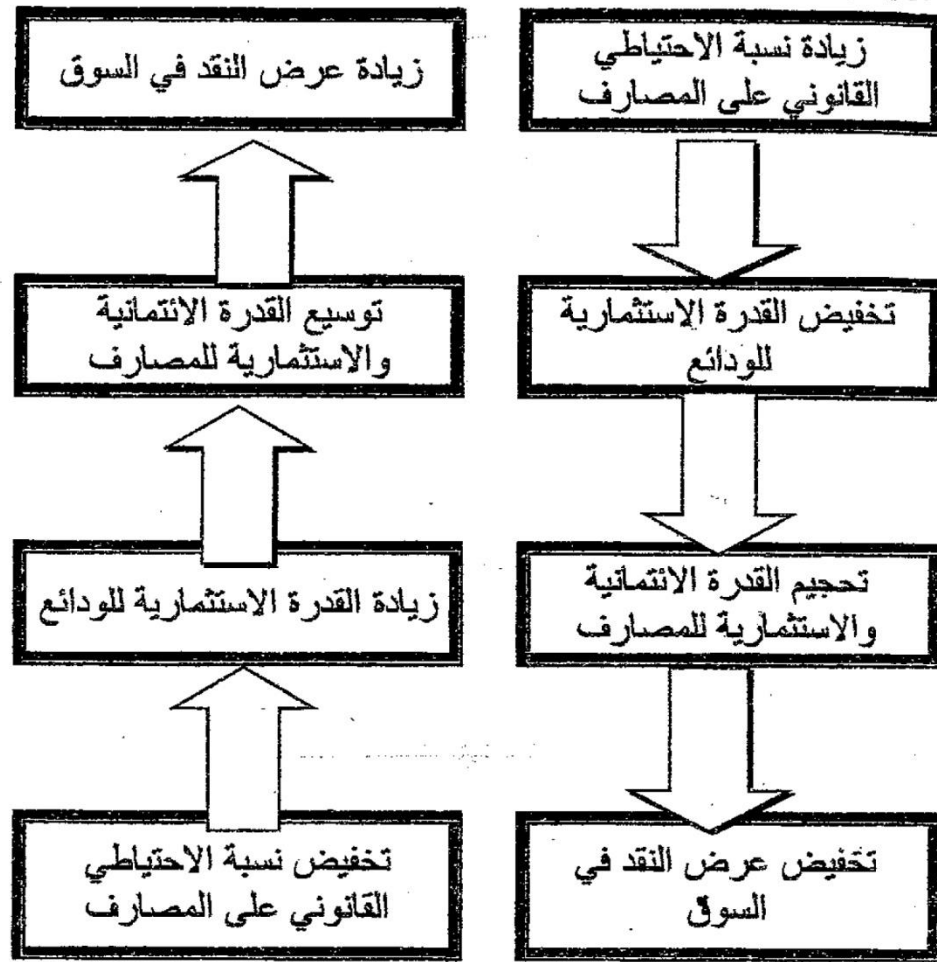
$$= 80 - 20 = 60 \text{ مليون دينار}$$

فاذا ما قرر البنك المركزي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني الى 40% ، فانه بذلك يقتطع
هذه النسبة وبما يخفض القوة الاستثمارية للوديعة الى 60% فقط.

الاحتياطي القانوني = $80 \times 40\% = 32$ مليون دينار

القوة الاستثمارية = $80 - 32 = 48$ مليون دينار

فبعد ان كان للمصرف حق التصرف بـ 60 مليون دينار اصبح لا يستطيع الا بـ 48
مليون دينار فقط.



شكل رقم (2-5)

يوضح سياسة الاحتياطي القانوني للبنك المركزي

اسئلة الفصل الثاني

س1. ماهو البنك المركزي وماهي خصائصه عن المصارف الأخرى؟

س2. اشرح وظائف البنك المركزي ؟

او - فسر العبارة التالية :-

يعد البنك المركزي :-

1. المؤسسة الوحيدة التي تقوم باصدار النقد في البلاد؟

2. مصرف الحكومة؟

3. مصرف المصارف

س3. ماهي اساليب البنك المركزي النوعية في الرقابة على نشاط المصارف الاخرى وماذا يستهدفة من تلك الرقابة؟

س4. ماذا يعني بسياسة السوق المفتوح التي يعتمدها البنك المركزي مع المصارف الاخرى وماهي اهدافها ، وضح بالشكل اجراءاتها ونتائجها ؟

س5. ماهي عملية الخصم في المصارف وما هي عملية اعادة الخصم التي يعتمدها البنك المركزي ؟ وضح بالشكل كيف تؤثر هذه السياسة على قدرة المصارف وحجم السيولة النقدية في السوق ؟

س6. عرف الاحتياطي القانوني وكيف يتم احتسابه ؟ وكيف يعتمد البنك المركزي في مراقبة سيولة المصارف التجارية والتأثير عليها موضحا ذلك بمثال وبالشكل؟

الفصل الثالث

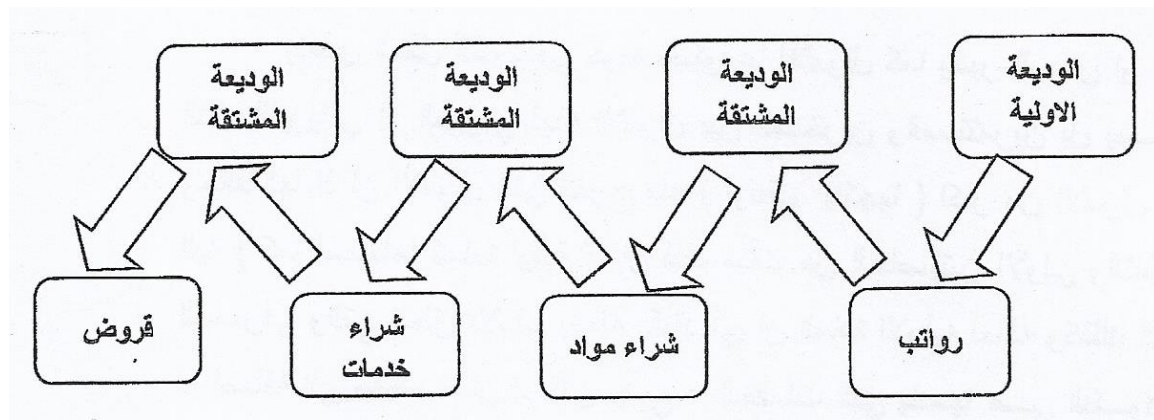
المصارف وعملية خلق الودائع او خلق النقود

Money or deposits Creation

يتعدى العمل المصرفي كونه مستودعا للاموال كما يشير البعض او الذي يتولى النقل الفيزيائي او الطبيعي لهذه الأموال بين المدخرين والمستثمرين بل يصبح مزيذا وخالقا لها. اذ ان الاموال التي تخرج منه (اولنقل ينتجها) اكثر من الأموال التي تدخل اليه (كما اسميناها كمادة أولية). أن ذلك متأت من الخاصيتين الأولى والثانية للعمل المصرفي والتي تتعلق الأولى بعمله بالنقد أي أن المادة الاولى لعمله وكذلك المنتج النهائي له اضافة الى معظم - ان لم تكن جميع - الخدمات التي يقدمها هي النقود والأموال بأشكال مختلفة. والخاصية الثانية المتعلقة بالعمل بأموال الغير والتي تسمح للمصارف بالتصرف بها مادامت مودعة لديها. وهذا ما أوجد عملية خلق النقود Creation Money او خلق الودائع deposits Creation او اشتقاق ودائع جديدة من الودائع الأولية أو الاصلية Initial Deposits . ويشير العديد من الكتاب والمصرفيون إلى أن عملية خلق النقود تحصل في كل عملية اعادة ايداع مبلغ صرفه المصرف لأي سبب كان وكان هذا المبلغ قادما من وديعة سابقة. ونحن نقول أن عملية الخلق تحصل عند الايداع الأول للوديعة وحتى قبل صرفها وايداعها مرة أخرى. ولتوضيح الصورة الاولى نفترض ان احد المصارف استلم وديعة من أحد زبائنه (احمد) بمبلغ مليون دينار ، فيكون ضمن خصوصية العمل المصرفي له الحق باقراضها لزبون اخر (اقراضها كاملة عند اهمال الاحتياطي القانوني) أي يستطيع المصرف أن يقرض مبلغ مليون دينار الى زبون اخر (مصطفى) . فاذا ما أعاد مصطفى المبلغ الى المصرف على شكل وديعة ستظهر زيادة في حساب الودائع لدى المصرف بمبلغ مليوني دينار واذا ما تكررت نفس العملية مع الزبون (محمود) ومنحه المصرف المبلغ سواء كان كقرض او كراتب شهري أو كاجور خدمات قدمها (محمود) الى المصرف أو كتمن أوراق مالية قدمها

الى المصرف وقام (محمود) باعادة ايداعها لدى المصرف سيزيد حساب الودائع بمبلغ ثلاثة ملايين دينار .وتستمر هذه العملية مادام عمل المصرف قبول الودائع ومنح القروض لتصل الودائع المشتقة Deposits Derived الى مالانهاية.

والشكل التالي يوضح عملية خلق الودائع على وفق الظروف السابقة:



شكل رقم (3-1)

يوضح عملية خلق الودائع بدون احتياطي قانوني

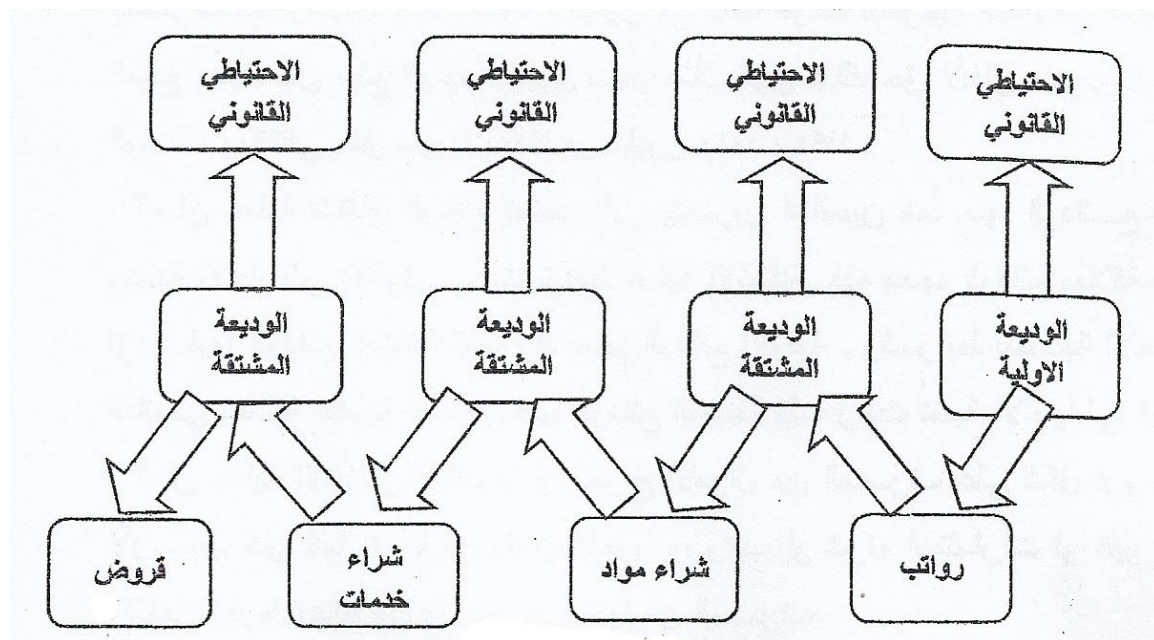
واعتمادا على القانون الرياضي لأستخراج حجم الودائع الكلية والودائع المشتقة بافتراض أن نسبة الاحتياطي القانوني The Legal Reserve Ratio تكون صفرا:-

$$\frac{\text{الوديعة الاولى}}{\text{اجمالي الودائع}} = \text{نسبة الاحتياطي القانوني}$$

$$\text{ج} = \frac{\text{أ}}{\text{صفر}} = \text{مالانهاية}$$

ومن خلال الشكل (3-1) والقانون الرياضي يتبين أن اي مبلغ الوديعة الأولية يمكن أن يؤدي إلى مالانهاية من الودائع المشتقة لعدم وجود حدود للأشتقاق كما في

الشكل ولعدم وجود نسبة احتياطي قانوني (اي صفر) كما في القانون وبالتالي يكون المقام صفرا فيكون الناتج في هذه الحالة مالا نهائية ايضا. ولكن ولضمان حقوق المودعين وخوفا من اسراف المصارف في اشتقاق الودائع وضعت البنوك المركزية قيد الاحتياطي القانوني Legal Reserve الذي يفرض اقتطاع البنك المركزي نسبة من كل وديعة من ودائع المصارف الأخرى يحتفظ بها لديه. والتي جعلت من عملية خلق الودائع تقف عند حد معين. والشكل التالي يوضح عملية خلق الودائع على وفق وجود احتياطي قانوني:



شكل رقم (2-3)

يوضح عملية خلق الودائع مع احتياطي قانوني

وتستمر عملية الاشتقاق حتى يصل مجموع الودائع الأولية والمشتقة إلى :-

$$\frac{\text{الوديعة الأولية}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} = \text{اجمالي الودائع}$$

$$\frac{أ}{ح} = ج$$

الودائع المشتقة = اجمالي الودائع - الوديعة الاولى

$$ق = ج - \frac{أ}{ح} = آ - \frac{أ}{ح}$$

وفي مثالنا وعلى افتراض أن نسبة الاحتياطي القانوني كانت 20% تكون:-

$$اجمالي الودائع = \frac{1000}{20\%} = 5000 \text{ دينار}$$

ويمثل اجمالي الودائع هذا القوة الاستثمارية للوديعة الأولى

$$\text{اما الودائع المشتقة} = 1000 - 5000 = 4000 \text{ دينار}$$

وهنا لابد من الاشارة الى مايلي:

1. ان عملية خلق النقود او اشتقاق الودائع Derivation Deposits في رأينا كما ذكرنا سابقا تبدأ عند ايداع الوديعة لدى المصرف وقبل اقراضها او صرفها من قبل المصرف، على أساس أن عملية ايداع الوديعة وخاصة الجارية منها يعطي الزبون الحق في التصرف بها وانفاقها وقتما يشاء ، وفي ذات الوقت يعطي المصرف الحق في التصرف بها وانفاقها وقتما يشاء ، فيكون في ذات الوقت للطرفين الحق في انفاق نفس المبلغ ، فاذا كان مبلغ الوديعة مليون دينار مثلا يكون هناك حق لأنفاق مليونين في ذات الوقت ، وبالتالي خلق مليونان بدلا من مليون واحد وهكذا .

2. ان عملية اشتقاق الودائع تعتمد على عنصرين أساسيين هما حجم الودائع الأولية ونسبة الاحتياطي القانوني، حيث ترتبط عملية الاشتقاق هذه بحجم الودائع بعلاقة طردية تزداد فيها الودائع المشتقة كلما زاد حجم الودائع الأولية . وترتبط بنسبة الاحتياطي

القانوني بعلاقة عكسية تنخفض فيها الودائع المشتقة كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني.

3. ان عملية الاشتقاق لا تشترط ان تخرج الأموال من المصرف على شكل قروض بسبب لأي سبب كان كما اشرنا فقد يكون كاجور ورواتب او شراء استثمارات او غير ذلك . ولكنها تشترط اعادة ايداعها بعد خروجها من المصرفية.

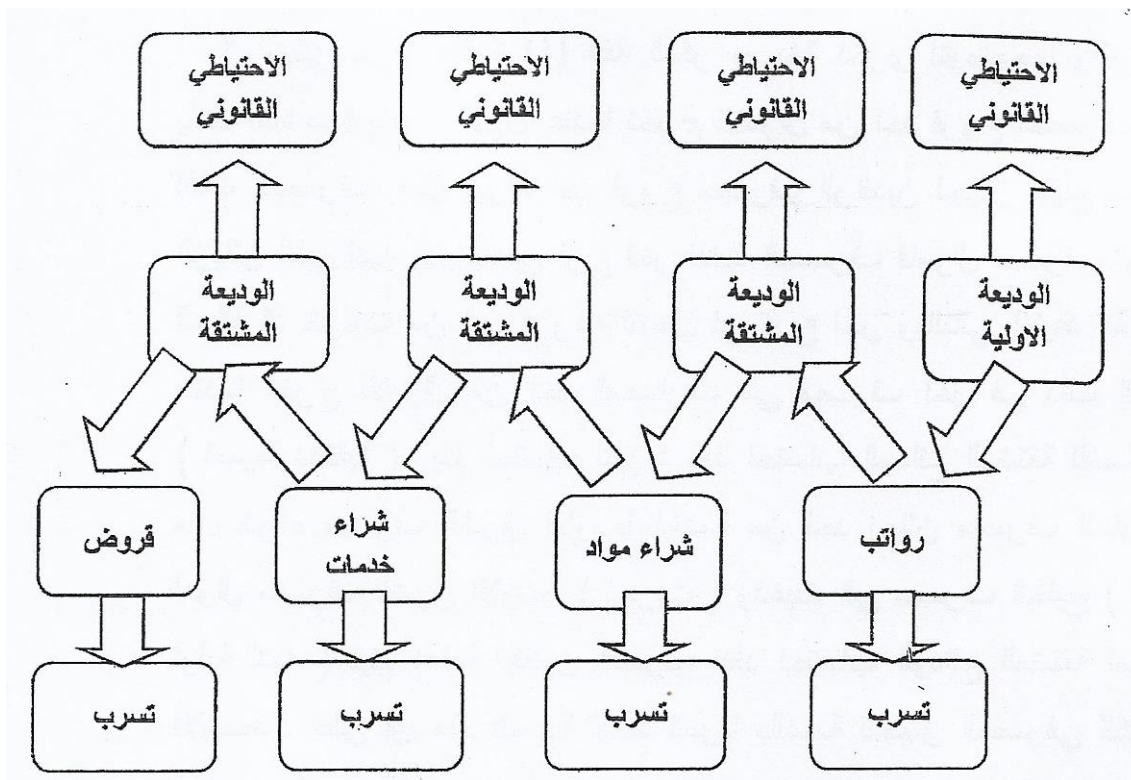
4. ان عملية اشتقاق الودائع تفترض وجود مصرف واحد هو الذي يودع لديه وهو الذي يقرض. وعند وجود اكثر من مصرف فان هذا القانون يستخرج الودائع المشتقة للجهاز المصرفي ككل وليس للمصرف الواحد، أي على فرض خروج الاموال من احد المصارف على شكل قروض مثلاً لتدخل كودائع في مصرف اخر.

5. ان عملية الاشتقاق وفق ما تقدم تفترض أن جميع ما يقرض يعاد ايداعه ولا يتسرب أي مبلغ من المصرف أما عند وجود نسبة من التسرب فان حجم الودائع المشتقة سينخفض وسيضمن القانون نسبة مايعود للمصرف من القروض الممنوحة او الاستخدامات الأخرى التي تعود اليه على شكل ودائع ويكون القانون كما يلي:

$$Q = \frac{A \times N(1 - C)}{N(1 - C) - 1}$$

حيث ن = نسبة مايعود الى المصرف وهي المتممة لنسبة التسرب

وفي مثالنا السابق وعلى فرض أن نسبة مايتسرب من المصرف ولا يعود اليه بشكل ودائع هو 30%، تكون الودائع المشتقة في هذه الحالة كما يوضحها الشكل التالي:



شكل رقم (3-3)

يوضح عملية خلق الودائع مع احتياطي قانوني ونسبة تسرب

$\%70 = \%30 - \%100 =$ نسبة ما يعود إلى المصرف

$$1273 \text{ دينار} = \frac{(20\% - 1)70\%}{(20\% - 1)70\% - 1} \times 1000 = \text{ق}$$

والسؤال الذي يطرح هنا هو ماهي العلاقة بين الودائع المشتقة ونسبة مايعود للمصرف هل هي طردية ام عكسية.

ان القوة الاستثمارية للوديعة الأولية هي حجم الائتمان الذي يمكن أن يتولد عنها، وهي تعني مايمكن أن يستثمره المصرف كقروض او استثمارات او أي ائتمان اخر من الوديعة الأولية ، ويمكن استخراجها كما يلي:

$$\frac{\bar{A} - \bar{A} \times C}{1 - C + C \times N} = T = \text{القوة الاستثمارية للوديعة}$$

$$\text{وفي مثالنا السابق } T = \frac{20\% \times 1000 - 1000}{70\% \times 20\% + 70\% - 1} = 1818 \text{ دينار}$$

6. يمكن طرح الفقرة (4) انفة الذكر بصيغة اخرى لتوضيحها والقول أن التسرب يأخذ عدة مستويات: الاول عندما تخرج الأموال من احد فروع المصرف الى فرع اخر الذات المصرف، مثل شراء احد فروع مصرف الرافدين الجهاز بمبلغ معين دفعه لأحد الزبائن الذي لديه حساب في فرع اخر لذات المصرف فاموال مصرف الرافدين في هذه الحالة قد خرجت من احد فروع لتدخل في فرع اخر وبالتالي (لايعد هذا تسربا) . اما عندما تخرج الأموال من احد المصارف الى مصرف اخر في ذات الدولة فيعد هذا (تسربا داخليا) ويتم احتسابه تسربا عند احتساب الودائع المشتقة للمصرف المعني ، مثل شراء مصرف الشرق الأوسط لخدمة من احد زبائن مصرف الخليج فقد خرجت اموال مصرف الشرق الأوسط (تسربت) وذهبت الى مصرف الخليج (أصبحت وديعة اولية لديه) فيتم اعتماد قانون التسرب عند احتساب الودائع المشتقة لمصرف الشرق الأوسط. على أن هذه العملية لاتعد تسربا بالنسبة للجهاز المصرفي ككل لأن ماخرج (تسرب) من احد مصارف الجهاز المصرفي دخل وديعة اولية في مصرف اخر في ذات الجهاز المصرفي وبالتالي عند احتساب الودائع المشتقة للجهاز المصرفي ككل يتم اعتماد قانون الاحتياطي القانوني بدون نسبة تسرب. واخيرا هناك (التسرب الخارجي) الذي يتم فيه خروج الأموال من احد المصارف و عدم دخولها الى اي مصرف اخر ضمن الجهاز المصرفي كشراء أوراق مالية من احد الأفراد الذي لايمتلك حسابا مصرفيا أو منح قرض لأحد الزبائن الذي يستخدمه الأستيراد بضاعة من الخارج ، أو احتفاظ الزبون بامواله خارج المصرف لأي سبب كان ، فيكون في هذه الحالة تسربا للمصرف المعني وكذلك تسربا للجهاز المصرفي ككل ويعتمد قانون التسرب في حالتي المصرف والجهاز المصرفي.

تطبيقات عملية

ت 1. وضح عملية اشتقاق الودائع بالقوانين بحالاتها الثلاث معتمدا على وديعة مقدارها 500 مليون دينار ؟

1. عند عدم وجود احتياطي قانوني:

اي ان نسبة الاحتياطي القانوني = ح = 0

$$\frac{\text{الوديعة الاولى}}{\text{اجمالي الودائع}} = \text{نسبة الاحتياطي القانوني}$$

$$\frac{500}{\text{صفر}} = \frac{\text{أ}}{\text{ح}} = \text{ج} = \text{مالانهاية}$$

2. عند وجود احتياطي قانوني ح = 25%

$$\frac{\text{الوديعة الاولى}}{\text{اجمالي الودائع}} = \frac{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}{\text{ح}} = \frac{500}{0.25} = \text{ج} = 2000$$

الودائع المشتقة = اجمال الودائع - الوديعة الاولى

$$\text{ق} = \text{ج} - \text{أ} = 2000 - 500 = 1500$$

3. عند وجود نسبة تسرب 20% أ = 500 ح = 25%

$$\text{ن} = 100\% - 25\% = 75\%$$

$$750 = \frac{(25\% - 1)80\%}{(25\% - 1)80\% - 1} \times 500 = \frac{ن(ح - 1)}{(ح - 1)(ن - 1)} \times 1\bar{آ} = ق$$

$$1 - 1(ن - 1)(ح - 1) = 1 - 80\%(1 - 25\%)$$

$$ج = \bar{آ} + ق = 500 + 750 = 1250$$

$$\frac{25\% \times 500 - 500}{80\% \times 25\% + 80\% - 1} = \frac{أ - ح \times ح}{ن \times ح + ن - 1}$$

القوة الاستثمارية للوديعة ت =

$$937.5 = \frac{375}{0.40} =$$

ت 3 . وضح عملية اشتقاق الودائع بالشكل باعتماد وديعة مقدارها 400 مليون دينار ونسبة احتياطي 20% ولثلاث مراحل فقط؟ او وضح عملية اشتقاق الودائع بالشكل عند وجود احتياطي قانوني فقط ولثلاث مراحل؟

1. المرحلة الأولى - الوديعة الأولية = 400

تقسم الى - الاحتياطي القانوني = 20% × 400 = 80

- القروض = 80% × 400 = 320

2. المرحلة الثانية - الوديعة المشتقة = القروض = 320

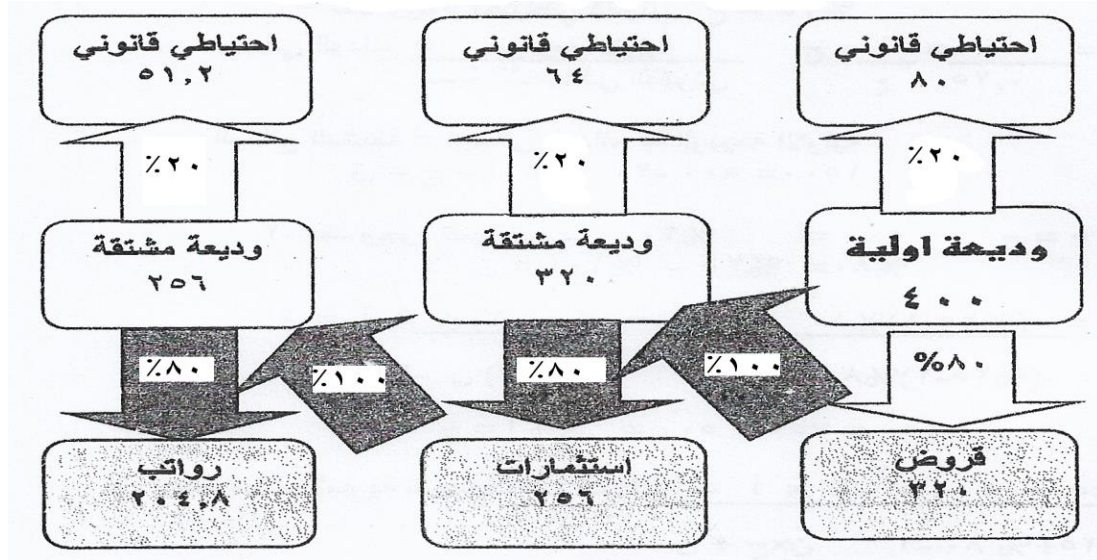
تقسم الى - الاحتياطي القانوني = 20% × 320 = 64

- استثمارات = 80% × 320 = 256

3. المرحلة الثالثة - الوديعة المشتقة = الاستثمارات = 256

تقسم الى - الاحتياطي القانوني $256 \times 20\% = 51.2$

- رواتب $256 \times 80\% = 204.8$



شكل (3-4) اشتقاق الودائع بالشكل

ت 3. وضح عملية اشتقاق الودائع بالشكل باعتماد وديعة مقدارها 800 مليون دينار ونسبة احتياطي 25% ونسبة تسرب 50% ولثلاث مراحل فقط؟ او وضح عملية اشتقاق الودائع بالشكل عند وجود احتياطي قانوني وتسرب ولثلاث مراحل ؟ .

الحل

1. المرحلة الأولى - الوديعة الأولية = 800

تقسم إلى - الاحتياطي القانوني $800 \times 25\% = 200$

- القروض $800 \times 75\% = 600$

تقسم القروض الي - تسرب $600 \times 50\% = 300$

- عائدة $600 \times 50\% = 300$

2. المرحلة الثانية - الوديعة المشتقة = العائدة = 300

تقسم الى - الاحتياطي القانوني $300 \times 25\% = 75$

$$- \text{استثمارات} = 225 = 75\% \times 300$$

تقسم الاستثمارات إلى -

$$- \text{تسرب} = 112.5 = 50\% \times 225$$

$$- \text{عائدة} = 112.5 = 50\% \times 225$$

$$3. \text{ المرحلة الثالثة} - \text{الوديعة المشتقة} = \text{العائدة} = 112.5$$

تقسم إلى -

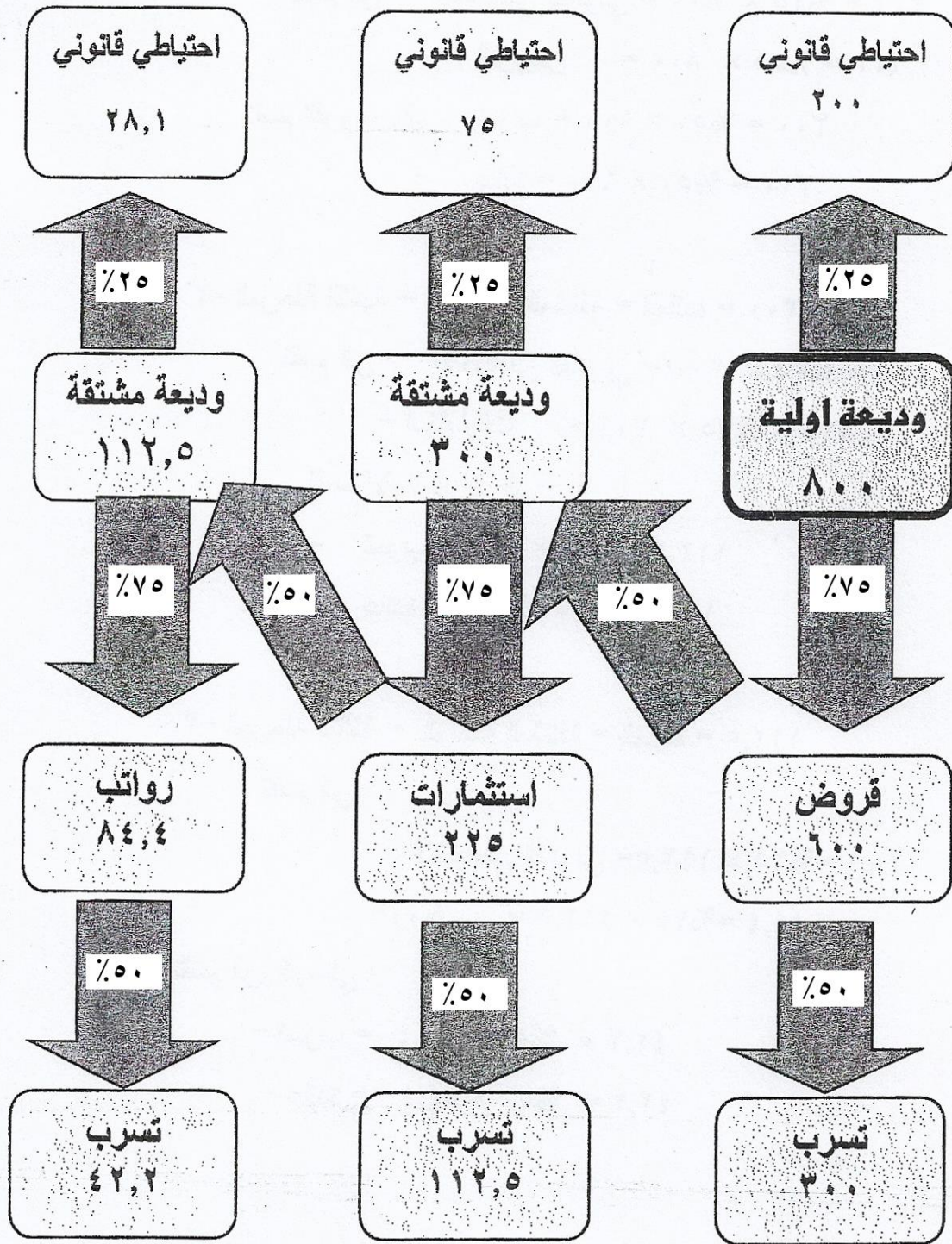
$$- \text{الاحتياطي القانوني} = 28.1 = 25\% \times 112.5$$

$$- \text{رواتب} = 84.4 = 75\% \times 112.5$$

تقسم الرواتب إلى -

$$- \text{تسرب} = 42.2 = 50\% \times 84.4$$

$$- \text{عائدة} = 42.2 = 50\% \times 84.4$$



ت 4. ميز بين التسرب الداخلي والتسرب الخارجي بمثال بالارقام الافتراضية ؟

الحل-

يقصد بالتسرب الداخلي انتقال اموال الودائع بين مصارف الجهاز المصرفي الواحد داخل البلاد ، فيما يقصد بالتسرب الخارجي هو انتقال اموال الودائع من المصارف الى خارج الجهاز المصرفي وعلى ذلك نفرض أنه من خلال دراسة حركة ودائع (مصرف الخليج) خلال السنوات السابقة تبين أن (10%) من الودائع التي تخرج من المصرف تنتقل الى فروع ذات المصرف و(15%) من تلك الودائع تنتقل إلى مصارف اخرى و(25%) منها تنتقل إلى خارج الجهاز المصرفي ، فما هو حجم الودائع المشتقة وما هي القوة الاستثمارية لوديعة مقدارها (200) مليون دينار اذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني المعتمدة من قبل البنك المركزي (30%) ؟

1. بالنسبة الى مصرف الخليج:

لا تحتسب نسبة (10%) التي تخرج الى فروع المصرف ضمن نسبة التسرب ، أما ما يخرج الى المصارف الأخرى و إلى خارج الجهاز المصرفي فيعد تسربا.

اي ان نسبة التسرب في هذا المصرف = 15% + 25% = 40%

اذن نسبة ما يعود الى المصرف = ن = 100% - 40% = 60%

أ. الودائع المشتقة:

$$144.8 = \frac{(30\% - 1)60\%}{(30\% - 1)60\% - 1} \times 200 = \frac{\bar{A} \times (ح - 1)}{(ح - 1) - 1} = ق$$

$$ج = \bar{A} + ق = 200 + 144.8 = 344.8$$

ب. القوة الاستثمارية

$$241 \text{ مليون دينار} = \frac{30\% \times 200 - 200}{60\% \times 30\% + 60\% - 1} = \frac{أ - أ \times ح}{ن - ح \times ن + 1} = ت$$

القوة الاستثمارية للوديعة = ت =

2. بالنسبة الى الجهاز المصرفي:

لاتحتسب نسبة (10%) التي تخرج الى فروع المصرف ضمن نسبة التسرب ،
كما ان مايخرج إلى المصارف الأخرى لايعد ضمن نسب التسرب ايضا ليقف فقط ما
يذهب خارج الجهاز المصرفي والذي يشكل نسبة (25%) فيعد تسربا.

اي ان نسبة ما يعود إلى الجهاز المصرفي = ن = 100% - 25% = 75%
أ- الودائع المشتقة:

$$221 = \frac{(30\% - 1)75\%}{(30\% - 1)75\%1} \times 200 = \frac{آ \times ن (ح - 1)}{ن - 1 (ح - 1)} = ق$$

$$ج = آ + ق = 200 + 221 = 421$$

ب. القوة الاستثمارية

$$= \frac{أ - أ \times ح}{ن - ح \times ن + 1} = ت = \text{القوة الاستثمارية الوديعة}$$

$$294.7 \text{ مليون دينار} = \frac{30\% \times 200 - 200}{75\% \times 30\% + 75\% - 1} = ت$$

اسئلة الفصل الثالث

س1. وضح عملية اشتقاق الودائع بالقوانين بحالاتها الثلاث معتمدا على وديعة مقدارها 900 مليون دينار؟

1. عند عدم وجود احتياطي قانوني.

2. عند وجود احتياطي قانوني 15%.

3. عند وجود تسرب 40%.

س2. وضح عملية اشتقاق الودائع بالشكل باعتماد وديعة مقدارها 300 مليون دينار ونسبة احتياطي 10% ول ثلاث مراحل فقط؟

س3. وضح عملية اشتقاق الودائع بالشكل باعتماد وديعة مقدارها 1200 مليون دينار ونسبة احتياطي 25% ونسبة تسرب 30% ولثلاث مراحل فقط؟

س4. ميز بين التسرب الداخلي والتسرب الخارجي بمثال بالأرقام الافتراضية معتمدا على وديعة اولية بمبلغ 150 مليون دينار واحتياطي قانوني بنسبة 20% ؟

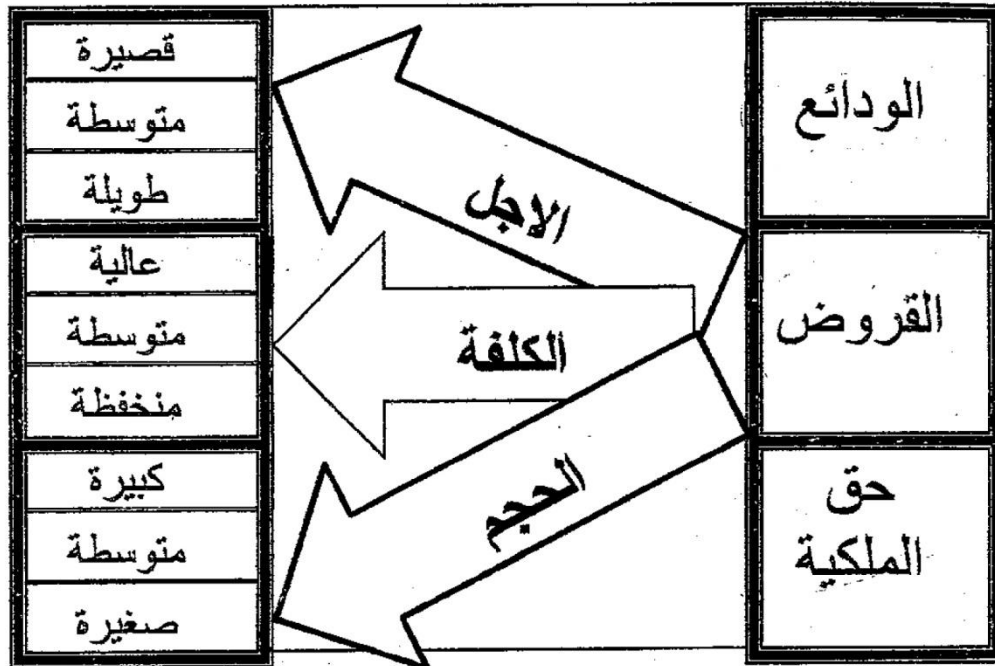
الفصل الرابع

أساليب تخصيص أموال المصرف

Bank Funds Allocation

اولا- تباين اموال المصرف :-

صحيح أن المصارف تتعامل بالأموال كمواد اولية وكمنتجات نهائية و كخدمات مصرفية (التعامل بالنقد) كما تمت الاشارة الى ذلك سابقا ، الا انها تصنف تلك الأموال وتتعامل معها بأشكال مختلفة تبعا لتلك الأصناف . فتنوع مصادر أموال المصرف مابين مملوكة ومقرضة ومودعة ، كما يوضحها الشكل (4-1)، وتختلف هذه الأموال من حيث مواعيد استحقاقها مابين قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل وخاصة ما يتعلق بالودائع التي تتوزع مابين مستحقة عند طلب مودعيها (أي غير

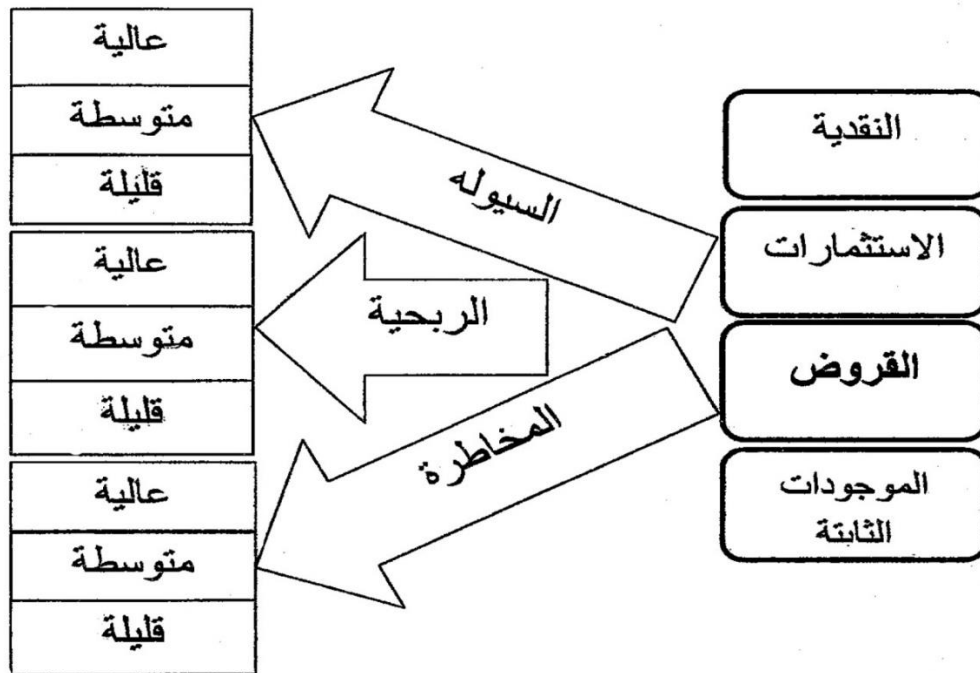


شكل (4-1)

تباين مصادر اموال المصرف

معروف تاريخ استحقاقها) بالنسبة للودائع الجارية وودائع التوفير او بعد اشعار مودعيها للمصرف (غير معرف تاريخ استحقاقها ايضا) او مستحقة في تاريخ معروف بالنسبة الودائع الثابتة والتي قد يكون قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل. كما تختلف. أموال المصرف من حيث كلفتها فمنها تكون كلفتها منخفضة كالودائع الجارية وودائع التوفير أو متوسطة كالودائع الثابتة او تكون كلفتها عالية كالقروض وحق الملكية. كما تختلف اموال المصرف من حيث حجمها فتكون صغيرة كحق الملكية والقروض فيما تكون ذات حجم متوسط كالودائع الثابتة أو ذات حجم كبير كلودائع لجارية.

من جانب اخر ينتقل هذا الاختلاف الى استخدامات أموال المصرف التي تتوزع هي الأخرى مابين نقدية واستثمارات وقروض وموجودات ثابتة التي يبينها الشكل (2-4)



شكل (2-4)

تباين استخدامات اموال المصرف

التي تختلف من حيث سيولتها وامكانية تحولها إلى نقود لسداد التزامات المصرف ، وكذلك من حيث درجة المخاطرة فيها اضافة الى اختلافها من حيث الربحية التي تحققها كل منها. ونظرا لهذه الاختلافات والتنوع في كل من مصادر واستخدامات المصارف فقد دأبت هذه المصارف على البحث عن اساليب التخصيص أموالها (من المصادر المختلفة) على استخداماتها (المختلفة) بما يساعدها على تحقيق التوازن بين أهدافها المتعارضة الثلاث في الربحية والسيولة والأمان، مع الأخذ بنظر الاعتبار القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بهذا الخصوص . فتبدأ أولاً بتخصيص أموال .. محفظة النقدية والتي تسمى (الاحتياطيات الأولية Initial Reserves) و تستخدم لمواجهة السحوبات اليومية للودائع وسداد الالتزامات امام المصارف المحلية والاجنبية س والمحافظة على رصيد نقدي لدى البنك المركزي لمواجهة المقاصة والاحتياطي القانوني وبالتالي فلا تحقق هذه المحفظة ارباحا الى المصرف بل تهدف بالدرجة الاساس الى المحافظة على سيولته وتشكل بحدود تتراوح ما بين 20%-40% من مجموع أموال المصرف. ثم يقوم المصرف بتخصيص أموال محفظة الاستثمارات المالية والتي تسمى (الاحتياطيات الثانوية Secondary Reserves) يحقق من خلالها هدفي الربحية والسيولة في ذات الوقت ، فسيولتها جيدة إذ يمكن بيعها في السوق المالي عند حاجته الى أموال اضافية موسمية أو في أوقات الأزمات وفي نفس الوقت يمكن من خلالها تحقيق و الأرباح وهي تشكل نسبة تتراوح ما بين 10%-20% من أموال المصرف عسل بعد ذلك يقوم المصرف بتخصيص أموال (محفظة القروض Loans Portfolio) وتكون سيولتها ادنى من الاستثمارات واعلى من الموجودات الثابتة وتهدف بالدرجة الاساس الى تحقيق اعلى ربحية للمصرف ويخصص لها عادة ما بين 50%-70% من أموال المصرف . واخيرا يضع المصرف مايتبقى لديه من أموال في الموجودات الثابتة (Fixed Assets) و(الاستثمارات طويلة الأجل

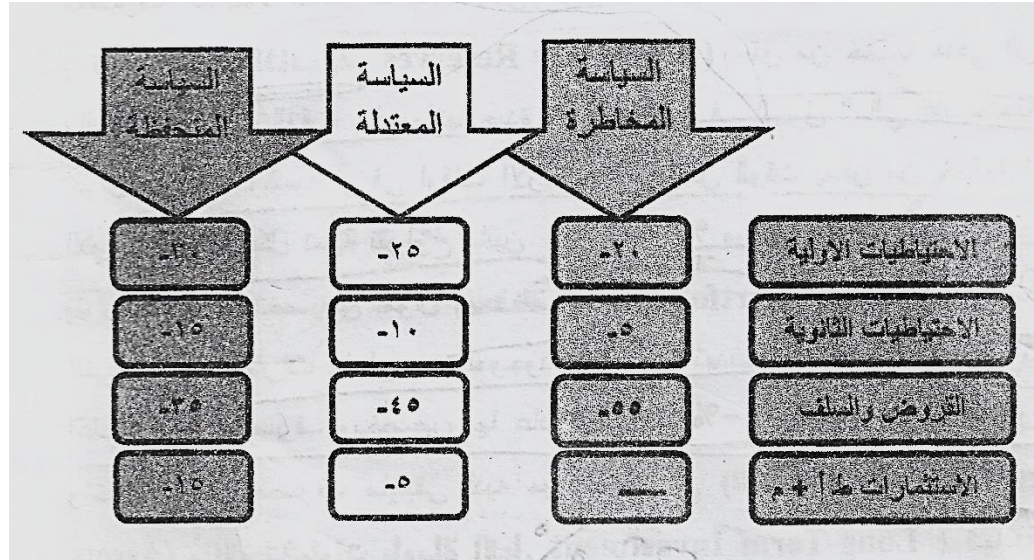
Long – Term Investment) الهادفة إلى تطوير المصرف واستثمار طاقاته والبحث في افضل الأساليب لتقديم خدماته الى زبائنه وهي تشكل نسبة تتراوح ما بين 5%-10% من أموال المصرف. على انه يجب التنويه إلى أن ما طرح من نسب ليست قواعد ثابتة بل هي أمثلة تنويرية تضعها المصارف وتتأثر في ذلك بظروفها الخاصة والعديد من المتغيرات التي تتأثر بها.

ثانيا- سياسات تخصيص أموال المصرف:

وقبل الوقوف على أساليب تخصيص أموال المصرف لابد من الإشارة الى السياسات التي أمام المصرف لأنتهاجها عند تخصيص تلك الأموال ، فإمامه ثلاث ؟ سياسات هي المتحفظة والمعتدلة والمخاطرة كما يوضحها الشكل وكما يلي:

1. السياسة المتحفظة :

وفيها يركز المصرف على هدفي السيولة والأمان أكثر من هدف الربحية فيستخدم نسبة كبيرة من أمواله في الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية مع محدودية ما يخصص الى القروض والاستثمارات طويلة الأجل ، فيضع في الأولى (الاحتياطيات الأولية) أموالا قد تصل إلى 35% فيما يضع في الثانية (الاحتياطيات الثانوية، نسبة قد تصل إلى 20% . اما (القروض) فتصل نسبته هنا إلى 45% وما تبقى يضعه فسي الموجودات الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل) التي قد تصل الى 20%. (وهذه النسب ايضا ليست قواعد ثابتة).



شكل (3-4)

سياسات استخدامات اموال المصرف

2. السياسة المعتدلة :

ويركز المصرف عند اعتماده هذه السياسية على الاعتدال في توزيع امواله والتوازن في تحقيق أهدافه مابين السيولة والأمان من جهة والربحية من جهة أخرى فيضع في (احتياطياته الأولية) بحدود 30% من أموال المصرف فيما تتخفص نسبة الاحتياطيات الثانوية) إلى 15% و ترتفع النسبة قليلا في (القروض) لتصل الى 55% فيما يضع ماتبقى في الاستثمارات طويلة الأجل بحدود 10%.

3. السياسية المخاطرة :

في هذه السياسة يذهب المصرف بعيدا في تحقيقه هدف الربحية وتشغيل أمواله في القروض لتصل نسبتهها على وفق هذه السياسة الى 65% ، فيما تتخفص نسبة النقدية راحتياطياته الأولية) الى 20% فيما يوزع الأموال الأخرى على الاحتياطيات الثانوية) بنسبة قد تصل إلى 10% واستثماراته طويلة الأجل بحدود 5%.

ثالثا- اساليب تخصيص أموال المصرف

وهناك عدة أساليب لتخصيص أموال المصرف هي:

1. أسلوب مجمع الأموال Style Complex Money

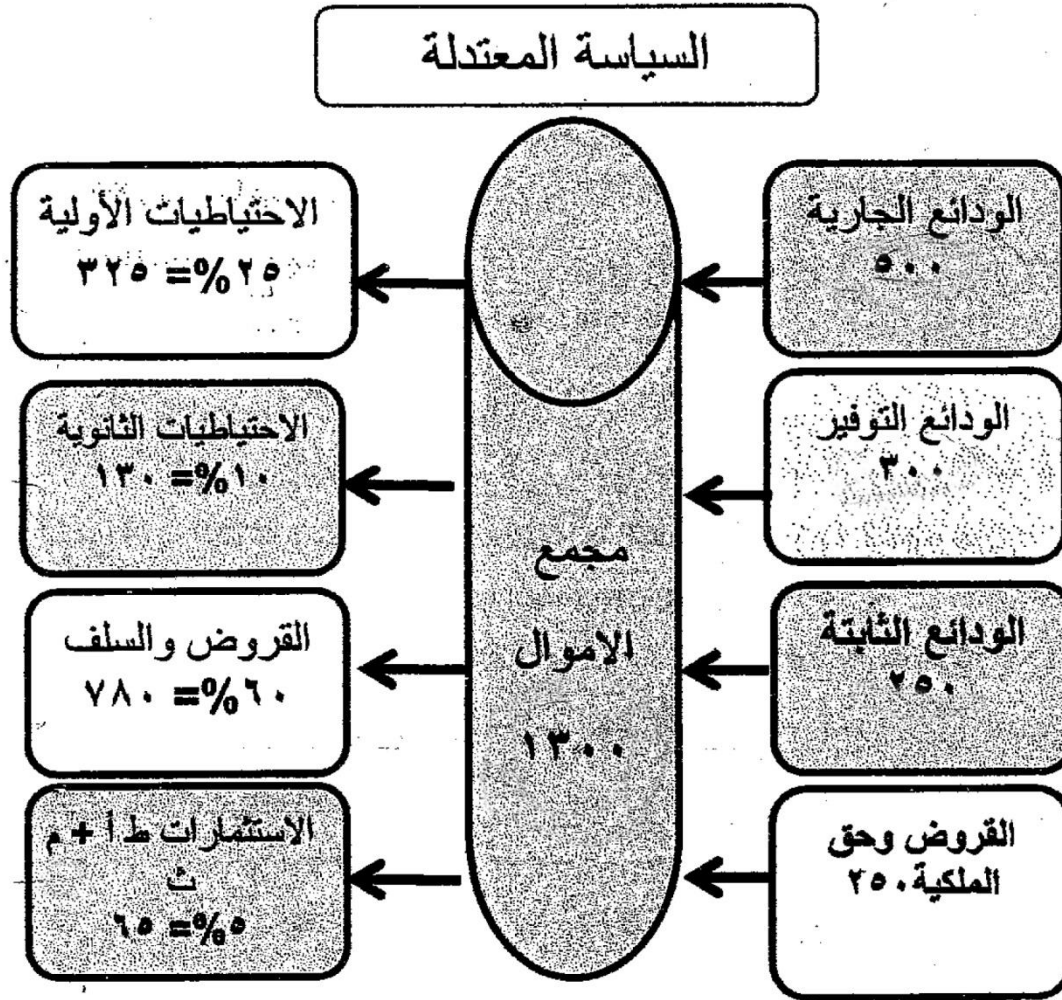
2. أسلوب تخصيص الأموال Style Allocating Money س د

3. البرمجة الخطية Linear Programming

و فيما يلي عرض للأسلوبين الأول والثاني لأهميتهما لما الأسلوب الثالث فيحتاج إلى معرفة في الأساليب الكمية واسلوب البرمجة الخطية على وجه الخصوص:-

1. أسلوب مجمع الأموال Style Complex Money:

وهو أسلوب يعتمد على توزيع أموال المصرف على استخداماته المختلفة بغض النظر عن مصدرها. فيعتبر مصادر أموال المصرف مراكز لسيولته فيما يعتبر استخدامات المصرف مراكز لربحيته. وهو يعتمد على جمع أموال المصرف من مصادره المختلفة للوصول الى المجموع النهائي لها ومن ثم توزيع هذا المجموع بنسب يختارها المصرف على استخداماته المختلفة. وعلى الرغم من سهولته في التطبيق وعدم احتياجه الى كوارر مصرفية متخصصة كبيرة فهو لايميز بين مصادر أموال المصرف وبالتالي لاياخذ درجة سيولتها بعين الاعتبار مما يفقد المصرف عنصرا مهما في العملية التخطيطية وهو الموازنة بين سيولة الاستخدام واجال التزامات المصرف. والشكل رقم (3-4) يوضح ذلك ، ومنه يتبين أن مجموع اموال المصرف كانت (1300) مليون دينار جاعت بواقع (500) مليون دينار ودائع جارية و(300) مليون دينار ودائع توفير و(200) مليون ينار ودائع ثابتة اضافة الى(200) مليون دينار قروض وحق الملكية. وقد كانت سياسة المصرف (معتدلة) تشير الى وضع 25% من مجموع أمواله في الاحتياطيّات الأولية و 10% في الاحتياطيّات الثانوية و60% في القروض والسلف وأخيرا 5% في الاستثمارات طويلة الأجل ، وبالتالي توزعت أموال المصرف على استخداماته السابقة بواقع (325، 130، 780، 65) مليون دينار على التوالي.



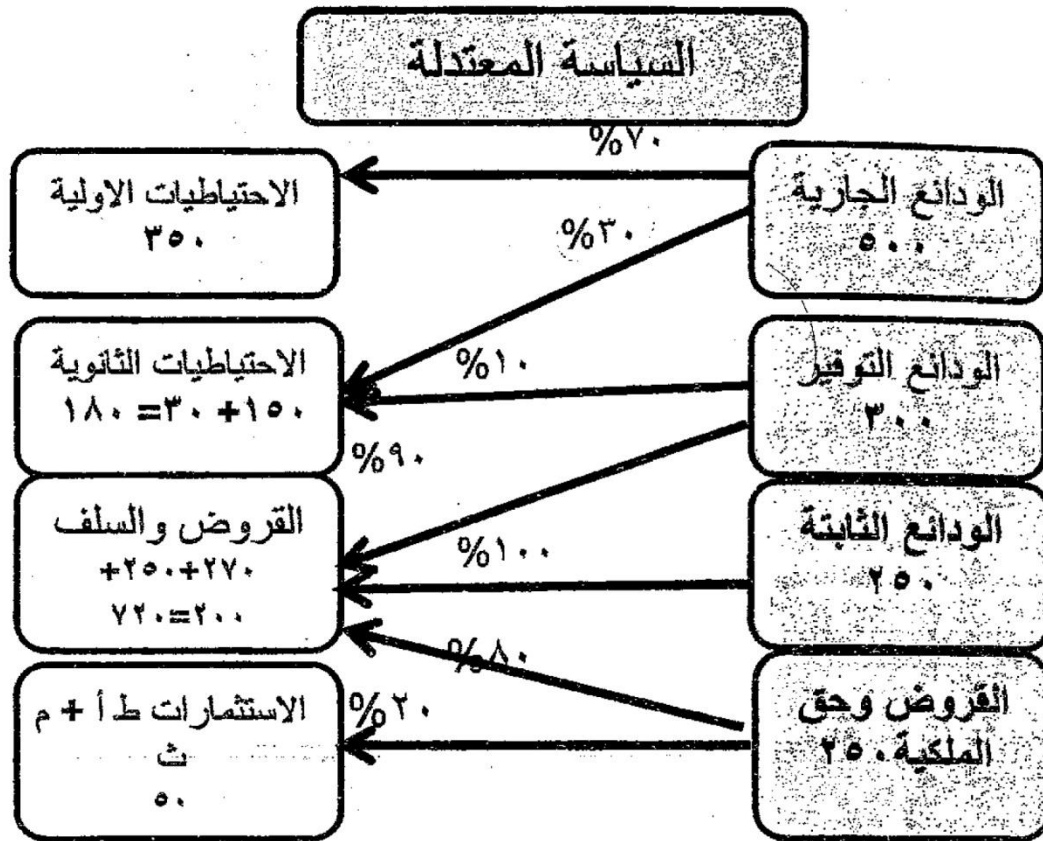
(شكل 4-2)

مجمع اموال المصرف

2. أسلوب مخصص الاموال : Style Allocating Money

وهو أسلوب يعتمد على توزيع أموال المصرف على استخداماته المختلفة مع الأخذ بنظر الاعتبار المصادر المختلفة لها. أي أن هذا الأسلوب يأخذ بعين الاعتبار سيولة الاستخدام وكذلك أجل المصدر المالي، فيخصص الودائع الجارية لكل من الاحتياطيات

الأولية والاحتياطيات الثانوية فيما يوزع ودائع التوفير مابين الاحتياطيات الثانوية والقروض أما الودائع الثابتة فيضعها في القروض في حين يضع القروض وحق الملكية في محفظتي القروض والاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة. والشكل رقم (4-5) يوضح ذلك ، ومنه يتبين أن أموال المصرف كان مجموعها (1300)



شكل (4-5)

يوضح اسلوب مخصص الاموال

مليون دينار جاعت بواقع (500) مليون دينار من الودائع الجارية و(300) مليون دينار وودائع توفير و(250) مليون دينار وودائع ثابتة اضافة الى(250) مليون دينار قروض وحق الملكية. وقد كانت سياسة المصرف (المعتدلة) تشير الى وضع 70% من الودائع الجارية في الاحتياطيات الأولية و 30% الباقية في الاحتياطيات الثانوية اما وودائع التوفير فيضع 10% منها في الاحتياطيات الثانوية والباقي 90% في القروض والسلف ويضع الودائع الثابتة كاملة 100% في القروض واخيرا يوزع القروض وحق الملكية ما بين القروض 80% والاستثمارات والموجودات الثابتة بواقع 20% ولذلك توزعت أموال المصرف على استخداماته السابقة بواقع (180-350 720-50) مليون دينار على التوالي. على أن ذلك يكون عند اعتماد السياسة المعتدلة، أما في السياسة المتحفظة فيتم التوزيع بما يزيد حصة الاحتياطيات الأولية ويخفض من حصة القروض، وبالتالي يتم وضع الودائع الجارية جميعها في الاحتياطيات الأولية حتى انه قد يضع المصرف نسبة معينة من وودائع التوفير في الاحتياطيات الأولية اضافة الى وضع الجزء الاخر في الاحتياطيات الثانوية. اما الودائع الثابتة فقد يذهب جزء منها إلى الاحتياطيات الثانوية قبل أن يضع الجزء الأكبر في القروض. واخيرا تتوزع القروض وحق الملكية بين القروض والاستثمارات طويلة الأجل. اما على وفق السياسة المخاطرة فيتم التوزيع بما يؤدي الى زيادة حصة القروض ويخفض حصة الاحتياطيات الأولية، وبالتالي يتم توزيع الودائع الجارية بين الاحتياطيات الأولية والثانوية وقد يوضع جزء منها في القروض فيما تتوزع وودائع التوفير بين الاحتياطيات الثانوية والقروض وتوضع الودائع الثابتة كاملة في القروض واخيرا تتوزع القروض وحق الملكية ما بين القروض والاستثمارات طويلة الأجل.

تطبيقات عملية

ت 1. وضح مع الرسم اسلوب مجمع الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع أموال المصرف بمقدار 3600 مليون دينار؟ على وفق السياسة المتحفظة ؟

الحل: نفترض أن مجموع أموال المصرف المحددة في التمرين (3600) مليون دينار قد جاءت بواقع:

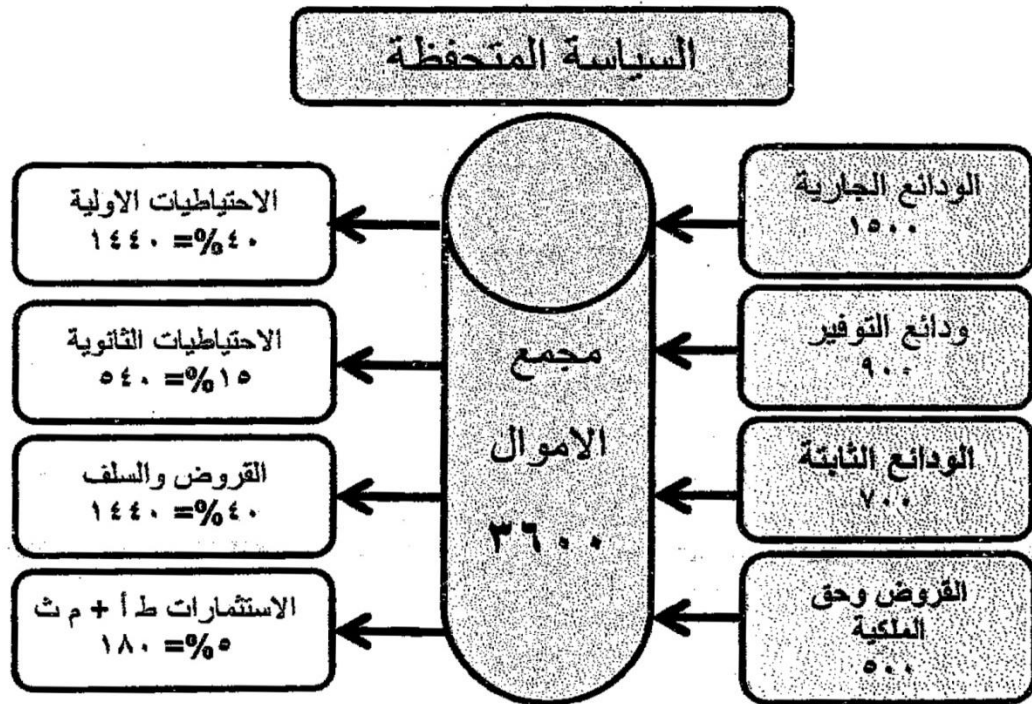
1. 1500 مليون دينار من الودائع الجارية

2. 900 مليون دينار من ودائع التوفير

3. 700 مليون دينار الودائع الثابتة

4. 500 مليون دينار قروض وحق الملكية

ونفترض أن سياسة المصرف (المتحفظة) تشير إلى تقسيم أموال المصرف بواقع 40% للاحتياطيات الأولية و 15% للاحتياطيات الثانوية و 40% القروض و 5% للاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة ، فيكون شكل التخصيص كما في الشكل:



شكل (4-6)

مجمع اموال المصرف

ت 2. وضح مع الرسم اسلوب مجمع الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع الودائع الجارية بمقدار 5000 مليون دينار؟ على وفق السياسة المعتدلة؟
الحل: نفترض أن مجموع الودائع الجارية المحددة في التمرين (5000) مليون دينار
و قد جاءت اموال المصرف بواقع:

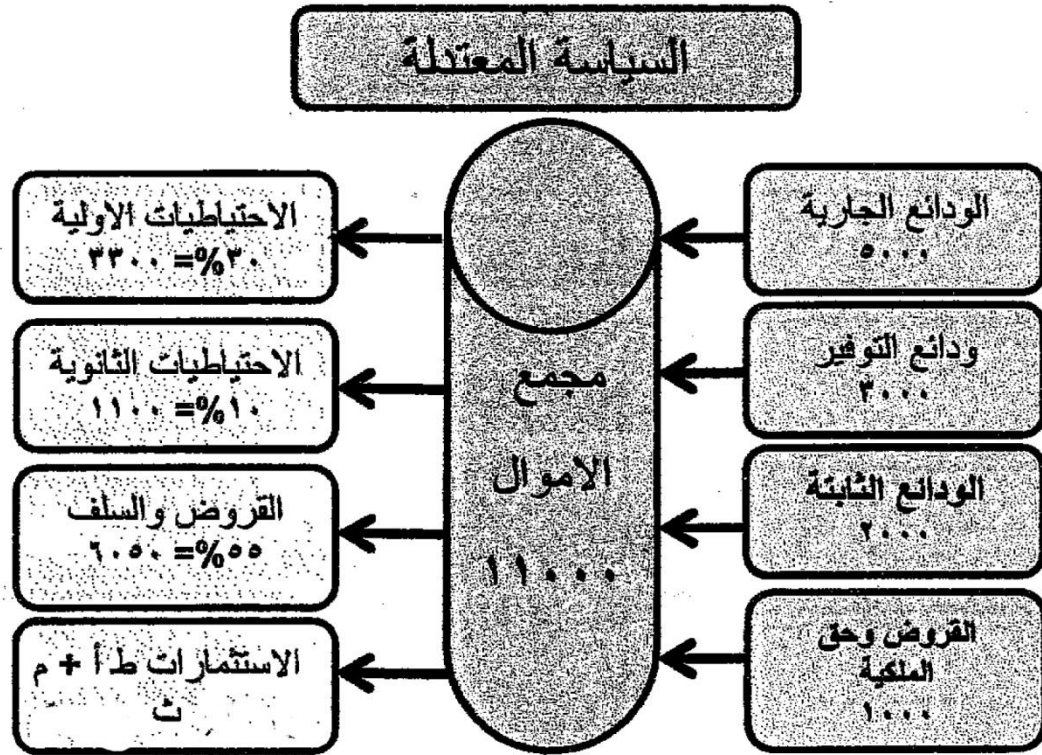
1. 5000 مليون دينار من الودائع الجارية

2. 3000 مليون دينار من ودائع التوفير

3. 2000 مليون دينار الودائع الثابتة

4. 1000 مليون دينار قروض وحق الملكية.

ونفترض أن سياسة المصرف (المعتدلة) تشير إلى تقسيم اموال المصرف بواقع 30% للاحتياطيات الاولية و 10% للاحتياطيات الثانوية 55% للقروض و 5% للاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة. فيكون شكل التخصيص كما في الشكل:



شكل (4-6)

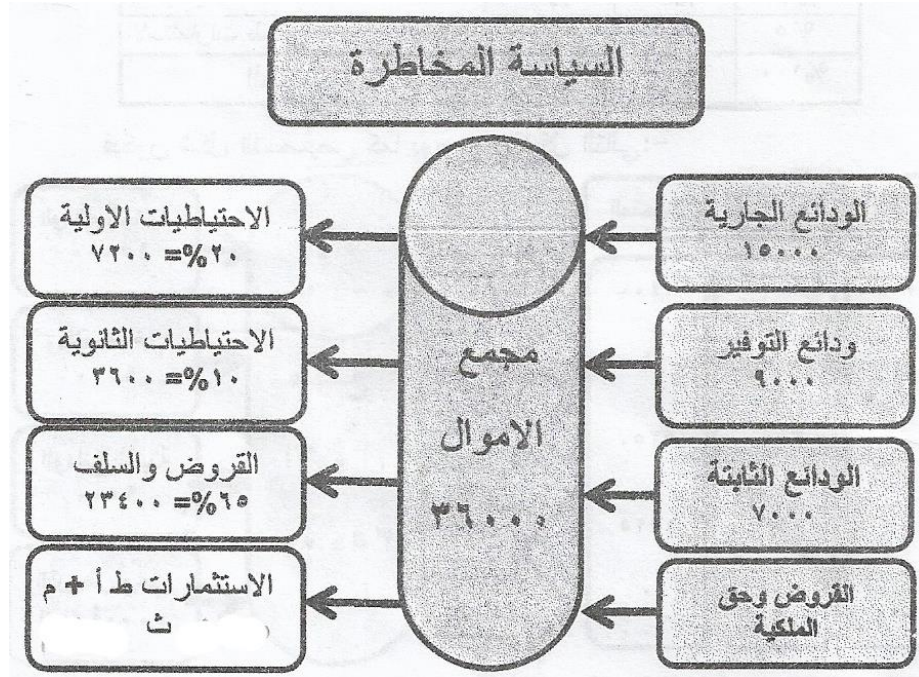
مجموع اموال المصرف

3. وضح مع الرسم اسلوب مجمع الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على حق الملكية 3000 مليون دينار؟ على وفق السياسة المخاطرة؟

الحل: نفترض أن حق الملكية المحددة في التمرين (3000) مليون دينار وهي جزء من القروض و حق الملكية وعليه يمكن أن نفترض مجموعهما (5000) وقد جاءت أموال المصرف بواقع:

1. 15000 مليون دينار من الودائع الجارية
2. 9000 مليون دينار من ودائع التوفير
3. 7000 مليون دينار الودائع الثابتة
4. 5000 مليون دينار قروض وحقوق الملكية.

ونفترض أن سياسة المصرف (المخاطرة) تشير الى تقسيم أموال المصرف بواقع 20% للاحتياطيات الأولية و 10% للاحتياطيات الثانوية 65% للقروض و 5% للاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة . فيكون شكل التخصيص كما في الشكل:



شكل (4-7)

مجمع اموال المصرف

4. وضح مع الرسم اسلوب مجمع الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع الودائع ٣٠٠٠٠ مليون دينار؟ على وفق السياسات الثلاث المتحفظة والمعتدلة والمخاطرة؟

الحل: نفترض أن مجموع الودائع المحددة في التمرين (30000) مليون دينار وهي تتكون من أنواع الودائع التالية:

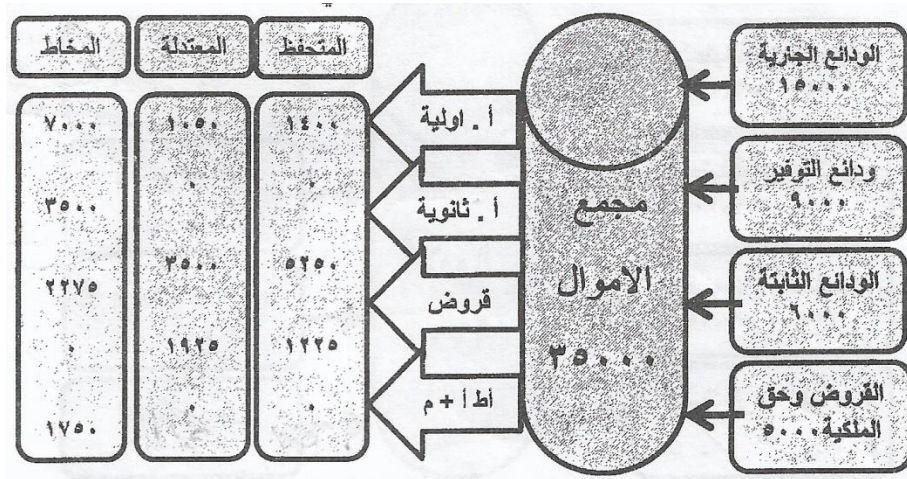
1. 15000 مليون دينار من الودائع الجارية.
2. 9000 مليون دينار من ودائع التوفير.
3. 6000 مليون دينار من الودائع الثابتة.

4. اضافة إلى 5000 مليون دينار قروض وحق الملكية ونفترض أن توزيع أموال المصرف على وفق السياسات الثلاث كما يوضحها الجدول التالي :

السياسات الثلاث المتحفظة والمعتدلة والمخاطرة

الاحتياطيات الاولية	الاحتياطيات الثانوية	القروض	الاستثمارات ط أ والموجودات الثابتة	المجموع
40%	15%	35%	10%	100%
30%	10%	55%	5%	100%
20%	10%	65%	5%	100%

فيكون شكل التخصيص كما يوضحه الشكل التالي :



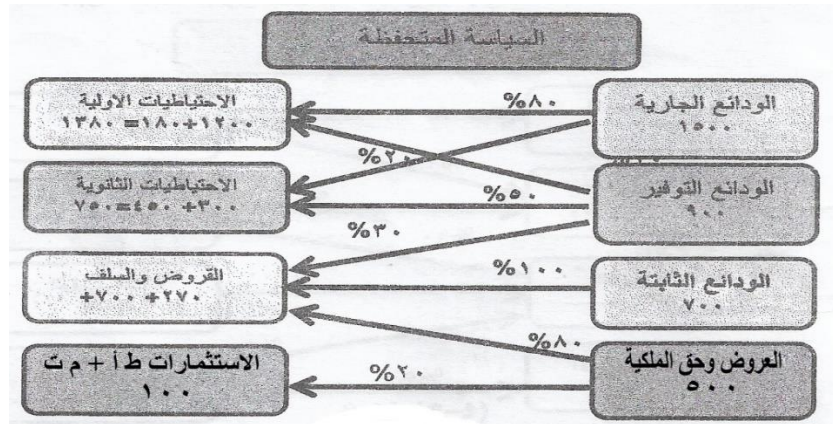
شكل (4-8) مجمع اموال المصرف

5. وضح مع الرسم اسلوب مخصص الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع أموال المصرف بمقدار 3600 مليون دينار؟ على وفق السياسة المتحفظة ؟

الحل: نفترض أن مجموع أموال المصرف المحددة في التمرين (3600) مليون دينار قد جاءت بواقع:

1. 1500 مليون دينار من الودائع الجارية.
2. 900 مليون دينار من ودائع التوفير.
3. 700 مليون دينار الودائع الثابتة.
4. 500 مليون دينار قروض وحق الملكية.

ونفترض أن سياسة المصرف (المتحفظة) تشير إلى وضع 80% من الودائع الجارية في الاحتياطيات الأولية و 20% الباقية في الاحتياطيات الثانوية وتوزيع ودائع التوفير بين الاحتياطيات الأولية 20% والاحتياطيات الثانوية 50% والقروض 30%، اما الودائع الثابتة فتوضع في القروض 100% ، فيما توزع القروض وحق الملكية بين القروض 80% والاستثمارات طويلة الأجل 20%. فيكون شكل التخصيص كما يلي:



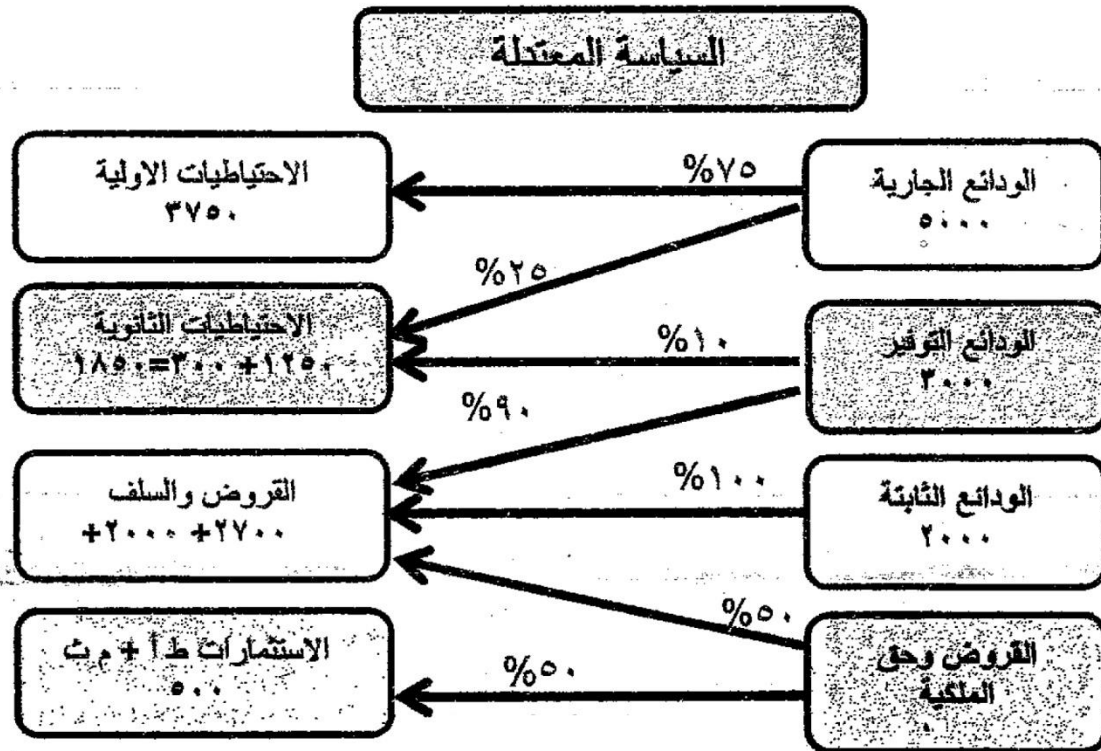
شكل (4-9) يوضح أسلوب مخصص الاموال

ت 6. وضح مع الرسم أسلوب مخصص الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع الودائع الجارية بمقدار 5000 مليون دينار؟ على وفق لسياسة المعتدلة؟

الحل : نفترض أن مجموع الودائع الجارية المحددة في التمرين (5000) مليون دينار
و قد جاءت أموال المصرف بواقع:

1. 5000 مليون دينار من الودائع الجارية.
2. 3000 مليون دينار من ودائع التوفير.
3. 2000 مليون دينار الودائع الثابتة.
4. 1000 مليون دينار قروض وحق الملكية.

ونفترض أن سياسة المصرف (المعتدلة) تشير الى وضع 75% من الودائع الجارية في الاحتياطيات الأولية و 25% الباقية في الاحتياطيات الثانوية وتوزيع ودائع التوفير بين الاحتياطيات الثانوية 10% والقروض 90%، أما الودائع الثابتة فتوضع في القروض 100%، فيما توزع القروض وحق الملكية بين القروض 50% والاستثمارات طويلة الأجل 50%. فيكون شكل التخصيص كما يلي:

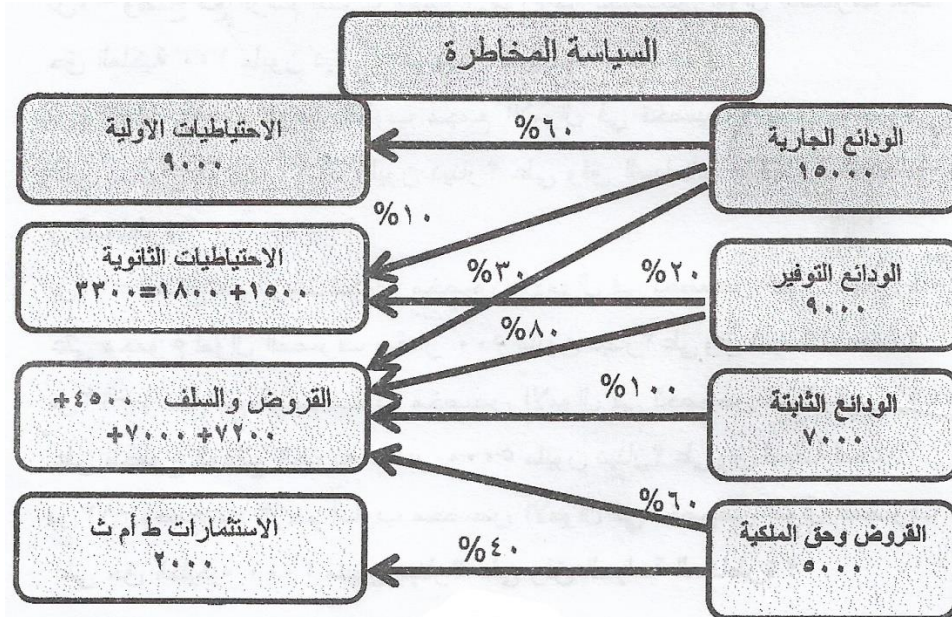


شكل (4-9) يوضح اسلوب مخصص الاموال

ت7. وضح مع الرسم اسلوب مخصص الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على حق الملكية 3000 مليون دينار؟ على وفق السياسية المخاطية ؟
الحل: نفترض أن حق الملكية المحددة في التمرين (3000) مليون دينار وهي جزء من القروض و حق الملكية وعليه يمكن أن نفترضها (5000) وقد جاءت اموال المصرف بواقع:

1. 15000 مليون دينار من الودائع الجارية
2. 9000 مليون دينار من ودائع التوفير
3. 7000 مليون دينار الودائع الثابتة.
4. 5000 مليون دينار قروض وحق الملكية.

ونفترض أن سياسة المصرف (المعتدلة) تشير إلى وضع 75% من الودائع الجارية في الاحتياطيات الأولية 25% الباقية في الاحتياطيات الثانوية وتوزيع ودائع التوفير بين الاحتياطيات الثانوية 90% والقروض ، أما الودائع الثابتة فتوضع في القروض 100% ، فيما توزع القروض وحق الملكية بين القروض 50% والاستثمارات طويلة الأجل 50%. فيكون شكل التخصيص كما يلي:-



شكل (4-9)

يوضح اسلوب مخصص الاموال

اسئلة الفصل الرابع

- س1. عرف ماييلي:
الاحتياطات الأولية - الاحتياطات الثانوية - اسلوب مجمع الأموال - اسلوب مخصص الأموال.
- س2. مامعنى تخصيص أموال المصرف ولماذا تهتم به ادارات المصارف؟
- س3. ماهي السياسات التي تعتمدھا المصارف في تخصيص أموالھا؟
- س4. اشرح الية أسلوب مجمع الأموال في تخصيص أموال المصرف؟
- س5. اشرح الية اسلوب مخصص الأموال في تخصيص أموال المصرف ؟
- س6. ماهي الفروق بين اسلوب مجمع الأموال واسلوب مجمع الأموال ؟
- س7. وضح مع الرسم اسلوب مجمع الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع الودائع الجارية بمقدار 300 مليون دينار؟ على وفق السياسة المتحفظة؟
- س8. وضح مع الرسم اسلوب مجمع الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع اموال المصرف بمقدار 600 مليون دينار؟ على وفق السياسة المعتدلة؟
- س9. وضح مع الرسم اسلوب مجمع الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على حق الملكية 100 مليون دينار؟ على وفق السياسة المخاطرة؟
- س10. وضح مع الرسم اسلوب مجمع الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع الودائع 4٠٠٠ مليون دينار؟ على وفق السياسات الثلاث المتحفظة والمعتدلة و المخاطرة؟

س11. وضح مع الرسم أسلوب مخصص الاموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع أموال المصرف بمقدار 500 مليون دينار؟ على وفق السياسة المتحفظة ؟

س12. وضح مع الرسم أسلوب مخصص الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على مجموع الودائع الجارية بمقدار 5000 مليون دينار؟ على وفق السياسية لمعتلة؟

س13. وضح مع الرسم أسلوب مخصص الأموال في تخصيص أموال المصرف معتمدا على حق الملكية 3000 مليون دينار؟ على وفق السياسة المخاطرة؟

الفصل الخامس

راس مال المصرف

اولا: مفهوم راس مال المصرف ووظائفه:

ان طبيعة المصرف وخصوصية العمل المصرفي تعطي لموضوع رأسماله اهمية اكبر مما هو في منشأة الاعمال الاخرى فإدارة المصرف تهتم براس المال بهدف جذب المودعين والمقترضين والمستثمرين في حين يهتم المودعين براس مال المصرف ليعبر عن قوة المصرف ومثاقته وبالتالي حماية ودائعهم من خلال نظراتهم الى رأسمال المصرف واحتياطياته مقارنة بحجم الودائع , اما البنك المركزي فيهتم براس مال المصرف لكي لا يصل المصرف الى حالة لا يكفي رأسماله لمتطلبات مودعيه ومساهميه:

ويشير راس المال عادة الى ما ساهم به اصحاب المصرف عند التأسيس مضافا اليه التغيرات السنوية التي تطرأ عليه وتكون هذه المساهمة عبارة عن التخصيصات من الدولة اذا كان المصرف منشأة عامة او عن القيمة المدفوعة للاسهم اذا كان منشأة خاصة على انه يمكن النظر لراس مال المصرف بمنظور ضيف ليشمل الاسهم العادية الاحتياطيات والارباح المحتجزة بمنظور واسع حديث يشمل ايضا الاسهم الممتازة وادوات الدين القروض والسندات كويلة الاجل وتمتاز الاسهم الممتازة بان لها مقسوم بأرباح ثابت ولها الاولوية في الحصول عليه كما يمكن استرجاعها واعادة شراؤها

بسعر عادة ما يكون اعلى من قيمتها الاسمية وبالتالي فهي اداة مالي هجينة تجمع بين صفات السهم العادي وصفات السند.

ومن الضروري التذكير بانخفاض نسبة رأسمال المصرف الى مصادر اموال الاخرى للمصرف عنه في المشروعات الاخرى اذ ان النسبة الاكبر تكون للودائع كما ذكرنا سابقا, ومع ذلك فله اهمية كبيرة في المصرف اذ يلعب دورا كبيرا في شراء الموجودات الثابتة خلال حياة المصرف كما يمثل ضمانا للمصرف لتغطية خسائره المحتملة ولضمان حقوق المودعين والقرضين لديه وبالتالي زيادة ثقتهم بالمصرف اضافة الى انه يمثل حقوق المالكين في مجلس ادارته.

ومن الضروري التذكير بانخفاض نسبة رأسمال المصرف الى مصادر الاموال الاخرى للمصرف عنه في المشروعات الاخرى , اذ ان النسبة الاكبر تكون للودائع كما ذكرنا سابقا مع ذلك فله اهمية كبيرة في المصرف اذ يلعب دورا كبيرا في تغطية النفقات التأسيس في العمليات المصرفية في بداية حياة المصرف كذلك يستخدم في شراء الموجودات الثابتة خلال حياة المصرف كما يمثل ضمانا للمصرف لتغطية خسائره المحتملة , كما يمثل ضمانا لحقوق المودعين والمقرضين لديه وبالتالي زيادة ثقتهم بالمصرف , اضافة الى انه يمثل حقوق المالكين في مجلس ادارته.

ثانيا : انواع رأسمال المصرف

هناك انواع ومسميات عديدة لرأسمال المصرف ولكل منها معناه فهناك:

1- **راس المال الاسمي (Nominal Capital):** وهو ما يؤسس في ضوئه المصرف ويثبت في قانونه ونظامه الداخلي والذي قد يزداد خلال عمر المصرف وعند تطوره وزيادة ارباحه وهو يتمثل بعدد الاسهم العادية مضروبا بقيمتها الاسمية اذا كان المصرف شركة مساهمة :

راس المال الاسمي = عدد الاسهم العادية $\times$ القيمة الاسمية للسهم

2- **راس المال المدفوع (Paid up Capital):** يتمثل بما دفعه المؤسسون او المساهمون عند التأسيس ويكون عادة نسبة من راس المال الاسمي وقد يضاف عليه نسبة من الارباح السنوية للمصرف حتى يتساوى مع راس المال الاسمي :

راس المال المدفوع = نسبة من راس المال الاسمي + التحويلات من الارباح المحتجزة السنوية.

3- **راس المال الممتلك (Property Capital):** فهو يتمثل بما يمتلكه اصحاب المصرف في تاريخ معين والمكون عادة من راس المال المدفوع اضافة الى جميع الاحتياطات المتقطعة والارباح المحتجزة :

- راس المال الممتلك = راس المال المدفوع + الاحتياطيات + الارباح المحتجزة**
- 4- راس المال الحر (Free Capital):** والذي يعني رأسمال المصرف الذي يمكن استخدامه في عملياته الرئيسية في استثمار او ائتمان او تعويضات عن الخسائر ويتكون راس المال الممتلك مطروحا منه صافي الموجودات الثابتة :
- راس المال الحر = راس المال الممتلك - صافي الموجودات الثابتة**
- وقد تم تقسيم راس المال المصرفي من قبل لجنه بازل الى :
- 1- راس المال الاساسي (Core Capital):** الذي يتكون من راس المال المدفوع والاحتياطيات والارباح المحتجزة وهو مشابه لراس المال الممتلك .
- 2- راس المال الثانوي او المساند (supplementary Capital) :** الذي يتكون من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات اعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والقروض الثانوية وهي سندات تطرح للمساهمين فقط ولفترة محدودة تطفأ بعدها وادوات راس المال الاخرى .

ثالثا : زيادة رأسمال المصرف

ويمكن زيادة رأسمال المصرف من خلال :

1 - احتجاز الارباح :

وفيها يقرر المصرف احتجازا جزءا من ارباحه السنوية نظرا لتحقيقه ارباحا سنوية جديدة يمكن استثمارها من قبله وهناك قوانين تفرض على المصارف اضافة نسبة ارباحها السنوية الى رأسمالها المدفوع ويعاب على هذه الطريقة من الزيادة على انها قد تؤدي الى تخفيض اسعار اسهم المصارف لعدم تفضيل بعض المساهمين لها اضافة الى قلة حجم الاموال التي تحققها الارباح المحتجزة كمصدر للتمويل على ان هذه الطريقة تؤثر على كل من راس المال الممتلك وراس المال الحر وهي لا تؤثر على كل من راس المال الاسمي وراس المال المدفوع كما يوضحها المثال التالي الذي فيه تم احتجاز 200 مليون اضافية فازدادت الارباح المحتجزة من 600 مليون الى 800 مليون والتي لم تؤثر على كل من راس المال الاسمي وراس المال المدفوع بل عند جمعها ستزيد من راس المال الممتلك فاصبح 5000 بدلا من 4800 وبعد طرح الموجودات الثابتة من راس المال الممتلك اصبح راس المال الحر 4850 بدلا من 4650 مليون دينار .

2 - التحويل ال الارباح المحتجزة :

عند تراكم كمية من الارباح المحتجزة سنويا يمكن للمصرف اضافة جزء منها الى راس المال المدفوع عندما يكون ادنى من راس المال الاسمي على اساس ان الفرق بين الاثنين هو دين على المساهمين منذ اصدار الاسهم عندما تباع للمرة الاولى بأدنى من قيمتها الاسمية على ان هذه الطريقة تؤثر على راس المال المدفوع فقط ولا تؤثر على كل من راس المال الاسمي وراس المال الممتلك وراس المال الحر , كما يوضحها

المثال التالي الذي تم فيه تحويل 400 مليون دينار من الارباح المحتجزة وتحويلها من راس المال المدفوع فبقى في الارباح المحتجزة 200 مليون دينار فقط بعد ان كانت 600 مليون دينار في حين زاد راس المال المدفوع من 4000 الى 4400 ولان الاثنين ضمن راس المال الممتلك فهي لم تؤد الى زيادته كما لم تؤدي الى تغيير راس المال الحر لذات السبب اي لعد التأثير على راس المال الممتلك :

عند اضافة ٢٠٠ مليون الى الارباح المحتجزة	
بعد الاحتجاز	قبل الاحتجاز
راس المال الاسمي = ٥٠٠٠ راس المال المدفوع = ٤٠٠٠ الاحتياطيات والمخصصات = ٢٠٠ الارباح المحتجزة = ٨٠٠ راس المال الممتلك = ٥٠٠٠ موجودات ثابتة = ١٥٠٠ راس المال الحر = ٤٨٥٠	راس المال الاسمي = ٥٠٠٠ راس المال المدفوع = ٤٠٠٠ الاحتياطيات والمخصصات = ٢٠٠ الارباح المحتجزة = ٦٠٠ راس المال الممتلك = ٤٨٠٠ موجودات ثابتة = ١٥٠٠ راس المال الحر = ٦٠٠

3 - اصدار اسهم جديدة :

نظرا للعيوب التي ذكرت ضمن الطريقتين الاولى والثانية يلجأ المصرف الى الطريقة الثالثة في زيادة راس المال الاسمي والمدفوع والممتلك والحر وهي اصدار اسهم جديدة تطرح على المساهمين اولا وبعد ذلك تعرض على الجمهور وبالتالي فان هذه الطريقة تؤثر على جميع انواع راس المال وهي ايضا لا تخلو من عيوب في تحمل المصرف تقاضي اضافية كمصارف الاصدار كما تؤدي الى دخول مساهمين جدد وقد تؤدي الى تخفيض ربحية السهم الواحد وفي المثال التالي تم اصدار 1000 سهم اضافي الى مبلغ 1000 دينار للسهم الواحد فاصبح راس المال الاسمي 6000 مليون دينار بعد ام كان 5000 مليون دينار وقد تم بيع الاسهم بـ 80 % من قيمتها الاسمية فزاد راس المال المدفوع 800 مليون دينار فاصبح 4800 بدلا من 4000 , ولان زيادة راس المال المدفوع من خارج المصرف فان راس المال الممتلك زاد هو

الآخر بنفس المبلغ فاصبح 5550 بدلا من 4800. ولذا السبب زاد راس المال الحر بمبلغ 750 مليون دينار فاصبح 5400 بدلا من 4650 مليون دينار.

عند تحويل ٤٠٠ مليون الى الارباح المحتجزة الى راس المال المدفوع	
بعد التحويل	قبل التحويل
راس المال الاسمي = ٥٠٠٠ راس المال المدفوع = ٤٤٠٠ الاحتياطات والمخصصات = ٢٠٠ الارباح المحتجزة = ٢٠٠	راس المال الاسمي = ٥٠٠٠ راس المال المدفوع = ٤٠٠٠ الاحتياطات والمخصصات = ٢٠٠ الارباح المحتجزة = ٦٠٠
راس المال الممتلك = ٤٨٠٠ موجودات ثابتة = ١٥٠٠ راس المال الحر = ٤٦٥٠	راس المال الممتلك = ٤٨٠٠ موجودات ثابتة = ١٥٠٠ راس المال الحر = ٤٦٥٠

رابعاً - متانة (كفاية) راس المال المصرف :

نظراً لطبيعة العمل المصرفي والخصائص التي ذكرت سابقاً وما ذكر اعلاه بخصوص راس مال المصرف فان معظم التشريعات المصرفية المحلية والدولية تعمل على تدعيم متانة (كفاية) راس المال المصرف والمتمثلة بقدرته على مواجهة الظروف الصعبة وغير الاعتيادية في العمل المصرفي وذلك من خلال فرض نسب معينة يكون راس المال طرفاً فيها فتقرض التشريعات المصرفية مثلاً ان يزيد حجم الودائع التي يستلمها المصرف على عشر مرات بقدر رأسماله الممتلك وان لا تقل نسبة راس المال الى الودائع عن 10 % اذا ما وجد المصرف ان هناك فرصاً لزيادة ودائعه فان يضطر الى زيادة رأسماله , فان كان رأسمال احد المصارف مثلاً خمسة مليارات دينار فهو لا يستطيع ان يستلم ودائعه من زبائنه اكثر من خمسين مليار دينار وتقرض التشريعات ايضاً ان يزيد القرض الواحد الذي يمنحه المصرف على 10% من راس ماله ففي مصرفنا الحالي يزيد القرض الواحد الذي يمنحه المصرف هو نصف مليار دينار من جهة اخرى تقاس متانة رأسمال المصرف بمدى قدرته على مواجهة الخسائر المختلفة في اي مجال من مجالات عمله او بصورة عامة وكما يلي :

$$1 - \text{نسبة راس المال الى الموجودات} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{الموجودات}} \times 100$$

وفي الوقت الذي تقيس هذه النسبة قدرة راس المال الممتلك على مواجهة الخسائر المتحققة في اجمال اصول المصرف فأنها ايضا تعبر عن نسبة مساهمة رأسمال المصرف كمصدر من مصادر امواله وتكون اكثر ايجابية كلما كبرت هذه النسبة.

$$2 - \text{نسبة راس المال الى الودائع} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times 100$$

وتقيس النسبة متانة راس المال المصرف في رد ودائع زبائنه عند تحقيق اي ظرف طارئة يؤدي الى قيام المودعين بسحب ودائعهم او جزء كبير منها وكما ذكرنا انفا بان التشريعات تفرض على المصارف ان لا تقل هذه النسبة عن 10 % مثلا.

$$3 - \text{نسبة راس المال الى القروض} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{القروض}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة متانة راس المال المصرف في مواجهة الخسائر المتحققة من القروض التي يمنحها المصرف الى زبائنه وخاصة المخاطر الائتمانية الخاصة باحتمال عدم استعادة القروض او فوائدها .

$$4 - \text{نسبة راس المال الى مجموع الاستثمارات المالية} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{الاستثمارات المالية}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة متانة راس المال المصرف في مواجهة الخسائر المتحققة عن الاستثمارات المالية سواء بانخفاض قيمتها السوقية او تحقيقها خسائر تشغيلية.

$$5 - \text{نسبة راس المال الى الموجودات ذات المخاطرة} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة متانة راس المال في مواجهة الخسائر الممكن تحقيقها من الموجودات ذات المخاطرة والتي تحقق خسارة فقط على اساس انه ليست جميع موجودات المصرف ذات مخاطرة فالنقدية والودائع لدى المصرف ولدى البنك المركزي وكذلك الاستثمارات المالية الحكومية التي يمتلكها المصرف والقروض التي يمنحها للحكومة تكون خالية من المخاطر فتطرح جميع هذه الفقرات من الموجودات للوصول الى الموجودات ذات المخاطرة.

الموجودات ذات المخاطرة = مجموع الموجودات - (النقدية في الصندوق ولدى المصارف الاخرى + السندات الحكومية + القروض الى الحكومة العامة)

وكما تمت الاشارة سابقا بانه لا يمكن الاستفادة من نتائج التحليل ما لم يكن هناك معيار معين يستخدم كمقياس للمقارنة والحكم بموجبه على مدى ملائمة نتائج التحليل وهناك

اربعة معايير رئيسية هي المعايير النمطية المطلقة ومعايير الصناعة او القطاع و المعايير التاريخية والمعايير المخططة او المستهدفة .

خامسا - معايير المقارنة :

لا يمكن الاستفادة من نتائج التحليل ما لم يكتمل هناك معيار معين يستخدم كمقياس للمقارنة والحكم بموجبه على مدى ملائمة نتائج التحليل وهناك اربعة معايير رئيسية هي :

1- **المعايير النمطية المطلقة :** وهي النسب او معدلات متعارف عليها في التحليل المالي , وهو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توجيه كل القطاعات في معيار واحد ومن الامثلة على معيار النمطي المطلق ان نسبة التداول يجب ان لا تقل عن 1:1

2- **معايير الصناعة او القطاع :** حيث تحدد هذه المعايير لنفس القطاع المصرفي ولا يجوز تطبيقه على قطاع اخر وتحدد هذه المعايير وضع المصرف مع المصارف الاخرى المنافسة , واذا كانت النسبة في المصرف مساوية لمعيار الصناعة فنقول انها ضمن معدل السائد في الصناعة اما اذا كانت النسبة اقل فنقول ان المصرف دون المعدل واذا كانت النسبة اكبر فنقول ان المصرف فوق المعدل .

3- **معايير التاريخ :** وهي معايير تعتمد على استخراج نسبة سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات سابقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية او النقص النسبي في البند او في الوضع العام للمصرف .

4- **المعايير المخططة او المستهدفة :** تستوحى هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل ان يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له ان يحصل او يتحقق.

التطبيقات العملية

ت 1 - كيف تتم زيادة رأسمال المصرف وضح بمثال بالأرقام الافتراضية الطرق المختلفة لذلك مبينا انواع رؤوس الاموال المتأثرة بكل طريقة ؟

الحل :-

تتم زيادة راس المال المصرف بثلاث طرق الاولى بحجز ارباح المصرف والثانية بتحويل الارباح المحتجزة الى راس مال مدفوع والثالثة بإصدار اسهم جديدة كما يلي:-

1- زيادة الارباح المحتجزة بمبلغ 500 مليون دينار (الارقام في الجدول افتراضية)

عند اضافة ٥٠٠ مليون الى الارباح	
بعد الاحتجاز	قبل الاحتجاز
راس المال الاسمي = ٩٠٠٠ راس المال المدفوع = ٦٠٠٠ الاحتياطيات والمخصصات = ١٠٠٠ الارباح المحتجزة = ١٠٠٠	راس المال الاسمي = ٩٠٠٠ راس المال المدفوع = ٦٠٠٠ الاحتياطيات والمخصصات = ١٠٠ الارباح المحتجزة = ٥٠٠
راس المال الممتلك = ٨٠٠٠ موجودات ثابتة = ٤٠٠ راس المال الحر = ٧٦٠٠	راس المال الممتلك = ٧٥٠٠ موجودات ثابتة = ٤٠٠ راس المال الحر = ٧١٠٠

تحويل 400 مليون من الارباح المحتجزة الى راس المال المدفوع:

عند تحويل ٤٠٠ مليون الى الارباح المحتجزة الى راس المال المدفوع	
بعد التحويل	قبل التحويل
راس المال الاسمي = ٩٠٠٠ راس المال المدفوع = ٦٤٠٠ الاحتياطيات والمخصصات = ١٠٠٠	راس المال الاسمي = ٩٠٠٠ راس المال المدفوع = ٦٠٠٠ الاحتياطيات والمخصصات = ١٠٠٠

2- اصدار 2000 سهم بمبلغ 1000 دينار للسهم تباع بنسبة 80 % من القيمة الاسمية :

اصدار ٢٠٠٠ سهم بمبلغ ١٠٠٠ دينار	
بعد التحويل	قبل التحويل
راس المال الاسمي = ١١٠٠٠ راس المال المدفوع = ٨٨٠٠ الاحتياطيات والمخصصات = ١٠٠٠ الارباح المحتجزة = ٥٠٠ راس المال الممتلك = ٩٣٠٠ موجودات ثابتة = ٤٠٠ راس المال الحر = ٨٩٠٠	راس المال الاسمي = ٩٠٠٠ راس المال المدفوع = ٦٠٠٠ الاحتياطيات والمخصصات = ١٠٠٠ الارباح المحتجزة = ٥٠٠ راس المال الممتلك = ٧٥٠٠ موجودات ثابتة = ٤٠٠٠ راس المال الحر = ٧١٠٠

ت 2 - كيف تقاس متانة رأسمال المصرف ؟ موضحا بمثال رقمي كفاية راس المال الممتلك للمصرف تجاري بمؤشراتها المختلفة بحيث تكون النتيجة النهائية لها غير جيدة بالمقارنة القطاعية تارة وجيدة بالمقارنة التاريخية تارة اخرى ؟.

الحل :-

تقاس متانة رأسمال المصرف بمدى قدرته على مواجهة الخسائر المتحققة في اي مجال من مجالات عمله او بصورة عامة وكما يلي:-

$$\text{نسبة راس المال الى الموجودات} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{الموجودات}} \times 100$$

وفي الوقت الذي تقيس هذه النسبة قدرة راس المال الممتلك على مواجهة الخسائر المتحققة في اجمال اصول المصرف فأنها ايضا تعبر عن نسبة مساهمة رأسمال المصرف كمصدر من مصادر امواله وتكون اكثر ايجابية كلما كبرت هذه النسبة فلو فرضنا ان راس المال الممتلك لمصرف كان 300 ملون دينار وكان مجموع موجوداته 6000 مليون دينار فانه نسبة رأسماله الى موجوداته ستكون كما يلي: -

$$\text{نسبة راس المال الى الموجودات} = \frac{300}{6000} \times 100 = 5\%$$

وبمقارنة هذه النسبة مع نسب القطاع المصارف التي كانت 12% افتراضية يتبين ان نسبة المصرف مجال الدراسة هي غير جيدة من حيث متانة رأسماله فكلما زادت النسبة دل على متانة راس مال المصرف .

$$2 - \text{نسبة راس المال الى الودائع} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times 100$$

وتقيس النسبة متانة راس المال المصرف في رد ودائع زبائنه عند تحقيق اي ظرف طارئة يؤدي الى قيام المودعين بسحب ودائعهم او جزء كبير منها وكما ذكرنا انفا بان التشريعات تفرض على المصارف ان لا تقل هذه النسبة عن 10 % مثلا. فلو فرضنا ان راس مال الممتلك لمصرف 300 مليون دينار وكان مجموع ودائعه 3000 مليون دينار فان نسبة رأسماله الى مجموع ودائعه ستكون كما يلي :

$$\text{نسبة راس المال الى الودائع} = \frac{300}{3000} \times 100 = 15\%$$

وبمقارنة هذه النسبة مع نسب القطاع المصارف المطلوبة من قبل البنك المركزي والتي كانت 15 % افتراضية يتبين ان نسبة المصرف مجال الدراسة هي غير جيدة من حيث متانة رأسماله ولم يحقق النسبة المطلوبة من البنك المركزي فكلما زادت النسبة دل متانة راس مال المصرف.

$$3 - \text{نسبة راس المال الى القروض} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{القروض}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة متانة راس المال المصرف في مواجهة الخسائر المتحققة من القروض التي يمنحها المصرف الى زبائنه وخاصة المخاطر الائتمانية الخاصة باحتمال عدم استعادة القروض او فوائدها , فلو فرضنا ان راس المال الممتلك لمصرف كان 300 مليون دينار وكان مجموع قروضه 2000 مليون دينار فان نسبة رأسماله الى مجموع قروضه ستكون كما يلي:

$$\text{نسبة راس المال الى القروض} = \frac{300}{2000} \times 100 = 15\%.$$

وبمقارنة هذه النسبة مع نسب مع نسبة العام الماضي (التاريخية) والتي كانت (10 %) افتراضية يتبين ان نسبة المصرف مجال الدراسة هي جيدة لهذا من حيث متانة رأسماله فكلما زادت النسبة دل متانة راس مال المصرف.

$$4 - \text{نسبة راس المال الى مجموع الاستثمارات المالية} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{الاستثمارات المالية}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة متانة راس المال المصرف في مواجهة الخسائر المتحققة عن الاستثمارات المالية سواء بانخفاض قيمتها السوقية او تحقيقها خسائر تشغيلية, فلو فرضنا ان راس المال الممتلك للمصرف كان 300 مليون دينار وكان حجم استثماراته 1000 مليون دينار فان نسبة رأسماله الى مجموع قروضه ستكون كما يلي :

$$\text{نسبة راس المال الى الاستثمارات} = \frac{300}{1000} \times 100 = 30\%$$

وبمقارنة هذه النسبة مع نسب قطاع المصارف المطلوبة والتي كانت (35 %) افتراضية يتبين ان نسبة المصرف مجال الدراسة هي غير جيدة من حيث متانة رأسماله فكلما زادت النسبة دل متانة راس مال المصرف.

$$5 - \text{نسبة راس المال الى الموجودات ذات المخاطرة} = \frac{\text{الراس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة متانة راس المال في مواجهة الخسائر الممكن تحقيقها من الموجودات ذات المخاطرة والتي تحقق خسارة فقط على اساس انه ليست جميع موجودات المصرف ذات مخاطرة فالنقدية والودائع لدى المصرف ولدى البنك المركزي وكذلك الاستثمارات المالية الحكومية التي يمتلكها المصرف والقروض التي يمنحها للحكومة تكون خالية من المخاطر فتطرح جميع هذه الفقرات من الموجودات للوصول الى الموجودات ذات المخاطرة.

الموجودات ذات المخاطرة = مجموع الموجودات - (النقدية في الصندوق ولدى المصارف الاخرى + السندات الحكومية + القروض الى الحكومة العامة)
فلو فرضنا ان راس المال الممتلك كان 300 مليون دينار وكان مجموع موجوداته 6000 مليون دينار والنقدية في الصندوق ولدى المصارف الاخرى 1000 مليون دينار والسندات الحكومية 200 مليون دينار والقروض الى الحكومة العامة 300 مليون دينار فان :

$$\text{الموجودات ذات المخاطر} = 6000 - (3000 + 200 + 1000) = 4500$$

$$\text{نسبة راس المال الى موجودات ذات المخاطرة} = \frac{300}{4500} \times 100 = 6.6\%$$

وبمقارنة هذه النسبة مع نسب العام الماضي التاريخية والتي كانت (5 %) يتبين ان نسبة المصرف مجال الدراسة قد تحسنت من حيث متانة رأسماله فكلما زادت النسبة دل متانة رأسمال المصرف.

اسئلة الفصل الخامس

- س 1 - عرف رأسمال المصرف بأشكاله المختلفة وما هي وظائفه ؟
- س 2 - ما هي اساليب زيادة راس المال المصرف مبينا مزايا وعيوب كل من تلك الاسباب ؟
- س 3 - كيف تتم عملية زيادة راس المال لمصرف باحتجاز الارباح وضح ذلك بمثال بالأرقام يبين اثارها على الانواع المختلفة لراس المال على ان يكون راس المال الممتلك قبل التعديل 7000 مليون دينار؟
- س 4 - كيف تتم زيادة راس المال لمصرف بتحويل الارباح المحتجزة الى راس المال المدفوع وضح ذلك بمثال بالأرقام يبين اثارها على الانواع المختلفة لراس المال العامل على ان يكون راس المال الحر قبل التعديل 3000 مليون دينار؟
- س 5 - كيف تتم عملية زيادة راس المال لمصدر بإصدار الاسهم وضح ذلك بمثال بالأرقام يبين اثارها على الانواع المختلفة لراس المال على ان يكون راس المال المدفوع قبل التعديل 3000 مليون دينار ؟
- س 6 - كيف تتم زيادة رأسمال المصرف وضح ذلك بالأرقام يبين اثار كل طريقة على الانواع المختلفة لراس المال على ان يكون راس المال الاسمي قبل التعديل 10000 مليون دينار ؟
- س 7 - ماهي متانة راس مال المصرف وكيف يتم قياسها موضحا ذلك بالنسب والامثلة الرقمية ؟
- س 8 - ما هي المقاييس المعتمدة في قياس متانة راس المال المصرف ؟ وضح ذلك بمثال بالأرقام الافتراضية بوحدة من الافتراضات التالية :-

- 1- راس المال الممتلك للمصرف 50 مليون دينار
- 2- راس المال مدفوع للمصرف 80 مليون دينار
- 3- راس المال اسمي للمصرف 60 مليون دينار
- 4- راس المال حر 50 مليون دينار
- 5- ودائع للمصرف 90 مليون ديناروهكذا ؟.

س 9 - قم بقياس متانة رأسمال احد المصارف بحيث تكون نتائجه سلبية بالمقارنة القطاعية؟.

س 10 - قم بقياس متانة رأسمال احد المصارف بحيث تكون نتائجه ايجابية بالمقارنة التاريخية؟.

الفصل السادس

كشف الدخل للمصرف التجاري

Income Statement Commercial Bank

تنتهي الأعمال المحاسبية في المصرف الى اعداد القوائم المالية المطلوبة والتي اهمها كشف الدخل والميزانية العمومية (موضوع الفصل التالي) التي تهدف الى إعطاء صورة دقيقة عن الوضع المالي للمصرف و نتائج عملياته خلال فترة معينة، من ربح أو خسارة .

و تهدف قائمة كشف الدخل الى قياس نتيجة عمليات المصرف لفترة زمنية معينة، لذا فهي عبارة عن ملخص لايرادات المتحققة والمصروفات التي تكبدها المصرف لتحقيق هذه الايرادات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح اذا كانت الايرادات اكبر من المصروفات أو الخسارة اذا كان العكس وكانت المصروفات اكبر من الإيرادات التي حققها المصرف خلال الفترة الزمنية المعنية.

يحتوي كشف الدخل المصارف التجارية كما هو الحال في المنشآت الأخرى على قائمة تضم اجمالي ايرادات المصرف و مجموع مصروفاته لتصل في نهايتها إلى مجمل الربح اذا كانت الايرادات أكبر من المصروفات ثم الى صافي الربح بعد استقطاع الضرائب وحصة الدولة منها . واخيرا قد تتضمن توزيعات الأرباح بين الاحتجاز والتوزيع.

أولاً: إيرادات المصرف Bank revenues :

تأخذ إيرادات المصرف اربعة اشكال متنوعة مختلفة في ذلك عن منشآت الأعمال الأخرى، فهناك الفوائد التي يحصل عليها المصرف من عملياته المصرفية كالفوائد على القروض والسلف التي يمنحها المصرف لزمائنه، وهي تتأثر عادة بمبلغ القرض والفترة الزمنية له، كما هناك العمولات التي يحصل عليها المصرف عند توسطة بين الأطراف المختلفة لزمائنه او المتعاملين معه كعمولات خطابات الضمان التي تتأثر بمبلغ الضمان فقط ولا تتأثر بالفترة الزمنية، كذلك هناك الأرباح المباشرة التي يحققها المصرف من استثماراته الحقيقية أو المالية أو من فروقات العملة عند بيع وشراء العملة من قبل المصرف، واخيرا هناك أجور او رسوم الخدمات التي يقدمها المصرف لزمائنه

كإيرادات أو الجور الخدمات التي يحصل عليها المصرف من الآخرين لقاء قيامه بتقديم الدراسات الاستشارية لزيائته أو اجور صناديق الامانات التي يؤجرها الزبائن .
و تقسم المصارف إيرادات ها على وفق النظام المصرفي العراقي إلى خمسة أقسام هي:

1. إيرادات العمليات المصرفية Banking Operations Revenues

تشمل إيرادات بيع وشراء العملات الجنبية وإيرادات القروض والسلف الممنوحة وعمولات الحوالات الداخلية والخارجية وإيرادات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، وإيرادات جميع العمليات المصرفية الأخرى من فوائد أو عمولات أو غيرها.

2. إيرادات الاستثمار Investment Income

وفيها إيرادات الاستثمارات العقارية والاستثمارات المالية الداخلية منها والخارجية الناتجة عن فوائد السندات أو ارباح الأسهم أو الأرباح الناتجة عن بيع تلك الاستثمارات.

3. إيرادات النشاط الخدمي Revenue Service Activity

وهي الإيرادات الخدمية التي تشمل أيجارات الموجودات الثابتة والخدمات غير المصرفية التي يقدمها المصرف.

4. الإيرادات التحويلية Manufacturing Revenue

وتشمل المنح والتبرعات المستلمة والغرامات والتعويضات والديون السابقة التي تسم شطبها وعادت.

5. الإيرادات الأخرى Revenues – Other income

وفيها إيرادات السنوات السابقة والإيرادات العرضية والإيرادات الرأسمالية.

ثانياً- مصروفات المصرف Bank expenses :

كما هي الإيرادات تأخذ مصروفات المصرف أربعة أشكال متنوعة مختلفة في ذلك . عن منشآت الأعمال الأخرى، فهناك الفوائد التي يمنحها المصرف في عملياته المصرفية كالفوائد على الودائع بمختلف أنواعها التي يمنحها المصرف لزمائنه، وهي تتأثر عادة بمبلغ القرض والفترة الزمنية له، كما هناك العمولات التي يدفعها المصرف عند توسط الآخرين بينه وبين الأطراف المختلفة لزمائنه أو المتعاملين معه كعمولات الاعتمادات المستندية التي تتأثر بمبلغ الاعتماد فقط ولا تتأثر بالفترة الزمنية، كذلك هناك الخسائر التي يحققها المصرف في استثماراته الحقيقية أو المالية أو من فروقات العملة عند بيع وشراء. العملة من قبل المصرف ، وأخيراً هناك أجور أو رسوم الخدمات التي يقدمها المصرف لمن يقدم له تلك الخدمات كلقاء قيامهم بتقديم الدراسات الاستشارية له أو أجور ورواتب موظفيه. و تقسم المصارف مصروفاتها على وفق النظام المصرفي العراقي الى سبعة اقسام هي:-

1. مصروفات العمليات المصرفية Expenses of banking operations

وهي تشمل مصروفات الاصدار والفوائد المدفوعة عن الودائع المختلفة وعن الاقتراض و العمولات، كما تضم الخسائر المتحققة عن العمليات المصرفية كالخسائر الناتجة عن القروض وتقلبات الأسعار وهبوط قيمة الاستثمارات.

2. الاندثار

ويشمل جميع انواع الاندثارات المباني او الاجهزة والمعدات والسيارات والأثاث والأجهزة المكتبية.

3. المصروفات الادارية Managerial Expenses

وتضم الأجور والرواتب النقدية والمخصصات المهنية والعائلية والمكافئات والحوافز التشجيعية وكذلك التأمينات والضمان الاجتماعيين وغيرها.

4. المصروفات السلعية

وتضم الوقود والزيوت واللوازم والقرطاسية وتجهيزات العاملين والماء والكهرباء وغيرها.

5. المستلزمات الخدمية Required service

وتشمل خدمات الصيانة المباني والمعدات والسيارات والاثاث ، كما تضم الدعاية والاعلان والضيافة والبحوث والنشر والمؤتمرات واستئجار الموجودات الثابتة .

6. المصروفات التحويلية Manufacturing Expenses

تضم التبرعات للغير والتعويضات والغرامات ، كما تضم الضرائب والرسوم والاعانات (عدا ضريبة الدخل طبعا) .

7. مصروفات أخرى Extinction

وفيها مصروفات السنوات السابقة والمصروفات العرضية والخسائر الراسمالية. وفي ضوء ما تقدم يأخذ كشف الدخل شكل الجدول (6-1) اذ يبدأ عادة بايرادات النشاط الجاري التي تتكون في المصرف من ايرادات العمليات المصرفية وايرادات الاستثمار ، تطرح منها مصروفات النشاط الجاري المتكونة من مصروفات العمليات المصرفية والاندثار والمصروفات الإدارية، وبعد الطرح نصل الى فائض او عجز العمليات الجارية أو مايسمى بمجمل الربح او مجمل الخسارة ، تضاف ل ايرادات الأخرى المتكونة من الايرادات الخدمية والتحويلية والأخرى وتطرح منه المصروفات الأخرى

المتكونة من المصروفات السلعية والخدمية والتحويلية والآخرى الوصول الى الفائض أو العجز أو الربح والخسارة قبل الضرائب ، بحيث يتم على وفقه احتساب الضرائب وتطرح منه ، للوصول إلى صافي الأرباح ، التي توزع بحسب سياسة المصرف الى ارباح محتجزة وارباح موزعة . وهنا يتوجب الانتباه إلى عدم وجود الفقرات الأربعة الأخيرة عند تحقيق المصرف الخسائر بدل الأرباح.

الجدول (6-1)

نموذج لكشف الدخل لأحد المصارف لعام ٢٠١٧ (مليون دينار)

المجموع	المبلغ	البيان	
600	500	ايرادات العمليات المصرفية	ايرادات النشاط الجاري
	100	إيرادات الاستثمار	
(500)	(300)	مصروفات العمليات المصرفية	مصروفات النشاط الجاري
	(50)	الاندثار	
	(150)	المصروفات الادارية الرواتب	
100	فائض أو عجز العمليات الجارية (مجل الربح او الخسارة)		
100	50	الايرادات الخدمية	الإيرادات الآخرى
	20	الايرادات التحويلية	
	30	الإيرادات الاخرى	
(50)	(10)	المصروفات السلعية	المصروفات الأخرى
	(20)	المصروفات الخدمية	
	(5)	المصروفات التحويلية	
	(15)	المصروفات الأخرى	
150	صافي الفائض او العجز (الربح او الخسارة قبل الضرائب)		

(45)	الضرائب (30%)
105	الربح او الخسارة بعد الضرائب
42	الأرباح المحتجزة 40%
63	الأرباح الموزعة 60%

ثالثاً: التحليل العمودي لكشف الدخل Horizontal Analysis to lincome Statement

قبل الدخول الى موضوع التحليل العمودي لكشف الدخل لابد من الاشارة الى موضوع التحليل المالي Financial Analysis عموماً اذ تتضمن قائمة كشف الدخل ومثلها الميزانية العمومية (موضوع الفصل التالي) العديد من البيانات التي يتم عرضها في صورة أرقام Absolute Amounts ، ولا تعتبر هذه البيانات في حد ذاتها مؤشرات كافية للوفاء باحتياجات الأطراف المستفيدة من هذه القائمة المالية ، فعند فحص هذه القائمة ربما لا تظهر لنا العلاقات الجوهرية والربط بين العناصر التي تضمها ، لذا ظهرت الحاجة إلى التحليل المالي الذي يعمل على تحويل الكم الهائل من البيانات والارقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم اقل واكثر وضوحاً وفائدة . فهو يعني بتبويب ودراسة القوائم المالية دراسة تحليلية مفصلة باستخدام الأساليب الكمية بهدف بلورتها وتوضيح مدلولاتها واظهار الارتباطات بين عناصرها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي قد تكون متخفية وراء الارقام وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات الادارية . وان أهم أنواع التحليل المالي هو التحليل المالي العمودي والتحليل المالي الافقي اضافة الى التحليل بالنسب المالية.

وقد توزع التحليل بالنسب المالية في هذا الكتاب على فصول مختلفة ، فيما سيتم التوسع هنا وتوضيح كل من التحليل المالي العمودي والافقي.

ويطلق على التحليل المالي العمودي Horizontal Financial Analysis التوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية ويهتم بقياس نسبة كل عنصر إلى اجمالي العناصر في القائمة المالية ، بمعنى أنه يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية مما يساعد الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة ، حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم ، والتحليل العمودي يعتبر من أهم وسائل التحليل القوائم المالية ومن أكثرها شيوعا حيث يعتبر وسيلة التقييم الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القائمة المالية خلال فترة محاسبية معينة .

اما التحليل العمودي لكشف الدخل فيسمى ايضا بكشف الدخل النسبي أو كشف الدخل ذي الحجم الاقتصادي بسبب تقليص حجم قائمة الدخل من أرقام مطلقة إلى أجزاء المائة الواحدة. ويعتمد التحليل العمودي لكشف الدخل في المصارف على استخدام كشف دخل واحد وترتيبه كما هو موضح في الجدول (6-3) بحيث تكون جميع الإيرادات مرتبة مع بعضها وكذلك بالنسبة للمصروفات وذلك لاستخراج نسبة كل عنصر من عناصر الإيرادات الى مجموع الإيرادات في ذلك الكشف، واستخراج نسبة كل عنصر من عناصر التكاليف او المصروفات الى مجموع المصروفات في ذلك الكشف العدم وجود المبيعات في المصارف كما هو الحال في منشآت الأعمال الأخرى).

و للوقوف على الأهمية النسبية لكل عنصر من الإيرادات او المصروفات يتم اعتماد المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاهمية} = \frac{\text{عنصر الايرادات}}{\text{مجموع الايرادات}} \times 100$$

$$\text{و نسبة الاهمية} = \frac{\text{عنصر المصروفات}}{\text{مجموع المصروفات}} \times 100$$

$$\text{اي نسبة الاهمية} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100$$

وعلى وفق هذا التحليل تشكل نسبة مجموع الإيرادات 100% كما تشكل نسبة مجموع المصروفات 100% ايضا. ثم مقارنة هذه النسبة مع احد مؤشرات المقارنة القطاعية أو التاريخية أو المستهدفة أو المطلقة ، وتعني زيادة هذه النسبة بالنسبة إلى عناصر الإيرادات الى مؤشر ايجابي لذلك العنصر اما نقصانها فهي دلالة على حالة سلبية ذلك العنصر، أما بالنسبة الى المصروفات او النفقات فعلى العكس من ذلك اذ أن زيادة نسبتها تعني مؤشرا سلبيا لعنصر المصروفات ونقصانها يعد مؤشرا ايجابيا.

جدول (2-6)

ترتيب التحليل العمودي لكشف الدخل

	البيان	المبلغ	%
1	ايرادات العمليات المصرفية	200	50%
2	ايرادات الاستثمار	100	25%
	مجموع ايرادات النشاط الجاري	300	75%

1	الايرادات الخدمية	50	%12.5
2	الإيرادات التحويلية	20	%5
3	الإيرادات الأخرى	30	%7.5
مجموع الإيرادات الأخرى		100	%25
مجموع الإيرادات		400	%100
1	مصروفات العمليات المصرفية	100	%40
2	الاندثار	20	%8
3	المصروفات الإدارية/ الرواتب	60	%24
مجموع مصروفات النشاط الجاري		180	%72
1	المصروفات السلعية	30	%12
2	المصروفات الخدمية	25	%10
3	المصروفات التحويلية	5	%2
4	المصروفات الأخرى	10	%4
مجموع المصروفات الأخرى		70	%28
مجموع المصروفات		250	%100

رابعاً: التحليل الأفقي لكشف الدخل:-

Vertical Analysis of the Income Statement

التحليل المالي الأفقي Vertical Financial Analysis عموماً يهتم بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر واحدة من القوائم المالية الى أخرى ، بمعنى آخر يمكن القول أن التحليل الأفقي يساعد على فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية ، وهو عملية التحليل التي تهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين

او اكثر وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود قائمة الدخل ، أي توضيح العلاقة بين أرقام نفس البند ولكن على مدار سنوات مختلفة ، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات التي تحدث في كل بند زيادة أو نقصانا ، وبمعنى آخر فإن التحليل الأفقي يعد تحليلا ديناميكيا لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا ولهذا يمكن أن تسمى هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات. وكمثال لذلك مقارنة التغيرات الحادثة في صافي الربح بالنسبة لعناصر كشف الدخل وعلى مدار سنتين مثلا.

و يعتمد التحليل الأفقي لكشف الدخل على استخدام اكثر من كشف دخل في ذات الوقت واستخراج نسبة التغير في كل عنصر من عناصرها بين سنة واخرى قد تكونان متتاليتين أو غير متتاليتين ، كما قد يكون لعدة سنوات متتالية أو متوالية ، كما يمكن اعتماد كشف الدخل الإجمالي كما يوضحه الجدول (6-5) او يتم اعتماد كشف الدخل التفصيلي الذي يوضحه الجدول (6-6)، ثم مقارنة هذه النسبة مع أحد مؤشرات المقارنة القطاعية أو التاريخية أو المستهدفة أو المطلقة ، على أنه على العموم تعني نسبة النمو

الجدول (3-6)

ترتيب التحليل الأفقي لكشف الدخل الإجمالي لعدة سنوات

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
ايرادات النشاط الجاري					
الإيرادات الأخرى					
مجموع الإيرادات					

					مصروفات النشاط الجاري
					المصروفات الاخرى
					مجموع المصروفات

الموجبة الى تطور أو زيادة في العنصر مجال الدراسة فيما تعني النسبة السالبة إلى تدهور أو انخفاض في العنصر مجال الدراسة . واذا ما استخدمت أكثر من سنتين أو فترتين فان زيادتها المستمرة تعني نموها المستمر وانخفاضها المستمر يعني تدهورها المستمر ، فيما يؤشر ارتفاعها وانخفاضها من سنة إلى أخرى الى تذبذب العنصر مجال الدراسة . وهنا لابد من الانتباه إلى أن زيادة الايرادات تعد حالة إيجابية فيما تعد انخفاضها أو تدهورها حالة سلبية . وهي على العكس في النفقات التي يعني نموها حالة سلبية فيما يعني انخفاضها حالة ايجابية.

ويتم في التحليل الافقي اعتماد المعادلة التالية لأستخراج نسبة التغير :

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر للسنة اللاحقة} - \text{قيمة العنصر للسنة السابقة}}{\text{قيمة العنصر للسنة السابقة}} \times 100$$

الجدول (4-6)

ترتيب التحليل الأفقي لكشف الدخل التفصيلي لسنتين

البيان	2010	2011	نسبة التغير
ايرادات العمليات المصرفية			
ايرادات الاستثمار			
مجموع ايرادات النشاط الجاري			
الايرادات الخدمية			

			الإيرادات التحويلية
			الإيرادات الأخرى
			مجموع الإيرادات الأخرى
			مجموع الإيرادات
			مصروفات العمليات المصرفية
			الاندثار
			المصروفات الإدارية/ الرواتب
			مجموع مصروفات النشاط الجاري
			المصروفات السلعية
			المصروفات الخدمية
			المصروفات التحويلية
			المصروفات الأخرى
			مجموع المصروفات الأخرى
			مجموع المصروفات

تطبيقات عملية

ت 1. نظم كشف دخل ل احد المصارف التجارية مبينا فقراته باعتماد 66 مليون دينار صافي أرباح بعد الضرائب ؟

الحل -

لتسهيل الحل يتم متابعة الخطوات بحسب تسلسل الأرقام في كشف الدخل وكما يلي:

بداية ننظم كشف الدخل النموذجي بفقراته المختلفة بدون تثبيت المبالغ.

1. يتم تثبيت المبلغ المحدد في السؤال وهو صافي الربح بعد الضرائب 16 مليون دينار.

2. 3. توزيع صافي الربح بين ارباح موزعة واخرى محتجزة بنسبة افتراضية ولتكن 50% لكل منهما فيكون 33 مليون دينار لكل منهما.

4. استخراج الضرائب بافتراض معدل افتراضي للضريبة وليكن 40% فيكون صافي الربح السابق ممثلا 60% وتستخرج الضريبة باعتماد النسبة والتناسب كما يلي:

$$\text{الضريبة} = \frac{40\%}{60\%} \times 66 = 44 \text{ مليون دينار}$$

5. استخراج الربح قبل الضريبة بجمع صافي الربح مع الضريبة الأرباح قبل الضرائب:
الربح قبل الضريبة = صافي الربح + الضريبة

$$= 96 + 44 = 110 \text{ مليون دينار}$$

6. 7. 8. افتراض الايرادات الأخرى و المصروفات الأخرى وفائض أو عجز العمليات الجارية (مجمل الربح) بما يؤمن فرقا بينهما بمقدار 110 مليون دينار كإرباح قبل الضرائب، أي يكون مجمل الربح والايادات الأخرى أكبر من المصروفات الأخرى بمقدار 110 مليون دينار فنفترض الايرادات الأخرى 40 مليون دينار والمصروفات الأخرى 30 مليون دينار ومجمل الربح 100 مليون دينار فيكون -:

الربح قبل الضريبة = مجمل الربح + الايرادات الأخرى - المصروفات الأخرى

$$110 = 100 + 30 - 40$$

9. 10. افتراض ايرادات النشاط الجاري ومصروفات النشاط الجاري بما يؤمن فرقا بينهما مقداره 100 مليون دينار ليشكل ربح العمليات الجارية (مجمّل الربح) الذي تم افتراضه في الفقرة السابقة. فنفترض ايرادات النشاط الجاري بمبلغ 600 مليون دينار و مصروفات النشاط الجاري بمبلغ 500 مليون دينار فيكون :

مجمّل الربح = ايرادات النشاط الجاري - ومصروفات النشاط الجاري

$$500 + 600 = 1100$$

11 - 14 توزيع مبلغ المصروفات الأخرى والبالغ 30 مليون على الفقرات لتلك المصروفات من سلعية وخدمية وتحويلية وأخرى بما يؤمن مجموع 30 مليون دينار. فتكون كما يوضحها الجدول.

15 - 17 توزيع مبلغ الايرادات الأخرى والبالغ 40 مليون على الفقرات لتلك الايرادات من خدمية وتحويلية وأخرى بما يؤمن مجموع 40 مليون دينار. فتكون كما يوضحها الجدول.

18-20 توزيع مبلغ مصروفات النشاط الجاري والبالغ 500 مليون على الفقرات لتلك المصروفات من مصروفات العمليات المصرفية والاندثار والمصروفات الادارية بما يؤمن مجموع 500 مليون دينار. فتكون كما يوضحها الجدول.

22-12 توزيع مبلغ ايرادات النشاط الجاري والبالغ 600 مليون دينار على فقرات تلك الايرادات من ايرادات العمليات المصرفية وايرادات الاستثمار بما يؤمن مجموع 600 مليون دينار فتكون كما يوضحها الجدول.

بعد هذا يكون كشف الدخل قد اكتمل كما يوضحه الجدول (6-9) وهنا يمكن طرح التساؤلات التالية:

س. ماذا لو كانت هناك خسائر بمبلغ 900 مليون دينار

س. ماذا لو كانت فوائد السندات الحكومية 800 مليون دينار

س. ماذا لو كانت المصروفات الادارية 500 مليون دينار

لكل الاحتمالات السابقة لابد من الاخذ بنظر الاعتبار أن البداية في تنظيم كشف الدخل النموذجي ثم وضع المبلغ المحدد في السؤال مع الانتباه عدم وجود ارباح موزعة او محتجزة أو ضرائب عند تحقق خسائر.

جدول (5-6)

كشف الدخل لمصرف الابتسام لعام 2008

المجموع	المبلغ	البيان	
600-10	450	ايرادات العمليات المصرفية -22	إيرادات النشاط الجاري
	150	ايرادات الاستثمار -21	
500-9	250	مصروفات العمليات المصرفية -20	مصروفات النشاط الجاري
	100	الاندثار -19	
	150	المصروفات الإدارية -18	
100	فائض او عجز العمليات الجارية (مجل الربح) -8		
40-7	20	الايرادات الخدمية -17	الإيرادات الأخرى
	5	الإيرادات التحويلية -16	
	15	الإيرادات الأخرى -15	
30-6	5	المصروفات السلعية -14	المصروفات الأخرى
	10	المصروفات الخدمية -13	
	8	المصروفات التحويلية -12	
	7	المصروفات الأخرى -11	
110	الفائض أو العجز (الربح والخسارة قبل الضرائب) -5		
44	الضرائب (40%) -5		

66	صافي الربح او الخسارة بعد الضرائب 1-
33	الأرباح المحتجزة 50% 2-
33	الأرباح الموزعة 50% 3-

ت 2. اشرح بمثال بالارقام التحليل العمودي لكشف الدخل ل احد المصارف على أن تكون النتائج ايجابية ل احد عناصر الإيرادات فيما تكون النتائج سلبية لعنصر من عناصر "المصروفات ؟ وبافتراض مقدار الربح الموزع 500 مليون دينار؟

الحل:-

اولا- تحديد الايرادات والمصروفات الاجمالية:-

لأن المعلومة المعطاة في السؤال تخص الربح الموزع فقط عليه يتوجب الوصول الى صافي الربح قبل الضريبة على وفق الإجراءات التالية:

1. بافتراض أن نسبة التوزيع هي 50% فتكون الأرباح المحتجزة 50% أيضا وهي بالتالي مساوية للأرباح الموزعة أي 50% أيضا ، وبالتالي يكون صافي الربح بعد الضرائب 1000 مليون دينار.

2. نفترض الضريبة 20% فان صافي الربح بعد الضرائب سيشكل 80% المتبقية ولانه ظهر بمقدار 1000 فنستخرج صافي الربح قبل الضرائب 100% اعتمادا على النسبة والتناسب كما يلي:

$$1250 = \frac{100}{80} \times 1000 = 100\%$$

$$250 = 1000 - 1250 = \text{أي أن الضريبة}$$

3. يجب أن يكون الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات بما يعادل صافي الربح البالغ 1250 ولذلك افترضنا مجموع الإيرادات 3250 والمصروفات 2000.

ثانياً: تحديد هيكل الايرادات:

1. تقسيم مبلغ مجموع الإيرادات البالغ 3250 مليون دينار على قسمي الإيرادات النشاط الجاري وغير الجاري فنفترض أن الأولى تشكل 2250 مليون دينار والثانية 1000 مليون دينار.

2. تقسيم مبلغ إيرادات النشاط الجاري البالغ 2250 مليون دينار على كل من إيرادات العمليات المصرفية وإيرادات الاستثمار بواقع 1500 مليون دينار للأولى و 750 مليون دينار للثانية.

3. توزيع مبلغ إيرادات النشاط غير الجاري البالغ 1000 مليون دينار على مصادر هذا الإيراد الخدمية والتحويلية والأخرى بواقع 500 مليون دينار للأولى و 200 مليون دينار للثانية و 300 مليون دينار للثالثة.

4. تستخرج الأهمية النسبية لكل بند من بنود الإيرادات بقسمة مبلغها على مبلغ مجموع ' الإيرادات 3250 على وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الأهمية} = \frac{\text{عنصر الإيرادات}}{\text{مجموع الإيرادات}} \times 100$$

فتكون النتائج كما يوضحها الجدول (6-10).

5. بخصوص إيرادات الاستثمار فقد تبين أنها تشكل نسبة 23% من مجمل إيرادات المصرف ، وبمقارنة ذلك مع النسبة ذاتها في القطاع المصرفي والبالغة 18% ، فإن ذلك يعد مؤشرا ايجابيا للمصرف مجال الدراسة لأنه تجاوز النسبة بالنسبة للإيرادات فكلما زادت نسبة الإيرادات كان ذلك مؤشرا ايجابيا للمصرف.

جدول (6-6)

ترتيب التحليل العمودي لكشف الدخل

البيان	المبلغ	%
إيرادات العمليات المصرفية	1500	46%

ايرادات الاستثمار	750	%23
مجموع ايرادات النشاط الجاري	2250	%69
الايرادات الخدمية	500	%16
الإيرادات التحويلية	200	%6
الإيرادات الأخرى	300	%9
مجموع الإيرادات الأخرى	1000	%31
مجموع الإيرادات	3250	%100
مصرفات العمليات المصرفية	1000	%50
الاندثار	100	%5
المصرفات الإدارية/ الرواتب	400	%20
مجموع مصرفات النشاط الجاري	1500	%75
المصرفات السلعية	150	%7.5
المصرفات الخدمية	200	%10
المصرفات التحويلية	50	%2.5
المصرفات الأخرى	100	%5
مجموع المصرفات الأخرى	500	%25
مجموع المصرفات	2000	%100

ثالثاً: تحديد هيكل المصرفات:

1. تقسيم مبلغ مجموع المصرفات البالغ 2000 مليون دينار بين قسمي المصرفات النشاط الجاري وغير الجاري بواقع 1500 مليون دينار للاولى و500 مليون دينار للثانية.

2. تقسيم مبلغ مصروفات النشاط الجاري البالغ 1500 مليون دينار بين بنوده الثلاثة فتكون حصة مصروفات العمليات المصرفية 1000 مليون دينار والاندثار 100 مليون دينار والمصروفات الادارية 400 مليون دينار.

3. توزيع مبلغ مصروفات النشاط. غير الجاري البالغة 500 مليون دينار على بنوده المختلفة بواقع 150 مليون دينار للمصروفات السلعية و200 مليون دينار للمصروفات الخدمية و50 مليون دينار للمصروفات التحويلية و100 مليون دينار للمصروفات الأخرى.

4. تستخرج الأهمية النسبية لكل بند من بنود المصروفات بقسمة مبلغها على مبلغ مجموع المصروفات 2000 مليون دينار على وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الأهمية} = \frac{\text{عنصر المصروفات}}{\text{مجموع المصروفات}} \times 100$$

فتكون النتائج كما يوضحها الجدول (6-10).

5. بخصوص مصروفات النشاط الجاري، فقد تبين أنها تشكل نسبة 50% من مجموع مصروفات المصرف، وبمقارنة هذه النسبة تاريخيا مع نسبة العام الماضي التي كانت 40%، فإن ذلك يعد مؤشرا سلبيا للمصرف بخصوص هذا البند فكلما زادت نسبة المصروفات كان ذلك مؤشرا سلبيا على المصرف.

3. توضح بمثال بالارقام التحليل الأفقي لكشف الدخل التفصيلي ل احد المصارف السنتين متتاليتين على أن تكون النتائج ايجابية ل احد عناصر الكشف فيما تكون النتائج سلبية لعنصر اخر؟ وبافتراض مقدار الخسارة السنة الاساس (الأولى) (400) مليون دينار؟

الحل:-

1. ولحل السؤال نبدأ أولاً بتنظيم كشف الدخل للسنة الأولى (2006) على وفق مقدار الخسارة 400 مليون دينار وبالتالي يجب أن يكون الفرق بين اجمالي الإيرادات واجمالي المصروفات بما يعادل الخسارة البالغ 400 أي تكون المصروفات اكبر من الإيرادات ، ولذلك افترضنا مجموع الإيرادات 3000 والمصروفات 3400 .ومن ثم يتم توزيع الإيرادات والمصروفات كما هو في الجدول (6-11) بذات التسلسل في التطبيق السابق.

3. اما كشف الدخل السنة الثانية (2007) ولعدم وجود الشروط نبدأ بالافتراض أن الربح المتحقق في ذلك العام بواقع 1000 مليون دينار ثم نبأ باكمال العمود الخاص بذلك العام كما يوضحه الجدول (6-11) ، على أساس أن الإيرادات أكبر من المصروفات بمبلغ 1000 مليون دينار، فنفترض مثلاً ان الإيرادات قد بلغت 4000 مليون دينار والمصروفات قد انخفضت الى 3000 مليون دينار.

4. نستخرج نسبة التغير من سنة 2006 إلى سنة 2007 لكل عنصر من عناصر كشف الدخل وكما مبين في العمود الثالث، بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر لسنة 2007} - \text{قيمة العنصر لسنة 2006}}{\text{قيمة العنصر لسنة 2006}} \times 100$$

فمثلاً بخصوص إيرادات العمليات المصرفية نجد نسبة التغير فيها كما يلي:

$$\text{نسبة التغير} = \frac{1600 - 2000}{1600} \times 100 = -25\%$$

أي أنها زادت بنسبة 25% عن العام الماضي. وهكذا لجميع بنود كشف الدخل.

5. يتبين من الجدول أن بعض بنود الإيرادات لم يتغير بين العامين مجال التحليل محققاً نسبة تغير (صفر %) كما هو الحال في كل من الإيرادات الخدمية والتحويلية.

6. حققت البنود الأخرى للإيرادات نمواً في عام 2007 عما كان في عام 2006 فكانت نسب التغير موجبة وهذه مؤشرات ايجابية خاصة اذا كانت هذه النسب كبيرة مقارنة

مع معدلات النمو الذات البنود في القطاع المصرفي وكانت اكثر البنود نموا هو بند ايرادات الاستثمارات الذي حقق نموا بنسبة 100%.

7. لم ينخفض أي من بنود الايرادات ولم يحقق نسبة تغير سالبة وهذا مؤشر ايجابي المصرف.

8. بخصوص المصروفات فان بعض بنودها لم يتغير مابين عامي 2006 و 2007 محققا نسب تغير (0%) كما هو الحال في مصروفات العمليات المصرفية والاندثار والمصروفات السلعية.

الجدول (6-7)

ترتيب التحليل الأفقي لكشف الدخل التفصيلي

البيان	2006	2007	نسبة التغير
ايرادات العمليات المصرفية	1600	2000	25%
ايرادات الاستثمار	400	800	100%
مجموع ايرادات النشاط الجاري	2000	2800	40%
الايرادات الخدمية	200	200	0%
الإيرادات التحويلية	500	500	0%
الإيرادات الأخرى	300	500	67%
مجموع الإيرادات الأخرى	1000	1200	20%
مجموع الإيرادات	3000	4000	33%
مصروفات العمليات المصرفية	1200	1200	0%
الاندثار	200	200	0%

المصروفات الإدارية/ الرواتب	600	800	33%
مجموع مصروفات النشاط الجاري	2000	2200	10%
المصروفات السلعية	500	500	0%
المصروفات الخدمية	400	200	50%
المصروفات التحويلية	200	50	75%
المصروفات الأخرى	300	50	83%
مجموع المصروفات الأخرى	1400	800	43%
مجموع المصروفات	3400	3000	13%

9. حققت بعض بنود المصروفات انخفاضا كبيرا في عام 2007 عما كان في 2006 محققة نسب تغير سالبية، وكانت اكثرها انخفاضا هي المصروفات الاخرى التي انخفضت بنسبة (83%) وهذه مؤشرات ايجابية للمصرف.

10. حققت بعض بنود المصروفات زيادة ما بين عامي 2006 و 2007 محققة نسب تغير موجبة ، كما هو الحال في المصروفات الادارية التي زادت بنسبة 33% وهو مؤشر سلبي على المصرف.

4. وضح بمثال بالارقام التحليل الأفقي لكشف الدخل الإجمالي لاحد المصارف الخمس سنوات متتالية على أن نشير النتائج الى نمو أحد العناصر وتدهور عنصر اخر وتذبذب عنصر ثالث وبافتراض مقدار الربح لسنة الأساس (الأولى) (500) مليون دينار؟

الحل:

1. تنظيم جدول كشف الدخل الإجمالي وللسنة الأولى 2007 بحيث تكون أرباحها

بواقع 500 مليون دينار أي أن الإيرادات فيها أكبر من المصروفات بمبلغ 500

مليون دينار فنفترض ان الإيرادات كانت 5000 مليون دينار والمصروفات 4500

مليون دينار، ثم نوزع هذين المبلغين على فقرات الإيرادات والمصروفات وكما يوضحها الجدول (6-12).

2. اكمال قيم احد البنود للسنوات اللاحقة على أن يكون متناميا أي أرقلمه تكون متصاعدة وليكن إيرادات النشاط الجاري التي تتصاعد من 3500 الى 4000 ثم الى 5000 ثم الى 5500 ثم الى 6000 في عام 2011.

3. اكمال قيم احد البنود للسنوات اللاحقة على أن يكون متدهورا أي أرقلمه تكون متنازلة وليكن المصروفات الأخرى التي تتنازل من 2000 الى 1800 ثم الى 1500 ثم الى 1250 واخيرا الى 1000 في عام 2011.

4. اكمال قيم احد البنود للسنوات اللاحقة على ان يكون متذبذبا ، أي أن أرقلمه تتصاعد تارة واخرى تنخفض وليكن مصروفات النشاط الجاري التي ترتفع من 2500 إلى 2800 ثم تنخفض الى 2250 ثم ترتفع الى 3000 فيما تبقى على حالها 3000 في السنة الأخيرة دون ارتفاع أو انخفاض.

5. أكمال البنود الاخرى المتبقية بدون شروط وجمع فقرات الإيرادات وفقرات المصروفات لكل سنة وكما يوضحها الجدول (6-12).

الجدول (6-8)

ترتيب التحليل الأفقي لكشف الدخل الإجمالي

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
ايرادات النشاط الجاري	3500	4000	5000	5500	6000
الايرادات الأخرى	1500	2000	3000	2500	5000
مجموع الإيرادات	5000	6000	8000	8000	11000
مصروفات النشاط الجاري	2500	2800	2250	3000	3000
المصروفات الأخرى	2000	1800	1500	1250	1000
مجموع المصروفات	4500	4600	3750	4250	4000

6. استخراج نسب التغير للجدول بكامله وتنظيم جدول جدي اعتمادا على المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر للسنة اللاحقة} - \text{قيمة العنصر للسنة السابقة}}{\text{قيمة العنصر للسنة السابقة}} \times 100$$

مع ملاحظة أن سنة الأساس هي سنة 2007 فلا تحوي نسبة تغير.

فمثلا بالنسبة لايادات النشاط الجاري تكون نسب تغيرها كما يلي:

$$\text{نسبة التغير لسنة 2008} = \frac{3500 - 4000}{3500} \times 100 = -14\%$$

$$\text{نسبة التغير لسنة 2009} = \frac{4000 - 5000}{4000} \times 100 = -25\%$$

وهكذا بالنسبة لجميع البنود ولجميع السنوات فيتكون الجدول (6-13):

7. وبحسب شروط التمرين يتبين من الجدول (6-13) أن حركة ايرادات النشاط الجارية متنامية فجميع نسبها موجبة وهي في تطور مستمر، ولأن هذا البند هو من الايرادات فان نموه يعني مؤشرا ايجابيا للمصرف خاصة اذا كان هذا النمو يتماشى مع نسب النمو في القطاع المصرفي او المستهدف من قبل المصرف.

8. وبحسب شروط السؤال أيضا وبخصوص مصروفات الاخرى فان الجدول يشير الى ان جميعها كانت سالبة وهو ما يعني تدهورها خلال الأعوام الخمسة مجال الدراسة ، ولأن هذا البند من المصروفات التي يعمل المصرف عادة على تقليصها فان هذا التدهور يعد مؤشرا ايجابيا للمصرف.

9. وبحسب شروط السؤال وبخصوص مصروفات النشاط الجاري فيتبين أن نسبها موجبة مرة وسالبة مرة اخرى وصفرية مرة ثالثة وهو ما يعني انها متذبذبة خلال الأعوام الخمسة مجال الدراسة ، وهو مؤشر يتوجب دراسته من قبل المصرف التحقق من أسبابه.

الجدول (6-9) لانسب التغير تكشف الدخل الإجمالي

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
--------	------	------	------	------	------

ايرادات النشاط الجاري	-	%14	%25	%10	%9
الايرادات الأخرى	-	%33	%50	%17	%100
مجموع الإيرادات	-	%20	%33	%0	%38
مصروفات النشاط الجاري	-	%12	%20	%33	%0
المصروفات الأخرى	-	(%20)	(%17)	(%17)	(%20)
مجموع المصروفات	-	%2	(%18)	(%13)	(%6)

اسئلة الفصل السادس

- س1. ما هو كشف الدخل وماهي اهداف اعداده وما هي مكوناته؟
- س2. ماهي اشكال ايرادات المصرف وماهي اشكال مصروفاته مبينا بالأمثلة كل شكل منها؟
- س3. عرف التحليل العمودي لكشف الدخل للمصرف التجاري وماهي اهدافه؟
- س4. عرف التحليل الأفقي لكشف الدخل للمصرف التجاري وماهي اهدافه؟
- س5. نظم كشف دخل لأحد المصارف التجارية مبينا فقراته باعتماد :

200-1 مليون دينار صافي أرباح

او 50-2 مليون دينار خسائر المصرف

او 3- 500 مليون دينار اجمالي ايرادات المصرف

او 4 - 40 مليون دينار الأرباح المحتجزة..... وهكذا

س6. أشرح بمثال بالأرقام التحليل العمودي لكشف الدخل لاحد المصارف على أن تكون النتائج ايجابية لأحد عناصر الايرادات فيما تكون النتائج سلبية لعنصر من عناصر المصروفات وبافتراض مقدار الربح بعد الضرائب 350 مليون دينار؟

س7. وضح بمثال بالأرقام التحليل الأفقي لكشف الدخل التفصيلي لأحد المصارف لسنتين متتاليتين على أن تكون النتائج إيجابية لاحد عناصر الكشف فيما تكون النتائج سلبية العنصر اخر؟ وبافتراض مقدار الخسارة السنة الثانية (750) مليون دينار؟

س8. وضح بمثال بالأرقام التحليل الأفقي لكشف الدخل الإجمالي لاحد المصارف الخمس سنوات متتالية على أن تشير النتائج الى نمو احد العناصر وتدهور عنصر اخر وتذبذب عنصر ثالث وبافتراض مقدار اجمالي المصروفات السنة الاساس الأولى (5000) مليون دينار؟

الفصل السابع

ميزانية المصرف التجاري

Commercial banks budget

الميزانية العمومية هي ملخص للوضع المالي للمصرف في لحظة زمنية معينة: (عادة ما تكون في يوم 31\12 من كل عام) فهي تمثل المورد الاقتصادي للمصرف والمتطلبات التي تقابل هذه الموارد , فهي تتميز بين موجودات المصرف (تسمى ايضا اصول او استخدامات اموال المصرف) ومطلوباته وحقوق ملكيته (تسمى ايضا خصوم او مصادر اموال المصرف) حيث تمثل الاولى ما لدى المصرف وما يملكه او يدين له الآخرون , او تلك البنود التي استثمر بها امواله لتوليد ايراد او دخل يقبضه في المستقبل . بينما تمثل الثانية ما يدين به المصرف الى الآخرين , اما حقوق الملكية فتتمثل راس مال المصرف وارباحه المحتجزة ولم توزع اضافة الى ما

اقتطعته من احتياطات مختلفة . وللإحاطة بموضوع الميزانية العمومية للمصرف التجاري سيتم تناول مكونات الميزانية وكيفية تحليلها عموديا:-

اولا - المحافظ المكونة للميزانية :-

تختلف الميزانية العمومية للمصرف عما هي في المنشآت الأخرى بالعديد من الاختلافات فمع ان الميزانية في عموما تتكون من جانبين يمثل الأول الموجودات فيما يمثل الثاني جانب المطلوبات وحق الملكية , والفقرات السبعة الرئيسية في الميزانية (اسميها المحافظ السبعة) هي ذاتها في كل من المصارف والمنشآت الا ان الفقرات الفرعية في كل منها تختلف اختلافا كبيرا بين الاثنين اضافة الى الفقرة الرئيسية (المحفظة) خاصة في المصارف هي محفظة الحسابات المتقابلة . كما انها تختلف من حيث الأهمية النسبية لكل محفظة من المحافظ ولكل فقرة فيها كما انها ستبين لاحقا . وعلى العموم فانه يمكن تقسيم ميزانية المصرف التجاري الى ثمانية محافظ , كما يوضحها الشكل (1-7) , والجدول مكونات وتفصيل هذه المحافظ الثمانية . ولأغراض دراسية تم طرح النسب المعروضة في الشكل على اساس تمثل الأهمية النسبية لكل فقرة في الميزانية وهي لا تشكل قاعدة عامة ثابتة الا انها يمكن ان تمثل اغلب المصارف في ظروفها الطبيعية الاعتيادية وفي جانب الموجودات هناك المحافظ التالية :-

1- محفظة نقدية : (Cash Portfolio).

وهي تتكون من النقد في صندوق المصرف والنقد لدى البنك المركزي والنقد لدى المصارف الأخرى . كما يمكن ان تقسم بحسب نوع العملة فيما اذا كانت محلية او اجنبية . ولأغراض دراسية يمكن القول ان هذه المحفظة تشكل نسبة تتراوح ما بين (25-30%) من اجمالي موجودات المصرف , وهي في هذا تختلف عما في المنشآت الأخرى التي لا تحتوي حسابا لدى البنك المركزي ,

وفي اهميتها النسبية الكبيرة الى مجموع الموجودات لأنها تساعد المصرف في تحقيق احد اهدافه المهمة الا وهو هدف السيولة.

2- محفظة الاستثمارات (Investment Portfolio).

وتضم الاستثمارات والاوراق المالية التي يمتلكها المصرف لأغراض المتاجرة والاستثمار مثل اذونات الخزينة و السندات الحكومية الاخرى والسندات غير الحكومية واسهم الشركات سواء كانت محلية او اجنبية , وتشكل اهمية نسبية في موجودات المصرف تتراوح ما بين (15% - 25%). وهي في هذا تختلف ايضا عما موجود في المنشآت الاخرى التي لا تحتوي على اذونات الخزينة التي يصدرها البنك المركزي ويبيعها على المصارف والمؤسسات المالية حصرا , وفي اهميتها النسبية الكبيرة الى مجموع الموجودات لأنها تعد من الاعمال الرئيسة للمصرف الذي يحقق له هدفي الربحية والسيولة , وليس عملا ثانويا كما في المنشأة الاخرى .

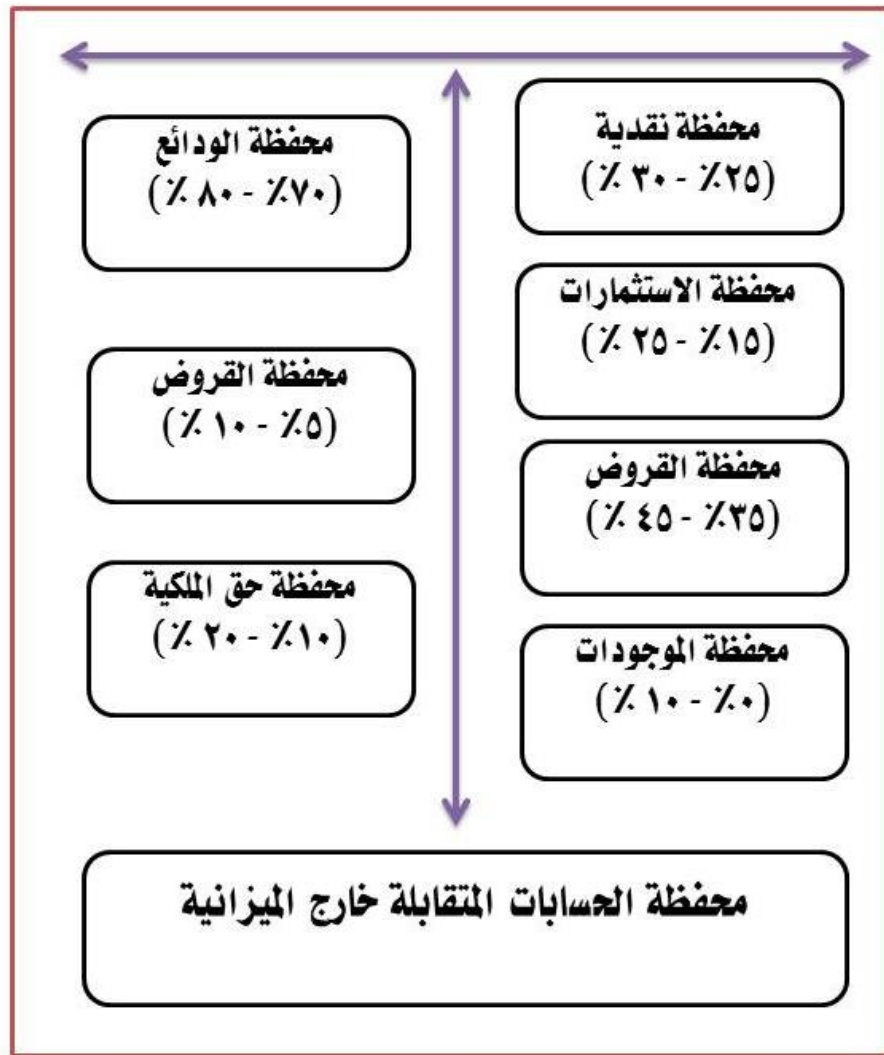
3- محفظة القروض (Loans Portfolio).

تحتوي على انواع القروض التي يمنحها المصرف الى زبائنه مقسمة الى طويلة الاجل ومتوسطة الاجل والى قصيرة الاجل , او مقسمة بحسب القطاع للذي ينتمي اليه الزبون , او بحسب نوع القرض فيما اذا كان تسهيلات مصرفية (السحب على المكشوف) او قروض او سلف او اوراق تجارية مضمونة , وقد نجد هذه القروض مسجلة بقيمتها الصافية او بقيمتها الكلية وطرح مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ضمن الميزانية ومن المعروف ان هذه المحفظة تشكل الجانب الاكبر من الميزانية المصارف التجارية حيث تتراوح ما بين (35-45%) من موجودات المصرف.

4- محفظة الموجودات الثابتة (Fixed Assets Portfolio).

وتشمل كما هو الحال في المنشآت الاخرى على الاراضي والعقارات والاثاث والسيارات وكل ما يملكه المصرف من موجودات ثابتة اخرى والتي قد لا ترى فيها مكائن ومعدات كما في المنشآت الصناعية . وقد نجد هذه الموجودات مسجلة في الميزانية .

الشكل (1- 7)



المحافظ الثمانية للميزانية الاجمالية

بصافي قيمتها للدفترية بعد طرح الاندثارات منها او بقيمتها الكلية وطرح مبلغ الاندثارات ضمن الميزانية , ولا تشكل هذه المحفظة الا بنسبة قليلة من الموجودات المصرف عادة تتراوح ما بين (5-10 %) هذا في جانب الموجودات اما في جانب الاخر من الميزانية وهو جانب المطلوبات وحق الملكية فيضم المحافظ التالية:-

5- محفظة الودائع (Deposits Portfolio).

وتشمل الودائع التي يتعامل بها المصرف فيما اذا كانت ودائع توفير او ودائع ثابتة , اضافة الى الاشكال الاخرى للودائع بحسب القطاع المودع او فيما اذا كانت ودائع الشركات او المصارف الاخرى او كانت محلية او اجنبية . وعادة تشكل هذه المحفظة الجانب الاعظم من مطلوبات المصرف تتراوح ما بين (70 - 80 %) من هذا الجانب .

6- محفظة القروض (Loan Portfolio)

وتشمل القروض والمطلوبات الاخرى التي يحصل عليها المصرف من الاخرين سواء كان البنك المركزي او المصارف الاخرى او الجهات المحلية او الاجنبية وتشكل هذه المحفظة غالبا نسبة تتراوح ما بين (5- 10 %) من جانب المطلوبات وحق الملكية .

جدول (7-1) الفقرات التفصيلية لميزانية المصرف التجاري

الموجودات	المبلغ	المطلوبات وحق الملكية	المبلغ
المحفظة النقدية		محفظة الودائع	
نقد الصندوق	12000	ودائع جارية	25000
لدى البنك المركزي	3000	ودائع توفير	14000
لدى المصارف الاخرى	3000	ودائع ثابتة	8000
محفظة الاستثمارات (بعد طرح مخصصات انخفاض اسعارها)		محفظة القروض (الاقراض)	
اذونات خزينة	4000	قرض من البنك المركزي	1000
سندات حكومية اخرى	3000	قروض من المصارف الاخرى	2000
سندات غير حكومية	1000	قروض اجنبية	1000
اسهم شركات	7000		
محفظة القروض (الاقراض) (بعد طرح مخصصات قروض مشكوك فيها)			

		10000	تسهيلات مصرفية
		8000	قروض وسلف
		5000	اوراق تجارية مضمومة
محفظة حق الملكية		محفظة الموجودات الثابتة (بعد طرح مخصصات الاندثار)	
1000	الاحتياطيات	2000	الاراضي والعقارات
1000	ارباح محتجزة	1000	الاتاث
7000	راس المال	1000	السيارات
60000	مجموع المطلوبات وحق الملكية	60000	مجموع الموجودات
الحسابات المتقابلة خارج الميزانية		الحسابات المتقابلة خارج الميزانية	
10000	تعهدات المصرف عن خطابات الضمان	10000	تعهدات الزبائن عن خطابات الضمان
8000	تعهدات المصرف عن اعتمادات مستنديه	8000	تعهدات الزبائن عن اعتمادات مستنديه
13000	تعهدات المصرف عن التزامات اخر	13000	تعهدات الزبائن عن التزامات اخرى

7- محفظة حق الملكية (Equity Portfolio).

وتحتوي على الاحتياطيات بمختلف انواعها اضافة الى الارباح المحتجزة وكذلك تحتوي على راس المال المدفوع للمصرف وتتراوح الاهمية النسبية لهذه المحفظة ما بين (10-20%) من هذا الجانب . اضافة الى ذلك هناك محفظة تقع خارج الميزانية وفي جانبي الموجودات والمطلوبات.

8- محفظة الحسابات المتقابلة خارج الميزانية .

وتختص المصارف لهذه المحفظة التي لا تتواجد في مؤسسات الاعمال الاخرى وتمثل تعهدات وليست اموال فعلية وتشمل التعهدات المالية التي يتعهد بها المصرف الاخرين تقابلها وتساويها التعهدات المالية للاخرين امام المصرف , مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والكفالات وتكون خارج الميزانية لأنها غير نقدية او غير مدفوعة او مستلمة وانما هي تعهدات

من المصرف للآخرين بالدفع و كذلك تعهدات من الاخرين للمصرف بالدفع , وعلى وفق شروط محددة وقد تحقق او لا تتحقق ولذلك فهي لا تشكل نسبة من الميزانية لا لجانب الموجودات ولا لجانب المطلوبات.

ثانيا : التحليل العمودي للميزانية العمومية

تمت الاشارة مسبقا الى اهمية التحليل المالي عموما ,ويمكن الاضافة الى انه يمثل الاداة المهمة التي لا بد منها في وظيفتي التخطيط والرقابة الماليتين في المصرف مع ما تساهم به الوظيفة الاولى من تحقيق الاهداف واقتصاد في التكاليف وكذلك ما تساهم به الثانية من الوقوف على نقاط القوة والضعف في اعمال المصرف والقرارات المتخذة فيه وبالتالي تقويم ادائه وعلى الرغم من اهمية التحليل المالي بشكل عام لجميع المؤسسات الا ان هذه الاهمية تتضاعف في المؤسسات المصرفية التي تعمل على تجميع المدخرات بغرض اعادة استثمارها وذلك بسبب الخصائص التي تتميز بها تلك المؤسسات والتي عرضت سابقا من عوامل التعامل بالنقد والعمل بأموال الغير واهداف المصرف وغيرها .

ويقصد بهذا النوع من التحليل ايجاد العلاقة بين فقرات او بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية وتتم المقارنة بين ارقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر اية تغيرات مفاجئة وعادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون , وعليه فانه يساعد في تقييم اداء المصرف في هذه الفترة , واكتشاف نواحي القوة والضعف خلالها ويسمى التحليل العمودي للميزانية العمومية بالميزانية العمومية المئوية او الميزانية ذات الحجم الاقتصادي بسبب تقليص حجمها من ارقام مطلقة الى اجزاء المئاة الواحدة , ويعتمد التحليل العمودي للميزانية العمومية على استخدام ميزانية واحدة واستخراج نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية الى مجموع الموجودات فيها سواء كان من جانب الموجودات او في جانب المطلوبات لتساوي الجانبين للوقوف على الاهمية النسبية لذلك العنصر فتأخذ الميزانية في التحليل العمودي في الشكل للجدول (2-7) الذي يعتمد على الميزانية الاجمالية .

جدول (2-7)

ترتيب التحليل العمودي للميزانية العمومية

الموجودات		
البيان	المبلغ	%
محفظة نقدية	450	%30
محفظة الاستثمارات	250	%16
محفظة القروض	700	%47
محفظة الموجودات الثابتة	100	%7
مجموع الموجودات	1500	%100
المطلوبات وحق الملكية		
محفظة الودائع	1100	%73
محفظة القروض	100	%7
محفظة حق الملكية	300	%20
مجموع المطلوبات وحق الملكية	1500	%100

على انه يمكن تطبيق التحليل العمودي على الميزانية التفصيلية ايضا و للوقوف على الاهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الموجودات او المطلوبات يتم اعتماد المعادلة التالية :-

$$\text{نسبة الاهمية} = \frac{\text{حجم العنصر}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$\text{نسبة الاهمية} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100$$

وعلى

وفق هذا التحليل تشكل نسبة مجموع الموجودات (100%) وكذلك نسبة مجموع المطلوبات وحق الملكية (100%) ايضا. ثم مقارنة هذه النسبة مع احد مؤشرات المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او المطلقة , ولا يعني زيادة هذه النسبة او نقصانها دلالة على حالة سلبية او ايجابية بل كلما كانت في حدودها المقبولة والتي ظهرت في نموذج الميزانية الذي عرض سابقا كانت حالة ايجابية وكلما ابتعدت كثيرا عن تلك الحدود كانت حالة شاذة سواء في الانخفاض او الارتفاع ودلل ذلك على سلبيتها .

ثالثا : التحليل الافقي للميزانية العمومية :-

يعتمد التحليل الافقي للميزانية العمومية على استخدام اكثر من ميزانية في ذات الوقت واستخراج نسبة التغير في كل عنصر من عناصرها كما يتضح من الجدول رقم (3-7) ويبين سنة واخرى وقد تكونان متتاليتين او غير متتاليتين وقد تستخدم

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر للسنة اللاحقة} - \text{قيمة العنصر للسنة السابقة}}{\text{قيمة العنصر للسنة السابقة}} \times 100$$

ميزانيتين فقط او اكثر من ذلك وذلك باعتماد المعادلة التالية لاستخراج نسبة التغيير
-:

ثم مقارنة هذه النسبة مع احد مؤشرات المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او

المطلقة , على انه على العموم تعني نسبة النمو الموجبة الى تطور العنصر مجال الدراسة فيما تعني النسبة السالبة الى تدهور العنصر مجال الدراسة واذا ما استخدمت اكثر من سنتين او فترتين فان زيادتها مستمرة تعني نموها المستمر وانخفاضها المستمر يعني تدهورها المستمر فيما يؤثر ارتفاعها وانخفاضها من سنة الى اخرى الى تذبذب العنصر مجال الدراسة , كما يتبين من الجدول رقم (7-4).

جدول رقم (7-3) ترتيب التحليل الافقي للميزانية العمومية لسنتين

الموجودات			
البيان	2005	2010	نسبة التغيير
محفظة نقدية			
محفظة استثمارات			
محفظة القروض			
محفظة الموجودات الثابتة			
مجموع الموجودات			

المطلوبات وحقوق الملكية			
البيان	2005	2010	نسبة التغيير
محفظة الودائع			
محفظة القروض			

			محفظة حق الملكية
			محفظة المطلوبات وحقوق الملكية

جدول (4-7) ترتيب التحليل الافقي للميزانية العمومية لعدة سنوات

الموجودات					
البيان	2000	2001	2002	2003	2004
محفظة نقدية					
محفظة استثمارات					
محفظة القروض					
محفظة الموجودات الثابتة					
مجموع الموجودات					
المطلوبات وحقوق الملكية					
البيان					
محفظة الودائع					
محفظة القروض					
محفظة حق الملكية					
محفظة المطلوبات وحقوق الملكية					

تطبيقات عملية

ت 1- لو قسمنا ميزانية المصرف التجاري الى محافظ فما هي المحافظ , وضح ذلك بمثال بالأرقام بحيث يكون راس المال الممتلك للمصرف (900) مليون دينار؟

الحل :

تتكون ميزانية المصرف التجاري من ثمانية محافظ كما موضحة في الشكل (1-7) وقد كانت اموال المصرف موزعة على تلك المحافظ وفق النسب المبينة ازاها

(فرضية) فكانت محفظة النقدية 20% ومثلها 20 % لمحفظة الاستثمارات بينما كانت محفظة القروض 55 % واخيرا 5 % لمحفظة الموجودات الثابتة (اي ان المصرف يعتمد السياسة المعتدلة) . اما في الجانب الاخر للميزانية فقد توزعت اموال المصرف على محافظ ذلك الجانب بواقع 75 % لمحفظة الودائع و 10% لمحفظة القروض و 15% لمحفظة حق الملكية . وفي ضوء النسب السابقة وبالا اعتماد عللا محفظة راس المال الممتلك والبالغة 900% مليون دينار يمكن استخراج المحافظ الاخرى بطريقة النسب والتناسب وكما يلي :

$$\text{محفظة نقدية} = \frac{20\%}{15\%} \times 900 = 1100 .$$

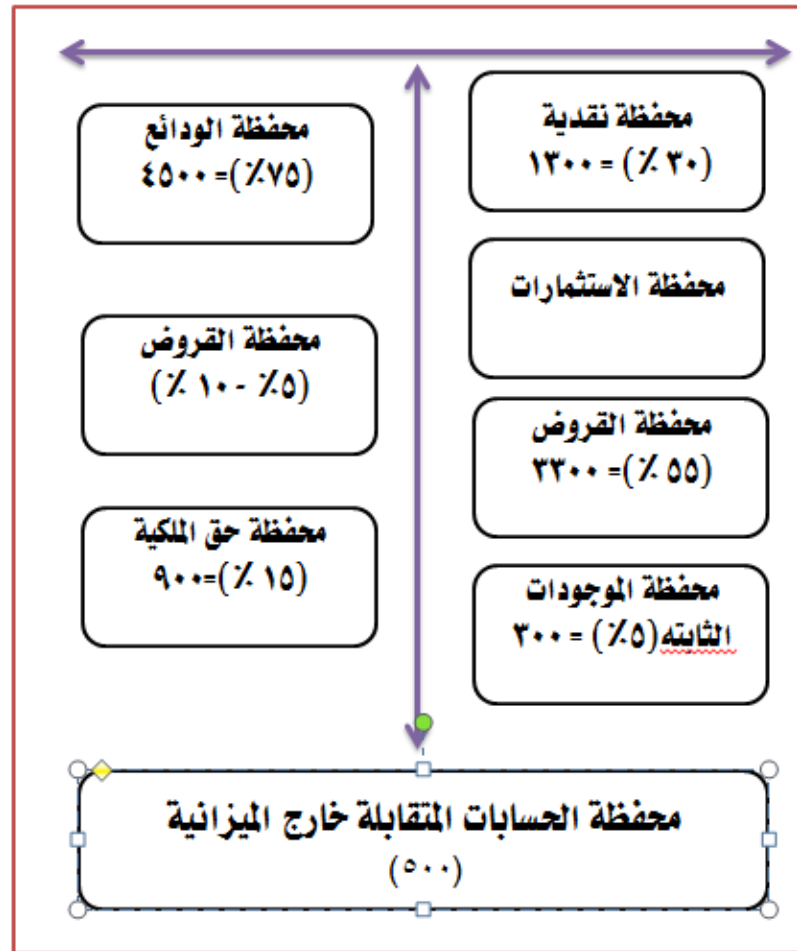
$$\text{محفظة الاستثمارات} = \frac{20\%}{15\%} \times 900 = 1200 .$$

$$\text{محفظة القروض} = \frac{55\%}{15\%} \times 900 = 3300 .$$

$$\text{محفظة الموجودات الثابتة} = \frac{5\%}{15\%} \times 900 = 500 .$$

$$\text{محفظة الودائع} = \frac{75\%}{15\%} \times 900 = 4500 .$$

$$\text{محفظة القروض} = \frac{10\%}{15\%} \times 900 = 600 .$$



الشكل المحافظ الثمانية للميزانية الاجمالية .

س : ماذا لو كان راس المال المدفوع 900 دينار ؟.

س : ماذا لو كان راس المال الحر 900 دينار ؟.

س : ماذا لو كان راس المال الاسمي 900 دينار ؟.

لكل الاحتمالات السابقة لابد من الاخذ بنظر الاعتبار ان راس المال المعتمد في الميزانية هو راس المال الممتلك وعليه في الحالات السابقة لا بد قبل اعداد الميزانية من استخراج راس المال الممتلك ليشكل محفظة حق الملكية .

ت 2 - نظم ميزانية تفصيلية لاحد المصارف التجارية بحيث يكون راس المال الاسمي له 3000 مليون دينار؟.

الحل :-

بداية لا بد من القول ان راس المال الاسمي لا يظهر في الميزانية وهو قد يكون اكبر او اصغر من راس المال الممتلك وبالتالي يمكن افتراض جميع مبالغ الميزانية دون قيود خاصة في هذا التمرين الا القيود العلة حول الاهمية النسبية ومكونات كل محفظة . وفي هذا التمرين يمكن اعتماد الخطوات التالية:-

1- افتراض مبلغ احد عناصر الميزانية وليكن النقدية بمبلغ (10000) مليون دينار ولتكن نسبتها 25 % من الميزانية . وافترض الاهمية النسبية للمحافظ الاخرى نسبتها بحيث يكون مجموع النسب في كل من جانبي الميزانية (100%) فمثلا نفترض نسبة الاستثمارات 20 % .

2- تحديد مبلغ المحفظة في ضوء النسبة المحددة لها فتكون الاستثمارات مثلا

$$= 10000 \times \frac{20\%}{25\%} = 8000 \text{ مليون دينار.}$$

3- توزيع مبلغ المحفظة على مكوناتها فتوزع الاستثمارات مثلا والبالغة 8000 مليون على الفقرات الاربعة المكونة لها كما مبين في الميزانية .

4- افتراض مبالغ محفظة الحسابات المتقابلة في الميزانية دون نسب مع ملاحظة تساوي جانبي الميزانية .

جدول رقم (5 - 7) ميزانية افتراضية تفصيلية لاحد المصارف التجارية

المبلغ	المطلوبات وحق الملكية	المبلغ	الموجودات
28000	محفظة الودائع 70 %	10000	المحفظة النقدية 25%
18000	ودائع جارية	5000	نقد الصندوق
6000	ودائع توفير	3000	لدى البنك المركزي
4000	ودائع ثابتة	3000	لدى المصارف الاخرى
8000	محفظة القروض (الاقراض)	8000	محفظة الاستثمارات (بعد طرح مخصصات انخفاض اسعارها)
4000	قرض من البنك المركزي	3000	اذونات خزينة
4000	قروض من المصارف الاخرى	1000	سندات حكومية اخرى
0	قروض اجنبية	1000	سندات غير حكومية
		3000	اسهم شركات
		18000	محفظة القروض 45% (الاقراض) (بعد طرح مخصصات قروض مشكوك فيها)
		5000	تسهيلات مصرفية
		9000	قروض وسلف
		4000	اوراق تجارية مضمونة
4000	محفظة حق الملكية 10 %	4000	محفظة الموجودات الثابتة 10 % (بعد طرح مخصصات الاندثار)

500	الاحتياطات	2500	الاراضي والعقارات
300	ارباح محتجرة	500	الاثاث
3200	راس المال المدفوع	1000	السيارات
40000	مجموع المطلوبات وحق الملكية	40000	مجموع الموجودات
	الحسابات المتقابلة خارج الميزانية		الحسابات المتقابلة خارج الميزانية
400	تعهدات المصرف عن خطابات الضمان	400	تعهدات الزبائن عن خطابات الضمان
200	تعهدات المصرف عن اعتمادات مستنديه	200	تعهدات الزبائن عن اعتمادات مستنديه
100	تعهدات المصرف عن التزامات اخر	100	تعهدات الزبائن عن التزامات اخرى

ت 3- اشرح بمثال بالأرقام التحليل العمودي لميزانية اجمالية لاحد المصارف على ان تكون النتائج ايجابية لاحد عناصر الميزانية فيما تكون النتائج سلبية لعنصر اخر ؟ وبافتراض مقدار الودائع بمبلغ 1300 مليون دينار؟

الحل : - نفرض بيلانات الميزانية كما يوضحها الجدول مبتدئين بافتراض الودائع بمبلغ 1300 مليون دينار واكمال جدول (7-6) في عموده الاول ونستخرج الاهمية النسبية كما في العمود الثاني من الجدول ويتبين ما يلي :

1- كان مجموع الموجودات او المطلوبات وحق الملكية في الميزانية 2000 مليون دينار .

2- تشكل النقدية نسبة 25 % من مجموع الموجودات فيما تشكل الاستثمارات 20 % والقروض 45% والموجودات الثابتة نسبة 10 % وقد تم استخراج نسبة النقدية كما يلي ومثلها بالنسبة للعناصر الأخرى:

$$\begin{aligned} \text{نسبة النقدية} &= \frac{500}{2000} \times 100 = 25\% \\ \text{نسبة الاستثمارات} &= \frac{400}{2000} \times 100 = 20\% \\ \text{نسبة القروض} &= \frac{900}{2000} \times 100 = 45\% \\ \text{نسبة الموجودات الثابتة} &= \frac{200}{2000} \times 100 = 10\% \\ \text{نسبة الودائع} &= \frac{1300}{2000} \times 100 = 65\% \\ \text{نسبة القروض المقرضة} &= \frac{400}{2000} \times 100 = 25\% \\ \text{نسبة حق الملكية} &= \frac{300}{2000} \times 100 = 15\% \end{aligned}$$

3- أما جانب المطلوبات فإن الودائع تشكل 65 % والقروض 20 % وحق الملكية 15 % .

4- وبمقارنة نسبة الودائع البالغة 65 % مع ما كانت عليه سابقا (المعيار التاريخي) فقد كانت 55 % وهذا يعني أن هذه النسبة قد تطورت هذا العام وهو مؤشر إيجابي .

5- وبمقارنة نسبة القروض الممنوحة والبالغة 45% مع مثيلاتها في المصارف الأخرى (المعيار القطاعي) فكانت في النسبة القطاعية 60% وهذا مؤشر سلبي على المصرف .

جدول رقم (6-7) ترتيب التحليل العمودي للميزانية العمومية.

الموجودات		
البيان	المبلغ	%
محفظة نقدية	500	25%
محفظة استثمارات	400	20%
محفظة القروض	900	45%
محفظة الموجودات الثابتة	200	10%
مجموع الموجودات	2000	100%
المطلوبات وحق الملكية		
محفظة الودائع	1300	65%
محفظة القروض	400	20%
محفظة حق الملكية	300	15%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2000	100%

ت 4 - وضح بمثال بالأرقام التحليل الأفقي لميزانية اجمالية لاحد المصارف لسنتين متتاليتين على ان نتكون النتائج ايجابية لاحد عناصر الميزانية فيما تكون النتائج سلبية لعنصر اخر ؟ وباقتراض مقدار لرأس المال المدفوع لسنة الاساس (الاولى) 1500 مليون دينار ؟

الحل :-

1- في البدلية لا بد من تحويل رأس المال المدفوع الى رأس مال ممتلك بإضافة الأرباح المحتجزة والاحتياطيات والتي نفرضها 500 مليون دينار فيكون :-

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة .

$$= 1500 + 200 + 300 = 2000 \text{ مليون دينار .}$$

2- نفترض بقية عناصر الميزانية لسنتين في العمودين الاول والثاني كما يوضحهما الجدول والتي في ضوءها نستخرج نسب النمو او التدهور في العمود الثالث وكما يلي.

3- شكل مجموع الموجودات او المطلوبات او حق الملكية في الميزانية لسنة 2007 مبلغ 12000 مليون دينار زاد الى 13000 مليون دينار في عام 2008 م . اي بزيادة 8% وقد تم استخراجها كما يلي و مثلها بالنسبة للنسب الاخرى :-

$$\text{نسبة تغيير حق الملكية} = \frac{12000-13000}{12000} \times 100 = (8\%) .$$

$$\text{نسبة تغيير النقدية} = \frac{3000-4000}{3000} \times 100 = (33\%) .$$

$$\text{نسبة تغيير الاستثمارات} = \frac{2000-5000}{2000} \times 100 = (75\%) .$$

$$\text{نسبة تغيير القروض الممنوحة} = \frac{6000-7000}{12000} \times 100 = (17\%) .$$

$$\text{نسبة تغيير الموجودات الثابته} = \frac{1000-1500}{1000} \times 100 = (50\%) .$$

$$\text{نسبة تغيير الودائع} = \frac{8500-10000}{8500} \times 100 = (17\%) .$$

$$\text{نسبة تغيير القروض المقرضة} = \frac{1500-1000}{1500} \times 100 = (23\%) .$$

جدول رقم (7-7) ترتيب التحليل الافقي للميزانية العمومية لسنتين.

الموجودات			
البيان	2007	2008	نسبة التغير
محفظة نقدية	3000	4000	33%
محفظة استثمارات	2000	500	75%
محفظة القروض الممنوحة	6000	7000	17%
محفظة الموجودات الثابتة	1000	1500	50%
مجموع الموجودات	12000	13000	8%
المطلوبات وحق الملكية			
البيان	2005	2010	نسبة التغير
محفظة الودائع	8500	10000	17%
محفظة القروض	1500	1000	33%
محفظة حق الملكية	200	2000	0%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	12000	13000	8%

4- زادت النقدية بين السنتين بنسبة 33% فقد كانت في سنة 2007 بمقدار 3000 مليون دينار زادت الى 4000 مليون دينار في عام 2008 وبمقارنة ذلك مع نسبة القطاعية البالغة 30% نجد ان نسبة النمو كانت جيدة فهي قريبة من النسبة القطاعية .

5- انخفضت الاستثمارات من 2000 مليون دينار الى 500 مليون دينار اي انخفضت بين السنتين بنسبة (75 %) وهو مؤشر سلبي على المصرف مجال الدراسة .

ت 5 - وضح بمثال بالأرقام التحليل الافقي لميزانية اجمالية لاحد المصارف
لخمس سنوات على ان تكون النتائج تشير الى نمو احد عناصر الميزانية فيما تشير
الى تدهور عنصر اخر وكذلك تذبذب عنصر ثالث وبافتراض مقدار الموجودات لسنة
الاساس (الاولى) 500 مليون دينار ؟.

الحل :-

1- تنظيم جدول الميزانية الاجمالية وللسنة الاولى 2000 بحث تكون موجوداتها
بواقع 500 مليون دينار ويتم توزيعها على فقرات الموجودات وقد وزعت في
المثال الى 100 مليون دينار للنقدية و 75 مليون دينار للاستثمارات و 300
مليون دينار للقروض الممنوحة و 25% للموجودات الثابتة ومثلها 500 مليون
دينار للمطلوبات وحق الملكية ويتم توزيعها على فقرات هذا الجانب من
الميزانية فكانت 400 مليون دينار للودائع و 50 مليون دينار للقروض
المقترضة و مليون دينار و 50 لحقوق الملكية وكما موضح في الجدول (7-8)

2- اكمال قيم احد البنود للسنوات اللاحقة على ان يكون متتاميا اي ارقامه تكون
تصاعدية وليكن بند النقدية التي تتصاعد من 100 الى 150 ثم الى 250 ثم
الى 300 ثم الى 500 في عام 2004 م.

3- اكمال قيم احد البنود للسنوات اللاحقة على ان يكون متدهورا اي ارقامه تكون
تنازلية وليكن بند القروض الممنوحة التي تتنازل من 300 الى 280 ثم الى
250 ثم الى 200 واخيرا الى 180 في عام 2004 م .

4- اكمال قيم احد البنود للسنوات اللاحقة على ان يكون متذبذبا , اي ان ارقامه
تتصاعد تارة واخرى تتخفض وليكن الودائع التي ترتفع من 400 الى 500 ثم
تتخفض الى 450 ثم ترتفع الى 550 فيما تتخفض الى 480 في السنة الاخيرة.

5- اكمال البنود المتبقية بدون شروط وجمع فقرات الموجودات وفقرات المطلوبات وحق الملكية على ان تكون متساوية لكل سنة وكما يوضحها الجدول (7-8) .

6- استخراج نسب التغيير للجدول بكامله وتنظيم جدول جديدا اعتمادا على المعادلة التالية مع ملاحظة ان سنة الاساس هي سنة 2000 فلا تحتوي نسبة تغيير .

جدول (7-8) ترتيب التحليل الافقي للميزانية الاجمالية لخمس اعوام

الموجودات					
البيان	2000	2001	2002	2003	2004
محفظة نقدية	100	150	250	300	500
محفظة استثمارات	75	100	100	80	70
محفظة القروض	300	280	250	200	180
محفظة الموجودات الثابتة	25	25	30	40	40
مجموع الموجودات	500	555	630	620	790
المطلوبات وحقوق الملكية					
البيان	2000	2001	2002	2003	2004
محفظة الودائع	400	500	450	550	480
محفظة القروض	50	15	100	20	240
محفظة حق الملكية	50	40	80	50	60
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	500	555	630	620	790

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر للسنة اللاحقة} - \text{قيمة العنصر للسنة السابقة}}{\text{قيمة العنصر للسنة السابقة}} \times 100$$

فمثلا بالنسبة للمحفظة النقدية تكون النسب تغيرها كما يلي ؛

$$\text{نسبة تغير 2001} = 100 \times \frac{100-150}{100} = 50\%$$

$$\text{نسبة تغير 2002} = 100 \times \frac{150-250}{150} = 67\%$$

وهكذا بالنسبة لجميع السنوات حسب الجدول.

7- وبحسب شروط التمرين يتبين من الجدول (7-9) ان حركة محفظة النقدية متنامية فجميع نسبها موجبة وهي في تطور مستمر وهذا يعني مؤشرا ايجابيا للمصرف خاصة اذا كان هذا النمو يتماشى مع نسب النمو في القطاع المصرفي او المستهدف من قبل المصرف.

8- وبحسب شروط السؤال ايضا وبخصوص القروض الممنوحة فان الجدول يشير الى جميعها كانت سالبة وهو ما يعني تدورها وخلال الاعوام الخمسة مجل الدراسة وهذا يعد مؤشرا سلبيا للمصرف الذي يعتمد في اغلب عوائده على عملية الاقراض .

9- وبحسب شروط السؤال وبخصوص الودائع فيتبين ان نسبها موجبة مرة وسالبة مرة اخرى وهو ما يعني انها متذبذبة خلال الاعوام الخمسة مجال الدراسة وهو مؤشر يتوجب دراسته من قبل المصرف للتحقق من اسبابه.

جدول (7-9) نسب التغيير للميزانية العمومية الاجمالية لخمس سنوات

الموجودات					
البيان	2000	2001	2002	2003	2004
محفظة نقدية	—	%50	%67	%20	%50
محفظة استثمارات	—	%33	0	%20	%12.5
محفظة القروض	—	%7	%11	%20	%10
محفظة الموجودات الثابتة	—	0	%20	%33	0
مجموع الموجودات	—	%11	%13.5	%1.5	%27
المطلوبات وحقوق الملكية					
البيان	2000	2001	2002	2003	2004
محفظة الودائع	—	%25	%10	%22	%12.7
محفظة القروض	—	%70	%567	%80	%1100
محفظة حق الملكية	—	%20	%100	%37.5	%20
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	—	%11	%13.5	%1.5	%37

اسئلة الفصل السابع

س1- عرف ميزانية المصرف التجاري مبينا خصوصيتها عن ميزانية منشأة الاعمال الاخرى.

س2 – عرف التحليل العمودي لميزانية المصرف التجاري وما هي اهدافه ؟.

س3- عرف التحليل الافقي لميزانية المصرف التجاري وما هي اهدافه ؟.

س4- نظم ميزانية عمومية اجمالية لاحد المصارف التجارية باعتمادية :

1- مليون دينار راس المال المدفوع .

او 2- 900 مليون دينار راس مال ممتلك.

او 3- 600 مليون دينار مجمل محفظة النقدية.

او 4- 200 مليون دينار الودائع الجارية للمصرف.

س 5 – نظم ميزانية عمومية تفصيلية لاحد المصارف التجارية باعتماد :

1- مليون دينار راس المال المدفوع .

او 2- 900 مليون دينار راس مال ممتلك.

او 3- 600 مليون دينار مجمل محفظة القروض.

او 4- 400 مليون دينار الودائع الجارية للمصرف.

س 6 – وضح مكونات كل من محفظتي النقدية والاستثمارات في ميزانية المصرف التجاري وما هو اختلافها عما يقابلها في المنشأة الاخرى غير المصرفية .

س 7 – وضح مكونات كل من محفظتي الودائع والقروض في ميزانية المصرف التجاري موضحا الاهمية النسبية لكل منها وما تختلف به عما يقابلها في المنشأة الاخرى

س 8 – اشرح مكونات محفظة الحسابات المتقابلة وما هي خصوصياتها؟.

س 9 – لو قسمنا ميزانية المصرف التجاري الى محافظ فما هي هذه المحافظ ومم تتكون كل محفظة وضح ذلك بمثال بالأرقام بحيث يكون راس المال المدفوع للمصرف 900 مليون دينار؟.

س 10 – اشرح بمثال بالأرقام التحليل العمودي لميزانية اجمالية لاحد المصارف على ان تكون النتائج ايجابية لاحد العناصر الميزانية فيما تكون النتائج سلبية لعنصر اخر وبافتراض مقدار القروض الممنوحة بمبلغ 3000 مليون دينار؟.

س 11- وضح بمثال بالأرقام التحليل الافقي لميزانية اجمالية لاحد المصارف لسنتين متتاليتين على ان تكون النتائج ايجابية لاحد العناصر الميزانية فيما تكون النتائج سلبية لعنصر اخر وبافتراض مقدار الودائع لسنة الاساس الاولى 400 مليون دينار؟.

س 12 – وضح بمثال بالأرقام التحليل الافقي لميزانية اجمالية لاحد المصارف لخمس سنوات على ان تكون النتائج تشير الى نمو احد عناصر الميزانية فيما تشير الى تدهور عنصر اخر وكذلك تذبذب عنصر ثالث وبافتراض مقدار الاستثمارات للسنة الثالثة 100 مليون دينار.

س 13 – وضح بمثال بالأرقام التحليل الافقي لمحفظة الاستثمارات لاحد المصارف التجارية بحيث تكون نتائج التحليل النهائية سلبية للمصرف؟.

الفصل الثامن

ادارة ربحية المصرف

(Managing Banks Profitability)

اولا: مفهوم واهمية ربحية المصرف :-

سبق وان تم تناول موضوع ارباح المصرف في الفصل الخاص بقائمة او كشق دخل المصرف , وتمت الاشارة الى ان ارباح المصرف متأتية من زيادة ايراداته على مصروفاته , فالربح هو رقم مجرد للفرق بين الايرادات التي يحققها المصرف والتكاليف التي ينفقها وبالتالي يزداد الربح كلما زادت العوائد وانخفضت التكاليف , كما تمت الاشارة الى اشكال الايرادات والمصروفات المصرف الاربعة (الفوائد والعمولات والرسوم او الاجور اضافة الى الارباح). كما تم تقسيم ايرادات ومصروفات المصرف الى اقسام مختلفة يؤدي بعضها الى الوصول الى الربح او خسارة العمليات التجارية فيما يؤدي الثاني الى صافي الربح قبل الضرائب ومن هنا تبذل ادارة المصارف

قصارى جهدها للوصول الى اكبر حجم من الارباح من خلال حصولها على اكبر قدر من (الموارد) الودائع والاموال الاخرى باقل تكلفة ممكنة ثم تشغيل تلك الموارد(الاموال) على شكل ائتمانات واستثمارات مالية تدر اكبر قدر من الارباح ضمن درجتي سيولة ومخاطرة مقبولين.

ويقسم الربح المصرفي عندنا كما تبين سابقا (عند دراسة كشف الدخل) الى ربح العمليات المصرفية الناتج عن ايرادات العمليات المصرفية مطروح منها مصروفات العمليات المصرفية ومجمل الربح قبل الضرائب الناتج عن اضافة الايرادات الاخرى وطرح المصروفات الاخرى , واخيرا صافي الربح بعد طرح الضرائب من مجمل الربح وكل ما تقدم يتعلق بأرباح المصرف من الناحية المحاسبية وهي على اهميتها الا انها لا تشكل الصورة الكاملة بل جزء منها اذ يتبع ذلك لإكمال الصورة توضيح الربح من الناحية المالية والمصرفية التي تعني الربحية , فالربح رقم مجرد بينما الربحية نسبة ناتجة عن ربط الربح بعنصر من الدخل او الميزانية او اي عنصر اخر, فهي تخطيطية ورقابية ينظر اليها المساهمون المودعون والمقرضون اضافة الى ادارة المصرف والجهات الرقابية.

فالربحية وعلى الرغم من انها احد الاهداف المصرفية الرئيسة الثلاث (الربحية و السيولة والامان) كما تمت الاشارة الى ذلك سابقا الى انها تكتسب اهمية خاصة فهي هدف استراتيجي يمكن المصرف من النمو الاستمرارية, وهي مهمة للمساهمين لأنها مقياس لزيادة ثرواتهم , وهي مهمة للمودعين والمقرضين للمصرف لكونها مصدر من مصادر زيادة ثقتهم بالمصرف وبالتالي زيادة التعامل في الايداع والاقراض , كما ان الربحية موضع اهتمام ادارة المصرف والجهات الرقابية لأنها تعد مقياسا لكفاءتها في استخدام موارد المصرف ونجاح سياساتها المختلفة , واخيرا فان ربحية المصرف مهمة للاقتصاد الوطني لما تساهم به لتنمية القطاعات المختلفة فقطاع مصرفي ربحي يكون له دور فاعل ومؤثر عما اذا كان قطاع مصرفي خاسر يكون له دور سلبي على مجمل الاقتصاد.

ثانيا : العوامل المؤثرة في ربحية المصرف

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الى مجموعتين من العوامل منها متأتية من خارج المصرف ومنها متأتية من داخله :-

أ - العوامل الخارجية :

هناك العديد من العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصرف اهمها الظروف السياسية والاقتصادية للبلد الذي يعمل فيه المصرف وكذلك الذي يتعامل معه المصرف حتى وان كان خارج بلد المصرف , فحالات التضخم او الكساد الذي يعيشه البلد

ومستوى الاستقرار السياسي والأمني ومستوى الناتج القومي وحركة الاستيراد والتصدير , كلها عوامل مؤثرة على نشاط المصرف وبالتالي على الربحية , كما ان السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي تعد عاملا اخر يؤثر على نشاط المصرف وبالتالي على ربحية المصرف فكلما زادة حدة المنافسة ادى ذلك الى تخفيض مستوى الربحية للمصرف , وهو ما ذكر في الفصل الخاص بالبنك المركزي وكذلك الثقة الاجتماعية والوعي المصرفي يؤثران على مدى تعامل الزبائن مع المصرف وبالتالي على مستوى ربحيته . واخيرا فان عدد المصارف المتوفرة وحجم المنافسة بينهما يؤثر على ربحية المصرف فكلما زادة حدة المنافسة ادى ذلك الى تخفيض مستوى الربحية المصرف .

ب - العوامل الداخلية :

وهي العوامل التي تتبع من داخل المصرف مؤثرة على ربحيته , فإدارة المصرف وكفاءة موظفيه ومدى قدرتها على تخصيص امواله ونجاحها في استثمار لتلك الاموال وقدرتها في التخطيط والرقابة على هيكل اموال المصارف بشقيه (الموارد والاستخدامات) كما ان حجم وطبيعة المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات او ما يملكه من حقوق ملكية او عدد فروعه او عدد موظفيه سيؤدي ارتفاعها الى زيادة ثقة الجمهور اولا وبالتالي زيادة تعامله مع المصرف كما سوف تزيد الاموال المتاحة لدى المصرف وقدرته على الاستثمار في الاموال بمختلف مجالات الاستثمار وبالتالي سوف تزداد ربحية المصرف - لان كل نوع من الودائع له كلفة خاصة , وكذلك قدرته على اختيار مجالات الاستثمار المربحة وبالتالي على ربحية المصرف . واخيرا فان السياسة المعتمدة من قبل المصرف فيما اذا كانت متحفظة او معتدلة او مخاطرة سوف تؤثر على سيولته وكذلك على المخاطر التي يتعرض لها وبالتالي على ربحيته من خلال طبيعة الانشطة التي تعتمدها ادارة المصرف .

ثالثا: ادارة ربحية المصرف :

تشير ادبيات صندوق النقد العربي على اهتمامه بموضوع ادارة ربحية المصارف الذي يعهده من المواضيع الهامة في مجالي الرقابة والتفتيش على المصارف ويعد احد اهم عناصر تقييم الوضع المالي للمصرف ويتأثر مستوى كفاءة الادارة ودرجة متانة ودقة نظام الضبط الداخلي فالاستراتيجية المنتجة الفعالة تكون بفعل ادارة جيدة كما ان وجود نظام دقيق وفعال لإدارة المخاطر يساند الادارة الجيدة في رفع مستوى الربحية .

وان تحقيق ادارة جيدة في لربحية المصرف لا بد ان تعتمد على :

أ- ان زيادة ارباح المصرف تعتمد على زيادة عوائد او تخفيض تكاليفه او كليهما وبالتالي على ادارة المصرف البحث في ابواب العوائد انفة الذكر والعمل على تطويرها بما يكفل زيادتها وكذلك عدم اقبال ابواب التكاليف والبحث فيما يؤدي الى تخفيضها او ان تكون عوائد اي مشروع استثماري او انتماني اكبر من تكاليفه .

ب - ان الربح هو رقم مجرد وقد لا يشير الى نجاح المصرف دائما , وعلى ادارة المصرف ان لا تركز اليه فقط وان تعتمد على الربحية التي تعني نسبة ذلك الربح الى احد عناصر ميزانية المصرف لحق الملكية او الموجودات او غيرها كما سيرد لاحقا .

ج - نظرا للتناقض بين ربحية المصرف ومخاطرته وسيولته فعلى ادارة المصرف ان لا تذهب بعيدا في البحث عن ربحية المصرف فقط بل ان تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر المشاريع الاستثمارية والائتمانية التي تدخل بها وبالتالي يكون هدفها تعظيم قيمة المصرف (القيمة السوقية لأسهمه) او تعظيم ثروة مالكيه .

رابعا : قياس ربحية المصرف :

ولتقييم كفاءة المصرف في كيفية ادارة ربحيته هناك مقاييس كثيرة وضعت لهذا الغرض :

1- معدل العائد على حق الملكية : (Rate of Return on Equity (ROE)):

ويشير هذا المقياس الى ما يحصل عليه اصحاب المصرف نتيجة استثمار اموالهم :-

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

وعند مقارنة هذا المعدل بأحد معايير المقارنة يتبين جدوى الاستثمار في المصرف.

2- معدل العائد على الودائع (Rate of Return on Deposits (ROD)):

ويشير الى فاعلية استثمار ودائع المصرف من خلال حساب نسبة ارباح المصرف الى ودائعه :-

3- معدل العائد على الاموال المتاحة (ROR):

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

ويشير الى فاعلية استثمار الاموال المتاحة للمصرف والمتكونة من ودائعه وحقوق ملكيه من خلال حساب نسبة ارباح المصرف الى مجموع الودائع وحقوق الملكية :

$$\text{معدل العائد على الاموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{الودائع + حق الملكية}} \times 100$$

4 - معدل العائد على الموجودات ((Rat of Return on Assets (ROA))

وهو يقيس الارباح المتحققة الى مجموع موجودات المصرف (او مجموع مطلوباته وحقوق الملكية):

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

تطبيقات عملية

1 - كيف تقاس ربحية المصرف موضحا ذلك بالأمثلة الرقمية على ان تظهر النتائج :-

1- سلبية بالاعتماد على المعايير التاريخية.

2- ايجابية بالاعتماد على المعايير القطاعية.

الحل :-

تقاس ربحية المصرف باعتماد عدة معايير من اهمها:-

1- معدل العائد على حق الملكية (ROE)

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{100 \times \text{حق الملكية}}$$

حق الملكية

فلو فرضنا ان ارباح المصرف بعد الضرائب كانت 100 مليون وكان مجموع حق الملكية فيه 500 مليون دينار فان :

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{100}{500} \times 100 = 20\%$$

وعند مقارنة هذا المعدل مع ما كان عليه في العام الماضي 25% يكون معدل هذا العام سلبيا لان الربحية قد انخفضت . اما عند مقارنتها مع المصرف لأخرى فكان معدل العائد على حق الملكية في القطاع المصارف يشير الى نسبة 15 % يكون معدل المصرف ايجابيا لأنه اعلى من معدل القطاع.

2- معدل العائد على الودائع (ROD):

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{100 \times \text{مجموع الودائع}}$$

فلو فرضنا ان مجموعة ودائع المصرف 1500 مليون دينار فان :-

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{100}{1500} \times 100 = 7\%$$

وعند مقارنة هذا المعدل مع ما كان عليه في العام 10% يكون المعدل هذا العام سلبيا لان الربحية قد انخفضت . اما عند مقارنتها مع المصارف الاخرى فكان معدل العائد في قطاع المصارف يشير الى نسبة 5 % فيكون معدل المصرف ايجابيا لأنه اعلى من معدل القطاع .

3- معدل العائد على الاموال المتاحة (ROR):

$$\text{معدل العائد على الاموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{100 \times (\text{الودائع} + \text{حق الملكية})}$$

وفق معطيات المصرف السابقة التي كان فيها مجموع ودائعه 1500 مليون دينار وان حق الملكية للمصرف 500 مليون دينار وارباحه 100 مليون فان :-
معدل العائد على الاموال المتاحة = $\frac{100}{2000} \times 100 = 5\%$

وعند مقارنة هذا المعدل مع ما كان عليه في العام الماضي 7% يكون المعدل هذا العام سلبيا لان الربحية قد انخفضت . اما عند مقارنتها مع المصارف الاخرى فكان معدل العائد الاموال المتاحة في قطاع المصارف يشير الى نسبة 4% يكون معدل المصرف ايجابيا لانه اعلى من معدل القطاع .

4- معدل العائد على الموجودات (ROA) :

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

فلو فرضنا ان المطلوبات الاخرى للمصرف غير الودائع وحق الملكية كان 500 مليون دينار فتكون مجموع موجوداته 2500 مليون دينار فان :-

$$\text{معدل العائد على الاموال الموجودات} = \frac{100}{2500} \times 100 = 4\%$$

وعند مقارنة هذا المعدل مع ما كان عليه في العام الماضي 7% يكون المعدل هذا العام سلبيا لان الربحية قد انخفضت . اما عند مقارنتها مع المصارف الاخرى فكان معدل العائد على الاموال المتاحة في قطاع المصارف يشير الى نسبة 3% يكون معدل المصرف ايجابيا لأنه اعلى من معدل القطاع.

اسئلة الفصل الثامن

- س 1 - ماهي ربحية المصرف وما اهميتها؟.
- س2 - ميز بين كل من ارباح المصرف وربحيته وقيمته كهدف نهائي للمصرف؟.
- س3 - كيف تدار ربحية المصرف؟.

س 4 - ماهي العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف؟.

س 5 - كيف تقاس ربحية المصرف او كيف يقاس معايير التقييم المذكورة موضحا ذلك بالأمثلة الرقمية على ان تظهر النتائج :-

- 1- سلبية بالاعتماد على المعايير التاريخية .
- 2- ايجابية بالاعتماد على المعايير القطاعية.

الفصل التاسع

ادارة سيولة المصرف

(MANAGING OF BANKS LIQUIDITY)

اولا : مفهوم واهمية سيولة المصرف:-

هناك اربعة مستويات مختلفة للسيولة , الاول (سيولة الموجود) التي تعني قدرة ذلك الموجود على التحول الى نقد وللذي تمت الاشارة اليه سابقا الى ان المصارف تقسم موجوداتها بحسب سيولة تلك الموجودات اي سهولة تحولها الى نقد فتقسم موجودات المصرف الى احتياطات اولية (نقدية) واحتياطات ثانوية (استثمارات) وقروض وموجودات ثابتة والمستوى الثاني للسيولة هو (سيولة المصرف) والتي تعني قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين والمقرضين والعاملين وغيرهم اما المستوى الثالث فهو (سيولة الجهاز المصرفي) والذي يعني الفرق بين الموارد المتاحة للجهاز المصرفي والاموال المستخدمة في مجالات الائتمان والاستثمار المختلفة فتكون هناك اموال فائضة على شكل ارصدة نقدية لدى المصارف او لدى البنك المركزي واخيرا المستوى الرابع وهو السيولة على مستوى البلد او (سيولة الاقتصاد) التي تعني عرض النقد في السوق مضاف اليه الودائع الجارية .

وبالعودة للسيولة المصرفية فيشار لها بقدره المصرف على مواجهة التزاماته التي تتمثل بصفة اساسية في مجالين هما تلبية طلبات المودعين (السحوبات) وتلبية طلبات الائتمان واهمها القروض والسلف مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف او امكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض اصوله وتحويلها الى نقد بسرعة وسهولة دون خسائر اي بتكاليف قليلة وبالتالي فان ما يحكم ادارة السيولة في المصرف وهو الوقت و المخاطرة والتكلفة , اذ لابد من السرعة في تحويل الموجودات الى نقد كما لابد من تلافي المخاطر المصاحبة لهذه العملة واهمها مخاطرة انخفاض اسعار الموجودات المراد تسهيلها واخيرا لا بد ان تكون التكاليف التي يتحملها المصرف قليلة في سبيل الحصول على تلك السيولة .

وتأتي اهمية السيولة في العمل المصرفي بدرجة تفوق اهميتها في المنشأة غير المصرفية من مجمل الفقرات التي ذكرت فيما يتعلق بخصوصية العمل المصرفي من تعامل بالنقد وتناقض لهده وتعامله بأموال الغير وغير ذلك , ففي الوقت الذي يمكن تأجيل طلبات المتعاملين مع المنشأة الاخرى والطلب منهم الانتظار لحين تدبير الاموال (لفترة محدودة) فان ذلك لا يمكن ان يتم في المصارف الخاصة وان المورد الاهم لأموال المصرف متأت من الودائع الجارية واجبة الطلب وعلى ذلك فان نقص السيولة للمصرف ربما يكون مميتا له.

ثانيا - العوامل المؤثرة في سيولة المصرف :-

هناك عدد من العوامل المؤثرة على سيولة المصرف وبالتالي على ادارته اخذها بعين الاعتبار وهي تدبر سيولة المصرف :-

1- حجم ونمط حركة الودائع: فكلما زاد حجم ودائع المصرف وكنات حركة ودائعه اكثر لستقرارا واقل تذبذبا كانت سيولة المصرف عالية والعكس صحيح ايضا .

2- راس مال المصرف: وهذا ما ذكر عند تناول موضوع راس مال المصرف فكلما زاد راس المال الممتلك للمصرف زادت سيولته والعكس صحيح ايضا فكلما انخفض راس المال الممتلك انخفضت سيولته ومن ثم انخفضت قدرته التوظيفية لأمواله وكذلك قدرته على تسديد التزاماته الجارية .

3- الاحتياطي القانوني : كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل البنك المركزي كلما زادت السيولة التي يحتفظ بها المصرف والعكس بالعكس.

4- القدرة على الحصول على اموال اضافية : فاذا كان يسهل على المصرف الحصول على اموال اضافية من مصادر اخرى كالقروض من البنك المركزي او المصارف او المؤسسات الاخرى فان ذلك يخفض من السيولة المطلوبة في المصرف وعندما يصعب ذلك على المصرف فان عليه الاحتفاظ بسيولة اكبر.

5- الثقة : فعند زيادة ثقة زبائنه به فان المصرف سوف يتمكن بسيولة اقل لمواجهة السحوبات وعلى العكس من ذلك فأى اهتزاز لتقتهم به فعليه الاحتفاظ بسيولة اكبر تحسبا لمواجهة سحبات مفاجئة لمودعيه.

6- الاسواق المالية : ان وجود سوق مالية نشطة وامكانية عالية لبيع الاوراق المالية التي يمتلكها المصرف يؤدي الى اكتفائه بسيولة ادنى مما لو لم تتواجد السوق المالية التي تمكنه من بيع اوراقه المادية عند احتياجه الى السيولة.

7- الوضع الاقتصادي العام : ففي حالات الانتعاش الاقتصادي وزيادة العمليات التجارية فان ذلك يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة متطلبات زبائنه الائتمانية وسحوبات مودعيه وعلى العكس من ذلك في حالات الكساد والركود الاقتصادي فان ذلك لا يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيولة عالية.

ثالثا : نظريات سيولة المصرف :-

وقد ظهرت عدة نظريات لإدارة سيولة المصرف وعلى مدى تاريخ العمل المصرفي :

أ - النظرية التقليدية (Traditional Theory).

والتي تدعى ايضا نظرية القروض التجارية (Commercial Loans Theory) والتي مفادها ان على المصرف ان يركز في استخداماته على القروض التجارية قصيرة الاجل بالدرجة الاساس وذلك دعما وضمانا لسيولته نظرا لقصر اجل تلك القروض وارتفاع سيولتها.

ب- نظرية امكانية التحويل (Possibility of Conversion).

نقلت هذه النظرية تركيز المصرف على امكانية تحويل الموجود الى نقد وبالتالي فنجاح المصرف في سيولته يعتمد على توزيع امواله على استخداماته يسهل تحويلها الى نقد كالقروض قصيرة الاجل والاستثمارات المالية وبالتالي فتح المجال للمصرف للاستثمار في الاوراق المالية .

ج - نظرية الدخل المتوقع (Expected Income).

تحول التفكير وفق هذه النظرية لا الى نوع الاصل وامكانية تحويله بل الى الدخل المتوقع لصاحب هذا الاصل في المستقبل سواء كان مقترضا (بالنسبة للقروض والسندات) او مالكا (بالنسبة للاسهم) فاذا كان دخل الشركة صاحبة الاسهم او السند المقترضة المتوقع مرتفعاً وكافياً لسداد اقساطه او ارباحه فان على المصرف تقديم القروض لها او شراء اسهمها سواء كان قرضاً قصير الاجل او طويل الاجل , اما اذا كان العكس و اشار التنبأ المالي للشركة الى تدهورها او احتمال خسارتها مستقبلاً فان المصرف سيفقد امواله التي سيقدمها الى الشركة سواء بالاقتراض او الاستثمار بغض النظر عن نوع ذلك الاستثمار ومدته وبالتالي فتحت هذه النظرية المجال لمنح القروض متوسطة وطويلة الاجل والاستثمارات المختلفة الاجل ايضا.

د - نظرية ادارة الخصوم (Liability Management).

انتقل الاهتمام وفق هذه النظرية من جانب الاصول وكيفية استثمار اموال المصرف في المجالات المختلفة الى جانب الخصوم وكيفية الحصول على الاموال من المصادر المختلفة فاذا ما ضمن المصرف حصوله على الاموال عند حاجته اليها في الوقت والتكاليف المناسبة امكنه استثمارها في اوجه مختلفة بغض النظر عن اجلها وبالتالي انتقل اهتمام المصرف الى كيفية حصوله على الاموال فتقنن بخلق اساليب جديدة من جذب الودائع ذات الكلف الواطئة كشهادات الودائع وتوفير الخدمات المختلفة للمودعين وغير ذلك.

رابعاً : قياس سيولة المصرف .

لتقييم كفاءة ادارة سيولته المصرف هناك مقاييس كثيرة وضعت لهذا الغرض :

1 - نسبة الاحتياطي القانوني : (The Legal Reserve Ratio)

وهي نسبة رصيد نقدية المصرف لدى البنك المركزي الى مجموع ودائعه وتقارن مع النسبة التي يفرضها البنك المركزي على المصارف بوجوب احتفاظها لرصيد نقدي سائل لديه يوازي هذه النسبة من ودائعها :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

يكون تقييم المصرف بمدى التزامه بهذه النسبة فاذا كانت المفروضة على المصارف مثلا 20 % وكان رصيد نقدية المصرف الوطني لدى البنك المركزي 6000 في حين كان رصيد ودائعه 40000 فنقول :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{6000}{40000} \times 100 = 15\%$$

وهذا يعني ان المصرف لم يلتزم بالنسبة القانونية المقررة وعليه ان يزيد النقدية لدى البنك المركزي الى :

$$\text{النقد لدى البنك المركزي} = \text{مجموع الودائع} \times \text{نسبة الاحتياطي القانوني}$$

$$= 40000 \times 20\% - 800$$

2 - نسبة الرصيد النقدي (Cash Balance Ratio).

وهي نسبة رصيد محفظة النقدية لدى المصرف الى مجموع ودائعه وتقييس هذه النسبة قدرة الاحتياطيات الاولية للمصرف لمواجهة سحبوات ودائعه:-

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{مجموع محفظة النقدية}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

3- نسبة السيولة النقدية (Legal Liquidity ratio).

وهي تعكس قدرة الاحتياطات الاولى والثانوية للمصرف على مواجهة سحبيات ودائعه وبللتالي فهي نسبة مجموع الاحتياطات الاولى والثانوية الى مجموع ودائع المصرف:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الاولى + الاحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

وعند مقارنة هذه المعادلات بأحد معايير المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او المطلقة تتبين سيولة المصرف او قدرته على مواجهة التزاماته.

وعند مقارنة هذه النسبة مع ما كانت عليه في العام الماضي (18 %) تكون نتائج هذا العام ايجابية بسيولة مرتفعة مع ما كانت عليه في العام الماضي , اما عند مقارنتها مع المصارف الاخرى حيث كانت نسبة سيولة قطاع المصارف 25% تكون نتائج المصرف سلبية حيث سيولة مصرف الامة ادنى من سيولة قطاع المصارف.

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الاولى + الاحتياطات الثانوية}}{\text{المجموع الودائع}} \times 100$$

فمثلا اذا كان رصيد الاستثمارات لدى المصرف الامة 5000 دينار تكون :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = 100 + \frac{5000+10000}{50000} = 30\%$$

وعند مقارنة هذه النسبة القانونية مع ما كانت عليه في العام الماضي (25%) تكون نتائج هذا العام ايجابية بسيولة مرتفعة عن هذا العام الماضي, اما عند مقارنتها مع

المصارف الاخرى حيث كانت نسبة سيولة قطاع المصارف 35% تكون نتائج المصرف سلبية حيث سيولة مصرف الامة ادنى من سيولة قطاع المصارف.

اسئلة الفصل التاسع

- س 1 - ماهي سيولة المصرف وماهي العوامل التي تؤثر عليها ؟ .
- س 2 - ماهي النظريات التي ناقشت سيولة المصرف ؟.
- س 3 - كيف تقاس سيولة المصرف موضحا ذلك بالأمثلة الرقمية على ان تظهر النتائج :-

- 1- ايجابية بالاعتماد على المعايير التاريخية.
- 2- سلبية بالاعتماد على المعايير القطاعية.

الفصل العاشر

ادارة مخاطر المصرف

(Bank Risk Management)

اولا : مفهوم المخاطر المصرفية : (Bank Risk Concept).

تعد المخاطر المصرفية من المواضيع التي حظيت باهتمام رجال المصارف واداراتها وكذلك الجهات الرقابية والإشرافية كالبنوك المصرفية ودواوين الرقابة المالية اضافة الى المنظمات المصرفية الدولية كلجنة بازل الدولية مثلا . وجاء هذا الاهتمام نتيجة لزيادة الكبيرة الحاصلة في حجم المخاطر المصرفية وتنوعها , وكذلك للتأثير السلبي الكبير لتلك المخاطر على نشاط المصرف وعلى ربحيته وبالتالي على سمعته وعلى ديمومته وبقائه في سوق المنافسة , اما عن اسباب الزيادة في حجم المخاطر المصرفية وتنوعها فجاء نتيجة منطقية لتطور الوسائل والاساليب التكنولوجية المعتمدة في العمل المصرفي مما ادى الى زيادة حجم الخدمات المصرفية وتنوعها ايضا , وفي ذات الوقت زيادة حدة المنافسة والتوسع الجغرافي لتقديم الخدمات المصرفية وبروز ظاهرة عولمة الخدمات المالية التي تعد الجزء الاكثر اهمية في

ظاهرة العولمة عموما ,كل ذلك ادى الى زيادة درجة التعقيد في العمليات المصرفية وبللتالي زيادة حدة المخاطر المصاحبة لها , والتي تتزايد ايضا كلما زاد حجم المؤسسة المصرفية , وزاد انتشارها الجغرافي مما يزيد من الاثار السلبية على سلامة اوضاع المصارف وتشكل تهديدا جوهريا يستدعي تنفيذ الانشطة المصرفية وفق الممارسات السليمة , وادارة هذه المخاطر بشكل يضمن مراقبة وضبط وتخفيض المخاطر والخسائر الناجمة عنها.

وقد عمد المهتمون بالأمن المصرفي وعلى تعريف المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتم تحديدها وتصنيفها ومعرفة اسبابها وعناصر تقويمها وايجاد الطرائق المناسبة لقياسها والتحوط لها . فتعرف المخاطر بانها احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين , او هي احتمالية في فشل الاستثمارات لدفع او اعادة الاموال الى المستثمرين وهي عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية, اما التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية فيشير الى ان المخاطر عبارة عن تقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة ويبدو ان البعض لم يشترط الخسارة في المخاطرة اذ قد لا يكون الاختلاف سلبييا بين ما هو المتوقع وما هو متحقق.

ثانيا : انواع المخاطر المصرفية : (Bank Risk Types).

تواجه المصارف انواعا عديدة من المخاطر وتظهر في كل يوم انواع جديدة منها التي تضيف اعباء جديدة على المصرف كونه سيعاني من اثارها اولا واخرا بصورة مباشرة او غير مباشرة , وقد رصد مؤتمر الصيرفة الاسلامية المنعقد في لندن عام 2005 , (50) نوعا مختلفا من المخاطر المصرفية وقد تعددت وتنوعت تصنيفات المخاطر المصرفية باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين , وبحسب

تخصصهم فمنهم من يقسمها الى المخاطر النظامية وهي المخاطر الناتجة عن ظروف الاقتصاد بوجه عام ولا يمكن تجنبها او السيطرة عليها بل التعايش معها والتقليل من اثارها السلبية , واعداد خطط الطوارئ لمواجهةها , حيث انها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها المصرف مثل التقلبات في اسعار الفائدة ' مخاطر صرف سعر العملات الاجنبية, مخاطر تغيير القوة الشرائية , مخاطر للدورات التجارية , وهذه المخاطر لا يمكن تقليل حجمها باستخدام احد مناهج الادارة الاستراتيجية كالتنوع (Diversification) مثلا, والقسم الثاني هي المخاطر اللانظامية (Unsystematic risk) وهي التقلبات في العائد المتوقع للاستثمارات الخاصة بالمصرف والتي ترجع لعوامل داخلية خاصة به مثل ضعف كفاية الاداريين والتي يمكن السيطرة عليها وتلافيها باستخدام احد مناهج الادارة الاستراتيجية كالرقابة , والمخاطرة الكلية (Total risk) التي تشمل (مجموع كل المخاطر سواء كانت نظامية او غير نظامية والتي تعبر عن التباين الكلي في معدل العائد) .

كما ان هناك من يقسمها الى مخاطر سيادية وهي المخاطر التي تنجم عنها خسائر كبيرة تؤدي عند وقوعها الى افلاس المصرف ومن ثم انهياره , من قبيل (المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية و المخاطر التشغيلية) , وهناك المخاطر الغير سيادية وهي الخسائر الناجمة عن اهمال الادارة وعدم كفاءتها والمتفرعة عن المخاطر السيادية والتي يمكن تلافيها او الحد منها عند اتباع الادارة العليا الاساليب الوقائية المناسبة كالرقابة ومنها (مخاطرة اسعار الصرف , مخاطرة السمعة , المخاطر الطبيعية) , ويمكن ان يؤدي تراكم احد انواع المخاطر للسيادية كما هو مع المخاطر التشغيلية التي هي مزيج من عدة انواع من المخاطر للسيادية.

وهناك من يقسم المخاطر المصرفية الى مخاطر مالية , اجتماعية , اقتصادية , تكنولوجية , قانونية, على ان الطبيعة المالية للعمل المصرفي وما تشكله الاموال من اساس في موارده واستخداماته هي التي جعلت المخاطر المالية تحتل الجانب الاكثر

اهمية عن المخاطر الاخرى, فموارد المصرف تشمل رأسماله و ودائعه وقروضه من الغير اما استخداماته فتشمل احتياطياته واستثماراته وقروضه لدى الغير اضافة الى نسبة قليلة من الاصول الثابتة. وتختلف المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها مصرف دون اخر فالمصارف التي تعمل داخل الوطن تتعرض لمخاطر شتى منها(مخاطر ائتمانية , مخاطر سوقية , مخاطرة التضخم, المخاطرة القانونية , مخاطر سعر الفائدة الخ), اما المصارف التي لديها فروع خارج الوطن(متعددة الجنسية) فأنها تتعرض لمخاطر التحويل للناجمة عن عدم القدرة على تحويل المبالغ خارج البلد , وتتعرض ايضا لمخاطر قانونية ناتجة عن اختلاف النظم للقانونية والتمايز بين تعليمات الجهات الرقابية والاشرفية بين مختلف البلدان التي للمصرف فروع فيها , وعلى هذا الاساس يمكن القول بان كل مصرف يمتلك خصائص ومقومات خاصة به مثل طبيعة سوق المصرف ومستوى المنافسة التي يواجهها ونوعية الخدمات التي يسوقها والمجالات التي يمتلك فيها خبرات ادارية وشدة القيود التنظيمية. وتقسم المخاطر المصرفية ايضا الى : المخاطر القابلة للتتويج (Avoidable risk) المخاطر اللاسوقية (Nonmarket risk) والمخاطر المتبقية (Residual risk).

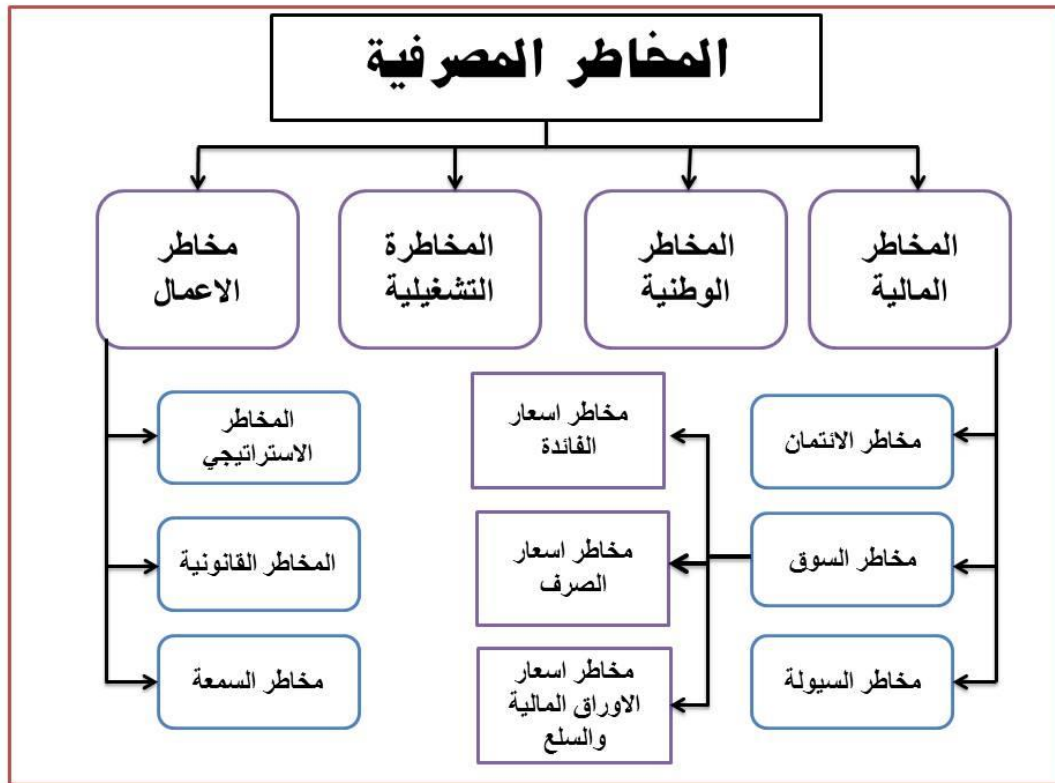
وفيما يلي تلخيص موجز لابرز المخاطر التي تواجهها المصارف والتي يوضحها الشكل (10-1) :-

1- **المخاطر المالية : (Financial risk)** : وتشتمل على مخاطر الائتمان , ومخاطر السوق و مخاطر السيولة :

أ - **مخاطر الائتمان (Credit Risk) :**

المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم وفاء الزبون بالتزاماته امام المصرف في المواعيد المحددة بسبب ظروف عامة سيادية او اقتصادية او ظروف خاصة به ويعبر عنها مصرفيا بمخاطر التعثر , ومن اجل

تخفيض الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان تتحمل الادارة العليا للمصرف المسؤولية.



شكل رقم (10-1) انواع المخاطر المصرفية

في وضع السياسة الائتمانية واجراءات عمل تتلاءم مع الواقع العملي والبيئة المصرفية وان يتم مراجعتها وتحديثها باستمرار , وتعيين كادر المؤهل القادر على القيام بتنفيذ عمليات المنح والمتابعة والمراقبة.

ب - مخاطر السوق (Market Risk).

هي احتمال انخفاض قيمة الاستثمار نتيجة الظروف العامة للسوق والناجمة عن تقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاوراق المالية والسلع وتشمل:-

• **مخاطر اسعار الفائدة (Interest Rate Risk):** هي احتمال ارتفاع معدلات الفائدة السوقية مع بقاء معدلات الفائدة لاستثمارات المصرف اي انها المخاطر الناجمة عن تقلبات الاسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على ايرادات المصرف ورأسماله , حيث ان المصارف تواجه هذه المخاطر من منطلق كونها وسيط مالي تحصل الاموال من اطراف معينة بأسعار فائدة وتمنحها الى اطراف اخرى بأسعار اخرى عادة ما تكون اعلى من الاولى , لذلك فان تقلبات اسعار الفائدة الخاصة بالحصول على الاموال والفترات طويلة خاصة او منح تلك الاموال الفائدة الخاصة وفترات طويلة ايضا تنطوي على تهديدا كبيرا لأرباح المصرف ورأسماله.

• **مخاطر اسعار الصرف (Foreign Exchange Rate Risk):** هي المخاطر التي يواجهها المصرف اثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الاجنبي حيث انه قد يتعرض لخسائر كبيرة اذا لم تتم عملية التبادل بشكل سليم , ولذلك قد يتحمل المصرف خسائر نتيجة تقلبات اسعار صرف العملات , وتتمثل اجمالية الخسائر من اعادة تقييم مراكز مأخوذة بالعملة المحلية مقابل عملات اجنبية . وتعتبر مخاطر اسعار الصرف احد اشكال المخاطر التي تتضمن مخاطر متعددة مثل مخاطر الائتمان السيولة.

• **مخاطر اسعار الاوراق المالية والسلع (Price Risk):** هي احتمال انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات المصرف باقل من قيمتها الدفترية . او هي احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الاسعار السوقية للسندات والاسهم والبضائع , والتي قد تنشأ عن المتاجرة والاستثمار ويعتبر قياس مخاطر السعر في غاية الاهمية من اجل ادراك الخسائر المحتملة والتأكد من ان هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على راس المال.

ت - مخاطر السيولة (Liquidity Risk):

وتعني احتمال تحقق خسائر معينة بهدف توفير السيولة المطلوبة للمصرف في الوقت المناسب اي هي المخاطر التي قد تؤدي الى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم او الاصول السائلة لمقابلة هذه التزامات باقل خسائر ممكنة.

2- مخاطر الاعمال: (Business Risk).

أ - المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risk): وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ ادارة البنك قرارات خاطئة او تنفيذ القرارات بشكل خاطئ او عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب , الامر الذي قد يؤدي الى الحاق خسائر او ضياع فرص بديلة .

ب- المخاطر القانونية (Legal Risk): تتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والارشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي وتنشأ عن عدم التزام المصرف بالقوانين المنظمة للعمل في دولة المصرف.

ج - مخاطر السمعة (Reputation Risk): تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء او الاموال , للناجمة عن الافعال التي تمارس من قبل ادارة المصرف او موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف واداءه وعلاقاته مع زبائنه والجهات الاخرى كما انها تتجم عن ترويج اشاعات عن المصرف ونشاطه .

3- المخاطرة التشغيلية (Operational Risk).

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعا حديثا على الساحة المصرفية تم تقديمه من خلال لجنة بازل للرقابة المصرفية في اطار اتفاقية بازل 2 , والمتمثل بالمخاطر المتولدة عن العمليات اليومية للمصرف , او الخسائر المحتملة للناجمة عن العمليات الداخلية او الموظفين او الانظمة او لية احدث

خارجية , ومن بين مخاطر التشغيل الاختلاس او التزوير او تزيف العملات او السرقة او السطو او الجرائم الالكترونية اضافة الى المخاطر المهنية كالإهمال والرشوة وسوء استخدام السلطات.

وتجدر الاشارة الى ان التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الالكترونية ,بالإضافة تزايد اعتماد المصارف على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات والمتمثل بالإسناد الخارجي (Outsourcing) الامر الذي ادى الى تزايد اهمية المخاطر التشغيلية واصبحت محورا اساسيا من محاور ادارة المخاطر , وفي نفس الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات الرقابية .

4- المخاطر الوطنية (country Risk).

تعتبر المخاطر الوطنية او مخاطر الدولة المدخل الاساسي الذي تركز عليه المصارف في للدخول الى بلدا من عدمه وتحديد مستوى التقبل للمخاطر الاخرى بناء على مستوى مخاطر الدولة فهي احتمال عدم اعتراف الحكومة الجديدة بالقروض والضمانات التي تبرمها الحكومات السابقة او عدم قدرتها على سداد القروض لعدم توفر النقد الاجنبي الكاف.

وبشكل عام فان مخاطر الدولة تعرف انها عبارة عن الخسائر المحتملة للناجمة عن عدم الوفاء بالتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر واحداث سياسية او اقتصادية او بيئية او اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل الافراد او المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف وادائه في تلك الدولة , وتتمثل المخاطر القطرية في ثلاثة عناصر وهي مدى الاستقرار السياسي ومستوى الاستقرار الاقتصادي ومدى توفر الموارد الطبيعية والتعرض للكوارث.

ثالثا : ادارة المخاطر المصرفية : (Banking Risk Management).

المخاطرة المصرفية قديمة قدم الاعمال المصرفية نفسها الا ان تأثيرها ازداد في السنوات الاخيرة زيادة كبيرة , مما حدى بالمصارف الى انشاء ادارة تعني بالمصارف المصرفية وتتعرض المصارف الى مخاطر كبيرة ومتنوعة قياسا بالمؤسسات المالية والاقتصادية الاخرى في تعد مكائن للخطر (Risk Machine) لانها تقوم بتقبل الخطر واجراء العمليات اللازمة عليه وتحويله الى الاخرين عن طريق التوريق او التأمين او الرقابة او محاولة السيطرة عليه , لئلا كان من الضروري انشاء ادارة متخصصة تعني بالمخاطر وتحديد مصادرها على ان يكون لدى العاملين بتلك الادارة قدرة في كيفية قياس وتقويم المخاطرة المصرفية وسبل السيطرة عليها وتقليل الخسائر الناجمة عنها وتقليل امتدادها الى اقسام او فروع اخرى , مما يتطلب وجود الية مناسبة للتعامل مع المخاطر المختلفة من خلال تبني اجراءات شاملة لإدارة الخطر واعداد التقارير عنها.

وقد تم تعريف ادارة المخاطر بانها (التحديد , القياس , التحكم بالمخاطر التي تهدد الموجودات والعوائد المالية) , او (هي العمليات والاجراءات المتخذة الهادفة الى مجابهة الخطر بأحسن الوسائل واقل تكاليف على وفق الموارد المتاحة للمصرف) او هي (الادارة التي تعمل على تحسين وضع المصرف وجعله اقل تعرضا للمخاطر) ويلاحظ الغموض على هذا التعريف بالإضافة الى انه لم يوضح لنا ما هي الوسائل او الادوات التي تسمح لنا بتحسين وضع المصرف , وتعتبر ادارة المخاطر فن وعلم و مهنة في ان واحد فهي لا تستند على القواعد والاسس والاجراءات والخبرة فقط بل

تستند على الحس الفطري للعاملين في ادارة المخاطر الذي يمكنهم بالتنبؤ بالخطر قبل وقوعه بناء على مجموعة من الشواهد والمعلومات مما يمكنهم من اتخاذ قرار وبناء استراتيجية لمواجهة المخاطر لذي عرفها البعض بانها (الادارة الممتازة التي تعمل على جعل الخطر ضمن المستوى المقبول المسيطر عليه) معتبرا ان هدفها الاساس جعل الجهات الاشرافية , ام ادارة المصارف وما هو معيارا لتحديد ذلك المستوى , وقد عمل البعض على التمييز بين ثلاثة انواع من الادارات التي تتعامل مع الخطر وهي :-

1- الادارة المجازفة (Venture Management): وهي تلك الادارة التي تهوى المجازفة ولا تهاب المغامرة وتمتلك من روح المخاطرة والثقة العالية بالنفس الشيء الكثير , وقد تتصرف بناء على ما تمتلكه من معلومات يمكنها من التصرف حيال الوضع الراهن بشيء من التأكد وهي تؤمن بان العوائد المتأتية من جراء الاستثمارات الخطرة يمكنها من تغطية الخسائر والتكاليف الناجمة عن تلك المخاطر.

2- الادارة المتوازنة (Balanced Management): وهي تلك الادارة التي تتعامل مع المخاطر بشيء من التحفظ والتحسب ولا تستثمر اموال المودعين الا في الاستثمارات ذات المخاطر المتدنية وهي متأكدة ان عوائدها مرتفعة وخسائرها قليلة.

3- الادارة الدفاعية (Defense Management): وهي الادارة التي تكون مترددة حيال بعض الاستثمارات التي تعرض عليها , وتأخذ الكثير من الوقت للدراسة والاستشارة قبل الاقدام على عمل قد يجلب عليها الخسائر .

واخيرا يمكن القول انه اذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على ارباح اعلى فان عدم ادارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي الى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف فان معرفة المخاطر المصرفية والفهم الصحيح لإدارتها , والتقديم الذاتي لها وبناء اجراءات صحيحة لقياسها وللرقابة على العمليات المصرفية , تعد من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها . اما بخصوص قياسها فان كل نوع من انواع المخاطر له الاساليب الخاصة بقياسه وسيتم تناول بعضها في معرض فصول الكتاب , وذلك بحدود ما يمكن طرحه في المستوى الدراسة الحالي.

اسئلة الفصل العاشر

- س 1 - وضح مفهوم المخاطر المصرفية ؟ وما هي انواعها ؟.
- س 2 - ماهي المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف ؟ .
- س 3 - ماهي مخاطر الاعمال التي تتعرض لها المصارف ؟ .
- س 4 - ماهي المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف ؟.
- س 5 - عرف مخاطر اسعار الصرف ؟.
- س 6 - كيف تتم ادارة المخاطر المصرفية وما هي انواع تلك الادارات ؟.

الفصل الحادي عشر

طبيعة الودائع المصرفية

Nature of bank deposits

اولا : مفهوم الوديعة (The Concept of Deposit):-

يمكن النظر الى الودائع على انها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع , يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب او حينما يحل اجله , كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة .

كما يمكن النظر اليها على انها تتمثل بالمبالغ النقدية المقيدة في دفاتر المصارف التجارية والمستحقة للمودعين سواء كانوا افرادا او مؤسسات.

على انه يمكن تعريف الوديعة بانها مبلغ من المال يمنحها الزبون الى المصرف وفق عقد يسمح للزبون بالاستفادة من خدمات المصرف ويمكنه سحب وديعة وفق صيغة يتفق عليها وقد يحصل على فائدة معينة ويوجب على الزبون حماية الوديعة والمحافظة عليها , فيما يسمح للمصرف استغلالها بالصيغة التي يراها مناسبة لفترة محددة او غير محددة .

اما عن اهمية الودائع فهي تعد قوام حياة المصارف التجارية فهي تشكل المصدر الرئيس لأموالها , والتي قد تصل الى ما يقارب من 70 % من مجموع مطلوبات المصارف التجارية , او قد تصل الى اكثر من 90 % من اجمالي خصومه , وهي تعتبر اكثر مصادر الاموال خصوبة واقلها تكلفة .

وهنا لابد من الاشارة الى خصوصية الوديعة و التي جعلت منها قلب العمل المصرفي وسبب وجوده . فهي تمثل امانه من المودع لدى المصرف تتصف بخاصيتين : الاولى احقية المودع استرجاعها عند الطلب (عادة او بعد اشعار المصرف) والثانية وهي الاهم احقية المصرف باستخدامها ما دامت مودعه لديه وهذا ما جعل المصارف تعد من المؤسسات القليلة التي تعمل بأموال غيرها . ومن هنا تكون اركان الوديعة :

1- المبلغ النقدي (Cash):

اي لا تكون الوديعة غير اموال نقدية فان كانت غير ذلك كالمجوهرات و الاوراق المالية والاشياء والوثائق الثمينة والمهمة كانت مادة وليست وديعة . يمكن ان تكون تلك الاموال محلية او اجنبية بحسب امكانيات الزبون وسياسات المصرف.

2- الزمن (Time):

بعض الاحيان تكون للوديعة مدة محددة بالأشهر او بالسنوات كما هو الحال في الودائع الثابتة وقد تكون غير محددة كما في ودائع التوفير والودائع الجارية .

3- سعر الفائدة (Interest Rate):

لبعض الودائع فائدة تحتسب وفق سعر محدد يتفق عليه عند التعاقد او يفرضه المصرف وفق سياساته او وفق سياسات البنك المركزي ويكون على شكل نسبة مئوية (7%) مثلا , وقد لا تكون هناك فائدة للوديعة اي لا يكون لها سعر فائدة , على انه في هذه الحالة يحصل الزبون على خدمات المصرف والتي لو قيمت تكاليفها على المصرف تسمى (الفائدة الضمنية).

4- طريقة السحب (Withdrawal Method):

اي يحق للزبون سحب الوديعة او جزء منها بحسب نوع الوديعة فقد يكون في اي وقت ومن قبل اي شخص شرط تحرير صك من قبل الزبون بذلك او في اي وقت ومن قبل الزبون حصرا شرط جلب دفتر التوفير او في اي وقت محدد من قبل الزبون حصرا ., على انه ليس كل ما يدفعه الزبون الى المصرف من اموال نقدية يعد وديعة بل هناك اموال نقدية يضعها الزبون في المصرف لا يتعامل معها المصرف على انها وديعة كتأمينات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والحوالات المصرفية , كما لا تعد وديعة المبالغ التي يضعها فرع لمصرف معين لدى فرع اخر لنفس المصرف.

ثانيا : تصنيف الودائع (Ranking of Deposit):-

تصنف الودائع بعدة تصنيفات كل منها يهدف الى هدف معين عند تحليلها واشهر تلك التصنيفات واكثرها استخداما ذلك الذي يعتمد على معيار الاجل وطريقة السحب , والذي تقسم بموجبه الى (1) الودائع الجارية (2) ودائع التوفير (3) ودائع الاجل , وفيما يلي توضيح لمفهوم الودائع وفق هذا التقسيم :-

1- الودائع الجارية (Demand Deposits):-

وهي تسمى في الولايات المتحدة باسم الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) حسابات الصكوك (Checking Accounts) او (Current Accounts) وفي العراق تسمى الحسابات الجارية الدائنة . وهي اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف , على ان يكون له الحق في سحبه في اي وقت يشاء دون اخطار سابق منه , وتحرم بعض النظم المصرفية دفع اي فائدة على الودائع الجارية . على انه يمكن سحبها بموجب اوامر يصدرها المودع الى المصرف ليتم الدفع بموجبها له او لشخص اخر يعينه المودع في الامر الصادر منه للمصرف وقد يتم الدفع بموجبها له او لشخص اخر يعينه المودع في الامر الصادر منه للمصرف وقد يتم الدفع لاي شخص اخر يظهر هذا الامر باسمه . كذلك فان هذه الودائع تتضمن التزاما فوريا (في اية لحظة) على المصرف بالدفع مما يتعين معه ان يكون على استعداد دائم لمقابلة السحب منها وودائع التوفير (Saving Deposits):-

تتمثل وودائع التوفير باتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة , على ان يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في اي وقت يشاء دون اخطار سابق منه . ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها , بل يتم منحهم دفاتر توفير ويتم الایداع والسحب بموجبها , وتحرم التشريعات في بعض الدول فتح حسابات توفير لمنشأة الاعمال , بينما تضع تشريعات اخرى حدا اقصى للمبالغ التي يمكن للمنشأة ايداعها , بينما تضع تشريعات اخرى حدا اقصى للمبالغ التي يمكن للمنشأة ايداعها في ذلك الحساب , وتحتسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام على اساس الرصيد الشهري الادنى لكل شهر من اشهر السنة بسعر فائدة محدودة.

2- الودائع الثابتة (Time Deposits):-

وهي على نوعين هما الودائع ثابتة الاجل و الودائع الثابتة بأخطار سابق : وتمثل وودائع الاجل (Time Deposits) تلك الاموال التي يرغب الافراد والهيئات الخاصة والعامة في ايداعها في المصارف لمدة محددة مقدما (15 يوما او ثلاثة اشهر او ستة اشهر او سنة مثلا) على انه لايجوز السحب منها جزئيا او كليا قبل انقضاء الاجل المحدد لايداعها . او هي اتفاق بين المصرف والزبون يودع الاخير بموجبه مبلغا من النقود لدى المصرف , ولا يجوز سحبه او سحب جزء منه قبل التاريخ المتفق عليه . وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة دورية او يحصل عليها في نهاية مدة الایداع . على انه في حال قيام الزبون بسحب الوديعة او جزء

منها قبل موعد الاستحقاق تخفض الفوائد المتفق عليها , ولا توجد شيكات لهذا النوع من الودائع . اما الودائع لأجل بأخطار فيقصد بها الاموال التي يودعها الافراد والهيئات بالمصارف على ان لا يتم السحب منها لا بعد اخطار المصرف بفترة تحدد عند الايداع بالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها اقل او مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل . ومما تتميز به هذه الودائع بالنسبة للمصرف في انه يحتفظ مقابلها بنسبة من لاحتياطي النقدي اقل من تلك التي ينبغي الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية . وبالتالي فان هذه الودائع تعطي مرونة للمصرف في توظيف امواله .

ويمكن المقارنة بين الانواع الثلاثة من الودائع خلال الجدول التالي(11-1)

جدول رقم (11-1) المقارنة بين الانواع الثلاثة من الودائع

النوع	الجارية	التوفير	الثابتة
الفائدة	بلا فائدة	بفائدة قليلة نسبيا	بفائدة اكبر نسبيا
السحب	باعتماد الصكوك ومن قبل اي شخص	باعتماد دفتر التوفير ومن قبل صاحبه فقط	باعتماد عقد الايداع ومن قبل صاحبه فقط
التوقيت	خلال الدوام الرسمي او خارجه	في اي وقت وخلال الدوام الرسمي	في الوقت المحدد في العقد
الاستقرار	استقرار منخفض	استقرار متوسط	استقرار عالي
الاحتياطي القانوني	نسبة عالية	نسبة متوسطة	نسبة منخفضة

وهناك تصنيفات اخرى للودائع يعتمد عليها المصرف لأغراض التحليل ولتحقيق اهداف اخرى من اهمها :

أ- بحسب ملكية الوديعة :-

فهناك ودائع حكومية (Government Deposits) وودائع القطاع المختلط (Mixed Sector Deposits) و ودائع القطاع الخاص (Private Sector Deposits) و ودائع القطاع التعاوني (Cooperative Sector Deposits) و ودائع الافراد (Deposits individuals) .

ب- بحسب النشاط الاقتصادي للمودعين :-

وتقسم الودائع هنا الى ودائع النشاط الصناعي (Industrial Activity Deposits) واخرى للنشاط الزراعي (agricultural Activity Deposits) والثالثة للنشاط التجاري (Commercial Activity Deposits) واخرى للقطاع المالي (Financial I Activity Deposits) الى غير ذلك من النشاطات الاقتصادية في البلد الذي يكون فيه المصرف.

ج- بحسب المدة :-

تقسم الودائع هنا الى ودائع قصيرة الاجل (Short- Term deposits) والتي تكون مدتها اقل من ثلاث سنوات , و ودائع متوسطة الاجل (Medium- Term Deposits) تكون مدتها بحدود سنة واحدة او سنة ونصف و ودائع طويلة الاجل (Long- Term Deposits) لمدة تزيد على ذلك وهناك صنف رابع غير محدد المدة كما هو الحال في الودائع الجارية والتوفير.

د- بحسب حركتها واستقراريتها :-

وتقسم وفق هذا التصنيف الى مستقرة (Stable Deposits) وهي التي تنخفض عمليات السحب عليها وغير المستقرة (Unstable Deposits) والتي تزيد عمليات السحب عليها والثابتة وهي التي لا تتم عليها عمليات السحب خلال فترة معينة.

هـ - بحسب اوليتها :-

تقسم الودائع هنا الى ودائع اولية تمثل تلك التي يتقدم بها الزبون بداية لإيداعها لدى المصرف, و ودائع مشتقة (Derivative Deposits) تمثل تلك الودائع التي نتجت

عن مبلغ يمنحه المصرف الى الزبون باي شكل من اشكال الدفع ثم يعيده الزبون الى المصرف على شكل وديعة.

و- بحسب مصدرها :-

تقسم الودائع وفق هذا التصنيف الى ودائع اجنبية (Foreign Deposits) اي بالعملة الاجنبية واخرى بالمحلية (Local Deposits) اي بعملة البلد الذي يعيش المصرف.

ثالثا - استراتيجيات المصارف في جذب الودائع :-

(Banks Strategies to Attract Deposits)

تشير الادبيات المصرفية الى استراتيجيتين مختلفتين في هذا المجال تعتمدهما المصارف لجذب زبائنها وزيادة ودائعها هما استراتيجية المنافسة السعرية واستراتيجية المنافسة الغير سعرية حيث تعتمد الاولى على دفع فوائد اعلى الى اصحاب الودائع بمختلف انواعها فيما تعتمد الثانية على تقديم الخدمات المختلفة و المجانية او المدعومة الى الزبائن .

وبخصوص استراتيجية المنافسة السعرية (Price Competition Strategy) نجد ان الدول و المنظمات المصرفية ومنها البنوك المركزية لا تفضلها ولا تدعمها وفي بعض الاحيان تمنعها كما ذكرنا ذلك بخصوص الحسابات الجارية , فيما تحدد الكثير من البنوك المركزية بنفسها اسعار الفائدة على الودائع الاخرى او تحدد الحدود العليا والدنيا لها لتمنع المنافسة السعرية بين المصارف لما لها من اثار سلبية على العمل المصرفي عموما , فهي تؤدي الى ارتفاع تكاليف الاموال على المصارف ولما لذلك اثار سلبية على طبيعة وجودة الخدمات المصرفية المقدمة , كما انها تؤدي الى ارتفاع تكاليف القروض التي تمنحها المصارف الى زبائنها كتحويل حاصل لزيادة تكاليف الودائع وهو ما يحجم من عملية الاقتراض من قبل صغار المستثمرين , اضافة الى انها تؤدي الى انتقال الاموال الى المصارف الكبيرة التي تمنح فوائد عالية وحرمان المصارف الصغيرة منها التي لا تستطيع منح فوائد عالية .

اما بخصوص الاستراتيجية الثانية التي تنتجها المصارف والمتعلقة بالمنافسة غير السعرية (Non-Price Competition Strategy) تدعمها الحكومات والمنظمات الحكومية لما لها من اثار ايجابية على العمل المصرفي و على الاقتصاد الوطني عموما , وهي تعتمد على تطوير الخدمات المصرفية المقدمة و تقديم خدمات جديدة اضافة الى اختصار الوقت والجهد والتكاليف على المصرف وعلى الزبائن عند تقديم الخدمات. و من بين الخدمات المقدمة الى الزبائن تحويل مستحققاتهم و سداد التزاماتهم وتقديم الاستشارات وسرعة اداء الخدمات وجودتها.

رابعاً – الفائدة الضمنية (Implicit interest):

على الرغم من عدم احتساب العديد من المصارف والدول للفوائد على الحسابات الجارية (كما تقدم ذكره) الى ان ذلك لا يعني عدم حصول صاحب الحساب الجاري على اي عوائد من جراء فتحي حسابه الجاري لدى المصرف كما لا يعني عدم وجود تكاليف على المصرف على هذا النوع من الودائع فهناك فوائد يحققها الزبون والتي تسمى بالفوائد الضمنية تكلفه المصرف تكاليف صريحه ينفقها على اصحاب الحسابات الجارية.

الفوائد الضمنية هي جميع الخدمات المجانية او المدعومة التي يقدمها المصرف لصالح الزبون صاحب الحساب الجاري والتي من بينها:-

1- صرف الشيكات المسحوبة على الزبون.

2- تحصيل الشيكات المسحوبة له على الاخرين.

3- الخدمات الاستشارية المجانية .

4- الجوائز السنوية المقدمة.

5- ايه خدمات مجانيه اخرى.

هذه وغيرها من الخدمات المجانية او مدعومة تبتكرها المصارف في تشجيع زبائنهم على ايداع اموالهم في الحسابات الجارية, و كل هذه الخدمات تكلف المصرف اموالا قد تكون كبيره وبالتالي عليها حسابها لمقارنتها بالعوائد التي تحصل عليها جراء استثمار تلك الودائع للوقوف على الارباح الصافية المتحققة .

ويحتسب معدل التكاليف الضمنية (Rate Implicit Costs) بقسمه مجموع التكاليف التي ينفقها على الزبون علي متوسط رصيد حساب الزبون خلال العام الذي يمكن استخراجها بقسمه مجموع رصيد حساب الجاري اول العام قصيده اخر العام على 2:

$$\text{متوسط الحساب الجاري} = \frac{\text{رصيد بداية العام} + \text{رصيد نهاية العام}}{2}$$

اما ما يحققه المصرف من عوائد فيمكن احتسابه من خلال معرفه القدرة الاستثمارية

$$\text{متوسط الحساب الجاري} = \frac{\text{رصيد بداية العام} + \text{رصيد نهاية العام}}{2}$$

للوديعة () والقدرة الاستثمارية للمصرف () حيث تقاس الاولى بطرح الاحتياطي القانوني من مبلغ الوديعة ليتبقى ما يمكن للمصرف ان يستثمره من الوديعة:-

- 1- القدرة الاستثمارية للوديعة = مبلغ الوديعة - الاحتياطي القانونية لها
- = مبلغ الوديعة - مبلغ الوديعة × نسبة الاحتياطي القانوني
- 2- القدرة الاستثمارية للمصرف = معدل العائد على الاستثمار في المصرف
- 3- اجمالي العائد الذي يحققه المصرف من الوديعة =
- القدرة الاستثمارية للوديعة × معدل العائد على الاستثمار
- 4- صافي العائد المتحقق من الوديعة = اجمالي العائد المتحقق - مجموع التكاليف الضمنية للزبون .

تطبيقات عملية

ت 1 – ما هو معدل التكاليف الضمنية التي يحصل عليها السيد امجد من خلال حسابه الجاري البالغ في بداية العام 30 مليون دينار فاصبح في نهاية العام 10 مليون دينار اذا علمت ان عمليات سيد امجد خلال العام الكامل كانت كما يلي:

- 1- عدد الشيكات المسحوبة 1000 شيك تكلف اجراءات تسديد الواحد منها 100 دينار .
- 2- عدد الشيكات المسحوبة لحسابه على الاخرين 750 شيكا تكلف اجراءات تحصيل الواحد منها 200 دينار .
- 3- حجم الخدمات المجانية الاستثمارية المقدمة له كلفت المصرف 30000 دينار .
- 4- حصل على جائزة بمبلغ 20000 دينار لأصحاب الحسابات الجارية منحت عن طريق القرعة.

الحل :-

$$\text{متوسط الحساب الجاري} = \frac{\text{رصيد بداية العام} + \text{رصيد نهاية العام}}{2}$$

$$20 \text{ مليون} = \frac{10+30}{2} =$$

- 1- تكاليف تسديد الشيكات المسحوبة عليه = $100 \times 1000 = 100000$ دينار .
 - 2- تكاليف استحصال الشيكات المسحوبة له = $200 \times 750 = 150000$ دينار.
 - 3- مجموع التكاليف الخدمية = 30000 دينار
 - 4- الجائزة = 20000 دينار
- مجموع التكاليف الكلية للخدمات المقدمة = $20000 + 30000 + 150000 + 100000 = 300000$ دينار .

$$\text{معدل الفائدة الضمنية} = \frac{\text{مجموع التكاليف المصروفة على الزبون}}{\text{متوسط رصيد الحساب الجاري للزبون}} \times 100\%$$

$$1.5\% = 100 \times \frac{300000}{2000000} =$$

ت 2 – ما هو صافي العائد المتحقق للمصرف في المثال السابق اذا كان الاحتياطي القانوني او المفروض على المصرف هو 25 % وان معدل العائد على الاستثمار في المصرف هو 8 %؟

الحل :-

$$\begin{aligned} & \text{1- القدرة الاستثمارية للوديعة} \\ & = \text{متوسط الودائع} - \text{متوسط الودائع} \times \text{نسبة الاحتياطي القانوني} \\ & = 20000000 - 20000000 \times 25\% = 15000000 \text{ دينار} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{2- اجمالي العائد الذي يحققه المصرف من الوديعة} \\ & = \text{القدرة الاستثمارية للوديعة} \times \text{معدل العائد على الاستثمار} \\ & = 15000000 \times 8\% = 1200000 \text{ دينار} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{3- صافي العائد المتحقق من الوديعة} \\ & = \text{اجمالي العائد المتحقق} - \text{مجموع التكاليف الضمنية للزبون} \\ & = 1200000 - 300000 = 900000 \text{ دينار.} \end{aligned}$$

اسئلة الفصل الحادي عشر

- 1- عرف الوديعة المصرفية وما هي اركانها؟.
- 2- ميز بين الودائع الجارية و ودائع التوفير و الودائع الثابتة من حيث سعر الفائدة وطريقة السحب ونسبة الاحتياطي القانوني ؟
- 3- اذكر اربع تصنيفات رئيسية للودائع؟
- 4- ماهي الاستراتيجيات التي يمكن ان تعتمدھا المصارف لزيادة جذب الودائع ؟
- 5- كيف يتم احتساب الفائدة الضمنية ؟ وضح ذلك بالأرقام الافتراضية لحساب جاري افتراضي مستخرجا ايضا صافي العوائد التي يحققها المصرف اذا كان الاحتياطي القانوني 40%.

الفصل الثاني عشر

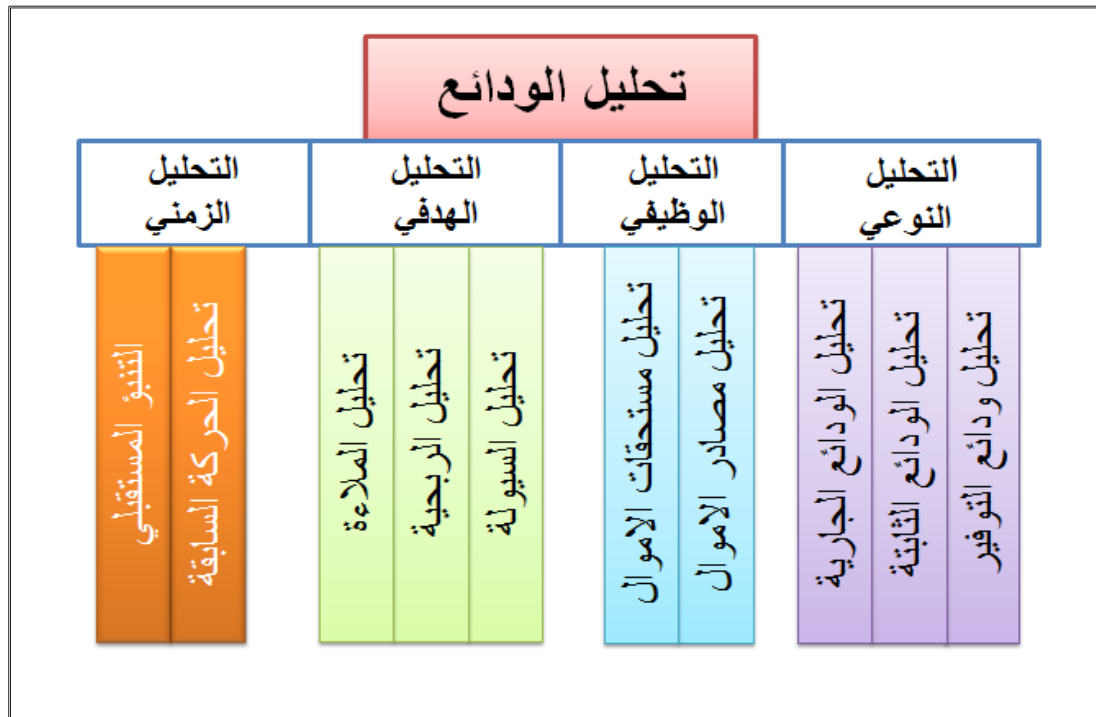
تحليل الودائع المصرفية (1)

Analysis of Bank Deposits

تعد عملية التحليل عموماً من المهام الرئيسية التي يقوم بها المصرف للوصول الى القرارات الصحيحة . وفي موضوع الودائع يعتمد المصرف على تحليلها للوقوف على المؤشرات التخطيطية والرقابية المطلوبة التي تخدمه في اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية المهمة , وهناك اربعة انواع من التحليل للودائع لابد للمصرف ان يعتمد عليها , فيما يعتمد كل من هذه الانواع الاربعة على معايير واساليب فرعية مختلفة , وفي ذات الوقت يمكن ان تتداخل الانواع والمعايير الفرعية مع بعضها خدمة لذات الاهداف التخطيطية التي ينشدها المصرف , وهي التي يوضحها الشكل رقم (1-13)

شكل رقم (1-12) يوضح انواع تحليل الودائع

وفي هذا الفصل سنتطرق الى التحليلين الاوليين النوعي والوظيفي فيما سيختص الفصل



الرابع عشر بالتحليل الهدي والزمني :-

اولا : التحليل النوعي للودائع :-

Qualitative Analysis of Deposits

يهدف هذا التحليل الى تصنيف الودائع بحسب انواعها الرئيسية المعروفة الى ودائع جارية , ودائع توفير , ودائع ثابتة , نظرا للاختلاف الكبير بين هذه الانواع كما تبين سابقا , ولما يقدمه هذا التصنيف من مؤشرات مهمة تتعلق بالتكاليف والاداء والاحتياطات المطلوبة واسعار الفائدة التي يتحملها المصرف وغيرها حيث ان هناك اختلافات رئيسة واضحة بين هذه الانواع الثلاثة من الودائع . ومن خلال متابعة وتحليل الودائع نوعيا يمكن ان يصل المصرف الى مؤشرات الحدود الدنيا والعليا و متوسط هذه الانواع الثلاثة من الودائع خلال العام او اي فترة اخرى كما يحدد الاهمية النسبية لكل نوع من الودائع بين مجموع الودائع.

ولتوضيح التحليل النوعي يمكن ملاحظة الجدول (1-13) لبيانات الودائع التي يحتاجها التحليل النوعي لها , حيث تتم متابعة حركة الودائع خلال فترات معينة يومية او اسبوعية او شهرية او سنوية او غير ذلك , وفي الجدول هنا تمت متابعة الودائع .

جدول (1-12)

حجم الودائع وتوزيعها النوعي لعام 2007 م

نوع الوديعة	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الجارية	6000	2000	7000	9000	2400
التوفير	4500	2500	1000	1600	6900
الثابتة	500	4400	5000	4500	14400
المجموع	11000	8900	13000	15100	48000

ولمدة سنة واحدة وبصورة ربع سنوية وبحسب نوعها . وهنا يلاحظ انه عادة تكون الودائع الجارية اكبر من ودائع التوفير التي تكون بدورها اكبر من الودائع الثابتة على ان ذلك لا يكون بصورة مطبقة ودائمة .

ومن خلال بيانات الجدول (3-13) يمكن الوقوف على الحدود العليا والدنيا والمتوسطات لكل نوع من انواع الودائع خلال الفترة مجال الدراسة وكما يعرضها الجدول التالي .

فمثلا نجد ان الودائع الجارية في هذا المصرف مجال الدراسة كانت تتراوح ما بين 2000 مليون دينار كحد ادنى في الربع الثاني و 9000 مليون دينار كحد اعلى من الربع الرابع من العام , وكان متوسط الودائع الجارية خلال الفترة هو 6000 مليون دينار , والذي يمكن الوصول اليه كما يلي:

$$\text{متوسط الودائع الجارية خلال الفترة} = \frac{\text{مجموع الودائع الجارية خلال الفترة}}{\text{عدد الفترات}}$$

وهكذا يتم تحليل البيانات الخاصة بالأنواع الاخرى للودائع وكذلك بالنسبة الى مجموع الودائع.

جدول رقم (2-12) التحليل النوعي للودائع

نوع الوديعة	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الاهمية النسبية
الجارية	9000	2000	6000	50%
التوفير	4500	1000	2400	20%
الثابتة	5000	500	3600	30%
المجموع	18500	3500	13000	100%

ومن جهة اخرى يمكن الوقوف ايضا في هذا التحليل على الاهمية النسبية لكل نوع من انواع الودائع نسبة الى الودائع الكلية (وهو جوهر هذا التحليل) وذلك بقسمة متوسط كل نوع منها على مجموعها :-

$$\bullet \text{ الاهمية النسبية للودائع الجارية} = \frac{\text{متوسط الودائع الجارية}}{\text{مجموع متوسطات الودائع}} \times 100$$

$$50\% = 100 \times \frac{6000}{13000}$$

فيتبين من الجدول ذاته ان الودائع الجارية مثلا تحتل نسبة 50% من مجموع الودائع , وودائع التوفير تشكل 20% فيما كانت الودائع الثابتة تشكل نسبة 30% . ولاكتمال عملية التحليل والوقوف على المؤشرات التخطيطية والرقابية يمكن مقارنة النتائج السابقة بالاعتماد احد المعايير المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او المطلقة .

نوع المصدر	2006	2007	2008	2009	المجموع
الودائع	15000	18500	11000	3500	48000
الاقتراض	5000	5000	5000	1000	16000
الذاتية	6500	6000	6000	5500	24000
المجموع	26500	29500	22000	10000	88000

ثانيا التحليل الوظيفي للودائع :

Functional Analysis of deposits

يقف هذا التحليل على دور الودائع الوظيفي في اعمال المصرف , حيث يتولى اولا تحديد دور الودائع كمصدر من مصادر اموال المصرف , ثم بعد ذلك يتم تحليل دور الودائع في توظيف اموال المصرف :-

1- تحليل الودائع كمصدر من مصادر اموال المصارف :-

يمكن الوقوف من خلال هذا التحليل على الاهمية النسبية للودائع من بين مصادر الاموال الاخرى للمصرف , اذ كما هو معروف ان المصادر الرئيسية لأموال المصرف تتوزع ما بين داخلية (رأس المال والارباح المحتجزة) وخارجية (القروض والودائع) وكل واحد من هذه المصادر له مؤشرات وتكاليفه ومحدداته , على ان المقصود بالقروض هنا تلك التي يحصل عليها المصرف من الاخرين وليست تلك التي يمنحها المصرف الى زبائنه , فهذه يتم تحليلها ضمن التحليل التالي الذي يضم توظيف اموال المصرف.

نوع المصدر	2006	2007	2008	2009	المجموع
الودائع	15000	18500	11000	3500	48000
الاقتراض	5000	5000	5000	1000	16000
الذاتية	6500	6000	6000	5500	24000
المجموع	26500	29500	22000	10000	88000

ولتوضيح التحليل الوظيفي للودائع كمصدر من مصادر اموال المصرف يمكن ملاحظة الجدول (3-12) لبيانات مصادر الاموال التي يحتاجها هذا التحليل , حيث تتم متابعة حركة الودائع والمصادر الاخرى خلال فترات معينة عادة ما تكون سنوية لان تغيير المصادر الاخرى كالقروض والمصادر الذاتية لا تتغير بسرعة كما هو الحال في الودائع , وفي الجدول هن متابعة مصادر الاموال لأربع سنوات 2006-2009م.

جدول (3-12) مصادر اموال المصرف العربي لسنوات 2006-2009م

ومن خلال بيانات الجدول (4-12) يمكن الوقوف على الحدود العليا والدنيا والمتوسطات لكل نوع من مصادر اموال المصرف خلال الفترة مجال الدراسة , فمثلا نجد ان الودائع في هذا المصرف كانت تتراوح ما بين 3500 مليون دينار كحد ادنى في عام 2009 و 18500 مليون دينار كحد اعلى في عام 2007 وكان متوسط الودائع خلال الفترة 12000 مليون دينار , والذي يمكن الوصول اليه كما يلي : -

جدول رقم (4-12) تحليل دور الودائع كمصدر من مصادر اموال المصرف

نوع الوديعة	الحد الادنى	الحد الاعلى	المتوسط	الاهمية النسبية
الودائع	3500	18500	12000	55%
الاقتراض	1000	5000	4000	18%
الذاتية	5500	6500	6000	27%
المجموع	10000	30000	22000	100%

$$\text{متوسط الودائع خلال الفترة} = \frac{\text{مجموع الودائع للسنوات الاربع}}{\text{عدد السنوات}}$$

وهكذا يتم تحليل البيانات الخاصة بالمصادر الاخرى كالقروض والذاتية وكذلك بالنسبة الى مجموع المصادر . ومن جهة اخرى يمكن الوقوف ايضا في هذا التحليل على الاهمية النسبية لكل نوع من انواع المصادر نسبة الى مجموع المصادر وذلك بقسمة متوسط كل نوع منها على مجموعها:-

$$\text{الاهمية النسبية للمصدر} = \frac{\text{متوسط المصدر خلال الفترة}}{\text{مجموع متوسطات المصادر}} \times 100$$

$$\text{الاهمية النسبية للودائع} = \frac{12000}{22000} \times 100 = 55\%$$

فيتبين من الجدول (4-12) ذاته ان الودائع مثلا تحتل نسبة 55% من مجموع المصادر , والقروض 18% فيما كانت المصادر الذاتية تشكل نسبة 27% . ولإكمال عملية التحليل والوقوف على المؤشرات التخطيطية والرقابية يمكن مقارنة النتائج السابقة باعتماد احد معايير المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او المطلقة .

2- تحليل دور الودائع في توظيف اموال المصرف:

اما فيما يتعلق بدور الودائع في توظيف اموال المصرف يمكن من خلاله الوصول الى الأهمية النسبية للودائع في استخدامات المصرف التي تتوزع بصورة رئيسيه في الاستثمارات والقروض التسهيلات المصرفية الاخرى , بصورة منفردة او بصورة مجمعة لان ذلك يقدم مؤشرات مهمه عن نشاط المصرف و مدى نجاح ادارته في ادارة امواله. وفي هذا المجال سيتم اعتماد مؤشرين للقياس دور الودائع في توظيف اموال المصرف ما معدل اقراض الودائع و معدل توظيف الودائع:-

أ - معدل اقراض الودائع (Loans Deposits Rate):

يعني مدى نجاح الإدارة في تشغيل ودائع المصرف في العمليات التي تدر اعلى الارباح (الاغراض), وهنا نعني بها ايضا مدى مساهمة ودائع المصرف في قروضه التي يقدمها الى زبائنه. لذلك يتم استخراجها من قسمة كل من قروض المصرف وتسهيلات الائتمانية على مجموع ودائعه, اي:-

$$\text{معدل اقراض الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100$$

ان ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع في حجم المبالغ التي يقدمها المصرف كقروض وتسهيلات مصرفية, كما قد يعني انخفاضاً في حجم ودائعه , والعكس صحيح ايضاً, اذا يعني انخفاضها انخفاض حجم القروض والتسهيلات المصرفية المقدمة و/او ارتفاع في حجم الودائع المصرف.

ب - معدل توظيف الودائع (Employment Deposit rate):-

ولا يكفي البعض بمعدل اقراض الودائع بل يتعدى ذلك الى قياس معدل توظيف الودائع الذي يعني مدى نجاح ادارة في تشغيل ودائع المصرف في مجالات التشغيل التي تدر عائد مرتفعاً او متوسطاً (القروض والاستثمارات), وان ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع حجم المبالغ المستخدمة انفه الذكر و/ او انخفاض حجم ودائع المصرف. اما انخفاضها فيعني العكس من ذلك, والنسبة هي:-

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض} + \text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}} \times 100$$

ولتوضيح التحليل الوظيفي للودائع في توظيف اموال المصرف يمكن ملاحظه الجدول (5-12) لبيانات الاموال التي يحتاجها هذا التحليل , حيث تتم متابعه حركه الودائع والقروض التي يمنحها المصرف و الاستثمارات خلال فترات معينه عادة اسبوعية او شهرية او سنوية , وفي الجدول هنا تتم متابعه الاموال لستة اشهر.

جدول (5-12) اموال المصرف الشرقي لستة من اشهر عام 2008م

البيان	ك 2	شباط	اذار	نيسان	مايس	حزيران	المجموع
الودائع	8000	7000	8500	9000	7500	9500	49500
القروض	6000	5500	7000	7000	6000	6000	37500
الاستثمارات	2000	1000	1000	500	1000	2000	7500

ومن خلال بيانات الجدول (5-12) يمكن الوقوف على معدل اقراض الودائع و معدل توظيف الودائع باعتماد القانونين السابقين و لكل شهر من الاشهر, فمثلاً بالنسبة الى كانون الثاني:-

$$\text{معدل اقراض الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$\text{معدل اقراض الودائع لشهر ك} = \frac{6000}{8000} \times 100 = 75\%$$

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض} + \text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$\text{معدل توظيف الودائع لشهر ك} = \frac{2000 + 6000}{8000} \times 100 = 100\%$$

وهكذا لجميع الاشهر مجال الدراسة كما يعرضها الجدول (6-12).

ومن خلال الجدول (6-12) يمكن الوقوف على الحدود العليا والدنيا والمتوسطات لكل من معدل اقراض الودائع و معدل توظيف الودائع خلال الفترة مجال الدراسة وكما يعرضها الجدول (7-12). فنجد انه معدل اقراض الودائع في هذا المصرف مجال الدراسة كان يتراوح ما بين 75% كحد ادنى في كانون الثاني و 82% كحد اعلى في اذار, وكان متوسط اغراض الودائع خلال الفترة هو بنسبه 76%.

الجدول (6-12)

توظيف اموال المصرف الشرقي لسته اشهر من عام 2008م

الاستخدام	ك2	شباط	اذار	نيسان	مايس	حزيران
معدل اقراض الودائع	75%	79%	82%	78%	80%	63%
معدل توظيف الودائع	100%	93%	94%	83%	93%	84%

اما معدل توظيف الودائع خلال الفترة ذاتها فكان يتراوح ما بين 83% كحد ادنى في نيسان و 100% كحد اعلى في كانون الثاني, وكان المتوسط توظيف الودائع خلال الفترة هو بنسبه 91%.

الجدول(7-12)

تحليل توظيف اموال المصرف الشرقي للسنة من اشهر عام 2008

المتوسط	الحد الادنى	الحد الاعلى	المعيار
76%	63%	82%	معدل اقراض الودائع
91%	83%	100%	معدل توظيف الودائع

ولا كمال عملية التحليل والوقوف على المؤشرات التخطيطية والرقابية يمكن مقارنة النتائج السابقة باعتماد احد معايير المقارنة القطاعية او التاريخية او المستهدفة او المطلقة، فتكون المؤشرات جيدة كلما ارتفعت و غير جيدة كلما انخفضت.

تطبيقات عملية

ت 1- وضح بمثال الارقام الافتراضية التحليل النوعي للودائع المصرفية مبينا النتائج النهائية للتحليل بحيث يكون موقف المصرف جيدا بالمقارنة القطاعية مع المصارف الاخرى؟

نفترض البيانات التالية لحركة الودائع في مصرف دجلة والفرات للسنوات 2006 - 2009 كما يوضح الجدول(8-13):

الجدول(8-13)

حركة الودائع في مصرف دجلة والفرات للسنوات 2006 – 2009

نوع الوديعة	2006	2007	2008	2009	المجموع
الجارية	1000	2000	3000	4000	10000
التوفير	500	750	500	250	3000
الثابتة	400	400	400	400	1600
المجموع	1900	3150	3900	4650	13600

ولغرض تحليل ودائع مصرف دجلة والفرات يتم تنظيم الجدول (9-12) الذي يتبين من خلاله:-

- 1- ان الودائع الجارية كانت تتراوح ما بين 4000 مليون دينار كحد اعلى في عام 2009 و 1000 مليون دينار كحد ادنى في عام 2006 وبمتوسط خلال السنوات الأربعة 2500 مليون دينار. اما الأهمية النسبية للودائع الجارية فكانت تحتل 74% من مجموع ودائع المصرف.
- 2- ان ودائع التوفير كانت تتراوح ما بين 750 مليون دينار كحد اعلى 250 مليون دينار كحد ادنى وبمتوسط خلال عام 500 مليون دينار. اما الأهمية النسبية لودائع التوفير فكانت تحتل 15% من مجموع ودائع المصرف.
- 3- ان الودائع الثابتة كانت تتراوح ما بين 400 مليون دينار كحد اعلى و 400 مليون دينار كحد ادنى وبمتوسط خلال العام 400 مليون دينار. اما الأهمية النسبية للودائع الثابتة فكانت تحتل 11% من مجموع ودائع المصرف.
- 4-
- 5- وبمقارنه هذه الارقام توزيع الودائع في المصرف مجال الدراسة مع القطاع المصرفي عموما نجد ان مؤشرات المصرف تعد مؤشرات ايجابية.

الجدول(9-13)

تحليل الودائع في مصرف دجله والفرات للسنوات 2006 – 2009

نوع الوديعة	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الاهمية النسبية
الجارية	4000	1000	3500	74%
التوفير	750	350	500	15%
الثابتة	400	400	400	11%
المجموع	4650	1900	3400	100%

ت2- وضح بمثال بالأرقام التحليل الوظيفي للودائع المصرفية كمصدر من مصادر موال المصرفي بحيث تكون نتائج سلبية في المصرف مجال الدراسة؟

الحل:-

نفترض اولا البيانات التالية لحركة مصادر الاموال في مصرف دجله والفرات لسنة 2008 كما يوضحها جدول (10- 13) موزعه على اساس ربع سنوي :-

جدول (10- 13)

حركه مصادر الاموال في مصرف دجله والفرات لسنة 2008م

المصدر	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الودائع	1900	3150	3900	4650	13600
الاقتراض	1000	1500	1800	3000	6200
الذاتية	1000	1000	1000	1000	4000
المجموع	3900	5650	6700	7650	23600

ومن خلال هذه البيانات يمكن الوقوف على الحدود العليا والدنيا والمتوسطات لكل نوع من مصادر اموال المصرف خلال الفترة مجال الدراسة وكما يعرضها الجدول (11-13):-

- 1- ان الودائع كانت تتراوح ما بين 4650 مليون دينار كحد اعلى و 1900 مليون دينار كحد ادنى و بمتوسط خلال العام 3400 مليون دينار. اما الأهمية النسبية للودائع الجارية فكانت تحتل 56% من مجموع ودائع المصرف.
- 2- ان القروض من الاخرين كانت تتراوح ما بين 2000 مليون دينار كحد اعلى و 1000 مليون دينار كحد ادنى و بمتوسط خلال العام 1575 مليون دينار. اما الأهمية النسبي لودائع التوفير فكانت تحتل 26 % من مجموع مصادر اموال المصرف.

الجدول (11-13)

تحليل مصادر الاموال في مصرف دجله والفرات لسنة 2008م

نوع الوديعة	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الاهمية النسبية
الودائع	1900	4650	3900	58%
الاقتراض	1000	3000	1800	27%
الذاتية	1000	1000	1000	15%
المجموع	3900	5650	6700	100%

- 3- ان الودائع كانت تتراوح ما بين 4650 مليون دينار كحد اعلى 1900 مليون دينار كحد ادنى و بمتوسط خلال العام 3400 مليون دينار. اما الأهمية النسبية للودائع الجارية فكانت تحتل 56% من مجموع ودائع المصرف.

4- ان القروض من الاخرين كانت تتراوح ما بين 2000 مليون دينار كحد اعلى و 1000 مليون دينار كحد ادنى و بمتوسط خلال العام 1575 مليون دينار. اما الأهمية النسبية لودائع التوفير فكانت تحتل 26 % من مجموع مصادر اموال المصرف.

5- ان المصادر الذاتية كانت تتراوح ما بين 1000 مليون دينار كحد اعلى و 1000 مليون دينار كحد ادنى وبمتوسط خلال العام 1000 مليون دينار. اما الأهمية النسبية للودائع الثابتة فكانت تحتل 18% من مجموع مصادر اموال المصرف.

وبمقارنه هذه الارقام مع القطاع المصرفي عموما نجد ان مؤشرات المصرف تعد مؤشرات ايجابية.

ت 3 - وضح مع مثال بالأرقام التحليل الوظيفي للودائع المصرفية كأحد استخدامات اموال المصرف مبينا الهدف من هذا التحليل والنتائج النهائية له ومقترحاتك لهذا المصرف.

الحل :-

1- نفترض البيانات التالية لحركة الودائع واستخدامات الاموال في مصرف دجلة والفرات لسنة 2008 كما يوضحها الجدول (12-12) والمقسمة على اساس ربع سنوي:-

جدول (12-12)

بيانات مصرف دجلة والفرات لسنة 2008م

الاستخدام	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الودائع	1900	3150	3900	4650	13600
القروض	1000	2000	3000	3500	9500
الاستثمارات	1000	1000	1000	1000	400

2- نستخرج معدل اقراض الودائع لكل ربع من ارباع السنة مجال الدراسة كما يلي:

$$\text{معدل الاقراض للودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100$$

3- نستخرج معدل توظيف الودائع لكل ربع من ارباع السنة مجال الدراسة كما يلي:

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض} + \text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}} \times 100$$

4- تنظيم الجول (13-13) الذي يبين معدلات اقراض ومعدلات توظيف الودائع.

5- تنظيم جدول (13-14) الذي يبين الحدود العليا والدنيا والمتوسطات ومنه يتبين ان معدل اقراض الودائع كان يتراوح ما بين 77% كحد اعلى و52% كحد ادنى وبمتوسط خلال العام 67% . ان معدل توظيف الودائع كان يتراوح ما بين 105% كحد اعلى و 95% كحد ادنى وبمتوسط خلال عام 99%.

جدول (13-12)

تحليل استخدامات اموال مصرف دجلة والفرات لسنة 2008م

النسبة	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
معدل اقراض الودائع	53%	63%	77%	75%
معدل توظيف الودائع	105%	95%	103%	99%

جدول (14-12)

تحليل استخدامات اموال مصرف دجلة والفرات لسنة 2008م

النسبة	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط
معدل اقراض الودائع	77%	53%	67%
معدل توظيف الودائع	105%	95%	99%

6- وبمقارنة هذه الارقام مع القطاع المصرفي عموما نجد ان مؤشرات المصرف تعد مؤشرات ايجابية.

اسئلة الفصل الثاني عشر

س1 - ما هو التحليل النوعي للودائع المصرفية , وضح ذلك مع مثال بالأرقام مبينا النتائج النهائية للتحليل؟

س2 - ما هو التحليل الوظيفي للودائع المصرفية كمصدر من مصادر اموال المصرف , وضح ذلك بمثال بالأرقام مبينا النتائج النهائية للتحليل؟

س3 - ما هو التحليل الوظيفي للودائع المصرفية كأحد استخدامات اموال المصرف , وضح ذلك مع مثال بالأرقام مبينا النتائج النهائية للتحليل؟

الفصل الثالث عشر

تحليل الودائع المصرفية (2)

Analysis of Bank Deposits

بعد تناول التحليلين النوعي والوظيفي للودائع في الفصل السابق سيتناول هذا الفصل التحليلين الهدي والزملي وكما يلي:-

اولا : التحليل النهائي للودائع (Final Analysis of Deposits):-

وفي هذا التحليل يتم الوقوف على دور الودائع في تحقيق غايات او الاهداف النهائية للمصرف والمتعلقة بسيولة المصرف و ربحيته اضافة الى ملائته.

1- سيولة المصرف (Bank Liquidity):-

تعني (قدرة المصرف على الاحتفاظ بالودائع في اي وقت , بحيث يمكن تحقيق التلائم بين المبالغ المسحوبة , فضلا عن عدم تقويت فرص ممكنة للربح) . او بعبارة اخرى تعني (قدرة المصرف على التسديد نقدا لجميع التزاماته الجارية وعلى الاستجابة السريعة لطلبات الائتمان او منح القروض الجديدة) . واذا كان الامر كذلك فان الفكر المصرفي الحديث لم تعد فيه السيولة هنا هدفا رئيسيا من اهداف المصرف بل جعلها محددا من محددات عمله , الا ان اهميتها لم تنخفض ولم يهبط الاهتمام بها وبضرورة متابعتها ودراستها لتعبر عن قدرة نقدية المصرف على سداد التزاماته الخاصة بالمودين . ومن المعايير المعتمدة في مجال قياس سيولة المصرف هما المعيار النقدي (standard cash) للسيولة الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية (Cash assets) على مجموع ودايع المصرف اي :-

$$\text{المعيار النقدي} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{الودائع}} \times 100\%$$

على ان ارتفاع هذه النسبة يعني وجود ارتفاع في الموجودات النقدية و / او وجود انخفاض في حجم ودايع المصرف , والعكس صحيح ايضا , اذ ان انخفاض هذه النسبة يعني انخفاض في حجم النقدية لدى المصرف و/او ارتفاع في ودايعه. وعادة ما يستخدم هذا المعيار للتحكم في حجم النقدية التي يبقيها المصرف سائلة , ذلك ان درجة تحكمه بها تفوق درجة تحكمه بالودائع.

ونظرا لخشية المصارف على سيولتها المقابلة لالتزاماتها امام المودعين تلجأ الى معيار اشد تحفظا هو معيار السيولة الجارية (Ongoing Liquidity standard) الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية للمصرف (انفة الذكر) على ودائعه الجارية فقط لقياس قدرة المصرف على مواجهة التزامات السحب من الودائع الجارية (Current deposits) او (الودائع عند الطلب), اي :-

$$\text{معيار السيولة الجارية} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{الودائع الجارية}} \times 100$$

ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشرا على ارتفاع قدرة المصرف على سداد التزاماته امام المودعين , والعكس صحيح ايضا , وذلك من خلال ارتفاع موجودات المصرف النقدية (القدرة) و/او انخفاض في الودائع الجارية للمصرف (الالتزامات) , في حين يعد انخفاضها مؤشرا على انخفاض في موجودات المصرف النقدية و/او ارتفاع في ودائعه الجارية.

2- ربحية المصرف (Profitability):-

لان الربح (Profit) يمثل (الزيادة في الثروة التي تتضمن زيادة الايرادات المتحققة على تكاليفها مضافا اليها الارباح غير المتحققة) الناتجة عن زيادة الاسعار في قيم الموجودات فانه لا يعتمد في كثير من الاحيان على قيمته المطلقة , بل عادة ما يتم اعتماد الربحية التي تنسب ذلك الربح الى عنصر معين في ميزانية المصرف.

وتعد الربحية (Profitability) الهدف الاول لأية منشأة ومنها المصارف على الرغم من وجود الاهداف الاخرى واختلاف المناهج التي تعيش في ظلها تلك المصارف , الا ان هذا الكلام لا يعني بغض النظر عن تلك الاهداف فالربح برهان على نجاح ادارة المصرف وثقة المساهمين واصحاب الودائع فيه.

وتقاس ربحية المصرف بالعديد من النسب المالية التي تقسم ارباح المصرف بعد الضريبة (ومنها ما هو قبل الضريبة) على ودائع المصرف بصورة منفردة او مجتمعة مع واحد او اكثر من مصادر اموال المصرف . وهنا سنعتمد على قياس دور الودائع بصورة منفردة , وبالتالي سنعتمد معدل العائد على الودائع (Rate of return on deposits) الذي يقيس مدى كفاءة المصرف في تحقيق الارباح نتيجة لاستثمار الودائع التي حصل عليها في مجالات النشاط المختلفة , ويحسب هذا المعدل كما يلي:-

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع}} \times 100$$

على ان ارتفاع هذه النسبة قد يعني ارتفاع في ارباح المصرف و/او قد يعني انخفاض في ودائعه , كما ان انخفاضها قد يعني انخفاض في ارباح المصرف و /او ارتفاع في ودائعه.

3- ملاءة المصرف (solvency bank):-

تعني دعم ثقة المودعين به ليتمكن من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين حسن سير عمله ونموه وامتصاص اية خسائر غير متوقعة , وتمكينه من متابعة اعماله ونشاطاته دون ان تتأثر تلك الثقة, ومن بين النسب المالية التي تقيس ملاءة المصرف وذات العلاقة بودائعه هي نسبة الودائع الى راس المال الصادر عن لجنة (بازل) الذي يقيس ملاءة المصرف بنسبة راس المال الممتلك الى مجموع الاصول بعد تبويبها بحسب درجة مخاطرتها.

وبخصوص دراستنا فأنا سنعتمد على نسبة حقوق الملكية الى اجمالي ودائع المصرف , التي تهدف الى قياس قدرة المصرف على ضمان ودائع مودعيه.

$$\text{ملاءة المصرف} = \frac{\text{صافي الملكية}}{\text{الودائع}} \times 100$$

على ان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا على قدرة حقوق ملكية المصرف المرتفعة على مقابلة ودائعه , وبالتالي فان الزيادة في رأسماله و/او الانخفاض في ودائعه تعني زيادة في ملاءة المصرف , اما انخفاضها فيعني العكس من ذلك.

ولتوضيح التحليل النهائي الودائع في تحقيق اهداف المصرف يمكن اتباع الاجراءات التالية في المثال التالي:-

- 1- نفرض اولا البيانات التالية بعض المؤشرات المالية لفترات معينة عاده ما تكون لعدة سنوات وهنا يشير الجدول (1-13) لبيانات مصرف دجله والفرات للسنوات 2006 - 2009.

الجدول (1-13)

بعض المؤشرات المالية لمصرف دجله والفرات للسنوات 2006 - 2009.

المصدر	2006	2007	2008	2009
مجموع الودائع	1900	3150	3900	4650
الودائع الجارية	1000	3000	3000	4000
النقدية	700	1000	1500	3000
حق الملكية	500	500	500	500
صافي الربح	100	100	100	100

2- استخراج المعيار النقدي الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية على مجموع وداائع المصرف , اي:-

$$\text{المعيار النقدي} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$\text{المعيار النقدي} = \frac{700}{1900} \times 100 = 37\% \text{ وهكذا للسنوات الاخرى}$$

3- استخراج معيار السيولة الجارية الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية على الودائع الجارية:-

$$\text{معيار السيولة الجارية} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{الودائع الجارية}} \times 100$$

$$\text{معيار السيولة الجارية} = \frac{700}{1000} \times 100 = 70\% \text{ لعام 2006 وهكذا للسنوات الاخرى.}$$

4- استخراج معيار الربحية الذي يعتمد على قسمة صافي الربح على مجموع الودائع اي :-

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{100}{1900} \times 100 = 5.3\% \text{ وهكذا للسنوات}$$

الآخري.

5- استخراج ملاءة المصرف ذات العلاقة بودائعه وهي نسبة حقوق الملكية الى اجمالي ودائع المصرف , اي :-

$$\text{ملاءة المصرف} = \frac{\text{صافي الملكية}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$\text{ملاءة المصرف} = \frac{500}{1900} \times 100 = 26\% \text{ وهكذا للسنوات الآخري.}$$

6- ولغرض تحليل دور الودائع نستخرج المعايير الأربعة انفه الذكر للسنوات الأربعة مجال الدراسة كما يوضحها الجدول (2-13) ومنه يمكن الوقوف على الحدود الدنيا والعليا والمتوسطات لكل من المعايير السابقة وكما يوضح الجدول (3-13) ومنه يتبين ما يلي:-

أ- ان المعيار النقدي كان يتراوح ما بين 34% كحد اعلى 32% كحد ادنى وبمتوسط خلال الاعوام الأربعة 38% .

ب- ان السيولة الجارية كانت تتراوح ما بين 70% كحد اعلى و 50% كحد ادنى وبمتوسط خلال الاعوام الأربعة 52% .

ج- ان ربحيه المصرف كانت تتراوح ما بين 53% كحد اعلى و 22% كحد ادنى وبمتوسط خلال الاعوام الأربعة 29% .

جدول (2-13)
معايير التحليل النهائي للودائع

النسبة	المعادلة	2006	2007	2008	2009
المعيار النقدي	الموجودات النقدية ÷ مجموع الودائع	37%	32%	38%	43%
السيولة الجارية	الموجودات النقدية ÷ الودائع الجارية	70%	50%	50%	50%
العائد على الودائع	صافي الربح ÷ مجموع الودائع	5.3%	3.2%	2.6%	2.2%
ملاءة رأس المال	حقوق الملكية ÷ مجموع الودائع	26%	16%	13%	11%

د- ان ملاءة المصرف كانت تتراوح ما بين 26% كحد اعلى و 11 كحد ادنى وبمتوسط خلال الاعوام الاربعة 15% .

هـ - وبمقارنة هذه الارقام مع القطاع المصرفي عموما نجد ان مؤشرات المصرف تعد مؤشرات ايجابية .

جدول (3-13)
جدول تحليل دور الودائع في سيولة المصرف و ربحيته وملائه

المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المعيار
37.5%	32%	43%	النقدي
55%	50%	70%	السيولة الجارية
3.3%	2.2%	5.3%	الربحية
16.5%	11%	26%	الملاءة

ثانيا : التحليل الزمني للودائع :-

Timeline Analysis of Deposits

يقصد بالتحليل الزمني للودائع بانه متابعة حركة الودائع ونموها خلال فترة من الزمن , ومن ثم التنبؤ بما ستؤول اليه تلك الودائع في المستقبل , وبالتالي وضع الخطط المناسبة لها وبما يعالج اية مشكلة محتملة واستثمار كل ما هو ايجابي متوقع.

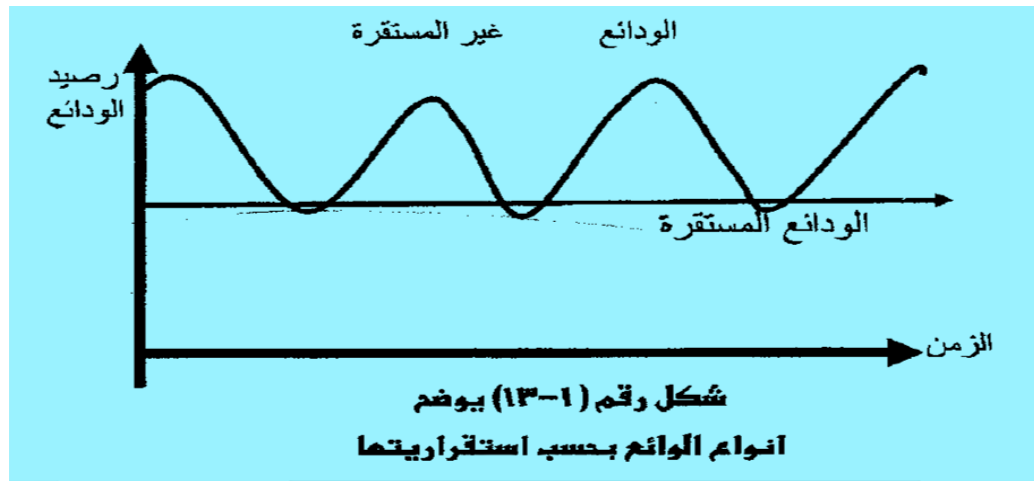
ومن خلال هذا التحليل يتحقق هدفان رئيسيان هما : الوقوف على حركة الودائع ونموها السابق خلال الفترة الماضية وهو من الاهداف الرقابية , والهدف الثاني هو التنبؤ بحركة الودائع المستقبلية وهو هدف تخطيطي. ويمكن القيام بالتحليل الزمني الخاص بالحركة السابقة بما يسمى التحليل الافقي الذي يعتمد على استخراج نسبة التغير بين فترة واخرى وكما يلي :-

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{مبلغ الفترة اللاحقة} - \text{مبلغ الفترة السابقة}}{\text{مبلغ الفترة السابقة}} \times 100$$

ومن خلال هذه النسبة او بالمقارنة بين نسبتيين واكثر يمكن الوقوف على حركة الودائع فيما اذا كانت في نمو وتطور او في حالة اضمحلال وتناقص , كما يمكن ان تكون متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض. على ان هذه الفترة قد تكون سنة او فصل او شهر او حتى اسبوع وكلما قصرت المدة كلما وصل التحليل الى مؤشرات تذبذب او استقرار الودائع في المصرف بصورة اكثر دقة . وكلما كانت الودائع مستقرة في مصرف معين كان بإمكانه استثمارها بصورة افضل وهنا يمكن ان نقسم الودائع الى قسمين بحسب استقراريتها:-

الودائع المستقرة (Stable Deposits):- وهي حدود الودائع التي لا تنخفض بعدها ارصدة الودائع خلال العام في المصرف . اي الحد الأدنى الذي يصله رصيد الودائع .

الودائع الغير المستقرة (Unstable Deposits):- وهي حدود الودائع العليا التي تصل اليها خلال عام ولا تبقى عليها لفترة طويلة . اي الفرق بين الحدين الاعلى والادنى لأرصدة الودائع والشكل رقم (2) يوضح ذلك.



وهنا لابد من الإشارة الى اسباب عدم استقرارية الودائع او زيادة تذبذبها اذ ان ذلك يعود الى عدة اسباب منها 1- المنافسة بين المصارف . 2- التقلبات الموسمية في الطلب على الاموال . 3- التقلبات الاقتصادية بين الركود والانتعاش . 4- حركة الاسواق العالمية وخاصة بالنسبة للمصارف الكبيرة والمتأثرة بتلك الحركة .

اما التحليل الخاص بالحركة اللاحقة فيمكن الوقوف عليه بما يسمى بالسلاسل الزمنية واحد ادواتها معادلة الانحدار , وليس هنا مجال بحثه.

ولتوضيح التحليل الزمني يمكن اتباع الاجراءات التالية :-

1- نتابع حركة الودائع لمصرف الجنوب خلال الاشهر الستة الاخيرة من عام 2008 كما يوضحها الصف الاول من جدول (13-4).

2- استخراج نسب التغير على وفق الصيغة التالية :

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{مبلغ الفترة اللاحقة} - \text{مبلغ الفترة السابقة}}{\text{مبلغ الفترة السابقة}} \times 100$$

$$\text{نسبة التغير لشهر اب} = \frac{500-400}{500} \times 100 = -10\%$$

$$\text{نسبة التغير لشهر ايلول} = \frac{450-550}{450} \times 100 = -22\% \text{ وهكذا للأشهر الأخرى.}$$

جدول (4-13)

التحليل الزمني لودائع مصرف الجنوب خلال النصف الثاني من عام 2008

الشهر	تموز	اب	ايلول	ت1	ت2	ك1
مبلغ الودائع	500	450	550	650	600	700
نسبة التغير	-	-10%	-22%	18%	-8%	17%

ومن الجدول يتبين ما يلي :-

1- كانت الودائع تتراوح ما بين 450 كحد أدنى في شهر اب و700 كحد أعلى في كانون الأول .

2- ان حركة الودائع قد انخفضت اولا كما في شهر اب ثم بدأت ترتفع بدرجة معينة في ايلول وبدرجة أدنى في تشرين الأول ثم انخفضت في تشرين الثاني واخيرا ارتفعت مرة أخرى في نهاية العام .

3- ان نسب النمو للودائع جاءت متذبذبة وليست مستقرة فبعد نسبة النمو السالبة في شهر اب (-10%) كانت نسبة النمو في شهر التالي مرتفعة (22%) ثم انخفضت هذه النسبة الى (18%) والتي تعد نموا ولكن بدرجة أدنى ثم انخفضت الى (-8%) لترتفع بعدها الى (17%) وهو ما يشير الى تذبذب الودائع ارتفاعا وانخفاضا وبصورة غير مستقرة.

4- يمكن اعتبار الحد الأدنى للودائع مؤشرا للودائع المستقرة وهو 450 وما زاد على ذلك يشكل الودائع غير المستقرة . اي ان الودائع غير المستقرة يمكن استخراجها كما يلي: -

الودائع غير المستقرة = الحد الأعلى للودائع - الحد الأدنى للودائع

$$250 = 450 - 700 =$$

التطبيقات العملية

ت 4 - وضح مع مثال بالأرقام التحليل النهائي (الهدفى) للودائع المصرفية مبينا النتائج النهائية للتحليل بحيث يكون موقف المصرف جيدا ؟

1- بيانات الاولية : كما وضحتها الجدول (5-13):

الجدول (5-13)

بعض المؤشرات المالية لمصرف دجلة والفرات

المصدر	2000	2001	2002	2003
الودائع	650	900	750	500
الجارية	500	800	600	350
النقدية	300	400	350	300
حق الملكية	350	380	300	300
صافي الارباح	50	30	10	—

$$2- \text{المعيار النقدي} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$3- \text{معيار السيولة الجارية} = \frac{\text{الموجودات النقدية}}{\text{الودائع الجارية}} \times 100$$

$$4- \text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$5- \text{ملاءة المصرف} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الودائع}} \times 100$$

ولغرض تحليل دور الودائع نستخرج المعايير الاربعة انفة الذكر للسنوات الاربعة مجال الدراسة (6-14) ومنه يتبين ما يلي : -

1- ان المعيار النقدي كان يتراوح ما بين 60% كحد اعلى و 44 % كحد ادنى وبمتوسط خلال الاعوام الاربعة 49% .

2- ان السيولة الجارية كانت تتراوح ما بين 86% كحد اعلى و 50% كحد ادنى وبمتوسط خلال الاعوام الاربعة 64% .

- 3- ان ربحية المصرف كانت تتراوح ما بين 60% كحد اعلى و 31 % كحد ادنى وبمتوسط خلال الاعوام الاربعة 42%.
- 4- ان ملاءة المصرف كانت تتراوح ما بين 26% كحد اعلى و 11% كحد ادنى وبمتوسط خلال عام 15%.
- 5- وبمقارنة هذه الارقام مع القطاع المصرفي عموما نجد ان مؤشرات المصرف تعد مؤشرات ايجابية .

جدول رقم (6-13)

معايير التحليل النهائي للودائع

النسبة	المعادلة	2000	2001	2002	2003
المعيار النقدي	الموجودات النقدية ÷ مجموع الودائع	46%	44%	47%	60%
السيولة الجارية	الموجودات النقدية ÷ الودائع الجارية	60%	50%	58%	86%
العائد على الودائع	صافي الربح ÷ مجموع الودائع	8%	3%	1%	0%
ملاءة رأس المال	حقوق الملكية ÷ مجموع الودائع	38%	31%	40%	60%

جدول (7-13)

جدول تحليل دور الودائع في سيولة المصرف و ربحيته وملائته

المعيار	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط
النقدي	60%	44%	49%
السيولة الجارية	86%	50%	64%
الربحية	8%	0%	3%
الملاءة	60%	31%	43%

5 - وضع بمثال بالأرقام التحليل الزمني للودائع المصرفية مبينا النتائج النهائية للتحليل؟.

الحل / :-

نفترض البيانات الاولى عن حركة الودائع خلال سنتين 2007-2008 مقسمة بصورة ربع سنوية وكما يوضحها الجدول (8-13) في الصف الثاني من الجدول

الجدول (8-13)

جدول التحليل الزمني للودائع في مصرف الكوثر لعامي 2007-2008

2008				2007				السنة
الرابع	الثالث	الثاني	الاول	الرابع	الثالث	الثاني	الاول	الربع
4650	3900	3150	1900	1850	1750	1700	1500	الودائع
%19	%24	%66	%3	%6	%3	%13	—	التغير

ثم نقوم باستخراج نسب التغير على وفق القانون التالي:-

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{المبلغ الفترة اللاحقة} - \text{المبلغ الفترة السابقة}}{\text{مبلغ الفترة السابقة}} \times 100$$

- 1- كانت الودائع تتراوح ما بين 1500 كحد ادنى في الربع الاول من عام 2007 و4650 كحد اعلى في الربع الرابع من عام 2008.
- 2- يتبين ان حركة الودائع خلال السنتين في زيادة مستمرة (نمو) تراوحت ما بين 66% كحد اعلى و 3% كحد ادنى وبمتوسط 22% خلال السنتين.
- 3- ان نسب النمو للودائع جاءت متذبذبة وليست مستقرة فبعد نسبة النمو (13%) في الربع الثاني انخفضت الى 3% ثم ارتفعت الى 6% لتتخفض مرة اخرى الى 3% وبعدها ترتفع بدرجة كبيرة الى 66% وهكذا , وهذا يعني نمو الودائع ولكن بصورة غير مستقرة .
- 4- يمكن اعتبار الحد الادنى للودائع مؤشرا للودائع المستقرة وهو 1500 وما زاد على ذلك يشكل الودائع غير المستقرة.

اسئلة الفصل الثالث عشر

- س1 - ما هو التحليل النهائي للودائع؟ وضح ذلك مع مثال بالأرقام مبينا النتائج النهائية للتحليل .
- س2 - ما هو التحليل الزمني للودائع وضح ذلك مع مثال بالأرقام مبينا النتائج النهائية .

الفصل الرابع عشر

ادارة الائتمان المصرفي

Management of Bank Credit

يعد الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسية الثانية في العمل المصرفي بعد عملية الايداع فيعد جذب مدخرات الاشخاص الى المصرف يتولى المصرف تعبئتها الى مجالات الاستخدام الافضل واولها الائتمان لذلك يشكل الائتمان النسبة الاكبر في استخدامات المصرف والمصدر الاول لإيراداته .

اولا - مفهوم ونشأة الائتمان المصرفي(The Concept of Bank Credit):-

الائتمان كلمه مشتقه من(انتمن) او (وثق) و تعني الثقة التي تربط المصرف بزبائنه فهو يرتكز على مدى توفر الثقة ولذلك يعرفه البعض الثقة نفسها. ولذلك لهذه الثقة مظهران: المظهر الاول: ثقة الجمهور في المصرف و ايداع امواله لديه طمعا فيما يحققه هذا الايداع من امن وخدمات وفائدة. والمظهر الثاني: ثقة المصارف في عملائها واقراضهم جزء من هذه الودائع.

والائتمان كخدمه مصرفيه يعني تزويد الافراد المؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهدوا بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعه واحده او على اقساط في تواريخ محدد , ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعه من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حاله توقف العميل عن السداد بدون اية خسائر. وكما يعرف الائتمان المصرفي على انه عمليه يقوم بمقتضاها المصرف مقابل فائدة او عموله محدد ان يمنح زبونه بناءا على طلبه حالا او بعد وقت محدد تسهيلات في صوره اموال نقديه او غير النقدية لتغطيه عجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد او اقراض الزبون الاغراض استثماريه او تكون على شكل تعهدات او كفالات نيابة عن الزبون لصالح الغير ولائتمان هو عباره عن التسهيلات النقدية وغير النقدية والتي يتم منحها للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقرض بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات الخاصة المستحقة عليها دفعة واحدة او على شكل دفعات في تواريخ استحقاقها . كما عرف الائتمان او التسهيل الائتماني بانه عبارة عن مبلغ محدد يتم الاتفاق عليه ويضعه البنك تحت تصرف العميل لاستخدامه في غرض محدد ومعلوم للبنك بحدود وشروط واضحة للطرفين وبالضمانات الواردة في عقد التسهيل الائتماني خلال مدة سريانه وذلك بهدف تنمية نشاط العميل بسداد هذا المبلغ مع

الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة ان وجدت من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد.

وعن نشأة الائتمان فانه قديما قدم النقود نفسها اذ وجد المقرض والمقترض منذ عصور قديمة وفي مجتمعات بدائية . فظهر منذ القدم اشخاص لديهم وفرة في المدخرات تتجاوز حاجاتهم الاستهلاكية واخرون ليس لديهم اموال تكفي لتلبية احتياجاتهم ومن هنا جاءت الحاجة الى الاقتراض (الاقتراض هو شكل الاول للائتمان) . وباعتبار ان الكتب المقدسة (التوراة والانجيل والقران الكريم) تعد مصدرا اساسيا من مصادر التاريخ فقد جاء في التوراة العهد القديم (اذا افتقر اخوك فاحمله لا تطلب ربحا ولا منفعة) وجاء أيضا (ان اقرضت شعبي الفقير الذي عندك فلا تكن كالمرابي) , كما جاء ايضا (لا تقرض اخاك الإسرائيلي ربا , اربا فضة او ربا طعام او ربا شيء مما يقترض الربا) وفي التوراة ايضا (للأجنبي تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا لكي يبارك الرب , والهالك في كل ما تمتد ايه يدك). وفي الانجيل جاء (افعلوا الخيرات واقترضوا غير منتظرين عائداتها وذا يكون ثوابكم جزيلا) , كما جاء في الانجيل ايضا (وان اقرضتم الذين ترجون ان تستردوا منهم فأى فضل لكم) فان الخطأة ايضا يقرضون لكي يستردوا منهم المثل) وجاء ايضا بل احبو اعدائكم واحسنوا واقترضوا وانتم لا ترجون شيئا فيكون اجرکم عظيما) وجاء في القران الكريم (من يقرض الله قرضا حسنا) وجاء ايضا (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون * يحق الله الربا ويربي الصدقات) .

ومن هذه الشواهد الثلاث تبين عدة مؤشرات اولها ان الائتمان قد وجد منذ عصور قديمة وقبل الميلاد وتشير العديد من المراجع الى ان مجتمعات بابل وغيرها قد عرفت الائتمان منذ اكثر من 2000 سنة قبل الميلاد , فقد عرفت الاقتراض وعمليات الرهن واستعمال الصكوك لنقل العقارات والايجار ونشأت هناك عوائل غنية امتهنت اقراض النقود . والمؤشر الاخر الذي يمكن الوقوف عليه هو ان الاديان السماوية الثلاث تدعو او تلزم الائتمان عند الحاجة فهي في بعضها تأتي بأفعال امر . اما المؤشر الثالث فهو ان هذه الاديان السماوية تحرم الفائدة او الربا على عمليات الائتمان.

ثانيا : اهمية الائتمان المصرفي (The Importance of Bank Credit):-

ان للائتمان المصرفي اهمية كبيرة تتوزع على المصارف نفسها وعلى زبائنها وعلى الاقتصاد ككل . فعلى مستوى المصرف يعد الائتمان المصدر الاول لإيراداته والاكثر لأرباحه وعلى مستوى الزبائن يعد الائتمان الاسلوب الافضل لتوفير احتياجاتهم وتحقيق مكاسبهم التجارية . فلم يعد الفقراء ومحدودي الدخل هم الذين يطلبون الائتمان بل ان

الاغنياء هم اهم طالبي الائتمان كما ان الدول تعد اكبر المقترضين في الوقت الحاضر . على انه في ذات الوقت يعد الائتمان من اكثر الادوات الاقتصادية حساسية وضررا اذا لم يحسن استخدامه فعند زيادة الائتمان او الافراط فيه يؤدي الى التضخم فيما يحقق تحجيمه او انكماشه الى الكساد وفي الحالين مخاطر جمة واختلالات هيكلية صعبة المعالجة . ويمكن الوقوف على اهمية الائتمان المصرفي من خلال وظائفه الرئيسية التالية :-

1- وظيفة تمويل الانتاج (Production Financing):

ان الائتمان يمكن من تحويل الموارد الاقتصادية للمجتمع الى ايدي اكفا المنتجين واقدرهم على استغلالها في عملية الانتاج . وهذا الائتمان لا يفيد المنتج فحسب بل يفيد المدخر ايضا الذي يمتلك الاموال و لا يستطيع تدبير عملية استغلالها بنفسه , فعن طريق المصارف والمؤسسات المالية المختلفة يمكن التوسط بين عارضين الاموال وطالبيها وتحقيقا لفائدة الطرفين وتقليل المخاطر.

2- وظيفة تمويل الاستهلاك (Consumption Financing):-

من خلال القروض المقدمة للأفراد بقصد تمويل احتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية خاصة من السلع المعمرة مثل السيارات البرادات والغسالات وغيرها , يدخل في اطار هذا النوع من الائتمان ما يسمى ببطاقات الائتمان حيث تستبدل النقود ببطاقات ائتمان مضمونه من المصارف يستخدمها المستهلك في شراء كافة حاجياته حتى المتعلقة بحياته اليومية على ان يسدد قيمة تلك السلع للمؤسسة المصرفية خلال فترة معينة مقابل عمولة او فائدة وتقوم المصارف المعنية بتسوية حسابات المستهلك لصالح المؤسسات التي تعامل معها وتشتري منها .

3- وظيفة تسوية المبادلات (Trade settlement):-

لم تعد النقود وهي دينا لحاملها الوسيلة الوحيدة للتبادل بل اصبحت هناك العديد من ادوات الائتمان الاخرى كالعقود والسندات والكمبيالات الامر الذي جعل عمليات المبادلة للسلع والخدمات التي تتم بشكل سريع وبحجم النقود المعدنية والورقية المستخدمة , كما يمكن تجنب معظم الصعوبات التي تنشأ من جراء استخدام النقود الورقية والمعدنية وذلك عن طريق استخدام الصكوك , كما ان الائتمان قد ساعد كثيرا في تسهيل وتوسيع عمليات التبادل الخارجي من خلال فتح الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى زيادة حجم التجارة الدولية .

4- توزيع الموارد والاستفادة من المعطلة منها :-

Distribution of Resources and Take Advantage of Disabled

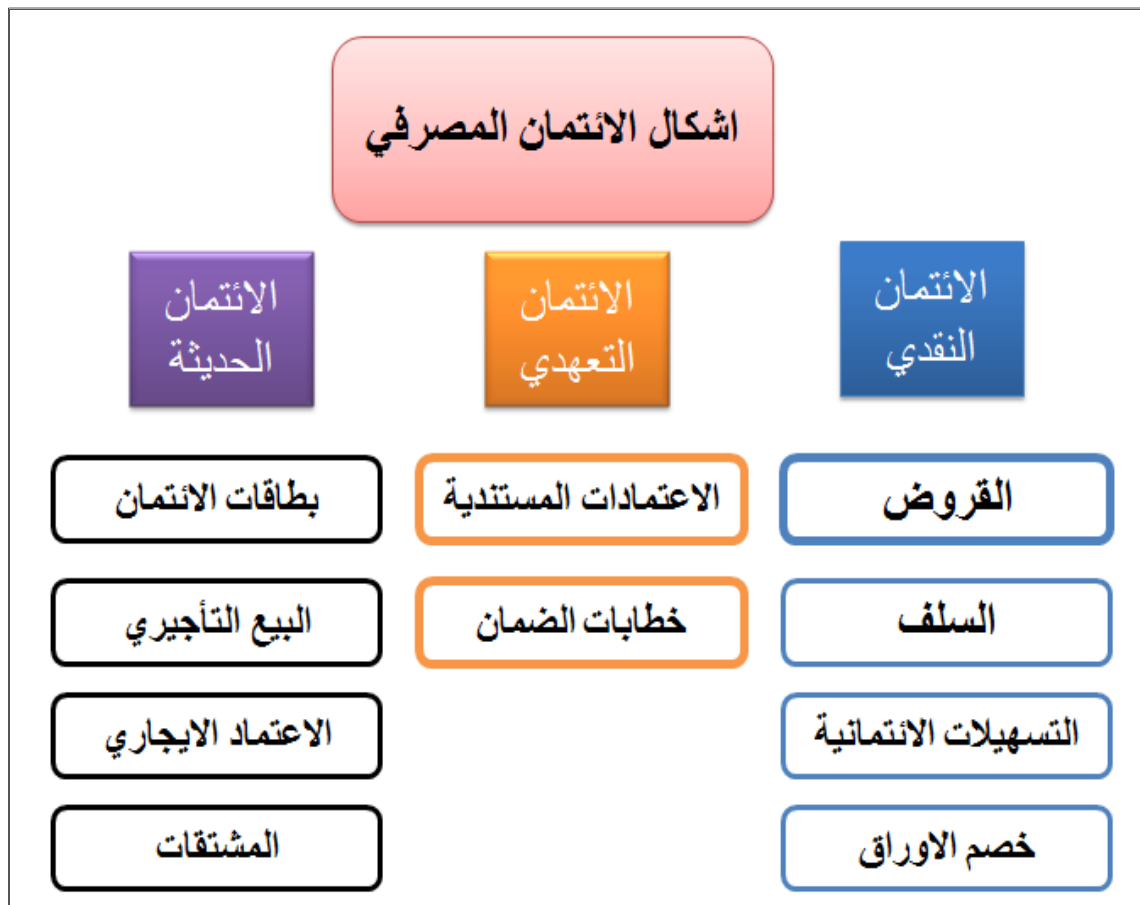
يساعد الائتمان على توزيع الموارد النقدية والائتمانية على مختلف القطاعات والاستخدام الامثل لها من خلال تامين انسيابها الى المشاريع كافة طبقا لاحتياجاتها كي يتحقق نموا اقتصاديا متوازنا يهدف السياسة الاقتصادية والائتمانية للدولة , كما تتم الاستفادة من الموارد الاقتصادية المعطلة من خلال استخدام هذه الموارد في مشاريع انتاجية مختلفة , لزيادة الدخل القومي والرفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

ثالثا : مؤسسات الائتمان :

ليست المصارف التجارية لوحدها من تقدم الائتمان الى الزبائن (الاشخاص بمختلف مستوياتهم) بل هناك العديد من المؤسسات الاخرى تقدمه ومن اهمها البنك المركزي الذي يقدم الائتمان الى المصارف الاخرى فهو يعاملها كما تعامل المصارف الاخرى زبائنها ولذلك يسمى (مصرف المصارف) كما يقوم البنك المركزي بتقديم الائتمان الى مؤسسات الدولة وهو يسمى ايضا (مصرف الدولة) اضافة الى ذلك يقوم المصرف المركزي بتنظيم ومراقبة وتوجيه الائتمان الذي تقدمه المؤسسات المالية الاخرى لذلك يشار اليه بانه يقوم بتنفيذ و مراقبة السياسة الائتمانية . كما هناك المصارف المختصة في عمليات التمويل طويل الاجل وتجهز المشروعات الزراعية و والصناعية والعقارية والمشاريع التمويلية بالقروض وتعتمد في ذلك على رؤوس اموالها وهدفها ليس تحقيق الربح وانما التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وايضا توجد شركات استثمار التي تقوم بتجميع المدخرات من المستثمرين وخاصة صغار المستثمرين مقابل عائد وتستثمرها سواء بإقامة مشروعات جديدة او بالتوسع في المشروعات القائمة وكذلك يمكن ان تدير تلك الاموال من خلال ادارة محافظ الاوراق المالية. وهناك شركات تامين التي تقوم بدور مزدوج فهي تقدم خدمة تأمينية اضافة الى ذلك فهي تقدم الائتمان اذا انها تستثمر الاموال التأمينية المستلمة من قبلها (اقساط التامين) وباستثمارات طويلة الاجل سواء كان من خلال تقديم الائتمان طويل الاجل الى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى او من خلال استثمار اموالها في مجالات الاستثمار الاخرى . اما الاسواق المالية فهي اسواق يتم فيها تداول ادوات الاستثمار التي تتنوع خصائصها وصفاتها واجالها وعوائدها عن الائتمان المصرفي والتقليدي وهذه الادوات هي الاوراق المالية , وعادة ما تقسم الاسواق المالية الى اسواق راس المال التي تتعامل بالأدوات طويلة الاجل واسواق النقد التي تتعامل بالأدوات قصيرة الاجل . وهناك ايضا مؤسسات الاعمال التجارية منها والصناعية والزراعية وغيرها فعندما تتعامل بتقديم السلع والخدمات بالأجل فإنها بذلك تقدم الائتمان لزبائنها وهو ما يسمى بالائتمان التجاري . واخيرا يقدم بعض الافراد وبصورة شخصية الائتمان الى الاخرين سواء بصورة منظمة او غير منظمة.

رابعاً : اشكال الائتمان المصرفي (Forms of Bank Credit):-

نظرا للتطور الحاصل في التسوق المصرفي وتنوع الخدمات الائتمانية المقدمة من المصارف , فان الائتمان المصرفي يأخذ اشكالا كثيرة ومتنوعة حتى اخذت المصارف تبتكر وبصورة مستمرة اشكالا جديدة من الائتمان , على انه يمكن تقسيم الائتمان المصرف الى ثلاث فئات لغرض دراستها الائتمان النقدي والائتمان التعهدي والاشكال الحديثة من الائتمان وهذه لمحة سريعة لكل منها و الشكل (1-15) يوضح ذلك:-



الشكل (1-14) يبين اشكال الائتمان المصرفي

1- الائتمان النقدي :-

وهو الذي يمنح المصرف الى زبونه مبلغا من المال دفعة واحدة او على شكل دفعات ويستردها بعد مدة معينة مع الفوائد والعمولات والمصاريف بقسط واحد او بعدة اقساط وبشروط معينة يضعها المصرف ويقبلها الزبون ومن اهمها :-

أ- القروض (Loans):-

تعد القروض اهم اصول المصارف , حيث تصل في بعض الاحيان الى اكثر من ثلثي هذه الاصول وتمثل مصدرا اساسيا لدخل المصارف وتتنوع القروض بتنوع الائتمانان السابقة فهناك القروض القصيرة والمتوسطة و الطويلة الاجل وهناك القروض التجارية والصناعية والزراعية والعقارية ... وغيرها . اضافة الى تقسيمات اخرى متعددة .

ب- السلف (Predecessor):-

وهي ما تسمى بالقروض الاجتماعية والتي تمنحها المصارف للأفراد دفعة واحدة بفائدة معينة خلال مدة السلفة . وتوثق عادة بضمان الراتب الشهري او بكفالة شخص ضامن او برهن بضاعة او برهن معدات او عقارات او اوراق مالية وغيرها من الضمانات . وقد يكون السداد هذه السلف دفعة واحدة او على اقساط شهرية .

ت- التسهيلات الائتمانية (Credit Facilities):-

او كما تسمى احيانا بالسحب على المكشوف , يمنحه المصرف الى زبائنه , مدينا) في حدود المبلغ المتفق عليه مقابل ضمانات تحفظ حق المصرف في استرجاع أمواله وعادة ما يجدد التفويض سنويا بناءا على طلب الزبون وموافقة المصرف وخلال فترة صلاحية التسهيلات يحق للعميل السحب والايداع ويقوم المصرف بمعالجة الفائدة على اخر رصيد بالحركة يوميا.

ث- خصم الاوراق التجارية (Discount Commercial Paper):-

من المعروف ان التجار يتعاملون اما نقدا او بالأجل وفي الحالة الثانية عادة ما يطلبون ضمانات على شكل اوراق تجارية (صكوك او كمبيالات) لا يحررها المدينون على انفسهم لأمر لدائنيهم و هذه الاوراق التجارية يتم التصرف بها بأحد الاساليب الاربعة التالية يحتفظ بها و في تاريخ الاستحقاق يقدمها الى المدين لاستحصال قيمتها .

- يقدمها الى المصرف الذي يتعامل معه ليتولى تحصيلها نيابة عنه مقابل تقاضي مصاريف معينة.
- يقدمها الى المصرف ضمانا لتسهيلات ائتمانية يحصل عليها الدائن من المصرف.
- يقدمها الى المصرف ليقوم بخصمها وقيدتها لحسابه وهي عملية تعد تسهيلات ائتمانية , حيث يخصم المصرف قيمة الورقة يطرح منها الفائدة والعمولة ومصاريف مطالبة المدين واستحصال قيمة الورقة منه مباشرة فان تعذر ذلك عاد المصرف الى عمليه ليخصم قيمة الكمبيالة من حسابه لان عملية الخصم تتم بضمانته.

2- الائتمان التعهدي :-

وهو شكل اخر من الائتمان لا يتضمن انتقالا للأموال من المصرف الى المقترض بل يتضمن تعهدا من المصرف بطلب من زبون المصرف بدفع مبلغ من المال الى شخص ثالث وبظروف معينة , لذلك لا تظهر حسابات الائتمان التعهدي من ميزانية المصرف وعلى ذلك تدعى حساباتها خارج الميزانية (Off Balance Sheet) . ومن اهم اشكال الائتمان التعهدي :-

أ - الاعتمادات المستندية (Letters of Credit) :-

حيث يضع المصرف تحت تصرف عميله مبلغا معيناً من المال يجوز السحب في حدود قيمته وهو تسهيل يقدمه المصرف لكي يتمكن العميل من استيراد بضاعة عن طريق فتح اعتماد مستندي مقابل دفع تأمين نقدي لدى المصرف يتراوح ما بين (صفر - 100%) بحسب نوع الاعتماد ومتانة المركز المالي للعميل . ويستفيد العميل من هذه العملية فبدلاً من حجز اجمالي قيمة الاعتماد من حسابه وتجميدها في حساب مغلق لدى المصرف لحين وصول البضاعة والتي قد تستغرق في بعض الاحيان عدة اشهر , يستفيد بالفرق بين القيمة الاجمالية و المبلغ المخصوم في شكل تأمين نقدي في هذه الحالة يكون ضامناً لعميله امام المصدر وبما يسهل عملية الاستيراد.

ب- خطابات الضمان (Letters of Guarantee) :-

وهي تعهدات تصدر عن المصرف بناء على طلب زبون له (المضمون) بدفع مبلغ معين لشخص ثالث (مستفيد) اذا طلب منه ذلك خلال مدة معينة في الخطاب , اي انه تعهد يصدر من المصرف يضمن فيه عميله في حالة عدم قيامه بالايفاء بالتزاماته امام الجهة المستفيدة سواء كانت حكومية ام غير حكومية على ان يكون المبلغ محددا او لفترة محددة .. ولا يترتب اي التزام فوري على المصرف عند اصدار خطاب الضمان

الا ان هذا الالتزام سوف يوضع موضع التنفيذ في حالة تخلف العميل عن القيام بتعهدات امام الجهة المستفيدة من الضمان.

3- الائتمان الحديث :-

تمت الاشارة الى تطور العمل المصرفي وظهور العديد من المنتجات والخدمات المصرفية الحديثة ولازالت المصارف المتقدمة تتنافس في ابتكار المزيد . ومن اهم اشكال الائتمان الحديث :-

أ- بطاقات الائتمان (Credit Cards):-

وهي بطاقات بلاستيكية صغيرة الحجم يصدرها المصرف تتيح لمن اصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه وتعد هذه الخدمة احدى الصور الرئيسية للائتمان الاستهلاكي وتقوم على منح العملاء بطاقة مصنوعة من مادة تتحمل كثرة الاستعمال وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على البضائع من المتاجر والتمتع ببعض الخدمات على ان يقوم بسداد المبلغ مما يشترونه الى المصرف خلال مدة معينة وبدون فوائد ومصرفات اما اذا قام العميل بسداد المبلغ بعد الموعد المقرر فانه يتحمل الفائدة .

ب- البيع التأجيري:-

يعد البيع التأجيري احد انواع البيع بالتقسيط حيث يتم دفع قيمة السلعة على اقساط خلال مدة وفقا لترتيبات خاصة ولكنه يختلف عن البيع بالتقسيط في ان المصرف يمول البائع الفكرة في ان المشتري يقوم بسداد قيمة السلعة وارباح المصرف خلال فترة التأخير التي تكون فيها السلعة ملكا للمصرف .

ت – الاعتماد الايجاري (Dependence Leasing):-

يعني الاعتماد الايجاري قيام المصرف بتمويل شراء مجموعة من الاصول الثابتة او المنقولة والقيام بتأجيرها للغير لفترة معينة و وفقا لشروط محددة .

ث – المشتقات (Derivatives):-

المشتقات المالية هي ادوات مالية تشتق قيمتها من قيمة الاصل الاساسي . يمكن يكون الاصل الاساسي عملة او سلعة او معدنا نفيسا او حتى مالية بما فيها الاسهم او السندات او اسعار الفائدة التي تتغير اسعارها بصورة مستمرة . وقد عرفها بنك التسويات الدولية على انها عقود تتوقف قيمتها على اسعار الاصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تتطلب استثمار اصل مالي في هذه الاصول , وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على اساس الاسعار او العوائد فان اي انتقال لملكية الاصل محل التعاقد والتدفقات النقدية

يصبح امرا غير ضروري وتستخدم لأغراض متعددة كالتحوط والاستثمار والمضاربة , ويكون تقلب قيمتها اشد من تقلب قيمة الموجود الضمني لها وهي تتعلق بعمليات والتزامات خارج الميزانية واهم هذه المشتقات هي ما يسمى بالخيارات والعقود الآجلة والمستقبلات الى فئة من الاوراق المالية المعروفة بالمشتقات المالية . وتكون الارباح او الخسائر الناتجة من لإتجار / التعامل / التداول بمثل هذه الاوراق المالية مرتبطة مباشرة بأصل اساسي مختار او مشتقة منه . وفي المقابل , توجد اختلافات اساسية بين هذه المشتقات المالية الثلاث التي يتعين على المرء فهمها قبل الاستثمار فيها .

خامسا - القروض (Loans)

تعد من اهم وظائف المصرف منح القروض والتسهيلات الائتمانية بجميع انواعها ويعرف القرض بانه علاقة بين طرفين مدين ودائن نتجت عن مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة بمعنى ان الطرف الاول يقدم المال لكي يستخدمه الطرف الثاني في المجال المتفق عليه مقابل وعد بالدفع في تاريخ معين.

انواع القروض (Types of Loans):-

1- انواع القروض من حيث المدة وتنقسم الى : قروض قصيرة الاجل ومدتها عادة تكون اقل من سنة و قروض متوسطة الاجل ومدتها تكون بين سنة وخمس سنوات وقروض طويلة الاجل ومدتها تكون اكثر من خمس سنوات.

2- انواع القروض من حيث الضمان وتنقسم الى : قروض مضمونه بضمانات عينية و قروض مضمونه بضمانات شخصية وقروض غير مضمونه.

3- انواع القروض من حيث المستفيد وتنقسم الى : قروض قطاع الافراد في السلف البسيطة الممنوحة للأغراض الاجتماعية وقروض القطاع الخاص وتتمثل في القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الفردية التي يمتلكها الاشخاص والقروض القطاع العام وهي القروض الممنوحة لتمويل المشروعات التي يمتلكها الدولة.

على ان ابرز تقسيمات القروض هو التي تقسمها الى :-

1- القروض التجارية (Business Loans)

وهي قروض قصيرة الاجل تستخدمها المنشأة لإدامة راس المال العامل وتعتبر المصارف التجارية متخصصة في منح القروض التجارية قصيرة الاجل وبالتالي فان اغلب التعاملات تكون مع العملاء والمستثمرين الصغار وتتميز بصغر سعر الفوائد على هذه القروض وبنفس الوقت ارتفاع معدل العائد المتولد عنها مقارنة مع العائد المتولد من اي استثمار اخر داخل المصرف وتتصف بصفة الشمول حيث تقدم هذه القروض لمختلف فئات المقترضين حسب طبيعة النشاط (التجاري - صناعي - زراعي - عقاري). كما ان قصر اجل هذه القروض يجعلها اقل مخاطرة من القروض المتوسطة والطويلة الاجل مما يجعلها قليلة التكلفة وسهلة الحصول عليها.

2- القروض الزراعية (Agricultural Loans)

وهي القروض التي يمكن بواسطته الحصول على راس المال واستعمالاته في القطاع الزراعي . وفي اغلبها قروض موسمية مما يجعل الحاجة اليها مختلفة من موسم لآخر , وتتأثر عملية الاقراض الزراعي بصعوبة التنبؤ بحجم المحصول وقيمه وذلك لما يتعرض له من ظروف جوية متقلبة . كما تتأثر بالارض التي تعد المادة الاولى في العملية الزراعية غير قابلة للفناء وغير قابلة للتحويل من مكامل اخر ولها اثر مباشر في عملية الانتاج , وتتميز القروض الزراعية بارتفاع درجة المخاطرة بسبب تعرض المحاصيل الزراعية للعديد من المخاطر اضافة فترة الانتاج فدوره الانتاج الزراعية طويلة لأنها تخضع لظروف الطبيعة وهذا عكس فترة الانتاج الصناعي التي تخضع لظروف الانسان.

3- القروض الصناعية (Industrial Loans)

وهي القروض التي تكون لغرض تمويل مختلف العمليات الصناعية . وهي غالبا طويلة الاجل . وتتأثر بالظروف الدولية مثل استيراد بعض المواد من الخارج ووجود المواد الاولى (المادية والبشرية) وكيفية استخدامها الاستخدام الامثل واثار ذلك على عملية الانتاج . وتحرص المصارف على ان تكون المشروعات الانتاجية التي سيتم تمويلها ذات جدوى اقتصادية .

4- القروض العقارية Mortgages

وهي القروض المقدمة الى المنشأة والافراد لتمويل شراء وتجارة الاراضي والمباني واقامة المنشأة, وهي عادة طويلة الاجل وتتميز بارتفاع اسعار الفائدة ويتحكم في حجم القروض العقارية حجم الاسكان ومدى الحاجة له والتركيب العائلي وكذلك نسبة المواليد والوفيات بالإضافة الى مدى توفر المنشأة العقارية المتخصصة ومدى توفر مستلزمات لبناء المواد الصحية والكهربائية اضافة الى مستوى دخول الافراد.

اسئلة الفصل الرابع عشر

- س1 – وضح الائتمان المصرفي مبينا عناصره ؟.
- س2- بين اهمية الائتمان المصرفي من خلال شرح وظائفه؟.
- س3 – ماهي اشكال الائتمان المصرفي ؟.
- س4- عرف اشكال الائتمان المصرفي التالية :-
- 1- القروض . 2- التسهيلات الائتمانية . 3- خصم الاوراق التجارية . 4- الاعتمادات المستندية . 5- خطابات الضمان. 6- السلف . 7- البيع التأجيري . 8- بطاقات الائتمان . 9- الاعتماد الايجاري . 10- القروض الصناعية . 11- القروض العقارية . 12- القروض الزراعية . 13- القروض التجارية .

الفصل الخامس عشر

السياسة الائتمانية

Credit Policy

تعرف السياسة الائتمانية (Credit Policy) بانها اطار عام ومعايير محددة يسترشد بها مسئولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح الائتمان او عدم منحه بالإضافة الى كونها اداة تساعد في تحديد وتخطيط اهداف الائتمان والرقابة عليه . كما تعرف بانها اطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الارشادية تزود بها ادارة الائتمان المختصة بما يحقق عدة اغراض , كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد , وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية , اي سرعة التصرف بدون الرجوع الى المستويات العليا وفقا للموقف طالما ان ذلك داخل ضمن نطاق السلطة المفوضة اليهم.

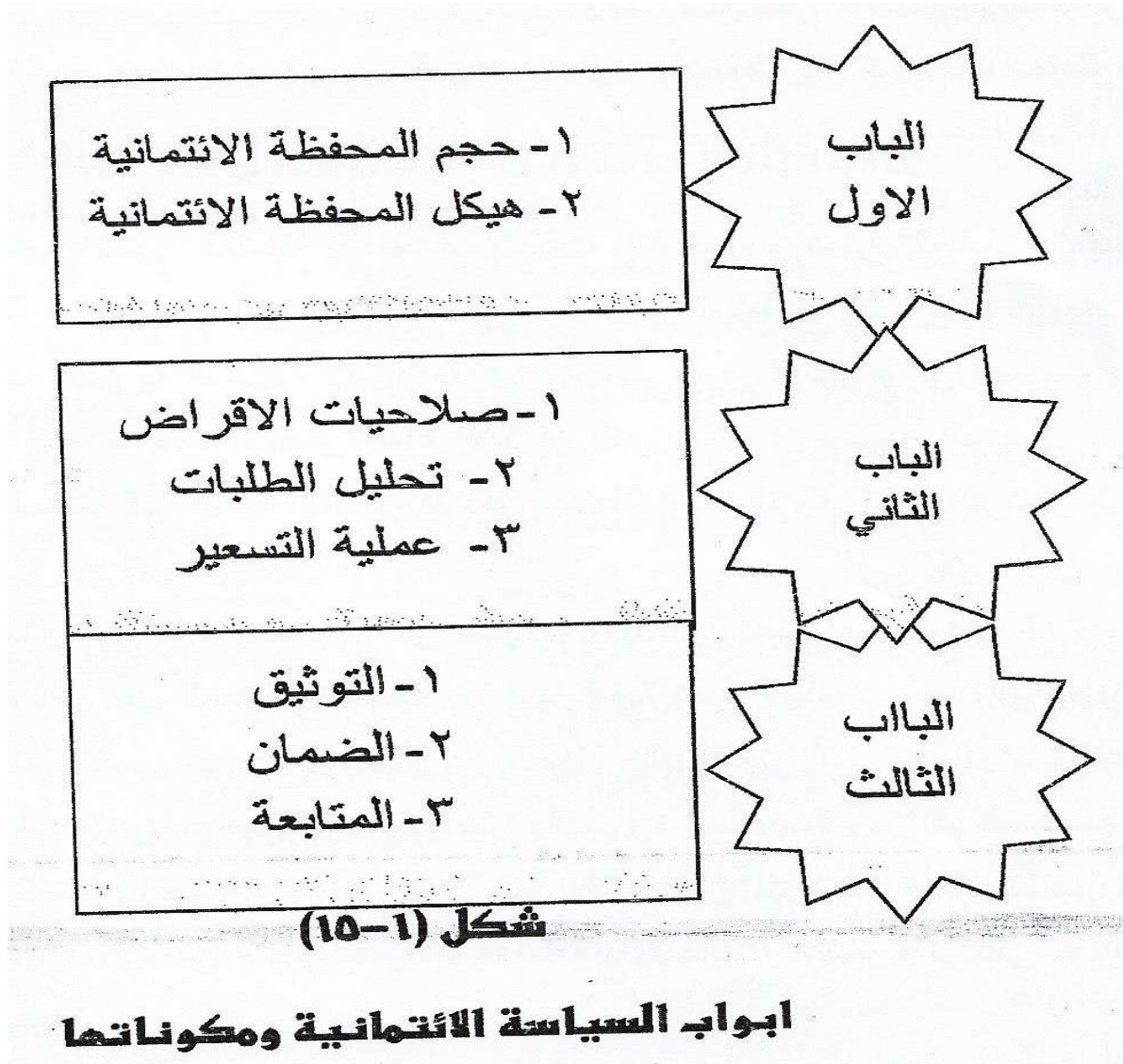
والسياسة الائتمانية تضعها الادارة العليا للمصرف لتهتدي بها مختلف المستويات الادارية وتساعد على وضع خطط وبرامج واجراءات منح الائتمان ويسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الائتمان ويلتزم بها المنفذون بعد اتخاذ القرارات بشأنها . والغرض من السياسة الائتمانية هو الاعتماد عليها في تأدية مختلف انواع الائتمانيات بمختلف مراحلها والتي لا يمكن عنها الا بناء على تعليمات و اوامر و توصيات من الجهات المختصة .

ويفضل ان تكون السياسة الائتمانية مكتوبة بحيث تقرب وجهات النظر المتباينة , ولا تترك مجالا للاجتهادات الشخصية المتطرفة ويتم الرجوع اليها كلما تطلب الامر ذلك دون الحاجة للاتصال بالجهات المختصة الا في الحالات النادرة والضرورية , كما يراعى ان تكون السياسة الائتمانية مرنة بحيث تتمشى مع الظروف والاضاع الاقتصادية و السياسية والاجتماعية , وهي تحتاج الى مراجعة واعادة نظر لتواكب تلك الظروف .

اولا : - مكونات السياسة الائتمانية:-

Components of Credit of credit Policy

يمكن عرض مكونات السياسة الائتمانية خلال تقسيمها الى ثلاثة ابواب يحتوي الباب الاول كل ما يتعلق بمحفظة الائتمان من حيث تحديد حجمها وهيكلها فيما يتعلق الباب الثاني بعملية منح الائتمان من حيص صلاحيتها وتحليل الطلبات وتسعيرها , اما الباب الثالث فيتعلق بسلامة الائتمان من حيث توثيق الائتمان وتحديد الضمانات الخاصة بها ومتابعتها . فيما يلي توضيح لكل من هه الابواب كما يوضحها الشكل (1-15):



الباب الاول - محفظة الائتمان Credit Portfolio : -

ويتضمن هذا الباب كل ما يتعلق بتحديد الحجم الكلي للائتمان الذي سيمنحه المصرف خلال الفترة القادمة وكذلك تحديد هيكل ذلك الائتمان او انواعه المختلفة . وان تحديد حجم محفظة الائتمان يعتمد على موارد المصرف والوضع الاقتصادي العام وكفاءة العاملين ودور السلطات النقدية . ولا يكفي ان تحدد السياسة الائتمانية الحجم الكلي للائتمان , بل للابد من تحديد التركيبة المناسبة لأنواع الائتمانات التي يتعامل بها المصرف , وحجم الاموال التي يخصصها لكل نوع منه وتلجأ المصارف في ذلك على قاعدة التنوع التي تعتمد على جمع ائتمانات ذات عوائد تختلف في استجابتها للتغيرات

في ظروف السوق مما يؤدي الى البقاء العوائد متوازنة للمحفظة مع انخفاض مخاطرها

الباب الثاني - منح الائتمان Granting Credit

ويضم الامور المتعلقة بتحديد صلاحيات الاقراض وتحليل الطلبات المقدمة اضافة الى عملية التسعير . فينبغي ان تحدد سياسة الائتمان السلطات التي يتم تفويضها الى المستويات الادارية المختلفة لاتخاذ القرار الائتماني دون الرجوع الى المستوى الاداري الاعلى , كتحديد الحد الاقصى لمبلغ الائتمان الذي يمكن ان يمنح للعميل , على ان تفويض السلطة في عملية الائتمان قد تكون كاملة او مقيدة وقد تكون لفرد او لجنة او فريق عمل من اثنين او اكثر .

وفيما يخص تحليل الطلبات فان السياسة الائتمانية تحدد اهم القواعد الخاصة بكل مرحلة من مراحل العملية الائتمانية بما فيها كيفية تقديم الطلبات والبيانات الضرورية لها تلك التي تخص عملية الاستعلام عن العميل والدراسات التي تتضمنها , ثم عملية تقييم تلك البيانات وعرضها على الادارة العليا بالصورة الصحيحة ومن ثم المساهمة في اتخاذ القرار الائتماني الصحيح , مروراً بما يجب اتباعه من اجراءات فيما يخص تحصيل ومتابعة سداد الائتمان , حتى القواعد المتعلقة بالائتمانات المتعثرة او التي يشوب سدادها مشاكل معينة .

واخيراً لابد ان تراعى السياسة الائتمانية تحديد اسعار الفوائد والعمولات والمصاريف الاخرى التي يتقاضها المصرف من مختلف الائتمانات ولجميع فئات عملائه , اذ ان الاخرى التي يتقاضها المصرف من مختلف الائتمانات ولجميع فئات عملائه , اذ ان النشاط الائتماني يعد اهم مصادر اليراد لأي مصرف.

الباب الثالث - سلامة الائتمان Safety Credit

تتعلق سلامة الائتمان بتوثيقه والضمانات المطلوبة فيه والمتابعة التي يقوم بها المصرف . اذ تعتبر عملية التوثيق خطوة رئيسية في عمليات الائتمان توضح اطراف التعاقد وحقوق والالتزامات كل منهم والاجراءات التي تتخذ بحق اي منهم عند تقصيره بالتزاماته فأى خلاف قد ينشأ مع العميل تكون فيه الوثائق اساساً للفصل وتثبيت الحقوق , كما يوضح كيفية تنفيذ العقد والشروط الخاصة ان وجدت.

اما الضمانات فهي من القواعد الهامة التي يجب ان تشتمل عليها السياسة الائتمانية لتوضيح اتجاهات المصرف نحو منح الائتمان بضمان وتحديد الظروف التي يستوجب طلبه , والانواع التي يقبلها المصرف والقيمة التسليفية لكل منها والبدائل والشروط التي

يطلبها لضمان مستحقاته وما ينبغي عمله اذا انخفضت القيمة السوقية لها , وعلى المصرف ان يلجأ الى الضمان الاكثر سيولة والاسهل تحصيلًا في الائتمانات قصيرة الاجل , ويمكن ان يلجأ الى ضمانات اقل سيولة والتي تتطلب وقتًا اطول للتنفيذ عليها بالنسبة للائتمانات طويلة الاجل , كما انه يجب ان تتوافق قيمة الضمان مع قيمة الائتمان حيث لابد من زيادة قيمة الضمانات المقدمة للائتمانات الكبيرة وانخفاضها بالنسبة الى الائتمانات الصغيرة .

كما يعتبر وجود قواعد لعملية متابعة الائتمان من مقتضيات السياسة الائتمانية السليمة وذلك لضمان التزام العميل بنصوص التعاقد وللتأكد من ان ما يحدث فعلاً هو ما كان ينبغي ان يحدث للكشف عن اية مشاكل تعترض العميل , كما توضح علاج مشكلات الائتمان المتعثر او الاحتياج لمزيد من الاموال.

ثانيا : العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية :

Factors Affecting the Credit

إذا ما أراد المصرف الوصول الى سياسة ائتمانية ذات مواصفات عالية من الجودة وبما تساعده في تحقيق اهدافه من خلال ما تحقق هذه السياسية من اهدافها , فعليه اولاً ان يأخذ بنظر الاعتبار جميع العوامل المؤثرة عليها عند اعدادها والتي تتوزع ما بين عوامل خارجية قادمة من خارج المصرف واخرى داخلية تنبع من خصوصية المصرف , وفيما يلي شرح موجز عن كل من هذه العوامل كما يوضحها الشكل (2-15):-

أ- العوامل الخارجية (External factors):-



على الرغم من تنوع هذه العوامل وتعدد عناصر البيئة المصرفية الا انه سيتم التركيز على ثلاث عوامل رئيسية منها هي العوامل التشريعية الصادرة عن السلطات المختصة والامور الاقتصادية والسياسية , اضافة الى العوامل ذات العلاقة بالسياسة النقدية والائتمانية وكما يلي:-

1- العوامل التشريعية (Legislative factors):-

تضع الحكومات عادة العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للحياة التجارية والاقتصادية في بلدانها وبما يؤثر على العمل المصرفي عموماً والسياسة الائتمانية للمصارف على وجه الخصوص كتعيين اسعار الفائدة لأنواع الائتمان المختلفة وكذلك تحديد قيم واجال جميع العمليات الائتمانية والاستثمارية وكذلك الاعتمادات المستندية وتعيين المشاريع الاستثمارية التي لا يجوز للمصارف استثمار اموالها فيها . وكذلك تحديد الاسلوب الذي يجب اتباعه لتقدير مختلف انواع اصول المصارف.

2- العوامل الاقتصادية (Economic factors):-

فمستوى الدخل القومي , الانتاج القومي , مستوى الثروات المقترضين , اسعار الفائدة المدينة , اسعار على بدائل الائتمان المصرفي , جميعها تؤثر بصورة مباشرة على الطلب على الائتمان المصرفي مما يوجب اخذها بنظر الاعتبار عند وضع السياسة الائتمانية من قبل المصرف .

من جهة اخرى من المسلم به ان يزداد الطلب على الائتمان المصرفي في اوقات الرواج و الانتعاش الاقتصادي الانتعاش الاقتصادي حيث تزداد الحاجة الى راس المال العامل لتغطية العديد من الثغرات التمويلية والناشئة عن ضخ قدر كبير من الاستثمارات في المجتمع . ويتحقق العكس في ظروف الكساد حيث يعم التشاؤم في اوساط في اوساط الاعمال فتقل استثماراتهم وتجدى مختلف ادوات السياسة الاقتصادية في انتشار الاقتصاد من حالة الركود هذه في تلك الظروف تنقلص الاستثمارات وينتشر الركود ويقل نشاط دورات الانتاج ومن ثم يقل راس المال العامل وبالتالي تقل الحاجة الى الائتمان المصرفي.

3- السياسة النقدية والائتمانية (Monetary and Credit Policy):-

من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية في اي بلد تلجأ الحكومات الى استخدام توليفة واسعة من الوسائل والادوات السياسية والاقتصادية العامة التي يتعين ان تكون متسقة مع بعضها البعض , ولعل اهم هذه الوسائل : ادوات السياسة المالية , (السياسة الاتفاقية , السياسة الضريبية , سياسة الاقتراض العامة .) وادوات السياسة التجارية الداخلية والخارجية . وادوات السياسة النقدية والائتمانية ويشرف على تنفيذها مستخدماً في ذلك ما يعرف بالأهداف التشغيلية وصولاً لتحقيق الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة . اما عن ادوات السياسة النقدية والائتمانية التي تحددها السلطات النقدية متمثلة بالبنك

المركزي والتي تؤثر على السياسة الائتمانية للمصرف فهي ما يعرف بالأدوات الكمية والادوات النوعية والتي سبق وان تم التطرق اليها :

ب- العوامل الداخلية (Internal factors):-

تعنى العوامل التي تتعلق بالمصرف وبيئته الداخلية والتي تتكون من عدة عناصر اهمها :-

1 - راس مال المصرف (Bank Capital):

يتأثر حجم الائتمان الممنوح من المصرف برأسماله بدرجة كبيرة, فعلى الرغم من ان المصرف التجاري يعتمد بدرجة كبيرة في تقديمه للائتمان على الودائع التي يقدمها الآخرون , فان لرأسماله اثر كبير في مدى قدرته على التوسع في منح الائتمان او في تقليص ذلك الائتمان حيث لابد ان يراعى النسب المالية المتعارف عليها والتي تعتمد في اغلبها على راس مال المصرف كأحد عناصر تلك النسب اذ مثلما هو معروف فان راس المال المصرف يعد الضمان الاول لحقوق المودعين.

2- حجم الودائع ومدى استقرارها:-

(Volume of Deposits and the Stability)

ما تمت الاشارة اليه ايضا , فان القدرة الائتمانية للمصرف التجاري تعتمد بصفة اساسية على حجم الودائع التي يحتفظ بها وكذلك على مدى استقرارها ومقدار الثابتة منها والمتحركة , فاذا ما زادت هذه الودائع فان ذلك يؤدي الى زيادة قدرته الائتمانية والعكس بالعكس فعند وضع السياسي الائتمانية يتوجب مراعاة حجم الودائع بهدف تلبية احتياجات الجهات العامة والخاصة وفق الامكانيات المتاحة على ان تكون بشكل مدروس.

3- حجم المخاطر التي يتحملها المصرف:

Size of the Risk Borne by the Bank

تتوقف درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف على نوع السياسة الائتمانية الموضوعه فاذا كانت السياسة مطلقة بحيث تسمح للمصرف بتقديم مختلف انواع القروض والتسهيلات الائتمانية دون قيود بهدف تحقيق المزيد من الارباح فانه حتما سيتعرض الى مخاطر جسيمة تؤثر على مركزه المالي وبالتالي تفقد مصداقيته لدى جمهور المودعين , اما اذا كانت السياسة الائتمانية معتدلة فان المصرف يستطيع تقديم كافة انواع القروض ودون ان يتعرض مركزه المالي لأية مخاطر قد تؤثر على وضعه

المالي او تفقده جمهور المودعين الذين يعتبرون اساسا وجوده يظل محافظا على مركزه المالي بين المصارف المنافسة وفي نفس الوقت يحقق ارباحا تمكنه من تنمية موارده الذاتية .

4- حجم وموقع المصرف (Size and Location of the Bank):-

ان حجم وموقع المصرف ومدى قربيه او بعده من العاصمة يعتبر عامل من العوامل التي تتحكم في حركته عموما وسياسته الائتمانية على وجه الخصوص فالمصرف الذي يقع في العاصمة او بأحد المدن الكبرى يكون حجم نشاطه فرص استثماره اكبر من تلك التي تقع خارج المدن الكبرى كما ان المصارف الكبيرة تتميز عن غيرها من المصارف الصغيرة بقدرتها على توظيف الاموال في جميع المجالات بحكم موقعها المتميز وحجم رأسمالها والكفاءات التي تتمتع بها.

5- قدرات العاملين فيه (Capabilities of Its employees):-

لاشك ان وضع السياسة الائتمانية لا يهدف الى وضعها كهدف نهائي للمصرف بل هي اداه بيد الإدارة تستخدمها في انجاز مهامها الائتمانية وبالتالي فإنها اي السياسة الائتمانية لا بد ان تعتمد على قدرات وخبرات العاملين في المصرف والذين سيتولون تنفيذ تلك السياسة ومتابعتها .

هذا اضافه الى انا اعدادها اصلا يعتمد على قدرات العاملين في المصرف في اعداد وتوفير البيانات الضرورية والصحيحة واللازمة لأعدادها التاريخية منها والحالية اضافه الى بعض التنبؤات المستقبلية.

اسئلة الفصل الخامس عشر

- س1- وضح مفهوم واهميه السياسة الائتمانية؟.
- س2- ما هي العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الائتمانية؟.
- س3- ما هي العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الائتمانية؟.
- س4- ما هي مكونات السياسة الائتمانية؟.
- س5- ماذا تتضمن السياسة الائتمانية في ما يتعلق ب محفظة الائتمان؟.
- س6- ماذا تتضمن السياسة الائتمانية فيما يتعلق بمنح الائتمان؟.
- س7- ماذا تتضمن السياسة الائتمانية فيما يتعلق بسلامه الائتمان؟.

الفصل السادس عشر

المخاطرة الائتمانية

Credit risk

تحتتم طبيعة العمل المصرفي عموما التعامل مع المخاطر لوجود فترة زمنية فاصلة بين نشوء الائتمان وسداده والعمل الائتماني شأنه شأن كافة الأعمال قائم على نظرية الاحتمالات ، يرد فيها الفشل كما يرد فيها النجاح ، وللنجاح أسبابه والفشل أسبابه أيضا ، والأخذ بأسباب النجاح هو الطريق الى الوقاية من الفشل ومخاطر الائتمان المحسوبة في كل اشكال الائتمان المتعارف عليها و الداخلة في العملية الائتمانية هي من قبل مخاطر المهنة التي لاتخيف من يمتنها ، واذا ما تحقق الخطر فمرده إلى قصور الدراسة والتحليل لهذا نرى القائمين على المصارف والعاملين في مجال الائتمان يتعاملون مع الامور بمنطق عملي وواقعي يسير على مبدأ الحيطة والحذر الذي يقلل من احتمال الخطر.

اولا: مفهوم المخاطرة الائتمانية: Concept of Credit Risk

تعرف المخاطر بشكل عام بأنها احتمال حدوث نتائج غير مرضية ، اما مخاطر الائتمان فتكمن في عدم ايفاء المقترضين بالتزاماتهم ، أي عدم سداد الأقساط في تواريخ استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها ولذلك تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها قدرة أي ش خص في اعادة ديونه او هي عدم استطاعة المقترض من اعادة المبلغ او جزء منه في التاريخ المحدد أو هي عدم التزام المقترض بما اتفق عليه من دفع الفوائد واصل القرض ، كما تعرف بأنها عدم استعادة مبالغ العمليات المتعلقة بعناصر الميزانية او العناصر الخارجية عنها ، على أساس أن العديد من الائتمانات لاتظهر في الميزانية. من كل ماتقدم من تعريفات يمكن الوقوف على تعريف خاص للمخاطرة الائتمانية وعدد من المفاهيم التي توضحه ، فهي (خلل محتمل في العملية الائتمانية يؤدي إلى نتائج سلبية الى مقدم الائتمان) والمفاهيم الأساسية هي:

1. لاتقتصر المخاطرة الائتمانية على نوع معين من الائتمان ، بل على جميع انواعه فيشير البعض إلى أن كل ائتمان محفوف بدرجة معينة من المخاطر حتى ولو كان محوطاً بالضمانات العينية والشخصية ، وفيما إذا كان ذلك الائتمان داخل الميزانية أم خارجها.
2. تتمثل المخاطرة الائتمانية بأي أخل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ، سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الاصلي وفوائده) او في توقيتات السداد . اذ أن المخاطرة الائتمانية لاتتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه. لذلك تعرف المخاطرة الائتمانية لدى البعض بأنها فشل الآخرين في الالتزام بالمبالغ أو التواريخ لاسترجاع المبالغ بكامل القيمة الدفترية.

3. أن المخاطرة الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح ائتمانا مصرفيا كان أو منشأة مالية أو منشأة اعمال تباع بالاجل.

4. يركز العديد من الكتاب على أن السبب الرئيسي والوحيد وراء المخاطرة الائتمانية هو المدين (عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه كما ورد في تعريفات المخاطرة الائتمانية انفة الذكر....) الا اننا نرى أن الدائن والائتمان نفسه لها دورا كذلك في المخاطرة الائتمانية كما يتبين ذلك لاحقا.

5. لا يختلف وجود المخاطرة الائتمانية فيما ذا كان المدين شخصا حكومية ام لا، اذ ان القروض الممنوحة إلى القطاع العام وشبه العام تتضمن هي الأخرى مخاطرة ائتمانية على الرغم من أن البعض يشير الى أن مخاطرة القروض الحكومية تكون معدومة لأنه لا يمكن للحكومة أن تمتنع عن السداد الا ان المؤشرات التطبيقية تكشف عن معاناة الجهاز المصرفي لعدم سداد مديونيته لدى المؤسسات العامة وشبه العامة.

6. من المفيد الإشارة إلى المخاطرة الائتمانية في الأسواق الثانوية او المشتقات والتي تعتبر الطفل الشرعي للثورة المالية ولثورة خدمات المعلومات، حيث ظهرت في الثمانينات، العديد من هذه المشتقات امثال المستقبلات والخيارات والمبادلات، وغيرها، وجميعها ادوات مالية ائتمانية لاتظهر في الميزانية ، ولذلك تسجل خارج الميزانية. وهي تتضمن مخاطر ائتمانية قد تكون أكثر تعقيدا من المخاطر الائتمانية في الأدوات التقليدية الأخرى ،سواء من حيث قياسها او التعامل معها.

ثانيا: تحليل المخاطرة الائتمانية Credit Risk Analysis

يقصد بالتحليل عموما ، تقسيم الكل إلى أجزائه المتكون منها لغرض اختيار او تقدير العلاقة بين تلك الأجزاء ، وتحليل الخطر يعني التعرف على الأسباب التي تؤدي الى تحقيق ذلك الخطر . وكذلك التعرف على الأخطار التي يحتمل أن يواجهها المقرض اتجاه المنشأة المقترضة ، وتقييم هذه الأخطار واتخاذ القرار الملائم بشأنها . على أن عملية تحليل المخاطرة الائتمانية تهدف إلى تقييم مصادر تلك المخاطرة التي س يواجهها المصرف، والتي تؤثر على ربحيته وقدرة المنشأة على سداد الدين في المستقبل.

ان لعملية تحليل المخاطرة الائتمانية الدور المهم في القرار الائتماني ، اذ يعتمد. الأخير على التعرف على طلب الائتمان المقدم ، والتحقق منه ومن تحليل المعلومات لتحديد القدرة الائتمانية لصاحبه ، ويطرح البعض نوعين من الأخطاء في منح الائتمان دون تحليله او عند تحليله بصورة غير صحيحة ، الأول هو منح ائتمان لشخص لا يعيده بصورة صحيحة والثاني هو عدم منح الائتمان لشخص سيعيده - لو منح - بصورة صحيحة ، وفي الحالتين هناك خسارة. على أن عملية تحليل المخاطرة الائتمانية تأخذ أربعة مستويات هي كما يوضحها الشكل (1-16):

تحليل المخاطرة الوطنية

تحليل محافظة المصرف

شكل (1-16)

مستويات تحليل المخاطرة الائتمانية

المستوى الاول- تحليل طلبات القروض Loan Applications Analysis :

اي تحليل المخاطرة الائتمانية الطلبات المقدمة من قبل الأشخاص للحصول على قروض او ائتمانات، حيث تجتهد تلك المؤسسات للوصول إلى وضع مقاييس موضوعية ودقيقة ومناسبة للوصول الى القرارات الائتمانية الصحيحة في قبول أو رفض تلك الطلبات . وتأخذ عملية التحليل في هذا المستوى الاهتمام الأكبر لإدارات المصارف حيث تأخذ عنوان التحليل الائتماني الذي تضع له ادارات المصارف قواعد محددة في سياساتها الائتمانية ، وتعد لها أقساما خاصة وكوادر متخصصة في عملية التحليل الائتماني ليعتمد عليه قرارها الائتماني في قبول طلبات القروض ومنحها إلى الزبائن ، أو رفض تلك الطلبات وعدم منح القروض.

المستوى الثاني- تحليل محفظة القروض Loans Portfolio Analysis :-

تمتد عملية تحليل المخاطرة الائتمانية هنا إلى قروض المصرف مجتمعه ، لاعلى اساس كل قرض بصورة منفردة ، وهي تهدف إلى الوقوف على حجم المخاطرة الائتمانية القروض المصرف ، وذلك بهدف قياس أدائه الاقراضي ، وكذلك في الرقابة على نوعية محفظته ، وكطريقة للانذار المبكر على وجود مشكلة ما في تلك المحفظة كما أنه يمكن ان تعتمد من قبل المصرف المركزي لتقييم أداء المصارف الأخرى وتقييم محافظتها.

المستوى الثالث - تحليل محفظة المصرف Bank Portfolio Analysis :

تمتد عملية التحليل في هذا المستوى لمجال أوسع من القروض المصرفية لتشمل المخاطرة الائتمانية لجميع أصول المصرف ، أو بنوده الداخلة في ميزانيته أم الخارجة عنها . وهي تهدف إلى الوقوف على حجم المخاطرة الائتمانية الكلى المصرف ، وبالتالي قياس أدائه وكذلك الرقابة على محفظته ، وكطريقة للانذار المبكر عن وجود مشكلة ما في تلك المحفظة ، أو في توزيعها. من جهة أخرى يمكن أن يكون تحليل المخاطرة الائتمانية في هذا المستوى أداة رقابية بيد المصرف المركزي لتقييم أداء المصارف الأخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى مقررات لجنة بازل التي وضعت أهم التشريعات

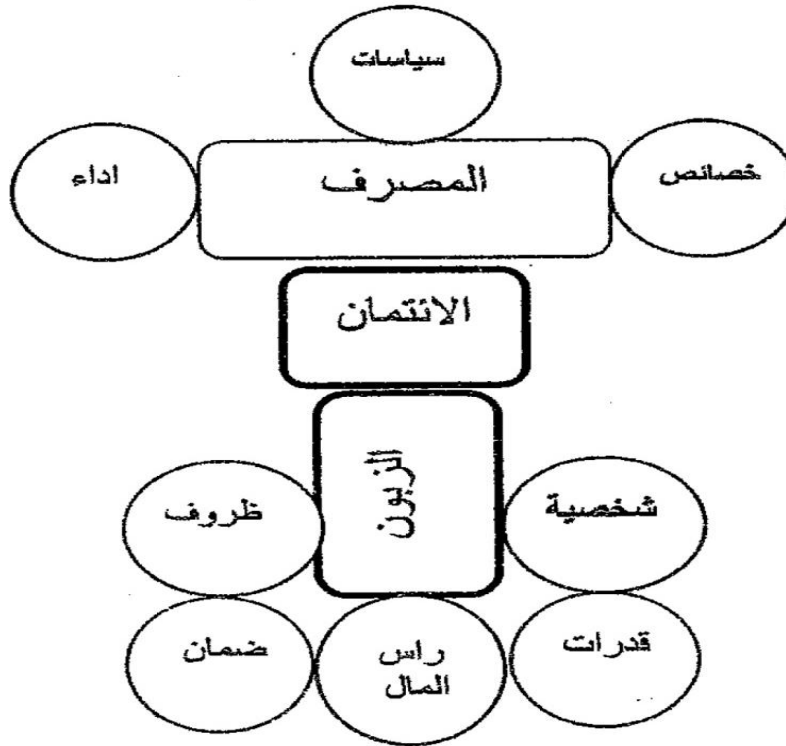
المصرفية والقواعد الرقابية المنظمة لأعمال المصارف ، وتهدف الى تدعيم س لامة واستقرار النظام المصرفي العالمي ، والحد من اثار المنافسة غير العادلة اضافة الى وضع اطار لرأس المال مبني على اساس مخاطرة محفظة المصرف.

المستوى الرابع - تحليل المخاطرة الوطنية : National Risk analysis

من بين ما شهدته الساحة المالية والمصرفية العالمية في السنوات الأخيرة هسو الاتجاه نحو التسديد ، أي تحويل العلاقة بين المتعاملين بالاسواق المالية إلى أدوات مالية وزيادة حدة المنافسة الناتجة عن ثورة التكنولوجيا والاتصالات وتدويل الأعمال ، وانفتاح الأسواق وزيادة حركة الاستثمار بين الدول . هذا اضافة الى اطلاق حرية اسعار الصرف والفوائد والأصول المالية . كل ذلك ادى الى زيادة عدد المتغيرات في الأدوات المالية والى تقلبات حادة في أسواقها وزيادة حجم ونوع المخاطر المصاحبة للتعامل بها وكذلك إلى سهولة انتقال مخاطرها بين الحدود أو بين الأسواق. كسل هذه التطورات وغيرها أدت إلى توسع المخاطرة الائتمانية لتصل الى المستوى الدولي ، وبروزها بشكل واضح بما يسمى بالمخاطرة الوطنية ، التي تعني الخسائر المالية المحتملة والناتجة عن مشاكل الاقتصاد الكلى أو الأحداث السياسية في وطن معين . وهي تتكون من نوعين من المخاطر ، الأولى مخاطرة السيادة التي تعنى المخاطرة الائتمانية الاعتيادية المتضمنة عدم رغبة الدولة على سداد ديونها اما الثانية فهي مخاطرة التحويل التي تتصرف الى عدم امتلاك الدولة للعملة الصعبة لسداد التزاماتها رغم وجود الرغبة في ذلك.

ثالثا: عناصر المخاطرة الائتمانية Elements of credit risk

يقصد بعناصر المخاطرة الائتمانية تلك المؤشرات الرئيسية التي تنصب عليها عمليات البحث والتحليل للوقوف على حجم المخاطرة الائتمانية، والتي يمكن اعتبارها بلغة إدارة الخطر (مصادر المخاطرة الائتمانية)، على أن لكل من هذه العناصر الرئيسية خصائص او مواصفات تمثل بدورها عوامل فرعية لتلك المخاطرة. والعناصر الرئيسية للمخاطرة الائتمانية هي اطراف عملية الائتمان المتمثلة بالمصرف والعميل اضافة الى الائتمان نفسه ولكل من هذه العناصر ، عوامل مكونة لها ، وهي تتمثل بخصائص تلك الأطراف ، فتكون عناصر المخاطرة الائتمانية متمثلة بتلك العوامل.وفيما يلي توضيح لكل من تلك العناصر وعواملها كما يوضحها الشكل (2-16):-



شكل (2-16)

عناصر المخاطرة الائتمانية

أ. المصرف Bank

ان المصرف بخصائصه وسياساته وادائه يمثل طرفا مهما من أطراف عملية الائتمان يؤثر بصورة مباشرة في المخاطرة الائتمانية له سواء كان تأثير سلبية فيزيد المخاطرة أو ايجابيا لتخفيضها وبالتالي فان هذه الخصائص والسياسات والاداء تعتبر من عناصر المخاطرة الائتمانية وفيما يلي توضيح لكل منها:

1. خصائص المصرف Bank Characters :

أن حجم المخاطرة الائتمانية التي يقبلها المصرف تختلف باختلاف حجم... و ومقدار أصوله، ويشير البعض إلى تأثير مواصفات المصرف على رغبته في تقديم الائتمان ويعني بمواصفات المصرف كل من حجم الودائع واستقرارها ، حجم السيولة ، نمو الودائع ، حصة القروض في محفظة المصرف ، وتوزيع تلك القروض بسين القطاعات المختلفة ، فلسفة الإدارة (درجة التحدي لديها) ودرجة تخصصها ، معدلات العائد للافصول المنافسة للقروض ، والقيود القانونية على عمليات المصرف ، الطلب على القروض ، وهيكل المنافسة في السوق ويضيف البعض كل من رأسمال المصرف وطبيعة المنطقة الجغرافية التي يغطيها المصرف. ذا كانت المواصفات أنفة الذكر تؤثر

على حجم الائتمان الذي يقدمه المصرف فان اهمالها أو عدم اخذها بنظر الاعتبار من قبل

ادارة المصرف يعني زيادة حجم المخاطرة الائتمانية التي سيتعرض لها المصرف.

2. سياسات المصرف: Bank Policies

على الرغم من عدم وجود سياسة ائتمانية نمطية تطبق في جميع المصارف بل تختلف من مصرف الى اخر وفقا لأهداف ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأسماله الا ان هذه السياسة من الضروري أن تعطى شروط ومعايير منح الائتمان والإجراءات المتبعة في منحه اضافة الى حجم الائتمان المتوقع منحه وتركيبها (انواعها) وتحديد خصائص الائتمان من حيث الغرض ، السداد ، الأمان ، واخيرا تحديد س لامة القروض. على أن قيام المصرف بوضع سياسة ائتمانية مناسبة سيؤدي بالضرورة السي تخفيض المخاطر مجتمعه ومن بينها المخاطرة الائتمانية وذلك من خلال وجود اجراءات ائتمانية واضحة ودقيقة تضمن التحليل العلمي لطلبات الائتمان وبالتالي قبول الطلبات الجيدة ورفض الطلبات غير الجيدة.

3. اداء المصرف: Bank Performance

تضع العديد من الحكومات ضوابط تتعلق بمعدلات الأداء في العمل المصرفي تهدف إلى تخفيض المخاطر بصورة عامة ومن بينها المخاطرة الائتمانية وهذا يعنسي أن اداء المصرف يؤثر سلبا او ايجابا على المخاطرة الائتمانية ويفصل البعض اخطاء المقترضين التي تؤدي إلى خسائر الائتمان ، حيث يطرح تسعة أخطاء تتعلق باداء المصرف سواء ما يتعلق بجمع وتحليل البيانات الائتمانية ، تحديد الضمانات ، خطة السداد وغيرها ، ويخلص في النهاية إلى أنه ليس من الصعوبة الكبيرة الوصول الى القرار الصحيح في الائتمان وخاصة اذا ماتمكن المقرض من أن يتفادى تلك الأخطاء.

ومن كل ماتقدم تبين أن مواصفات المصرف ولسياساته المعتمدة ولأدائه الاثر الواضح على حجم المخاطرة الائتمانية فيه ، اذ قد يكون المصرف ذاته عاملا مساعدة في زيادة تلك المخاطرة وقد يكون ايضا عاملا مساعدة في الحد منها او تحجيمها ومواجهتها كما أنه يمكن القول أن خصائص المصرف وسياساته وادائه قد تؤثر بصورة معينة على سلوك العميل وبالتالي زيادة أو تخفيض التزامه بتعهداته مع المصرفي على أن هذا التأثير يكون على جميع الائتمانات لاعلى ائتمان واحد فقط.

ومن بين المواصفات والسياسات والأداء الخاصة بالمصرف والتي تعتبر مخاطر تتعلق بالمصرف وتزيد من مخاطرته الائتمانية مايلى:

- نقص التأهيل العلمي والفني للعاملين في حقل الائتمان.
- المغالاة في تقدير احتياجات العميل، ومنحه تسهيلا يزيد عن حاجة النشاط.

- التهاون في طلب وثائق التأمين التي تغطي مخاطر الائتمان
- غياب البيانات السليمة والواقعية عن العملاء ، وعن الظروف المختلفة التي تؤثر على قدرتهم على سداد التسهيلات الممنوحة لهم.
- المغالاة في تقييم قيمة الضمانات المقدمة من العميل ضمانا للتسهيل وتقديرها باكثر من قيمتها الحقيقية .
- عدم مراعاة النواحي القانونية للضمانات المقدمة في شكل عقارات من حيث ملكيتها أو حيازتها.
- و عدم اجراء زيارات ميدانية لموقع نشاط العملاء والتعرف عن كثب على التغيرات الحاصلة على العقارات المرهونة للمصرف.
- السماح للعميل بسحب جزء من الضمانات المقدمة او التصرف فيها دون تسديد قيمة التسهيلات التي يغطيها الضمان.

ب. الائتمان Credit

يعتبر الائتمان من العناصر الرئيسية للمخاطرة الائتمانية وبالتالي يتوجب تحليل عوامله بصورة دقيقة للوصول الى تحديد صحيح لها . يختلف حجم المخاطرة الائتمانية لكل ائتمان باختلاف خصائصه فنوع الائتمان أو الغرض منه أو مدته ، كيفية سداده، حجمه ، الضمانات المقدمة فيه كلها تؤثر بصورة مباشرة في حجم المخاطرة الائتمانية فيه. فمثلا من المعروف أنه كلما زادت مدة الائتمان كلما زادت المخاطرة الائتمانية فيه وبالتالي تكون الائتمانات طويلة الأجل أكثر مخاطرة من الائتمانات قصيرة الأجل ، كما ان الاعتمادات المستندية المغطاة اقل مخاطرة من تلك الاعتمادات غير المغطاة كما أن الأوراق التجارية المخصومة تختلف مخاطرتها عن خطابات الضمان ، والقروض طويلة الأجل تختلف مخاطرتها عن القروض قصيرة الأجل فيما تختلف المخاطرة الائتمانية في القروض التجارية عنها في القروض الاستثمارية والزراعية ... وهكذا.

أن هذه التقسيمات الائتمان تصنفها الى مجاميع فنكون كل مجموعة تختلف في مخاطرتها الائتمانية عن المجموعة الأخرى ولكن اضافة الى ذلك فاذا ما ذهب التصنيف . أو التحليل إلى أبعد من ذلك بحيث ينفرد ائتمانا معينا عن الائتمانات الأخرى من حيث طبيعة ونوع العملية التي يقوم بتمويلها والمخاطرة المتعلقة بها ومصادر السداد والربحية المتوقعة من المشروع والضمانات المقدمة كان معنى ذلك أن خصوصية كل ائتمان منفرد وتضفي على مخاطرته مسحة خاصة . فالقروض الزراعي الذي يمول مشروع لإنشاء حقول دواجن ، كبير الحجم بعيد عن السوق المحلي ... وما الى ذلك من مواصفات خاصة ومنفردة لهذا القرض ، كلها تضع خصوصية وحجما للمخاطرة الائتمانية لا تختلف عن الائتمانات الأخرى ، بل عن جميع القروض والائتمانات الأخرى التي يقدمها المصرف خارج تلك الموصفات .

ج. الزبون Customer

أن أهم ما ينفرد به أي ائتمان عن الائتمانات الأخرى هو الزبون وما يتصف به من شخصية ورأسمال ومقدرة على السداد ووضعه في السوق والعوامل أو الظروف الخارجية المحيطة به والمؤثرة فيه وعادة ما يربط الكتاب والباحثون بين المخاطرة الائتمانية وبين الزبون. وفيما يلي العوامل المتعلقة بالزبون والتي تسمى في الأدب المصرفي (CS5) لان جميعها تبدأ بالحرف "C" في التسمية الانجليزية لها.

1. الشخصية (Character) :

وهي العامل الأول والأكثر أهمية والتي تعني عند البعض استعداد ورغبة العميل السداد ما عليه من ديون أو هي الصفات الأخلاقية والوجدانية للشخص كالأمانة والثقة والقيم والمثل والنشاط وما شاكل ذلك ، والتي تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية وبالتالي إلى حجم التزامه بسداد ديونه ولا يفرق البعض في هذا المجال بين شخصية العميل الحقيقية والشخصية المعنوية ، وخاصة بالنسبة للمنشآت الصغيرة ، حيث تعتمد شخصيتها على مواصفات أو شخصية إدارتها أو مالكيها . أما بالنسبة إلى المنشآت الكبيرة فان مواصفاتها تتعدى إدارتها ، إلى العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمد عليها والسجلات التي تحتفظ بها.

2. القدرة (Capacity) :

وتعني هنا قدرة العميل على الالتزام بالائتمان وسداده بالتواريخ المحددة. وهي : تعتمد على نشاطات العميل وطموحاته ومعرفته وخبرته. كما تعتمد على قابلياته الإدارية . . . أما في المنشآت فان القدرة تعود إلى طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه ، درجة المنافسة ، كفاءة الإدارة ، السجلات التاريخية ، الاساليب المعتمدة والعمليات التي تقوم بها. من جهة أخرى يركز البعض في دراستهم لقدرات الأفراد والمنظمات على الجوانب المالية لها ، على أساس أن الربح أو الدخل المتحقق هو السر في النجاح في العمل . وبالتالي يتوجب دراسة قدرة المنظمة على خلق مجرى من الدخل كافي لدفع الالتزامات المستحقة عليها أي أن هناك قدرات فنية وقدرات إدارية وقدرات مالية ، ولكل منها مقاييسه الخاصة. وعلى ذلك ستفرد فقرة خاصة للتحليل المالي.

3. رأس المال (Capital) :

وهو ما يمتلكه العميل ، أي ثروته ، أو أملاكه ، أو ما يمتلكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير . كما يعني رأس المال محاسبيا جميع الأصول (المنقولة وغير المنقولة) التي يمتلكها العميل مطروحا منها الخصوم ، على أن نوعية وقيمة رأس المال العميل تؤثر بصورة مباشرة في قدرته على السداد كما أنه يقلل من المخاطرة الائتمانية باعتباره يمثل أولا قوة المقرض المالية ، وثانية الضمان الإضافي في حالة فشل المقرض في التسديد. على أن تقييم رأس مال العميل يجب أن لا يكون بصورة مجردة ، أي بالبحث عن حجمه فقط بل يجب أن تدرس إمكانية بيعه في الوقت المناسبة.

فثبات قيمة رأس مال العميل وسهولة تحويلها إلى نقد دون خسارة ،تعد من العوامل المهمة التي يتوجب مراعاتها.

4. الضمان (Collateral):

وهو عبارة عما يمتلكه العميل من اصول منقولة أو غير منقولة والتي يرهنها التوثيق الائتمان ، او شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة ادبية تؤهله لكي يعتمد عليه المصرف في ضمان تسديد الائتمان الممنوح للعميل. على أنه لا يشترط امتلاك العميل لذلك الضمان ، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص اخر، وافق على أن يكون ضمانا للائتمان. وان افضل الضمانات هي التي تكون سهلة التقييم ويسهل تحويلها الى نقد . دون خسارة ،ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت الائتمانات بحسب ضماناتها ، كما هو الحال في القروض ، فهناك القروض بضمان بضائع أو بضمان اوراق مالية ، وهناك قروض بضمان اقطان أو محاصيل زراعية او بضمان عقاري او بضمان شخصي او بدون ضمان .

ويعتمد الضمان لثلاثة اسباب: الأول لنقل جزء من المخاطرة الائتمانية إلى العميل أو إلى الشخص الثالث (الكفيل) والثاني هو سهولة توفر الضمان وعدم حاجته إلى دراسة وتحليل كبيرين في حين يدخل الثالث في عدم توفر المعلومات الائتمانية الكاملة عن العميل والتي تحدد بصورة قاطعة قدرته ورغبته في السداد ، وذلك لعدم توفرها اصلا لدى العميل او لعدم رغبته في كشفها صادقة وبالتالي تكون أسهل الطرق لضمان سداد - الائتمان هو طلب ضمانات اضافية.

5. الظروف (Conditions):

ويعني بها الظروف الخارجية للعميل أي بيئة الخارجية التي يعيش فيها متمثلة بينتين ، الخاصة والعامة ، حيث تعنى البيئة الخاصة اكثر المتغيرات ص لة بالعمل واكثرها تفاعلا معه كالحكومة ، العاملين ، المجهزين ، المنافسين ، العملاء، والمالكين ، اما البيئة العامة فهي الحيز الذي يعمل فيه العميل ومثلا بالعناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والتي لا تؤثر على العميل فقط بل على جميع المنظمات الأخرى بصورة عامة فتمثل البيئة الاقتصادية مثلا مستوي الدخل القومي ، مستويات الأسعار ، حجم التضخم أو الانكماش والمستوى المعاشي للأفراد ، فالمخاطرة الائتمانية تزداد في ظروف الكساد وتنخفض في ظروف الانتعاش الاقتصادي ، أما البيئة السياسية فتشمل كل من الاستقرار السياسي والفلسفة السياسية للدولة والقوانين والأنظمة الحكومية المؤثرة على عمل المنظمات كالقوانين الضريبية والقوانين الجمركية وغيرها، فيما تعنى البيئة التكنولوجية مستوى التقدم العلمي والتقني الذي ينتمي اليه العميل ، واخيرا تشمل البيئة الاجتماعية كل من التركيب الاجتماعي للمجتمع وما يحمله من قيم واتجاهات وغير ذلك من معايير اخلاقية وأنظمة السلوك الاجتماعي.

اسئلة الفصل السادس عشر

- س1. ماهي المخاطرة الائتمانية وماهي المفاهيم الأساسية التي تحكمها ؟
- س2. ماذا يقصد بتحليل المخاطرة الائتمانية وماهي مستوياته؟
- س3. ماهي عناصر المخاطرة الائتمانية وكيف تؤثر على تلك المخاطرة؟
- س4. كيف تؤثر العناصر التالية على المخاطرة الائتمانية:
 1. خصائص المصرف.
 2. سياسات المصرف .
 3. اداء المصرف.
 4. نوم وطبيعة الائتمان.
 5. شخصية الزبون.
 6. قدرة الزبون.
 7. رأسمال الزبون.
 8. الضمان الذي يقدمه الزبون.
 9. ظروف الزبون.

ظاهرة غسيل الاموال

اولا: مفهوم ظاهرة غسيل الاموال

أصبح غسيل الأموال من المفاهيم التي أخذت تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية وبالتحديد القائمين على السياسات النقدية والمصرفية سواء محليا، إقليمية أو عالمية، ورغم ذلك لا يمكن إيجاد تعريف متفق عليه لغسيل الأموال ، بسبب تعدد مصادر الأموال غير المشروعة وتنوع طرق ووسائل الغسيل، وتباين وجهات النظر حول المصادر التي يجب أن تكون هدف التجريم في إطار المكافحة. وتعرف ظاهرة غسيل الأموال بأنها لجميع الأموال القذرة عن جميع الجرائم والأعمال وليس فقط تلك الناتجة عن تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية ومن التشريعات والآراء الفقهية التي اعتمدت التعريف الواسع لغسيل الأموال القانون الأمريكي عام 1986 الذي اعتبر غسيل الأموال هو كل عمل يهدف إلى إخفاء طبيعة أو مصدر الأموال الناتجة عن النشاطات الجرمية.

ومن بين التعاريف: «يعرف غسيل الأموال بأنه عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة؛ لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع، والقيام بأعمال أخرى التموية؛ كي يتم إضفاء الشرعية على الدخل الذي يحقق، بصفة مختصرة «عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي جاءت منه الأموال». كما تعرف: «مجموع العمليات المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع، أو إخفاء وتمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الأنشطة المحظورة أو مصدرها أو ملكيتها في محاولة لتغيير صورة الأموال غير المشروعة، لتكون أموالا تبدو في صورة مشروعة، إنها العمليات التي يتم بمقتضاها إيجاد أي سبل لإخفاء مصير الاموال المحصلة من أعمال غير مشروعة ويجرمها القانون، ومحاولة إضفاء طابع المشروعية على تلك

الأموال واستخدامها فيما يطلق عليه الاقتصاد الرسمي أو الظاهر بل يمكن استخدامها في تمويل تجاري غير مشروع.

الغسيل هو مجموعة من المراحل العملية والمراحل التنفيذية المتتابعة التي تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة لإضفاء المشروعية على مال غير مشروع لإيجاد مصدر يبدو مشروعاً له. ويتم ذلك عبر وسائل مختلفة وأدوات معينة من أجل غسل الأموال القدرة لعصابات الجريمة التي اكتسبها من ممارسة الجرائم السابقة على عملية الغسيل ومن ثم نحتاج إلى غسله وإدخال هذا المال في قنوات بنكية وغير بنكية لإبعاد شبهة الجريمة عنه وإظهاره على أنه مال شريف طاهر.

وأهم الأمكنة التي تناسب القيام بعملية الغسيل البنوك نظراً لما تتمتع به من حرص دائم على السرية المصرفية فيما يخص الودائع التي تدخل خزائنها ورفضها لتقديم كشف حساب أو إظهار رقم رصيد المتعاملين معها هذا بدوره يشجع عصابات الجريمة وتستمد مصادرها من خلال أنشطة غير مشروعة كالمخدرات الإرهاب الرشوة تهريب السلاح، الرقيق الأبيض، الفساد السياسي وغيرها من المصادر يشمل أصحابها بطرق ملتوية ومتعددة ومعقدة. على غسيلها وإبعاد كافة الشكوك عنها لتبدو في الأخير مشروعة المصدر ثم تدخل في الدورة الاقتصادية على شكل مشاريع كالمطاعم الفاخرة ومحال بيع الملابس والمجوهرات... إلخ. هدفها الوحيد قطع الصلة نهائياً مع المصدر الحقيقي لها دون اعتبار لما تخلفه من آثار اقتصادية، وغير اقتصادية. وتتم عملية غسيل الأموال بعدة مراحل مثل، مرحلة الأحلال، حيث يتم تجميع كميات كبيرة من النقود السائلة الكاش"، وتعد هذه المرحلة الأصعب لاحتمال انكشاف امر. الأموال، ومرحلة التغطية، وهي أقل خطورة حيث يتم فيها ادخال الأموال الوسخة في النظام المصرفي والمؤسسات العاملة أو المرتبطة به، حيث يتم إخفاء علاقة هذه الأموال

بمصادرها غير المشروعة والمرحلة الثالثة تسمى الدمج، وهي المرحلة الأخيرة، التي يتم فيها دمج الأموال غير المشروعة في مختلف العمليات المالية والاقتصادية ، وتنقل الأموال من بنك إلى آخر أو نقلها خارج الدولة.

كما أن لجريمة غسيل الأموال ثلاثة عناصر رئيسية وهي مبينة فيما يلي:

الغاسل	الغسول	المغسول
هو الشخص أو المؤسسة التي تحوز و تملك أموالاً غير مشروعة و تسعى إلى غسلها.	هو المؤسسة أو البنك الذي يقوم بالإجراءات المخالفة للقانون و يلحق بهم فئات السماسرة و العملاء والوسطاء و المساعدون	هو عبارة عن الأموال و المتحصلات و غيرها

ثانياً :خصائص ظاهرة غسيل الاموال :

هناك العديد من الخصائص التي تميز عمليات غسيل الأموال عن غيرها من الأنشطة المالية الأخرى، فمنها الاقتصادية و الاجتماعية و كذا المصرفية و التي تؤثر على طبيعة تحركاتها و أهدافها، ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

1. إن عمليات غسيل الأموال تعد أنشطة مكملّة لأنشطة رئيسية سابقة أسفرت عن تحصيل كمية

من الأموال غير المشروعة غالباً، أي الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الخفي، التي تمثل ما بين 30 إلى 50 % من هذا الاقتصاد الخفي الذي يوجد في معظم دول العالم بنسب مختلفة.

2. تتم عمليات غسيل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافي.

الفصل السابع عشر

قياس المخاطر الائتمانية

ذكر سابقا ان التحليل المالي يعد خطوة مهمة من خطوات التحليل الائتماني وتطلب المصارف من عملائها تقديم القوائم المالية لمنشاتهم وعادة ما تكون هذه القوائم معدة من قبل المحاسبين قانونيين او معدة بواسطه الإدارة المالية في المنشأة و تمت مراجعتها بواسطه هؤلاء المحاسبين الذين يرفقون تقريرهم معها وقد تكون هذه القوائم المالية لسنة واحدة او لعدة سنوات.

وتخضع هذه القوائم من قبل المصرف الى التحليل المالي الذي يعني الدراسة المعمقة لتلك القوائم والتي تتم عن طريق وصف عدد من العلاقات المفيدة بين الارقام الواردة فيها و ذلك بغرض التعرف الدقيق والحكم الموضوعي على حقيقة الموقف المالي من مختلف جوانبه (السيولة, الربحية, هيكل التمويل, كفاءه النشاط) حيث ان النظر الى هذه الارقام بشكلها المطلق الذي ترويه القوائم المالية لا يعطي اي دلالة عن الحالة المالية للمنشأة في حين ان دراسة في العلاقات بين هذه الارقام يعطي مؤشرات هامة عن الموقف المالي لتلك المنشأة وتظهر اهمية التحليل المالي لدى المصارف في ان يعطي الصورة الواضحة عن المنشأة التي يرغب بتقديم امواله اليها , و من مختلف جوانبها المؤثرة على العملية الائتمانية.

واذا ما قابلنا هذا الكلام ما عناصر المخاطر الائتمانية المتعلقة بالعميل والتي ذكرناها سابقا (الشخصية, القدرة, راس المال, الضمان والظروف) فانه يمكن الاستفادة من التحليل المالي في قياس المخاطر الائتمانية للمنشأة من خلال اعتماد عدد من النسب المالية التي تقيس كل من العناصر الخمسة انفة الذكر وكما يلي:

1- الشخصية (Character):-

يشير البعض الى صعوبة تحويل الموصفات الشخصية للزبون فردا كان او منشأة الى بيانات كمية او مالية للوقوف على مستوى تلك الشخصية و حجج المخاطرة الائتمانية لديها وهي التي تمثل الموصفات المتعلقة في سمعه الزبون واخلاقياته وشهرته و تجاربه السابقة مع المصرف او المصارف الاخرى, الا ان هناك من يشير الى انه يمكن اعتماد عدد من النسب المالية التي تقيس مدى توفر النية لدى المنشأة و التصميم على سداد التزاماتها و كما يلي :-

- معدل تداول حسابات الدائنين (Turnover Creditors):

- و تشير هذه النسبة الى مدى نية الادارة على سداد مديونيتها الى الاخرين و كلما كبرت هذه النسبة كان موسرا ايجابيا على مدى التزام المنشأة بسداد دائنيها بوقت اسرع وعلى العكس من ذلك فان انخفاضها يشير الى مدى التأخير الذي تعتمده المنشأة في تسديد دائنيها. وترتبط هذه النسبة بكل من المشتريات الآجلة بعلاقه طردية وحسابات الدائنين بعلاقه عكسية فاهي تزداد كلما كبر حجم المشتريات الآجلة و/او صغر حجم حسابات الدائنين .

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الحسابات الدائنين}}$$

فلو كان حجم المشتريات الآجلة لإحدى المنشأة خلال عام بواقع 20مليون دينار فيما تشير حساباتها الى ان حجم الدائنين لديها في نهاية العام كان 5 مليون دينار فيكون :-

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{20}{5} = 4 \text{ مرات}$$

وهذا يعني ان المنشأة تسدد دائنيها خلال عام ليقى ربع (4/1) قيمة مشترياتها الآجلة في نمتها في نهاية السنة المالية .

اما اذا كانت حسابات الدائنين تشير الى 10 مليون دينار فان ناتج هذه النسبة سيكون (2) اي مرتين , وهذا يعني ان المنشأة تسدد دائنيها مرتين خلال العام ليقى نصف قيمة مشترياتها الآجلة في نمتها في نهاية السنة المالية , فيكون في الحالة الاولى افضل من الثانية .

- متوسط فترة السداد (Average Repayment Period):-

تتضح صورة شخصية المنشأة اكثر في نواياها على سداد دائنيها باستخراج متوسط فترة السداد لديها على وفق النسبة التالية :-

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{\text{عدد ايام السنة}}{\text{معدل دوران الدائنين}}$$

وكلما كان متوسط فترة السداد طويلا دل ذلك على تأخير المنشأة في سداد دائنيها وهو مؤشر سلبي فيما يكون المؤشر ايجابيا كلما كان متوسط السداد قصيرا . وفي مثالنا السابق سيكون في الحالة الاولى :-

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{360}{4} = 90 \text{ يوم}$$

بينما يكون المتوسط في الحالة الثانية :-

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{360}{2} = 180 \text{ يوم}$$

وبالتأكيد فان المنشأة التي تسدد ديونها بعد 90 يوما تكون افضل من تلك التي تسدها بعد 180 يوم . وتضع المصارف سقفا زمنيا لاقرض زبائنها لمتوسط فترة السداد فهي تقبل طلبات القروض المقدمة من قبلهم وتمنحهم القرض اذا كان متوسط فترة السداد لديهم مساوية او ادنى من السقف الزمني , و اذا زاد على ذلك السقف فان المصرف يرفض الطلب ولا يمنح القرض.

فمثلا لو كانت سياسة المصرف تشير الى 100 يوم كسقف زمني لمتوسط فترة السداد كشرط من شروط قبول الطلبات , فان المصرف يمنح القرض للمنشأة في الحالة الاولى (90) يوما , فيما يرفض طلبها في الحالة الثانية (180) يوما.

2- القدرة (Ability Capacity):-

وتعني كما اشرنا سابقا الى القدرات المالية والادارية والفنية للمنشأة وكل واحدة منها يكن ان تقاس بنسبة معينة وكما يلي :

أ - القدرة المالية (Financial Capacity):

ويمكن ان تقاس القدرة المالية بأربعة نسب هي :

- **نسبة التداول (Liquidity Ratio)**: وهي من نسب السيولة التي تقيس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل (الخصوم المتداولة) من حقوقه قصيرة الاجل (الخصوم المتداولة) وهي تعني عدد الوحدات من الاصول المتداولة التي تخدم وحدة واحدة من الخصوم المتداولة وجرى العرف على اعتبار النسبة الجيدة (1:2) اي ان كل وحدتين من الاصول المتداولة تقابل وحدة واحدة من الخصوم المتداولة تعني معدلا جيدا يوضح مدى قدرة المنشأة على ادارة اموالها بما لا يضعها في موقف العاجز عن

تسديد التزاماتها قصيرة الاجل وكلما زادة هذه النسبة (1:2.5 او 1:3) مثلا
 , كان المؤشر جيدا في مصلحة المنشأة المتقدمة لطلب القرض فيما يكون
 مؤشرا سلبيا عليها اذا ما انخفضت الى ادنى من ذلك (1:1.5 او 1:1) مثلا.

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاصول المتداولة-المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

فاذا كانت بيانات احد المنشأة تشير الى اصول متداولة بمبلغ 50 مليون دينار
 منها 20 مليون دينار على شكل بضاعة مخزونة , في حين كانت خصومها
 المتداولة تشير الى 20 مليون دينار ايضا , فان ذلك يعني:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{20-50-}{20} = 1:1.5$$

وهو مايؤشر بنسبة جيدة تصيب في صالح المنشأة , فهي اكبر من النسبة
 المطلوبة (1:1) في حين لو كان مخزونها 35 مليون دينار لكانت نسبة
 السيولة (1:0.75) وهي ادنى من المطلوبة مما يعني مؤشرا سلبيا على
 المنشأة مما يعني رفض طلبها للقرض.

- نسبة السيولة السريعة :-

وهي نسبة اكثر تشددا في قياس القدرة المالية وفي سداد التزامات العميل
 المالية قصيرة الاجل دون الحاجة الى بيع المخزون او مطالبة المدينين بالسداد قبل
 تواريخ استحقاق ديونهم , وقد تكون هذه النسبة مئوية , وكلما زادت
 (50%, 80%, 90%) كان مؤشرا جيدا في مصلحة المنشأة المتقدمة لطلب القرض
 فيما يكون مؤشرا سلبيا عليها اذا ما انخفضت الى ادنى من ذلك (40%, 30%,
 20%) مثلا.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاصول المتداولة} - (\text{المدينين} + \text{المخزون})}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100 = 75\%$$

وهي نسبة جيدة وتعد مؤشرا جيدا في صالح المنشأة خاصة اذا كان المصرف يضع في سياسته المطلوبة على ان لا تقل 60% مثلا . في حين اذا كانت خصوم المنشأة بواقع 30 مليون دينار فان ناتج النبة سيكون في هذه الحالة (50%) وهو مؤشر سلبي على المنشأة لانخفاض نسبة التداول السريعة فيها في هذا المصرف وسيرفض طلبها للقرض.

ب - القدرة الادارية (Administrative Capacity) :-

وتقاس هذه القدرة عادة بثلاث نسب هي :

- معدل دوران المدينين (Administrative Capacity):

وتعتبر هذه النسبة عن كفاءة المنشأة الادارية في تحصيل ديونها من دنييها , وكلما كبرت هذه النسبة كان مؤشرا ايجابيا على قدرة المنشأة على ادارة مديونتها وحث الزام مدينيها على السداد في الاوقات المحددة دون تأخير , وعلى العكس من ذلك فان انخفاضها يشير الى مدى تساهل المنشأة مع مدينيها وعدم متابعتهم وحثهم على السداد وبالتالي تأخر ديونها على الاخرين في سداد مما يضر بقدرتها على سداد التزاماتها هي الاخرى, وترتبط هذه النسبة بكل من المبيعات الآجلة و / او صغر حجم حسابات المدينين .

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{اجمالي المدينين}}$$

فلو كان حجم المبيعات الآجلة لأحدى المنشأة خلال عام بواقع 50 مليون دينار فيما تشير حساباتها الى ان حجم المدينين لديها في نهاية العام كان 10 مليون دينار فيكون :-

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{50}{10} = 5 \text{ مرات}$$

وهذا يعني ان المنشأة تستقطب مدينيتها وتحثهم او تلزمهم بالسداد خمس مرات خلال العام ل يبقى خمس (5/1) قيمة مبيعاتها الاجلة في ذمة مدينيتها في نهاية العام المالي . اما اذا كانت حسابات الدائنين تشير الى 20 مليون دينار فان ناتج هذه النسبة سيكون (2.5) اي مرتين ونصف , وهذا يعني ان المنشأة تدفع مدينيتها مرتين ونصف خلال عام ل يبقى (2.5/1) من قيمة مبيعاتها الاجالة في ذمة مدينيتها في نهاية السنة المالية , وهو اكبر من الحالة الاولى , وبالتالي تكون الحالة الاولى افضل من الثانية .

- متوسط فترة التحصيل (The Average Collection Period):-

وتتضح قدرة المنشأة الادارية بصورة اكثر من حث مدينيتها من خلال متوسط فترة التحصيل , التي تعني متوسط عدد الايام التي تسمح المنشأة لمدينيتها بالسداد خلال اي فترة الائتمان :-

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{عدد ايام السنة}}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

وكلما كان متوسط فترة التحصيل طويلا دل ذلك على تساهل المنشأة في سداد ديونها وهو مؤشر سلبي فيما يكون المؤشر ايجابيا كلما كان متوسط التحصيل قصيرا .

وفي مثالنا السابق سيكون في الحالة الاولى :-

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{5} = 72 \text{ يوم.}$$

بينما يكون المتوسط في الحالة الثانية :-

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{2.5} = 144 \text{ يوم}$$

وبالتاكيد فان المنشأة التي تسدد ديونها بعد 72 يوم تكون افضل من تلك التي تسدد ديونها بعد 144 يوما . وتضع المصارف سقفا زمنيا لاقرض زبائها لمتوسط فترة التحصيل , فهي تقبل طلبات القروض المقدمة من قبلهم وتمنحهم القرض اذا كان متوسط فترة التحصيل لديهم مساوية او ادنى من السقف الزمني . واذا زاد على ذلك السقف , فان المصرف يرفض الطلب ولا يمنح القرض , فمثلا لو كانت سياسة المصرف تشير الى 100 يوما كسقف زمني لمتوسط فترة التحصيل كشرط من شروط قبول الطلبات , فان المصرف يمنح القرض للمنشأة في الحالة الاولى (72) يوما , فيما يرفض طلبها في الحالة الثانية (144 يوما).

- معدل دوران المخزون:

ويقاس هذا المعدل السرعة التي يتغير فيها مخزون المنشأة وبالتالي الحم على كفاءة التسويق , فكلما زاد هذا المعدل اشار الى ارتفاع في كفاءة استثمار اموال المنشأة في المخزون وكلما انخفض هذا المعدل اشار الى ارتفاع في خم المخزون غير المباع وبالتالي انخفاض في كفاءة المنشأة التسويقية .

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{التكلفة البضاعة المباعة}}{\text{المتوسط المخزون}}$$

$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}} = \text{او}$$

فلو كان حجم المبيعات الكلية لا حدى المنشأة خلال عام بواقع 100 مليون دينار
قيما تشير حساباتها الى ان حجم المخزون لديها في نهاية العام كان 10 مليون
دينار :-

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{100}{10} = 10 \text{ مرات .}$$

وهذا يعني ان المنشأة يتداول مخزونها ويتجدد عشر مرات خلال العام فيما العام
فيما يبقى من عشر (10/1) في المخازن دون بيع في نهاية العام . اما اذا كانت
حساباتها تشير الى ان المخزون فيها 25 مليون دينار فان ناتج هذه النسبة سيكون
(4) اربع مرات , وهذا يعني ان المنشأة يتداول مخزونها ويتجدد اربع مرات
خلال العام فيما يبقى منه عشر (4/1) في المخازن دون بيع في نهاية العام , وهو
اكبر من الحالة الاولى , وبالتالي تكون الحالة الاولى افضل من الثانية .

ج - القدرة الفنية (Technical Capacity):- وتقاس هذه القدرة عادة بثلاث
نسب هي :-

- معدل دوران مجموع الاصول :

وتقاس هذه النسبة قدرة المنشأة الفنية في استغلال اصولها من خلال استخراج عدد
الوحدات المباعة من وحدة و احدة من اصولها و بالتالي فهي تزداد كلما زادت
مبيعاتها و/ و انخفضت اصولها و بالتالي كلما ارتفعت كان ذلك مؤشرا على قدرة
فنية اعلى وكلما انخفضت اشر ذلك على ضعف في قدرة المنشأة الفنية على
استغلال اصولها .

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

فلو كانت مبيعات المنشأة خلال العام بواقع 400 مليون دينار فيما كانت اصولها او موجوداتها 50 مليون دينار فيكون : -

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول} = \frac{400}{50} = 8 \text{ وحدة .}$$

وهذا يعني ان كل دينار واحد من اصول المنشأة وقد ساهم بثمانية دنانير من المبيعات . اما اذا كان حجم مبيعات هذه المنشأة 150 مليون دينار فقط فان ناتج هذه النسبة سيكون ثلاثة دنانير ونصف فقط , وبالتالي فان الحالة الاولى هي الافضل.

- معدل دوران الاصول المتداولة (Current Assets Turnover):-

وتقيس هذه النسبة قدرة المنشأة الفنية في استغلال اصولها المتداولة , من خلال استخراج عدد الوحدات المباعة من وحدة واحدة من اصولها المتداولة وبالتالي فهي تزداد كلما زادت مبيعاتها و/ او انخفضت اصولها المتداولة , وكلما ارتفعت كان ذلك مؤشرا على قدرة فنية اعلى , وملما انخفضت اشر ذلك على ضعف في قدرة المنشأة الفنية على استغلال اصولها المتداولة .

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الاصول المتداولة}}$$

فلو كانت مبيعات ال منشأة خلال العام بوقع 500 مليون دينا فيما كانت اصولها المتداولة او موجوداتها المتداولة 20 مليون دينار فيكون

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول المتداولة} = \frac{500}{20} = 25 \text{ وحدة.}$$

وهذا يعني ان كل دينار واحد من اصول المتداولة المنشأة قد ساهم بخمسة و عشرين دينار من المبيعات . اما اذا كان حجم مبيعات هذه المنشأة 200 مليون دينار فقط فان ناتج هذه النسبة سيكون عشرة دنانير فقط و بالتالي فان الحالة الاولى هي الافضل .

- معدل دوران مجموع الاصول الثابتة (Turnover Total fixed asset):

وتقيس هذه النسبة قدرة المنشأة الفنية في استغلال اصولها الثابتة من خلال استخراج عدد الوحدات المباعة من واحدة و احدة من اصولها الثابتة و بالتالي فهي تزداد كلما زادت مبيعاتها و / او انخفضت اصولها الثابتة و بالتالي كلما ارتفعت كان ذلك مؤشرا على قدرة فنية اعلى , وكلما انخفضت اشر ذلك على ضعف في قدرة المنشأة الفنية على استغلال اصولها الثابتة .

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول الثابتة}}$$

فلو كانت مبيعات المنشأة خلال عام بواقع 50 مليون دينار فيما كانت اصولها الثابتة او موجوداتها 10 مليون دينار فيكون : -

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول الثابتة} = \frac{50}{10} = 5 \text{ وحدة.}$$

وهذا يعني ان كل دينار واحد من اصول ثابتة للشركة قد ساهم بخمسة دنانير من المبيعات . اما اذا كان حجم مبيعات هذه المنشأة 30 مليون دينار فقط فان ناتج هذه النسبة سيكون ثلاثة دنانير فقط . وبالتالي فان الحالة الاولى هي الافضل .

3- راس المال (Capital):

على الرغم من ان راس مال المنشأة بقيمته المجردة يمكن ان يكون مؤشرا للمصرف على قدرة المنشأة على السداد الخاص اذا ما قورن مباشرة مع مبلغ القرض , الا انه في الكثير من الاحيان لا يكون كافيا امام المحلل الائتماني في قياس قدرة راس مال المنشأة على ضمان استرداد مبلغ القرض المقدم لها من قبل المصرف , ويمكن ان تخدم نسب هيكل التمويل في ذلك:-

نسبة المديونية (Debt Ratio):

وهي تقيس النسبة المئوية من الموجودات التي تم تمويلها بأموال مقترضة , اي نسبة القروض (قصيرة وطويلة الامد) الى مجموع الموجودات وهي ترتفع كلما زادت قروض المنشأة و / او انخفضت موجوداتها. وبالتالي يعد ارتفاعها مؤشرا غير جيد امام المصرف , لان ارتفاعها يعني ارتفاع الدائنين وبالتالي ضعف الحماية امام المصرف في استرداد قرضه . وعلى العكس من ذلك فان انخفاضها يعني انخفاض قروض المنشأة وبالتالي قوة موقف المصرف في استرداد القرض المزمع تقديمه الى المنشأة .

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{المديونية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

فاذا كانت موجودات منشأة تبلغ 200 مليون دينار , فيما كانت ديونها 100 مليون دينار فهذا يعني ان : -

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{100}{200} \times 100 = 50\%$$

اما اذا كانت ديونها تبلغ 50 مليون دينار فقط فان نسبة المديونية ستكون في هذه الحالة 25 فقط , وهذا يعني ان 50 % من موجودات المنشأة في الحالة الاولى قد تم تمويله من قروض سابقة قبل طلب القرض الحالي مجال الدراسة. في حين تكون في الحالة الثانية 25% فقط من موجودات المنشأة تم تمويلها بقروض سابقة , وبالتالي تكون الحالة الثانية هي الافضل والتي تكون نية المديونية هي الادنى .

- نسبة المديونية الى حق الملكية (Debt to the Equity):-

وتقيس هذه النسبة دور المقرضين في تكوين موجودات المنشأة و / او انخفضت حقوق الملكية فيها وبالتالي يعد ارتفاعها مؤشرا غير جيد اما المصرف , لان ارتفاعها يعني ارتفاع الدائنين وبالتالي ضعف الحماية امام المصرف في استرداد قرضه , وعلى العكس من ذلك فان انخفاضها يعني انخفاض قروض المنشأة وبالتالي قوة موقف المصرف في استرداد القرض المزمع تقديمه الى المنشأة .

$$\text{نسبة المديونية الى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

فاذا كانت مطلوبات المنشأة تبلغ 50 مليون دينار فيما كانت حقوق الملكية فيها تشكل 70 مليون دينار فان ذلك يعني ان :-

$$\text{نسبة المديونية الى حق الملكية} = \frac{50}{70} \times 100 = 71\%$$

اما اذا كانت مطلوباتها بحدود 30 مليون دينار فقط فان ناتج هذه النسبة سيكون 43% وهي تعني ان مطلوبات المنشأة لا تشكل الا 43% فقط من حقوق ملكيتها

وهي في موقف اقوى للاقتراض في الحالة الاولى التي ترتفع فيها هذه النسبة الى 71 % . اي ان الحالة الثانية هي الافضل .

- نسبة المديونية قصيرة الاجل (Short-Term Debt):-

وهي تستخدم في القروض قصيرة الاجل لتقيس العبء الذي تفرضه المطلوبات المتداولة على حقوق ملكية المنشأ او بعبارة اخرى قدرة حقوق الملكية التي تملكها المنشأة في تغطية التزاماتها قصيرة الاجل وهي ترتفع كلما ارتفعت المطلوبات المتداولة للمنشأة (التزاماتها قصيرة الاجل) و/ او حقوق ملكاتها و بالتالي كان مؤشرا سلبيا ليس في صالح المنشأة المتقدمة لطلب القرض اما اذا انخفضت هذه النسبة فهو مؤشر ايجابي على قدرة حقوق الملكية على تغطية الالتزامات قصيرة الاجل نسبة المديونية قصيرة الاجل

فلو كانت المطلوبات المتداولة لمنشأة معينة 50 % مليون دينار في حين كانت حقوق ملكيتها 100 مليون دينار فتكون نسبة المديونية قصيرة الاجل اي ان المطلوبات قصيرة الاجل تشكل 50 % من حقوق الملكية .

في حين اذا كانت المطلوبات المتداولة لذات المنشأة تشكل 70 مليون دينار فان هذه النسبة في هذه الحالة ستكون 70 % , وهي نسبة كبيرة ستضعف من فرصة المنشأة في الاقتراض.

4- الضمان (Collateral):-

إذا كان الضمان المعتمد من خارج المنشأة أو من داخلها والمحددة قيمته يتم دراسة ذلك الضمان ومقارنته مع مبلغ القرض , اما اذا كانت الضمانات متمثلة بسمعة الشركة وموجوداتها , فتتم دراسة جانب الاصول والخصوم في المنشأة والذي تمت دراسته عند دراسة راس المال.

5- الظروف (Conditions):-

وتقاس الظروف الخاصة بالمنشأة من خلال نسب الربحية التي يعني ارتفاعها ونموها خلال الزمن ان المنشأة تعيش ظروفًا طيبة , فيما يعني انخفاضها وتدهورها خلال الزمن الى صعوبة الظروف التي تعيشها المنشأة .

وتأتي أهمية نسب الربحية في التحليل الائتماني الى أهمية الربح ودوره في سداد القرض , اذ ان هناك ايمان من الكثير من المصرفيين بان المصرف وان يكون مقرضا فانه يمكن ان يعد شريكا لزبونه , يتأثر بربح زبونه او خسارته فهو يمكن ان يضمن سداد القرض اذا كان زبونه يحقق الارباح في اعماله , وعلى العكس يمكن ان يتعثر الزبون ويتأخر في سداد القرض وحتى يماطل او يعتذر عن ذلك اذا ما كان يحقق الخسائر في اعماله . وبالتالي فان القرض يسدد نفسه بنفسه.

وتقاس الربحية بعدة نسب مالية منها:

- حافة المبيعات (Edge sales):-

وهي تقيس نسبة صافي الارباح المتحققة الى المبيعات , وبالتالي فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا جيدا في صالح المنشأة المتقدمة, ومن جهة اخرى يمكن ان تشير بصورة متممة الى نسب تكاليف المنشأة الى مبيعاتها التي كلما انخفضت كان ذلك مؤشرا جيدا لصالحها.

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

فاذا كانت مبيعات المنشأة المعينة 300 مليون دينار خلال العام حققت من خلالها صافي ارباح بمبلغ 30 مليون دينار , فان ذلك يعني :-

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{30}{300} \times 100 = 10\%$$

وهذا يعني ان معدل العائد على المبيعات كان 10% وفي ذات الوقت فهو يعني ان نسبة التكاليف الى المبيعات هي 90 % . اما اذا ما حققت ارباحا في ذات العام بمبلغ 15 مليون دينار فقط فان ناتج هذه النسبة سيكون 5% فقط , اي ان معدل العائد على المبيعات كان 5% فقط في حين ترتفع نسبة التكاليف الى المبيعات لتصبح 95% , وبالتالي تكون الحالة الاولى افضل من الحالة الثانية .

- العائد على الموجودات (ROA Return on Assets):-

وهو يقيس نسبة الارباح المتحققة الى مجموع موجودات المنشأة اي الى مجموع ما تمكنت من تهيئة للاستثمار سواء عن طريق المالكين او عن طريق الاقتراض وبالتالي فهي ترتفع كلما ارتفعت ارباح المنشأة و / او انخفضت الاموال المستثمرة

, وهو مؤشر ايجابي على الظرف الذي تعيشه المنشأة , في حين ان انخفاضها يعني العكس ويعد مؤشرا سلبيا على الظرف الذي تعيشه المنشأة .

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

فاذا كانت موجودات منشأة بواقع 600 مليون دينار في حين كانت قد حققت ارباحا صافية في نهاية العام بمبلغ 90 مليون دينار , فان ذلك يعني: -

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{90}{600} \times 100 = 15\%$$

اذا كان مجموع موجودات منشأة اخرى هو 300 مليون دينار وحققت ذات الارباح الصافية , فان معدل العائد على الموجودات المنشأة الجديدة سيكون 30% وهو اكبر من معدل العائد للمنشأة الاولى وبالتالي وتكون فرصة المنشأة الثانية اكبر في الاقتراض من المصرف.

- العائد على حق الملكية (ROE Return on Equity): -

ويشير هذا المقياس الى ما يحصل عليه المصرف نتيجة استثمار اموالهم فيه , اي نسبة صافي الارباح الى مجموع حقوق الملكية التي تحقها المنشأة و /او انخفاض حقوق الملكية لديها .

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

فاذا كانت حقوق الملكية في منشأة معينة هي 400 مليون دينار وقد حققت صافي ارباح ما مجموعه 60 مليون دينار , فأنها في هذه الحالة قد حققت :-

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{90}{400} \times 100 = 25\%$$

في حين اذا انت منشأة اخرى بذات حقوق ملكية 400 مليون وقد حققت صافي ارباح 40 مليون دينار فقط فيكون معدل العائد على حق الملكية الذي تحققه هو 10% فقط وهو ادنى من معدل العائد على حق الملكية الذي تحققه هو 10 % فقط وهو ادنى من معدل العائد المتحقق للاولى فتكون فرصة المنشأة الاولى للقتراض من المصرف افضل من المنشأة الثانية .

وفي الختام لابد من التنويه الى محلل الائتماني لا يعتمد على واحدة النسب من السابقة او على تحليل عنصر واحد فقط كراس المال او الشخصية او القدرات وغيرها بل يعتمد الى التحليل جميع المتغيرات واستخراج مؤشرات التي تكون في صالح المنشأة و تلك التي تكون ليست في الصالح المنشأة , ويحدد صورة اجمالية لها بجميع ابعادها ليضعها امام الادارة , مع التوصية التي يراها مناسبة في منح القرض او عدم منحه , و التي أي الادارة بدورها تتخذ القرار الائتماني المناسب في ضوء المؤشرات المستخرجة من قبل المحلل الائتماني, و كذلك القواعد التي و ضعتها في سياستها الائتمانية , اضافة الشروط الممكن فرضها على المنشأة التي تقدمت بطلب القرض .

التطبيقات العملية

ت 1- في التحليل الائتماني كيف يتم تحليل شخصية الزبون كمياً لأغراض منح الائتمان ؟ بين ذلك بمثال رقمي ينتهي بعدم الموافقة على طلب القرض ؟

الحل : /

يعتمد التحليل الائتماني لشخصية الزبون على مؤشرين هما :-

$$1- \text{ معدل تداول حسابات الدائنين} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{حسابات الدائنين}}$$

$$2- \text{ متوسط فترة السداد} = \frac{\text{عدد ايام السنة}}{\text{معدل تداول حسابات الدائنين}}$$

لذلك نفترض ان احد الزبائن تقدم لطلب قرض من المصرف ولديه المعطيات المالية التالية :

المشتريات السنوية الآجلة = 100 مليون دينار

الدائنون = 20 مليون دينار

ومن هذه البيانات يمكن استخراج النسب الخاصة بشخص الزبون وكما يلي :-

$$\text{اذن : معدل تداول حسابات الدائنين} = \frac{100}{20} = 5 \text{ مرات}$$

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{360}{5} = 72 \text{ يوما .}$$

هذا يعني ان الزبون يسدد ديونه كل 72 يوما وهو يسدد ديونه خمس مرات خلال عام خلال العام .

وعلى افتراض ان سياسة الائتمانية للمصرف يشير الى : متوسط فترة السداد لا تزيد عن 50 يوما .

معدل تداول الدائنين لا يقل عن سبع مرات .

ومن هنا يتبين ان تحليل بيانات المنشأة يشير الى انها ليست ضمن الشروط المقبولة وبالتالي فان قرار المصرف هو رفض طلب القرض.

ت2- في التحليل الائتماني كيف يتم تحليل قدرة الزبون المالية كمياً لأغراض منح الائتمان بين ذلك بمثال رقمي ينتهي بالموافقة على طلب القرض.

الحل :/

يعتمد تحليل قدرة الزبون المالية كمياً لأغراض منح الائتمان على ثلاث مؤشرا هي :-

1- نسبة التداول = (المتداولة الاصول) / (المتداولة الخصوم)

2- نسبة السيولة = (المخزون-المتداولة الاصول) / (المتداولة الخصوم)

3- نسبة السيولة السريعة (المعدل النقدي) = ((المخزون+المدنين) - المتداولة الاصول) / (المتداولة الخصوم)

لذلك نفترض ان احدى المنشآت تقدمت بطلب قرض من المصرف ولديها البيانات المالية التالية :-

النقدية = 20 مليون دينار

المدينون = 10 مليون دينار

المخزون = 30 مليون دينار

الاستثمارات = 15 مليون دينار

اذن الاصول المتداولة = 75 مليون دينار .

الخصوم المتداولة = 30 مليون دينار .

ومن هذه البيانات يمكن استخراج النسب النسب الخاصة بالقدرة المالية وكما يلي :

$$\text{نسبة التداول} = 30/75 = 1.2,5$$

$$\text{نسبة السيولة} = 30/(30-75) = 1:1.5$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = 30/(75-(30+10)) \times 100 = 116\%-100$$

واذا علمنا ان السياسة الائتمانية للمصرف تشير الى :-

نسبة التداول المقبولة لا تقل عن 1:1

نسبة السيولة السريعة المقبولة لا تقبل عن 80 %

ومن هنا يتبين ان تحليل بيانات المنشأة يشير الى انها ضمن الشروط المقبولة

وبالتالي فان قرار المصرف هو قبول طلب القرض.

ت- 3 : في التحليل الائتماني , كيف يتم تحليل قدرة الزبون الادارية كميا لأغراض منح الائتمان ؟ بين ذلك بمثال رقمي ينتهي بالموافقة على طلب القرض؟.

الحل :/ يعتمد تحليل قدرة الزبون الادارية كميا لاغراض منح الائتمان على ثلاث مؤشرات وهي : -

$$1- \text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات الاجلة}}{\text{اجمالي المدينين}}$$

$$2- \text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{عدد ايام السنة}}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

$$3- \text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{قيمة المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

لذلك نفترض ان احد الزبائن تقدم لطلب قرض من المصرف ولديه المعطيات المالية التالية عن منشأته: -

اجمالي المبيعات = 600 مليون دينار.

المبيعات الاجلة = 200 مليون دينار

المدينون = 50 مليون

المخزون = 150 مليون

ومن هذه البيانات يمكن استخراج النسب الخاصة بالقدرة الادارية للمنشأة وكما يلي :-

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{200}{50} = 4 \text{ مرات}$$

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{360}{4} = 90 \text{ يوم}$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{600}{150} = 4 \text{ مرات}$$

وذا علمنا ان السياسة الائتمانية للمصرف تشير الى :-

معدل دوران المدينين المقبولة لا يقل عن 3 مرات.

متوسط فترة التحصيل المقبولة لا يزيد عن 100 يوم

معدل دوران المخزون المقبولة لا يقل عن 3 مرات .

ومن هنا يتبين ان تحليل بيانات المنشأة يشير الى انها ضمن الشروط المقبولة وبالتالي فان قرار المصرف هو قبول طلب القرض.

ت - 4 : في التحليل الائتماني , كيف يتم تحليل قدرة الزبون الفنية كـ

لاغراض منح الائتمان ؟ بين ذلك بمثال رقمي ينتهي برفض طلب القرض؟.

الحل :/ يعتمد تحليل قدرة الزبون الفنية كـ لاغراض منح الائتمان على ثلاث

مؤشرات هي :-

$$1- \text{معدل دوران مجموع الاصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

$$2- \text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول المتداولة}}$$

$$3- \text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الاصول الثابتة}}$$

لذلك نفترض ان احد الزبائن تقدم لطلب قرض من المصرف ولديه المعطيات

المالية التالية عن منشأته.::=

صافي المبيعات = 500 مليون دينار

الاصول المتداولة = 40 مليون دينار

الاصول الثابتة = 60 مليون دينار

مجموع الاصول = 100 مليون دينار

ومن هذه البيانات يمكن استخراج النسب الخاصة بالقدرة الفنية للمنشأة وكما يلي : -

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول} = \frac{500}{40} = 12.5 \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \frac{500}{60} = 8.3 \text{ مرة}$$

$$\text{معدل دوران مجموع الثابتة} = \frac{500}{100} = 5 \text{ مرة}$$

واذا علمنا ان السياسة الائتمانية للمصرف :-

معدل دوران مجموع الاصول المقبول لا يقل عن 15 مرة .

معدل دوران الاصول الثابتة المقبول لا يقل عن 10 مرات.

معدل دوران الاصول المتداولة المقبول لا يقل عن 7 مرات.

ومن هنا يتبين ان التحليل بيانات المنشأة يشير الى انها ليست ضمن الشروط المقبولة وبالتالي فان قرار المصرف هو رفض طلب القرض.

ت 5 : في التحليل الائتماني , كيف يتم تحليل رأسمال المنشأة كمياً لأغراض منح الائتمان ؟ بين ذلك بمثال رقمي ينتهي بالموافقة على طلب القرض؟.

الحل :/يعتمد تحليل رأسمال المنشأة كمياً لأغراض منح الائتمان على ثلاث

$$\text{مؤشرات هي: - نسبة المديونية} = \frac{\text{المديونية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$\text{نسبة المديونية الى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الاجل} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

لذلك نفترض ان احدى المنشأة تقدمت بطلب قرض من المصرف ولديها البيانات المالية التالية :-

المطلوبات المتداولة = 300 مليون دينار

مجموع المطلوبات = 500 مليون دينار

حق الملكية = 800

مجموع الموجودات = 1300 مليون دينار

ومن هذه البيانات يمكن استخراج النسب الخاصة براس المال المنشأة وكما يلي

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{500}{1300} \times 100 = 38\%$$

$$\text{نسبة المديونية الى حق الملكية} = \frac{500}{800} \times 100 = 62.5\%$$

$$\text{نسبة مديونية قصيرة الاجل} = \frac{300}{800} \times 100 = 37.5\%$$

وإذا علمنا ان السياسة الائتمانية للمصرف تشير الى :-

نسبة المديونية المقبولة لا تزيد على 50%

نسبة المديونية الى حق الملكية لا تزيد 70 %

نسبة المديونية قصيرة الاجل المقبول لا تزيد على 50%.

ومن هنا يتبين ان تحليل بيانات المنشأة يشير الى انها ضمن الشروط المقبولة وبالتالي فان قرار المصرف هو قبول طلب القرض.

ت-5 : في التحليل الائتماني , كيف يتم تحليل ظروف المنشأة كمياً لأغراض منح الائتمان ؟ بين ذلك بمثال رقمي ينتهي بالموافقة على طلب القرض؟.

الحل :/ يعتمد تحليل ظروف المنشأة كمياً لأغراض منح الائتمان على ثلاث مؤشرات هي : -

$$\text{العائد على المبيعات} = 100 \times \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\text{العائد على الموجودات} = 100 \times \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{العائد على حق الملكية} = 100 \times \frac{\text{صافي الارباح بعد الضرائب}}{\text{حق الملكية}}$$

لذلك نفترض ان احدى المنشأة تقدمت بطلب قرض من المصرف ولديها بيانات المالية :-

صافي الارباح = 50 مليون دينار

المبيعات = 900 مليون دينار

الموجودات = 600 مليون دينار

حق الملكية = 400 مليون دينار

ومن هذه البيانات يمكن استخراج النسب الخاصة بظروف المنشأة وكما يلي :-

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{50}{900} \times 100 = 5.5\%$$

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{50}{600} \times 100 = 8\%$$

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{50}{400} \times 100 = 12.5\%$$

واذا علمنا ان السياسة الائتمانية للمصرف تشير الى :-

العائد على المبيعات المقبول لا يقل عن 4 %

العائد على الموجودات المقبول لا يقل عن 5 %

العائد على الموجودات حق الملكية لا يقل عن 10%

ومن هنا يتبين ان التحليل بيانات المنشأة يشير الى انها ضمن الشروط المقبولة

وبالتالي فان قرار المصرف هو قبول طلب القرض.

اسئلة الفصل السابع عشر

- س1: عرف شخصية الزبون وكيف يتم تحليلها كميا لأغراض منح الائتمان ؟
وضح ذلك بمثال رقمي ينتهي بالموافقة على طلب القرض؟.
- س 2 : عرف قدرة الزبون المالية وكيف يتم تحليلها كميا لأغراض منح الائتمان ؟ وضح ذلك بمثال رقمي ينتهي بعدم الموافقة على طلب القرض.
- س 3 : عرف قدرة الزبون الادارية وكيف يتم تحليلها كميا لأغراض منح الائتمان , وضح ذلك بمثال رقمي ينتهي بالموافقة على طلب القرض؟.
- س 4: عرف قدرة الزبون الفنية وكيف يتم تحليلها كميا لأغراض منح الائتمان , وضح ذلك بمثال رقمي ينتهي بعدم الموافقة على طلب القرض؟.
- س 5 : عرف رأسمال الزبون وكيف يتم تحليله كميا لأغراض منح الائتمان , وضح , ذلك بمثال رقمي ينتهي بالموافقة على طلب القرض؟.
- س 6 : عرف ظروف الزبون وكيف يتم تحليلها كميا لأغراض منح الائتمان , وضح ذلك بمثال رقمي ينتهي بعدم الموافقة على طلب القرض .

الفصل الثامن عشر

مفهوم وأهمية الاستثمار المصرفي

Concept and Importance of Investment Banking

أولاً: فلسفة الاستثمار المصرفي Investment Banking Philosophy

كما ذكر سابقا بان الوظيفة المصرفية الرئيسة الثالثة بعد قبول الودائع ومنع الائتمان هي الاستثمار (Investment)، وهو يشكل واحدة من المحافظ الثمانية لميزانية المصرف والاستثمار من وجهة النظر المصرفية هو توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل تخطي المبلغ المستثمر وعلاوة المخاطرة وتتجاوز معدل التضخم أو هو توجيه أصول المصرف المملوكة (المتوفرة) أو المقترضة (التي يمكن توفيرها) الى مجالات انتاجية لتحقيق إيرادات كافية تغطي تكاليفها وهامش المخاطرة فيها وهامش التضخم المتوقع اضافة الى تحقيق عائد ايجابي اضافي.

ويأخذ الاستثمار عموما عدة اشكال، فقد يستثمر المصرف أمواله في بيع وشراء العقارات والأراضي (Real Estate) وقد يرى المصرف تطوير استثمار الأراضي في بنائها قبل اعادة بيعها تحقيقا لعوائد أكبر، وعلى الرغم من انخفاض سيولة هذا الاستثمار الا أن درجة الأمان فيه تكون كبيرة كذلك تكون العوائد المتحققة منه كبيرة أيضا. كما قد يستثمر المصرف أمواله في المعادن الثمينة Precious Metals كالذهب والفضة والالماز وغيرها، محققا منها عوائد كبيرة سواء من خلال المتجرة بها أو حفظها واستثمار ارتفاع اسعارها. وقد يأخذ الاستثمار شكل المشاريع

الاقتصادية (Economic Projects) التي يتولى المصرف انشائها أو المشاركة في انشائها، صناعية كانت أم زراعية أم خدمية أم غير ذلك. حيث تتميز هذه الاستثمارات بانخفاض درجة مخاطرتها نسبيا إذا كانت مبنية على دراسات جدوى معمقة، في ذات الوقت تكون ذات عوائد مستمرة ومرتفعة إضافة إلى اشتراك المصرف في ادارتها. وقد يستثمر المصرف أمواله في العملات الأجنبية (Foreign Currencies) مستفيدا من تغير اسعارها وحالات العرض والطلب عليها، أو توفيرها لزبائنه مستفيدا من فروقات الأسعار في البيع أو الشراء. وأخيرا فإن الشكل الأهم في الاستثمار المصرفي هو الاستثمار المالي (Financial Investment)، الذي سيتم التركيز عليه في هذا الكتاب لأهميته واعتماده) في مصارفنا بشكل واسع، على أنه يأخذ بدوره ثلاثة اشكال، فقد يستثمر المصرف أمواله في استثمارات غير قابلة للتداول كالسندات الادخارية الحكومية (Saving Bonds) أو الاستثمارات المتداولة في سوق النقد مالاوراق التجارية وأذونات الخزينة (Treasury Bills)، أو الاستثمارات المتداولة في سوق راس المال كالاسهم العادية (Stocks Common) والأسهم الممتازة (Preferred Steel) والسندات (Bonds).

وللاستثمار أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية فهو الذي يحرك عجلة الاقتصاد ويستغل الموارد المتوفرة ويوفر المنتجات سلعا كانت أم خدمات، ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية والمالية وغيرها، أما بالنسبة لأهمية الاستثمار في العمل المصرفي فكما ذكر سابقا بأن الاستثمارات المصرفية تعد الاتجاه الثاني لتوظيف أموال المصرف بعد الائتمان ولا بد لقيادة المصرف من ادارتها بصورة صحيحة محققة الأهداف الرئيسة للمصرف في الربحية والسيولة والأمان ونظرا لخصوصية

الاستثمارات المالية في علاقتها مع تلك الأهداف فإن ادارة المصرف (تمسك العصي من الوسط من خلال إدارة تلك الاستثمارات، اذ ان الاستثمارات على عكس الاستخدامات الأخرى لاموال المصرف تتميز بوسطية العلاقة مع كل من الربحية و السيولة والأمان) كما يتضح من الجدول (18-1) فاذا مارأت ادارة المصرف توفر نقدية فائضة عن التزاماتها الحالية في فترة معينة أي زيادة في سيولتها راحت تشتري الأوراق المالية ذات الربح المتوسط الأكثر من النقدية بهدف تحقيق ربح اضافي متحملة مخاطرة اضافية مقبولة المتوسط الأكثر من النقدية جراء ذلك وعلى العكس من ذلك اذا مارأت نقصا في سيولتها في فترة معينة وتحتاج الى نقد اضافي لسداد التزاماتها او لمشاريع ائتمانية اكثر ربحية راحت تبيع جزءا من تلك الأوراق المالية التي تتميز بسيولة وسطية بين الاثنين، وهكذا.

هذا من جانب ومن جانب اخر فإن ادارة المصرف في استثمارها لأموالها في الأوراق المالية تضع الأمان كهدف ثالث نصب اعينها وبالتالي فهي لاتستثمر جميع اموالها في الائتمانات ذات الربحية العالية والتي في ذات الوقت ذات المخاطرة العالية بل تعمل على الموازنة بين الربحية أو العائد المتحقق من هذه الاستثمارات والمخاطرة التي تتعرض لها تلك الاستثمارات عاملة على تعظيم الربحية وتخفيض المخاطرة.

جدول (1-18)

خصائص موجودات المصرف

نوع استخدام	الربحية	السيولة	الامان
النقدية	واطنة	عالية	عالية
الائتمان	عالية	واطنة	واطنة
الاستثمار	متوسطة	متوسطة	متوسطة

ثانياً: الأوراق النقدية والتجارية والمالية:

Banknotes, Commercial and Financial Securities

مثلاً هو معروف أن المصرف يتعامل بثلاثة أنواع من الأوراق هي النقدية والتجارية والمالية والأولى تتمثل بالنقود الورقية والمعدنية المعروفة سواءاً كانت محلية أو اجنبية بينما تتمثل التجارية بالشيكات والكمبيالات والسفاتيح اما المالية فهي الأسهم و السندات.

ويمكن القول أن الورقة التجارية تشبه الورقة النقدية من حيث كونها يؤديان نفس الوظائف في الوفاء والائتمان ولانهما يتسمان بقابلية التداول وان كان دور الورقة التجارية في جميع هذه النواحي محدود مقارنة مع الورقة النقدية. ويختلفان في عدة وجوه اخرى منها أن الورقة النقدية تصدر عادة عن سلطة مخولة من الدولة اما الورقة التجارية فيستطيع أي شخص انشائها دون طلب اجازة من السلطة القائمة. كما أن الورقة النقدية تصدر بشكل خاص وبنقوش ورسوم معينة تجعلها بمثابة النسخ

المتطابقة بينما تكسون الأوراق التجارية صحيحة ولو كتبت بأي شكل أو بأي مداد طالما احتوت البيانات اللازمة التي أوردتها القانون. كما تعد الورقة النقدية قيمة بحد ذاتها بغض النظر عن غطاء العملة التي تستند إليه بعكس الورقة التجارية والتي لا تسمو إلى درجة الورقة النقدية في هذا المضمار.

من جهة أخرى تشبه الورقة المالية الورقة التجارية من حيث قابليتها للتداول ولو ان قابلية الورقة المالية اضعف من قابلية الورقة التجارية في التداول لما تضعه الشركات من قيود تحد من قابليتها للتداولي. وكذلك من حيث وجود مبلغ مرقوم في كل منها هو القيمة الاسمية للأولى ومبلغ التعهد والالتزام في الثانية مع الإشارة الى ان المبلغ المرقوم في الورقة التجارية يعد أكثر ثباتاً منه في الورقة المالية. ويكون حامل الورقة التجارية دائناً بمبلغها بينما يكون السهم في الأوراق المالية شريكاً وحامل السند دائناً للشركة وتفرق الورقة التجارية من الورقة المالية بالنظر إلى وظيفة الأولى في استعمالها كأداة وفاء وأداة ائتمان مما يسهم في زيادة عرض النقود فيما تقتصر وظيفة الثانية الأصلية في تجميع رؤوس الأموال. وفيما يتعلق بعرض كل من الورقتين، تباع الورقة المالية بالطريقة المنصوص عليها في قانون الشركات ونظامها ولا تنتقل ملكيتها بالتظهير فيما يجوز انتقالها بالمناولة إذا كانت لحاملها أما الورقة التجارية فتنتقل ملكيتها ويتم رهنها بالتظهير أو بالمناولة اليدوية.

ثالثاً: الأوراق المالية:

وهي عبارة عن صكوك تثبت ديناً لشخص معين (أو جهة معينة) لدى جهة أخرى، أو أنها تثبت أن لشخص معين أو جهة معينة حصة في رأسمال شركة معينة وبعبارة أخرى فإن الأوراق المالية إما أن تكون صكوك مديونية كالسندات أو صكوك ملكية كالأسهم.

1. السندات Bonds :

هي صكوك تثبت أن حاملها دائن للمنشأة بمبلغ معين ولفترة محددة وحيث أن هذه الصكوك تمثل قرضاً أو ديناً فإنها تستحق فائدة ثابتة وعادة ما يتم دفع هذه الفائدة بشكل دوري إما كل ستة شهور أو كل سنة. ويعد السند أيضاً مصدر تمويل طويل الأجل تلجأ المنشأة إليه للحصول على احتياجاتها من خلال الاكتتاب العام عن طريق سوق رأس المال. لذلك فإن السند يتصف بأنه أداة دين ثابت الدخل لأن حامله يتقاضى فائدة سنوية ثابتة، محدود الأجل فهو يصدر باجل محدد يستحق بحلوله وهي قابلة للتداول .

2. الأسهم العادية Ordinary Shares :

وهي صكوك الملكية التي تكون في مجموعها رأس مال المنشأة سواء تم إصدار هذه الأسهم عند تأسيس المنشأة أو عند زيادة رأسمالها ويعرف السهم بأنه يمثل صك قابل للتداول يصدر عن منشأة مساهمة ويعطى المساهم الحق ليمثل حصته في رأس مال المنشأة، وتعد الأسهم العادية أداة التمويل الرئيسة لتكوين رأس المال في المنشآت المساهمة وإن حامل الأسهم العادية يشارك في المخاطر التجارية أو غيرها أما حقوقه فهي حق المشاركة والتصويت ورسم سياسة المنشأة في اجتماعات الهيئات العامة

وآق انتخاب مجلس الإدارة ومدقي الحسابات. واستلام نصيبه من الأرباح الموزعة.
وآق الأفضلية في الإصدارات الجديدة.

3. الأسهم الممتازة: Nbsp Share

يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة دفترية وقيمة اسمية وقيمة سوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، ولأامل السهم الممتاز أولوية على حملة الأسهم العادية، وذلك سواء في الربح الموزع سنويا أو اقتسام أصول الشركة عند إفلاسها أو عند تسبيل أصولها وإذا لم تحقق أرباحا في سنة مالية ما أو تحققت أرباحا ولكن قررت الإدارة عدم توزيعها عندئذ لا يحق للمنشأة إجراء توزيعات على حملة الأسهم العادية في أي عام مقبل ما لم يتحصل حملة الأسهم الممتازة على التوزيعات السابقة على أن الأسهم الممتازة لها نسبة ثابتة من الربح تحدد مسبقا ولا تتغير سنويا بحسب أرباح الشركة.

وللمقارنة بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

- الأسهم الممتازة آق في الحصول على نسبة ثابتة من الربح لا تتغير سنويا في آين كل ما تبقى من أرباح هو لحملة الأسهم العادية إذا حققتها المنشأة وصدر قرار مجلس الإدارة بتوزيعها.
- الأسهم الممتازة لأتشارك في الإدارة بعكس الأسهم العادية التي تشارك في الإدارة.

• عند تصفية المنشأة لأي سبب فان للاسهم الممتازة الأولوية في السداد أما الأسهم العادية فانها لا تأخذ نصيبها من أصول المنشأة عند التصفية الا بعد سداد الالتزامات جميعها.

• تعد الأسهم الممتازة اقل خطورة بالنسبة للمستثمر من الأسهم العادية.

اما المقارنة بين الأسهم والسندات:

• يحق لمالك السهم التدخل في ادارة المنشأة والاطلاع على سجلاتها والترشيح و التصويت وحضور اجتماعاتها جمعيتها العمومية بينما لا يحق ذلك لمالك السند.

• لا يحصل مالك السهم على أرباح الا اذا حققت المنشأة ربحا وقررت المنشأة توزيعه بينما يحصل مالك السند على فوائد سنوية ثابتة حتى لو لم تحقق المنشأة ربحا على أن ربح السهم عادة ما يكون اكثر من فائدة السند لان الأول يتعرض لمخاطر أكثر من الثاني.

• لا يحق لمالك السهم استرداد قيمة الاسهم مادامت المنشأة قائمة واذا اراد الحصول على قيمة اسهمه اتجه للسوق المالي وقام ببيعها، أما مالك السند فلا يحق له الحصول على قيمة السند الا بعد انتهاء فترة العقد المتفق عليها أي أن الأول ليس له تاريخ استحقاق بينما يوجد الثاني مثل هذا الربح.

• لمالك السند الأولوية في الحصول على حقوقه عند توزيعها او عند تصفية المنشأة على صاحب السهم مهما كان نوعه سهما ممتازا أم عاديا.

- يكون المالك السند ضماناً على أمواله ليتمكن من استرداد المبلغ الذي أقرضه
ولذلك صنف السندات على أساس الضمان أما مالك الأسهم فليس لديه ضمانات.

اسئلة الفصل الثامن عشر

- س1. ماهي الفلسفة المعتمدة في الاستثمار المصرفي؟
- س2. ميز بين الأوراق النقدية والتجارية والمالية؟
- س3. عرف الأوراق المالية وماهي انواعها؟
- س4. قارن بين الأسهم العادية والسهم الممتازة كادوات استثمارية مصرفية؟
- س5. قارن بين الأسهم والسندات كادوات استثمارية مصرفية؟

الفصل التاسع عشر

عائد ومخاطرة استثمارات المصرف

Return and Risk Investment Bank

أولاً: عائد المحفظة الاستثمارية:

Return of Investment Portfolio

يعتمد عائد المحفظة الاستثمارية على العوائد التي تحققها الأوراق المالية المكونة لها وهيكل المحفظة أي حجم المبالغ المستثمرة في كل منها، ولغرض استخراجها يستخرج المعدل الموزون لعوائد مكوناتها، والذي يعتمد على المعادلة التالية:
عائد المحفظة = مجموع حاصل ضرب عائد كل ورقة في وزنها النسبي

$$ع م = \text{مجموع } ع ر \cdot \text{ور}$$

على أساس:

$$ع م = \text{معدل عائد المحفظة}$$

$$ع ر = \text{معدل عائد كل ورقة مالية فيها}$$

$$\text{ور} = \text{الوزن النسبي لتلك الورقة ضمن المحفظة}$$

ويستخرج معدل عائد الورقة، باستخراج النسبة المئوية للارباح (بالنسبة للاسهم) او الفوائد (بالنسبة للسندات) المتوقعة أو المستلمة على سعر شراء الورقة :

$$\text{معدل عائد الورقة} = \frac{\text{صافي الدخل} \times 100}{\text{سعر الشراء}}$$

$$ع ر = \frac{100 \times \text{ص ر}}{\text{س ر}}$$

أما الوزن النسبي للورقة فهو النسبة المئوية للمبلغ المستثمر إلى مبلغ المحفظة الكلي:

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{\text{المبلغ المستثمر في الورقة}}{\text{مبلغ المحفظة الكلي}} \times 100$$

ولتسهيل عملية استخراج عائد المحفظة يمكن اعتماد الجدول (17-2) واعتمادا على الأعمدة الأول والثاني والثالث يمكن استخراج الأعمدة الأخرى، وكما يلي:

1. من خلال العمود الأول والثاني والثالث يتبين أن المحفظة الاستثمارية مجال الدراسة تتكون من اربعة اوراق مالية: سندات حكومية (العمود الأول) تم الاستثمار فيها (100) مليون دينار (العمود الثاني) بمعدل عائد 10% (العمود الثالث)، وسندات القطاع الخاص مستثمر فيها (150) مليون دينار بمعدل عائد 12%، واسهم لشركة الزوراء مستثمر فيها مبلغ ٢٥٠ مليون دينار بمعدل عائد 16%، واخيرا هناك (300) مليون دينار مستثمرة في أسهم شركة النيل بمعدل عائد 20%.

الجدول (19-1)

استخراج عائد المحفظة

الورقة	المبلغ المستثمر	معدل العائد	الوزن	ع.و
سندات حكومية	100	10%	12.5%	1.25%
سندات شركة النور	150	12%	18.75%	2.25%
اسهم شركة الزوراء	250	16%	31.25%	5%
اسهم شركة النيل	300	20%	37.5%	7.5%
المجموع (ع)	800	—	100%	16%

2. يمكن استخراج الوزن النسبي لكل ورقة كما يلي:

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{\text{المبلغ المستثمر في الورقة}}{\text{مبلغ المحفظة الكلي}} \times 100$$

$$\text{للسندات الحكومية ور} = \frac{100 \times 100}{800} = 12.5\%$$

وهكذا لجميع الأوراق المالية في المحفظة وكما في الجدول، فيتكون العمود الرابع.

3. استخراج حاصل ضرب معدل عائد كل ورقة في وزنها النسبي وكما يلي:

$$\text{ع. ور} = \text{ع} \times \text{و}$$

$$\text{للسندات الحكومية ع. ور} = 10\% \times 12.5\% = 1.25\%$$

وهكذا لجميع الأوراق المالية في المحفظة وكما في الجدول ، فيتكون العمود الخامس.

4. جمع حواصل الضرب في العمود الخامس (16%) ليمثل معدل العائد الموزون للمحفظة الاستثمارية للمصرف (ع.م).

3. وهنا يتوجب الانتباه إلى أن ادارة الاستثمار في المصرف اذا ما ارادت زيادة معدل العائد لمحفظتها فعليها تخفيض الأهمية النسبية (نسبة) للأوراق ذات معدلات العائد المنخفض أي بيع قسم منها ورفع الأهمية النسبية (نسبة) الأوراق ذات معدلات العائد المرتفع أي شراء قسم منها . على أن ذلك ليس مفتوحا دون قيود فهو يصطدم بالمخاطرة المتوقعة اذ يتوجب أن لا ترتفع إلى مستويات كبيرة، وهو ما سيتوضح في الفقرة التالية.

ثانياً: مخاطرة المحفظة الاستثمارية: Risk of Investment Portfolio

لأن المخاطرة بالنسبة للأوراق المالية تعني مستوى تقلب عائدها المستقبلي المتوقع فهي تقاس لكل ورقة من أوراق المحفظة الاستثمارية من خلال تشتت عوائدها المتوقعة عن متوسط تلك العوائد، أي باستخراج الانحراف المعياري (Standard Deviation) لعوائد تلك الورقة، وكذلك الحال بالنسبة للمحفظة

الاستثمارية ككل والتي تعني أيضا مستوى تقلب عائدها الكلي المستقبلي المتوقع، وهي تقاس باستخراج الانحراف المعياري للمحفظة.

1. مخاطرة الورقة الواحدة Risk Per Sheet:

وبالنسبة الى مخاطرة الورقة الواحدة فيمكن استخراجها كما ذكرنا باستخراج الانحراف المعياري (Standard Deviation) لعوائد تلك الورقة على وفق المعادلة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum (E - \bar{E})^2}{n}}$$

اذ ان :

σ = الانحراف المعياري لعوائد الورقة المالية

E = عائد الورقة

$\bar{E}$ = المتوسط الحسابي لعوائد الورقة

كما يمكن أن تقاس المخاطرة ايضا باعتماد معامل التباين أو معامل الاختلاف أو معامل التباين (Coefficient of Variation) الذي يعتمد على قسمة الانحراف المعياري السابق على متوسط معدلات العائد، أي:

$$CV = \frac{\sigma}{\bar{E}}$$

على اساس ان CV = معامل التباين

ولتسهيل عملية استخراج مخاطرة الورقة المالية يمكن اعتماد الجدول (3-19) واعتمادا على الأعمدة الأول والثاني والثالث يمكن استخراج الأعمدة الأخرى، وكما يلي:

- من خلال العمود الأول يتبين انه تتوفر لدينا اربعة مشاهدات لمعدل العائد المتوقع لهذه الورقة.
- في العمود الثاني تتبين تلك المعدلات وهي متباينة ارتفاعا وهبوطا بين 15% كحد أعلى و6% كحد ادني. وقد تركنا النسبة المئوية في العمليات الحسابية على أن نعيدها في نهاية حل المعادلة.

جدول (19-2)

استخراج الانحراف المعياري الورقة

ن	ع	ع	ع-ع	ع ² (ع-ع)
1	6		4-	16
2	15	%10	5	25
3	7		3-	9
4	12		2	2
	40			52

- يستخرج متوسط تلك المعدلات (10%) كما في العمود الثالث ثم نستخرج الفرق بينه وبين كل مشاهدة، أي انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي، كما في العمود الرابع:

$$\bar{ع} = \frac{\text{مج ع}}{ن} = \frac{40}{4} = 10$$

- تربيع تلك الانحرافات للوصول الى مربعات الانحرافات كما في العمود الخامس وجمعها للوصول الى المجموع (52). واستخراج الانحراف المعياري على وفق الصيغ التالية:

$$\sqrt{\frac{\sum (x - \bar{x})^2}{n}} = s$$

$$3.6 = \sqrt{\frac{52}{4}} = s \quad \text{اي } 3.6\%$$

• استخراج معامل التباين بقسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي:

$$\frac{s}{\bar{x}}$$

$$0.36\% = \frac{3.6\%}{10} =$$

وتعتمد هذه الخطوات لجميع عناصر المحفظة، أي لجميع الأوراق المالية المكونة للمحفظة.

2. مخاطرة المحفظة الاستثمارية:

كما ذكرنا أن مخاطرة المحفظة تستخرج بالانحراف المعياري المشترك للمحفظة، والذي يعتمد على مجموعة من المتغيرات هي:

ح₁ = الانحراف المعياري لعوائد الأوراق المكونة لها ح₁، ح₂

و₁ = الوزن النسبي للأوراق المكونة لها و₁، و₂

ر = معامل الارتباط بين عوائد كل ورقتين من أوراقها

لذلك فإن معادلة استخراج مخاطرة المحفظة ستتعدد كلما زاد عدد الأوراق المكونة لها، لذلك سنعتمد في هذه المرحلة على أبسطها وهي التي تتكون من ورقتين مالييتين فقط، على أن نترك للطالب البحث عن معادلة تعدد الأوراق المالية في كتب الاستثمار المالي

$$s_p = \sqrt{(w_1 \cdot s_1)^2 + (w_2 \cdot s_2)^2 + 2(w_1 \cdot w_2 \cdot s_1 \cdot s_2 \cdot r)}$$

فعلى افتراض وجود ورقتين ماليتين الأولى لشركة أكد والثانية لشركة اشور وكان الوزن النسبي للأولى 0.70 والثانية 0.30 وكان الانحراف المعياري لعوائد الأولى 12% وللثانية 8%، في حين كان معامل الارتباط بين عوائدهما بواقع 0.6، فنستخرج مخاطرة المحفظة المكونة لهما كما يلي:

$$\sigma_p = \sqrt{0.6 \times (0.30 \times 0.08)(0.70 \times 0.12) + 0.30^2 \times 0.08^2 + 0.70^2 \times 0.12^2}$$

$$\sigma_p = 0.10 \dots = 10\%$$

وهنا من الضروري الانتباه الى الملاحظات التالية:

ان مخاطرة المحفظة تزداد كلما زادت مخاطرة الأوراق المكونة لها أو زادت مخاطرة بعضها (مع ثبات المتغيرات الأخرى). وفي مثالنا السابق، اذا ما زادت مخاطرة الورقة الأولى الى 16% والثانية الى 10% ستكون مخاطرة المحفظة:

$$\sigma_p = \sqrt{0.6 \times (0.30 \times 0.10)(0.70 \times 0.16) + 0.30^2 \times 0.10^2 + 0.70^2 \times 0.16^2}$$

$$\sigma_p = 0.132 \dots = 13.2\%$$

وهذه المخاطرة اكبر من مخاطرة المحفظة في الحالة الأولى (10%)

- أن مخاطرة المحفظة تزداد كلما زاد الوزن النسبي للأوراق ذات المخاطرة الأعلى (مع ثبات المتغيرات الأخرى). وفي مثالنا السابق، اذا ما زاد الوزن النسبي للورقة الأولى ذات المخاطرة الأكبر الى 90% وانخفض الوزن النسبي للثانية الى 10% (يجب ان يكون مجموع الأوزان 100%) ستكون مخاطرة المحفظة:

$$\sigma_p = \sqrt{0.6 \times (0.10 \times 0.08)(0.90 \times 0.12) + 0.10^2 \times 0.08^2 + 0.90^2 \times 0.12^2}$$

$$\sigma_p = 0.113 \dots = 11.3\%$$

وهذه المخاطرة أكبر من مخاطرة المحفظة في الحالة الأولى (10%)

- أن مخاطرة المحفظة تزداد كلما زاد معامل الارتباط بين معدلات عوائد أوراقها، وتنخفض كلما انخفض معامل الارتباط بين تلك العوائد. وينخفض أكثر اذا كان معامل الارتباط سالباً (مع ثبات المتغيرات الأخرى).

وفي مثالنا السابق اذا ما اصبح معامل الارتباط في اعلاه (1+) ستكون مخاطرة المحفظة:

$$\sigma_p = \sqrt{1 \times (0.30 \times 0.08)(0.70 \times 0.12) + (0.30 \times 0.08)^2 + (0.70 \times 0.12)^2}$$

$$\sigma_p = 0.108 \text{ } 10.8\%$$

وهذه المخاطرة اكبر من مخاطرة المحفظة في الحالة الأولى (10%).

- اما اذا انخفض معامل الارتباط الى الصفر فستكون مخاطرة المحفظة:

$$\sigma_p = \sqrt{0 \times (0.30 \times 0.08)(0.70 \times 0.12) + (0.30 \times 0.08)^2 + (0.70 \times 0.12)^2}$$

$$\sigma_p = 0.087 \text{ } 8.7\%$$

وهذه المخاطرة أدنى من مخاطرة المحفظة في الحالة الأولى (10%).

- واذا ما انخفض معامل الارتباط اكثر الى (-1) فستكون مخاطرة المحفظة:

$$\sigma_p = \sqrt{(1-1) \times (0.30 \times 0.08)(0.70 \times 0.12) + (0.30 \times 0.08)^2 + (0.70 \times 0.12)^2}$$

$$\sigma_p = 0.06 \text{ } 6\%$$

وهذه المخاطرة ادنى من مخاطرة المحفظة في الحالتين الأولى (10%) والثانية (8.7%).

تطبيقات عملية

1- اشرح كيف يتم استخراج معدل عائد السهم؟ وضح ذلك بمثال افتراضي لسهم شركة اشور؟

الحل:

يعتمد استخراج معدل عائد السهم على صافي الدخل السنوي للسهم المتمثل بالارباح السنوية الموزعة وسعر شرائه على وفق القانون التالي:

$$\text{معدل عائد الورقة} = \frac{\text{صافي الدخل} \times 100}{\text{سعر الشراء}}$$

وعليه نفترض المعطيات التالية لشركة اشور:

صافي الدخل السنوي = 24 دينار

سعر شراء السهم = 192 دينار

$$\text{فيكون معدل عائد السهم} = \frac{100 \times 24}{192} = 12.5\%$$

2. اشرح كيف يتم استخراج معدل عائد السند؟ وضح ذلك بمثال افتراضي لسند شركة اور؟

الحل:

يعتمد استخراج معدل عائد السند على صافي الدخل السنوي للسند المتمثل بالفائدة السنوية المحددة للسند وسعر شرائه على وفق القانون التالي:

$$\text{معدل عائد الورقة} = \frac{\text{صافي الدخل} \times 100}{\text{سعر الشراء}}$$

وعليه نفترض المعطيات التالية لشركة اور:

الفائدة السنوية = 33 دينار

سعر شراء السهم = 165 دينار

$$\text{فيكون معدل عائد السند} = \frac{100 \times 33}{165} = 20\%$$

3. اشرح كيف يتم استخراج معدل عائد المحفظة الاستثمارية؟ وضح ذلك بمثال افتراضي لمحفظة شركة اكد التي تتكون من سنيين وثلاثة اسهم؟

الحل:

يعتمد استخراج معدل عائد المحفظة الاستثمارية على عائد كل ورقة من اوراقها ووزنها النسبي على وفق القانون التالي:

عائد المحفظة = مجموع حاصل ضرب عائد كل ورقة في وزنها النسبي

عم = مج عر . ور

على اساس:

ع = معدل عائد المحفظة

عر = معدل عائد كل ورقة مالية فيها

ور = الوزن النسبي لتلك الورقة ضمن المحفظة

ويستخرج الوزن النسبي للورقة كما يلي:

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{\text{المبلغ المستثمر في الورقة} \times 100}{\text{مبلغ المحفظة الكلي}}$$

وعليه نفترض المعطيات الواردة في الجدول (4-17) وللاعمدة الثلاث الأولى التي نستخرج على اساسها العمودين الاخرين. اي نفترض وجود خمسة اوراق مالية في محفظة شركة اكد فهناك سندات حكومية بمبلغ 500 الف دينار معدل عائدها السنوي 14% وهكذا لكل من سندات شركة النوارس والاوراق الأخرى.

ثم نستخرج الوزن النسبي لكل ورقة بقسمة المبلغ المستثمر فيها على مجموع المبلغ المستثمر في المحفظة فمثلا:

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{\text{المبلغ المستثمر في الورقة} \times 100}{\text{مبلغ المحفظة الكلي}}$$

$$\text{الوزن النسبي لسندات اعمار الوطن الحكومية} = 100 \times \frac{500}{3000} = 17\%$$

هكذا لجميع الأوراق الأخرى فيكون العمود الخاص بالوزن النسبي ليتم بعد ذلك. ضرب معدل عائد كل ورقة في وزنها النسبي فمثلا بالنسبة الى سندات اعمار الوطن الحكومية:

$$\text{عر} = \text{معدل العائد} \times \text{الوزن النسبي}$$

وهكذا بالنسبة إلى الأوراق المالية الأخرى ليتكون العمود الخامس والآخر من الجدول ومن مجموعه يتكون عائد المحفظة البالغ 9.9%.

الجدول (3-19)

استخراج عائد المحفظة لشركة اكد

الورقة المالية	المبلغ المستثمر	معدل العائد	الوزن	ع. و
1 سندات اعمار الوطن الحكومية	500	%14	%17	2.38
2 سندات شركة النوارس الاهلية	800	%12	%27	3.24
3 اسهم شركة البنين	400	%10	%13	1.3
4 اسهم شركة الاهوار	700	%6	%23	1.38
5 اسهم شركة النهرين	600	%8	%20	1.6
المجموع (ع)	3000	-	%100	%9.9

4. اشرح كيف يتم استخراج مخاطرة السهم؟ وضح ذلك بمثال افتراضي لسهم شركة سومر اعتمادا على ستة مشاهدات العائد ذلك السهم؟

الحل:

يعتمد قياس مخاطرة السهم على حساب الانحراف المعياري (Standard Deviation) لعوائد ذلك السهم على وفق المعادلة التالية:

$$\text{ح} = \text{مج} \sqrt{\frac{\sum (ع - \bar{ع})^2}{ن}}$$

اذ ان :

ح= الانحراف المعياري لعوائد الورقة المالية

ع = عائد الورقة

ع = المتوسط الحسابي لعوائد الورقة

كما يمكن أن تقاس المخاطرة أيضا باعتماد معامل التباين أو معامل الاختلاف أو معامل التباين (Coefficient Of Variation) الذي يعتمد على قسمة الانحراف المعياري السابق على متوسط معدلات العائد، أي:

$$\frac{\text{خ}}{\text{ع}}$$

على اساس ان خ = معامل التباين

وعلى ذلك نفترض المعطيات الواردة في العمودين الاول والثاني من الجدول (5-17) حيث يبين الاول المشاهدات والتي عادة ما تكون سنوية فيما يبين الثاني معدل العائد السنوي.

جدول (4-19)

استخراج الانحراف المعياري للورقة

ن	ع	ع	ع-ع	ع ² (ع-ع)
1	12		1	1
2	8	%11	3-	9
3	15		4	16
4	10		1-	1
5	7		4-	16
6	14		3	9
	66			52

- يستخرج متوسط تلك المعدلات (11%) كما في العمود الثالث وكما يلي:

$$\bar{ع} = \frac{66}{6} = \frac{11}{1}$$

ثم نستخرج الفرق بينه وبين كل مشاهدة، أي انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي، كما في العمود الرابع ليتم تربيعها كما في العمود الخامس واستخراج الانحراف المعياري على وفق الصيغى التالية:

$$ح = \sqrt{\frac{\sum (ع - \bar{ع})^2}{n}}$$

$$ح = \sqrt{\frac{53}{6}} = 3.9 \text{ أي } 3.9\%$$

- استخراج معامل التباين بقسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي:

$$خ = ح = \frac{2.9\%}{0.29\%} = \frac{2.9}{0.29} = 10$$

5- كيف يتم قياس مخاطرة المحفظة الاستثمارية؟ وضح ذلك لمحفظه تتكون من ورقتين تكون مخاطرة الاولى اكبر من مخاطرة الثانية؟ ومجيبا على التساؤلات التالية:

1. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا زادت الأهمية النسبية للورقة الثانية؟
2. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا ما زادت الأهمية النسبية للورقة الأولى؟
3. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا ما زاد معامل الارتباط ووصل إلى واحد صحيح؟
4. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا ما انخفض معامل الارتباط ووصل إلى صفر؟
5. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا ما اصبح معامل الارتباط سالبا؟

الحل:

تقاس مخاطرة المحفظة بالانحراف المعياري المشترك للمحفظة على وفق المعادلة التالية:

$$\sigma_p = \sqrt{(10 \cdot 10) + (20 \cdot 20) + 2(10 \cdot 20)(0.18 \cdot 0.12 \cdot 0.4)}$$

فعلى افتراض وجود ورقتين مالتيتين الأولى لشركة نينوى والثانية لشركة بابل وكان الانحراف المعياري لعوائد الأولى (مخاطرتها) 18% وللثانية 12% (بحسب شروط السؤال) وكان الوزن النسبي للأولى 0.80 وللثانية 0.20، في حين كان معامل الارتباط بين عوائدهما بواقع 0.4، فنستخرج مخاطرة المحفظة المكونة لهما كما يلي:

$$\sigma_p = \sqrt{(0.80 \cdot 0.18)^2 + (0.20 \cdot 0.12)^2 + 2(0.80 \cdot 0.18)(0.20 \cdot 0.12)(0.4)}$$

$$\sigma_p = 0.155 \text{ أي } 15.5\%$$

1. تتخفض مخاطرة المحفظة اذا زادت الأهمية النسبية للورقة الثانية لأنها ذات المخاطرة المنخفضة.
2. تزداد مخاطرة المحفظة اذا ما زادت الأهمية النسبية للورقة الأولى لأنها ذات المغامرة المرتفعة.
3. تزداد مخاطرة المحفظة اذا ما زاد معامل الارتباط ووصل الى واحد صحيح؟
4. تتخفض مخاطرة المحفظة اذا ما انخفض معامل الارتباط ووصل الى صفر؟
5. تتخفض اكثر مخاطرة المحفظة اذا ما اصبح معامل الارتباط سالبا؟

اسئلة الفصل التاسع عشر

1. اشرح كيف يتم استخراج معدل عائد السهم؟ ورغم ذلك بمثال افتراضي لهم شركة ذي قار؟

تـ2. اشرح كيف يتم استخراج معدل عائد السند؟ وضح ذلك بمثال افتراضي لسند شركة ميسان؟

تـ3. اشرح كيف يتم استخراج معدل عائد المحفظة الاستثمارية ؟ وضح ذلك بمثال افتراضي لمحفظة شركة واسط التي تتكون من ثلاث سندات وثلاثة اسهم؟

تـ4. اشرح كيف يتم استخراج مخاطرة السهم؟ وضح ذلك بمثال افتراضي لسهم شركة القادسية اعتمادا على ستة مشاهدات لهائد ذلك السهم.

تـ5. كيف يتم قياس مخاطرة المحفظة الاستثمارية ورغم ذلك لمحفظة تتكون من ورقتين تكون مغامرة الثانية اكبر من مخاطرة الأولى ؟ ومجيبا على التساؤلات التالية:

1. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا زادت الأهمية النسبية للورقة الثانية؟
2. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا مازادت الأهمية النسبية للورقة الأولى؟
3. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا مازاد معامل الارتباط ليصل إلى واحد صحيح؟
4. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا ماانخفض معامل الارتباط الى صفر؟
5. ماذا يحصل لمخاطرة المحفظة اذا مااصبح معامل الارتباط سالبا؟

الفصل العشرون

ادارة استثمارات المصرف

Managing the Bank's Investments

اولاً: المحفظة الاستثمارية وسياسات الاستثمار:

تعود الان الى ادارة المحفظة الاستثمارية المصرف التي اشرنا الى انه سيتم التركيز على المحفظة المالية فقط دون الأصول الأخرى، على اساس ان قواعد وأسس ادارة المحفظة الاستثمارية المالية تختلف عن ادارة محفظة الاستثمارات في أصول أخرى. وعليه ستكون المحفظة الاستثمارية هنا متمثلة في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى التي يتداولها المصرف (الامتلاك والبيع والشراء) لأغراضه الخاصة والتي تدعى اهداف ادارة المحفظة والمتمثلة بالمحافظة على أمواله اولا وتحقيق العوائد المناسبة منها اضافة إلى توفير السيولة الكافية للمصرف، واخيرا تحقيق التنويع الذي يؤدي إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المحفظة. وكل ذلك يتوافق مع ماذكر من أهداف المصرف المتعارضة من ربحية وسيولة وامان والتي تعمل ادارة المحفظة على تخفيض اثار ذلك التعارض.

لكل ذلك وجدت مايسمى بنظرية المحفظة الاستثمارية (Portfolio Theory) التي تهتم بالوصول الى افضل تشكيلة من الادوات المالية والكميات المناسبة منها والتي توصل الى تعظيم العائد(Return Maximization) وتدنية المخاطرة (Risk Minimization)، أي ترمي الوصول إلى مايسمى بالمحفظة الاستثمارية المثلى (Optimum Portfolio)، أما السيولة فانه بخصوص سيولة المحفظة الاستثمارية فاننا افترضنا اساسا أن محفظة المصرف تتكون من اوراق مالية فقط وهي متقاربة من حيث السيولة، اذ يستطيع المصرف بيع أي منها مباشرة في سوق الأوراق المالية. أما على مستوى سيولة المصرف عموما فان الوقوف عليها يتعدى المحفظة الاستثمارية لتشمل جميع محافظ المصرف.

مما تقدم يتبين أن الفصيل في الوصول الى المحفظة الاستثمارية المثلى هو الموازنة بين العائد المتوقع منها والمخاطرة التي تتعرض لها، والمصارف عادة ماتعتمد واحدة من ثلاث سياسات مختلفة لبناء محافظها وذلك اعتمادا على قدرة المصرف على تحمل المخاطر ومدى توفر السيولة لديه اضافة إلى الفلسفة التي يؤمن بها في تحقيق اهدافه في السيولة والربحية والأمان وهي:

1. السياسة الهجومية Aggressive Policy:

ويعتمدها المصرف المخاطر الذي لديه القدرة على تحمل المخاطر، والذي يستهدف تحقيق الأرباح الكبيرة بفعل ارتفاع اسعار الأوراق المالية وليس من خلال توزيعات أرباحها، ولذلك يستثمر المصرف النسبة الأكبر من أمواله المخصصة للاستثمار (تراوح بين 70%-80%) في أسهم المنشآت الحديثة او النامية ذات الاسعار المنخفضة في انتظار ارتفاع اسعارها وتحقيق العوائد الراسمالية، وتسمى المحفظة الناتجة عن اعتماد هذه السياسة بمحفظة راس المال Capital Portfolio.

2. السياسة الدفاعية Defensiv Policy:

ويعتمدها المصرف المتحفظ الذي يمتلك القدرة على تحمل المخاطر، والذي يكتفي بالحصول على الأرباح او الفوائد. السنوية الموزعة، ولذلك يستثمر هذا المصرف النسبة الأكبر من أمواله المخصصة للاستثمار في أدوات الخزينة والسندات الحكومية الأخرى والأسهم الممتازة للمنشآت الكبيرة ذات الكفاءة العالية والتي توزع لمستثمريها دخلا ثابتا، وتسمى المحفظة الناتجة عن اعتماد هذه السياسة بمحفظة الدخل Income Portfolio.

3. السياسة الهجومية الدفاعية Aggressive – Defensiv Policy:

ويعتمدها المصرف المؤمن بالوسطية ومراعاة الاستقرار النسبي والحصول على النتائج التي تراعي مميزات وعيوب السياستين السابقتين بالاستناد على قاعدة

الرجل الحريص The Prudent Man Rule، ولذلك يوزع هذا المصرف امواله المخصصة للاستثمار على ادوات مختلفة، ففي بعضها يحقق الدخل مستثمرا في اذونات الخزينة والسندات الحكومية الأخرى، وفي ذات الوقت يستثمر القسم الآخر من امواله في أسهم - المنشآت النامية مستهدفا ارباحا راسمالية. وتسمى المحفظة الناتجة عن اعتماد هذه السياسة بالمحفظة المتوازنة Balanced Portfolio.

ثانياً: استراتيجيات تنويع المحفظة الاستثمارية: Portfolio diversification strategies

ان افضل الاستراتيجيات التي تعتمدها ادارة المصرف في ادارة استثماراتها وتحقيقها لأهدافها الثلاث في الربحية والسيولة والأمان، هي استراتيجية التنويع التي تعني توزيع اموال المصرف على تشكيلة متنوعة من الاستخدامات من ائتمانات واستثمارات. وعدم تركيزها في نوع واحد منها أو مجموعة متشابهة منها اعتمادا على مبدأ (لاتضع كل البيض في سلة واحدة فإذا ماتعرض الى تلف فان ذلك يؤدي بجميع البيض مرة واحدة فتكون الخسارة كبيرة جدا)، اذ من شان التشكيل الجيد لمحفظة المصرف ان يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثلاثة بصورة جيدة، فهو يؤدي الى تخفيض المخاطرة دون ان يتعرض العائد الى أثر عكسي، ويأخذ السيولة بنظر الاعتبار. وهذا ماتعتمده ادارة المصرف في تنويع الائتمان وتنويع الاستثمار.

وفي مجال الاستثمار هناك أسس مختلفة للتنويع من اهمها تنويع جهة الأصدار وتنويع تواريخ الاستحقاق:

1. تنويع جهة الأصدار : Diversify the Issuer :

وهو يعني توزيع اموال المصرف على اوراق مالية صادرة عن عدد من المنشآت وعدم تركيزها على أوراق صادرة عن منشأة واحدة، ولذلك اسلوبين شائعين هما:

• التنويع الساذج Naive Diversification :

وهو اسلوب التنويع البسيط المعتمد على الاختيار العشوائي للمنشآت أذ أن الاستثمار في اوراق مالية صادرة عن منشأة واحدة اكثر مخاطرة من استثمارها في اوراق مالية صادرة عن منشأتين، وهذه اكثر مخاطرة من استثمارها في اوراق مالية صادرة عن ثلاثة منشآت وهكذا، أي تتخفف المخاطرة كلما زاد عدد المنشآت. وتشير احد و الدراسات إلى أن أفضل التشكيلات هي التي تتكون من 10-15 منشأة.

• تنويع ماركوتز Marcotz Diversification :

يقضي هذا الأسلوب بضرورة الاختيار الدقيق للاستثمارات والمنشآت الصادرة عنها وعدم الاعتماد على الاختيار العشوائي لتلك المنشآت، وذلك بمراعات درجة الارتباط بين العوائد المتولدة عنها. اذ يرى ماركوتز بان درجة المخاطرة تزداد كلما زاد معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات، فكما هو معروف فإن معاملات الارتباط تتراوح بين (1،،، 0،،، -1) اي قد يكون عاليا موجبا او منخفضا موجبا أو عاليا س اليا او منخفضا سالبا، فإذا كانت العلاقة بين منشأتين مثلا علاقة ارتباط قوية موجبة كما هو الحال بين منشأة لتصنيع الأثاث ومنشأة لأستيراد الأخشاب أي أن زيادة أرباح الأولى ترتبط بزيادة ارباح الثانية وخسارة الأولى ترتبط بخسارة الثانية فإن المخاطرة في رأي ماركوتز ستكون عالية في المحفظة التي تحتوي على الأوراق المالية الصادرة عن المنشأتين، وفي الحالة الثانية التي تكون العلاقة بين المنشأتين ضعيفة أو معدومة كما هو الحال مثلا بين منشأة لتجارة اللحوم واحدي المنشأتين السابقتين أي أن التغير في عوائد الأولى لايتبعه تغير في عوائد الثانية فان المخاطرة ستكون ادني مما سبق ، على أن المخاطرة ستكون في حدها الأدنى عندما تكون علاقة الارتباط قوية ولكنها سالبة كما هو الحال بين عوائد منشأة لأستيراد الأخشاب واخرى لصناعة الأثاث والتي قد تعني زيادة ارباح الأولى تخفيضا الأرباح الثانية.

2. التنويع في تواريخ الاستحقاق : Diversification in maturity dates

تختلف العوائد والمخاطر التي تواجهها الأوراق المالية بحسب تواريخ استحقاقها بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، هذا فيما يخص السندات طبعا دون الأسهم التي ليس لها تواريخ استحقاق. وعلى ذلك فعلى ادارة المصرف ان توازن بين عوائد ومخاطر محفظتها الاستثمارية من خلال استراتيجية رشيدة التنويع بين الانواع الثلاثة بحيث تستفيد من مزايا اي منها وتتخلص من عيوبها قدر الإمكان، ولها في هذا ثلاثة اساليب:

• الأسلوب الهجومي Aggressive Style :

وهو يقوم على التحول من السندات قصيرة الأجل الى متوسطة أو طويلة الأجل او بالعكس وذلك تبعا للظروف وخبرة ادارة المصرف في استقراء المستقبل والتنبؤ بأسعار الفائدة مستقبلا ، أذ أن التنبؤ بارتفاع اسعار الفائدة مستقبلا يحفز ادارة المصرف إلى بيع الأوراق المالية طويلة الأجل الحالية ذات الأسعار الفائدة المنخفضة طمعا في الشراء مستقبلا من الأوراق المالية ذات الأسعار الفائدة المرتفعة أو استبدالها بقصيرة الأجل لحين صدور الأوراق المالية ذات اسعار الفائدة المرتفعة، وبالعكس فاذا تنبأ المصرف بانخفاض أسعار الفائدة مستقبلا راح يبيع السندات قصيرة الأجل ويشتري السندات طويلة الأجل ذات اسعار الفائدة المرتفعة.

• الأسلوب المتدرج Stepwise Method :

اي توزيع اموال المصرف على أوراق مالية تتدرج تواريخ استحقاقها بين سنة وحد اعلى. من السنوات عشرة مثلا، اي توزيعها بين سنة وسنتين وثلاث سنوات وهكذا فإذا ما أستحققت سندات السنة الأولى اشترى المصرف سندات لعشر سنوات وبالتالي يبقى المصرف محتفظا باوراق مالية من جميع الفئات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

• الأسلوب المتطرف Extreme Method :

ويقصد به التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل استبعادا للأوراق المالية متوسطة الجل (من ثلاثة سنوات إلى أقل من سبعة سنوات)

وتشكيل المحفظة من استثمارات قصيرة الجل (اقل من ثلاث سنوات) واستثمارات طويلة الجل (سبعة إلى عشرة سنوات) ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاستثمارات قصيرة الأجل تسهم في مواجهة متطلبات السيولة وعيوب الاستثمارات طويلة الأجل بينما تسهم الاستثمارات طويلة الأجل في مواجهة متطلبات الربحية وعيوب الاستثمارات قصيرة الأجل، بينما الاسهم الاستثمارات متوسطة الأجل في أي من تلك الأهداف.

اسئلة الفصل العشرون

- س1. عرف المحفظة الاستثمارية موضحا ايضا نظرية المحفظة؟
- س2. اشرح السياسة الهجومية في ادارة المحفظة الاستثمارية المصرف؟
- س3. اشرح السياسة الدفاعية في ادارة المحفظة الاستثمارية للمصرف؟
- س4. اشرح السياسة الهجومية الدفاعية في ادارة المحفظة الاستثمارية؟
- س5. قارن بين السياسات الثلاث في ادارة المحفظة الاستثمارية المصرف؟
- س6. وضح استراتيجيات تنويع المحفظة الاستثمارية على اساس جهة الاصدار؟
- س7. وضح استراتيجيات تنويع المحفظة الاستثمارية على اساس تاريخ الاستحقاق؟

الفصل الواحد والعشرون

الصيرفة الاستثمارية

Investment Banking

نظرا للحاجة الماسة للخدمات الاستثمارية وعجز او امتناع المصارف التجارية عن تقديمها لخطورتها وصعوبتها وحاجتها الى متخصصين في مجالات الاستثمار المختلفة، فقد ظهرت مصارف الاستثمار التي تعتبر مؤسسات مالية مصرفية تتخصص بتقديم المنتجات والخدمات الاستثمارية (الصيرفة الاستثمارية)، على أنه قد تم الفصل بين المصارف التجارية ومصارف الاستثمار في الولايات المتحدة فيما قدمت المصارف التجارية في اوروبا الخدمات الاستثمارية أي هناك دمج بين الصيرفة التجارية والاستثمارية في اوروبا فيما هناك فصل بينهما في الولايات المتحدة.

ولا يقصد بالخدمات والمنتجات الاستثمارية (الصيرفة الاستثمارية) وظيفة الاستثمار في المصارف التجارية التي تم تناولها في فصل سابق والتي تقتصر على بيع وشراء الأوراق المالية لحساب المصرف واستثمارا لأمواله وتحقيقا لأهدافه الخاصة في الربحية والسيولة والامان، بل تتعدى ذلك إلى العديد من الوظائف والأعمال الأخرى. فمصارف الاستثمار على عكس المصارف التجارية ليست وسيطا بين المودعين والمقترضين، فهي لا تقبل الودائع وبالتالي لا ترتبط بالمودعين، وبالتالي تخلو مصادر أموالها من الودائع، التي تتميز بانها التزامات قصيرة الأجل لا تتناسب مع استخدامات الصيرفة الاستثمارية ذات الأمد الطويل. لذلك تعتمد الصيرفة الاستثمارية على رؤوس أموالها بالدرجة الأساس ثم على القروض طويلة الأجل بالدرجة الثانية سواء كانت قروضا مباشرة او عن طريق اصدار السندات. كما انها من الجانب الاخر لاتهتم كثيرا بالتسهيلات المصرفية

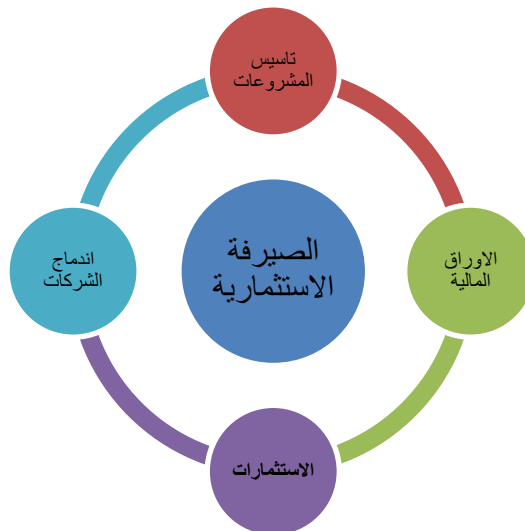
والقروض التجارية قصيرة الأجل وبالتالي لا ترتبط بالتجار في هذا المجال، بل ان تكيّزها في استخدامها لأموالها ينصب على تمويل المشاريع الاستثمارية وتكون وسيطا بين المستثمرين انفسهم مقسمة اياهم الى طرفين، يمكن أن يدعي الأول البائعون او الجانب البائع (Sell Side) ويتمثل بالأفراد والمؤسسات التي تبيع (تنتج) الأدوات المالية من اسهم او سندات او مشتقات (Derivatives) مالية او عملات أجنبية (Foreign Exchange) ، سواء كانت قد اصدرتها لأول مرة او سبق وان اشترتها وتريد بيعها ثانية وفي كلتا الحالتين فان لديها عجز مالي وترمي إلى الحصول على الأموال (أي لتحقيق هدف السيولة أولا)، حيث تتولى مصارف الاستثمار هنا تقديم جميع الخدمات الهادفة إلى تسهيل هذه العملية من دراسات سابقة وخلق المناخ الاستثماري المناسب والتخطيط والترويج وتنفيذ عمليات الاكتتاب والبيع وتوثيق ذلك. اما الطرف الثاني فهم المشترون او الجانب المشتري (Buy Side) ويتمثل بالافراد والمؤسسات ذات الفائض المالي والذي يرمي إلى استثماره بشراء الأدوات المالية السابقة (أي لتحقيق هدف الربحية اولا)، وتتولى مصارف الاستثمار هنا تقديم الخدمات الهادفة إلى تسهيل هذه العملية من دراسات سابقة وتقييم واختيار وتنفيذ عمليات الاكتتاب والشراء وتوثيق ذلك. على أنه يمكن أن يكون الأفراد والمؤسسات في كلا الطرفين (buy and sell side) ولكن ليست في العملية الواحدة بل تارة تكون المؤسسة بائعة واخرى تكون مشتريّة. والصيرفة الاستثمارية هنا تلعب دورا خطيرا لأرتباطها بطرفي العملية الاستثمارية البائع والمشتري وكلاهما يعتمد على نصائح وتوجيهات ذات المصروف، ومع اختلاف او تناقض اهدافهما، فعلى المصروف أن لا ينصح الأول على حساب الثاني أو بالعكس، فكلما السلوكين سيضر بالطرف الاخر ويزعزع ثقته بالمصروف بما يضر بسمعة المصروف والنظام المصرفي ككل. ولذلك تضع السلطات المصرفية في معظم البلدان العديد من التشريعات المقيدة والرادعة

لمصارف الإستثمار والعقوبات الكبيرة لتلك التي تقوم بمثل هذه السلوكيات وتعمل على ترشيد الصيرفة الاستثمارية.

ويمكن تقسيم اعمال الصيرفة الاستثمارية كما يوضحها الشكل (1-20) الى:

أولاً: تسهيل تأسيس المشروعات: Facilitate the Establishment of Projects

يتولى مصرف الاستثمار هنا تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية للمشاريع او الشركات الجديدة، والمساهمة في اصدار اوراقها المالية (اسهما او سندات او شهادات ايداع)، وخلق المناخ الاستثماري المناسب والترويج لها وتنفيذ عمليات الاكتتاب الخاصة بها، والتي قد تأخذ احد اتجاهين، الأول هو اتجاه الإسناد الذي يشتري فيه مصرف الاستثمار الأوراق المالية من الجهة المصدرة ويتولى بيعها لحسابه



الشكل (1-21)

اعمال الصيرفة الاستثمارية

مستفيدا من الفروقات بين اسعار البيع واسعار الشراء، متحملا بذلك المخاطر المتعلقة بهذه العملية وفي ذات الوقت قد يحقق اربحا كبيرة. اما الاتجاه الثاني فهو التوزيع الذي يعني قيام مصرف الاستثمار ببيع الأوراق المالية لحساب الجهة المصدرة وبالاسعار التي تحددها مستفيدا من العمولى التي يتفق عليها بين الطرفين، المصرف والجهة المصدرة مع عدم تحمله لمخاطر معينة.

على أن عملية الاصدار قد لانتم للمشاريع الجديدة فقط بل من الممكن ان تتم المشاريع قائمة وارادت زيادة رأسمالها باصدار اسهم جديدة او زيادة مواردها المالية بالاقتراض على شكل سندات. اضافة الى امكانية قيام مصرف الاستثمار بتقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل لهذه المشاريع، او اشتراكه معها، من خلال مساهمته بحصة من رأس المال.

ثانياً: اندماج وضم الشركات Mergers Included:

كما يدير مصرف الاستثمار عمليات الاندماج Merging والاستحواذ او الضم Consolidation، ويحدث الدمج عندما تتفق شركتان او اكثر على توقفهما عن الوجود، وانصهارهما معا في شركة واحدة جديدة تملك جميع موجودات و اموال الشركة السابقة أي توحى اصولهما وتكوين كيان جديد اكبر من كل منهما، كما تتحمل ديون والتزامات تلك الشركات، أي اننا ازاء شركة جديدة تراعي في شأنها جميع قواعد التأسيس لأنها ليست استمرار للشركات الفانية وانما هي شخصية قانونية جديدة. |

اما الضم او الاستحواذ Acquisitions فيعني ضم اصول شركة إلى اصول شركة أخرى (قابضة) مع بقاء كيان الشركة القابضة فيما يذوب كيان الشركة المستحوذ عليها في كيان الشركة الأخرى، أي أنه يحدث بين شركتين او اكثر تؤول بموجبه موجودات و اموال الشركات المندمجة الى الشركة الباقية من بينها ، وتوقف

الشركات الاخرى عن الوجود، ولذلك تبقى واحدة فقط بين الشركات المندمجة فلا يتم تشكيل شركة جديدة كما هو في الدمج.

ويتم كل ذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج والخدمات أو زيادة القدرات المالية أو تحسين الإنتاج والنوعية أو زيادة القدرة التنافسية أو معالجة مشكلات احدى الشركتين أو كلاهما. كما أن الاندماج قد يحدث بين شركات تتكامل بصورة عمودية كالاندماج بين شركات صناعة الأخشاب وشركات صناعة الموبيليا أو الانماج بين شركات النسيج وشركات الخياطة وهكذا. أو قد يتم الاندماج بين شركات تتكامل بصورة افقية للسيطرة على السوق كالاندماج بين شركات صناعة الصوابين وشركات صناعة الزيوت النباتية أو الاندماج بين شركات صناعة الأدوات الصحية وشركات صناعة السيراميك. كما انه قد يحدث بين شركات لاعلاقة تكاملية بينهما كالاندماج بين شركات صناعة السيارات وشركات صناعة الأجهزة الكهربائية. وهنا يتولى مصرف الاستثمار جميع الإجراءات المعقدة والمتعلقة بعملية الندماج أو الاستحواذ، القانونية منها والمالية والادارية والفنية.

ثالثاً: تداول الاوراق المالية Handling Securities:

يتولى مصرف الاستثمار هنا تقديم النصح والارشاد الزبائنه عن حالة السوق المالي والمناخ الاستثمار العام وحركة اسعار الأوراق المالية فيه وتقييمها (أي الوصول إلى القيمة العادلة لها) له ولزبائنه، وتقديم تنبؤاته المستقبلية عن ذلك، واتمام صفقات بيعها وشرائها وتحصيل اثمانها لزبائنه الباعين او دفع اثمانها لزبائنه المشترين. كما تتضمن هذه العملية الاحتفاظ بالاوراق المالية لزبائنه والمحافظة عليها ومتابعة استحقاقاتها الدورية من فوائد او ارباح، ومتابعة اسعارها السوقية وابلاغ الزبائن بصورة دورية بذلك.

رابعاً: الاستثمارات Investments:

يتولى مصرف الاستثمار في بعض الأحيان بنفسه الاستثمار في مشاريع خاصة يراها مناسبة وتحقق له عائداً مجزياً، ك شراء المعادن النفيسة العقارات أو الأراضي بهدف المتاجرة بها أو بنائها ومن ثم بيعها أو تأجيرها، وكذلك قد يتولى شراء المكائن والمعدات وتأجيرها. في ذات الوقت قد يتولى المصرف القيام بهذه الاعمال لحساب زبائنه. كما أن من اعمال مصرف الاستثمار انشاء و/او ادارة صناديق الاستثمار (Mutual Funds)، وصندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذو دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات (مصرف أو شركة استثمار مثلاً) وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة . تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائداً مجزياً وضمن مستويات معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من مزايا التنوع (Diversification)، مراعاة الى ما يعرف بقاعدة الرجل الحريص (The Prudent Man Rule) وذلك في ادارة موجودات الصندوق.

اسئلة الفصل الواحد والعشرون

- س1. ماهي خصوصية الصيرفة الاستثمارية؟
- س2. ماهو دور مصرف الاستثمار في تسهيل تأسيس المشروعات
- س3. ماهو دور مصرف الاستثمار في تنشيط عمليات الاستثمارات؟
- س4. ماهو دور مصرف الاستثمار في تداول الاوراق المالية؟
- س5. ماهو دور مصرف الاستثمار في عملية اندماج وضم الشركات؟

الفصل الثاني والعشرون

الصيرفة المتخصصة

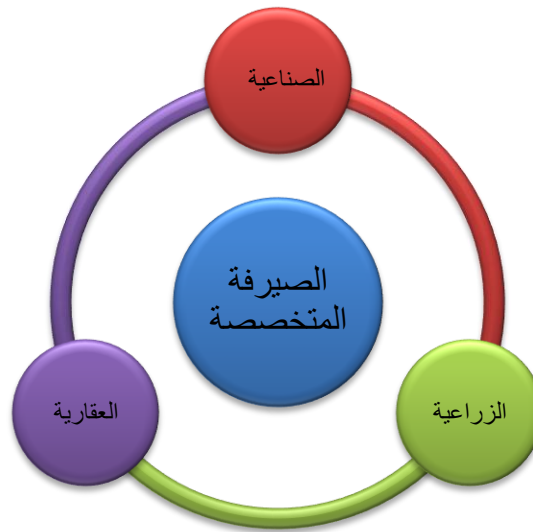
Specialized Banking

كنوع من أنواع التخصص في دعم قطاع معين والعمل على تنميته بصورة خاصة وتقديم الخدمات المصرفية له على وجه الخصوص واستجابة لاحتياجاته الخاصة، وجدت بعض الدول مصارف متخصصة في دعم وتمويل تلك القطاعات، فظهرت المصارف الصناعية التي تختص بدعم وتقديم الخدمات المصرفية إلى القطاع الصناعي والمصارف الزراعية التي تهتم بدعم وتمويل القطاع الزراعي والمصارف العقارية التي تهتم بتمويل قطاع الإسكان، وبالتالي وجدت الصيرفة المتخصصة التي تقدم خدماتها ومنتجاتها إلى هذا القطاع أو ذاك.

وعن مصادر اموال هذه المصارف فان بداياتها واغلبها قد انشئت من قبل الدولة فهي عادة تعتمد على رؤوس أموالها المخصصة لها من قبل الدولة، او رؤوس أموالها الناتجة عن اسهمها في السوق. اضافة الى القروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من مؤسسات الاقراض طويلة الأجل كصناديق التقاعد وشركات التأمين، وهي بذلك كالمصارف الاستثمارية لاتعتمد على الودائع كما هو الحال في المصارف التجارية، والتي تعد - أي الودائع - التزامات قصير الأجل لا تتناسب مع متطلبات واستخدامات الأموال في المصارف المتخصصة ذات الأمد الطويل، لذلك يسمى البعض مثل هذه المصارف بمصارف الإقراض، في حين يزعم

البعض الآخر أن مثل هذه المؤسسات غير مصرفية لتعاملها بالقروض وعدم تعاملها بالودائع.

اما من جانب استخداماتها لأموالها فان المصارف المتخصصة لاتميل كثيرا الى منح التسهيلات المصرفية والقروض قصيرة الأجل بل تركز على المشاريع الاستثمارية في القطاع الذي تعمل فيه عاملة على تمويله بالقروض متوسطة وطويلة الأجل ضمن اجراءات خاصة تتماشى واحتياجات وخصوصية ذلك القطاع. كما أن انشاءها الحكومي جعلها لاتهدف إلى الربح كهدف اساس واول بل إلى دعم وتنمية القطاع الذي تعمل فيه حتى ان اغلب قروضها تكون مدعومة من قبل الدولة متحملة جزءا من الفوائد، أي أن اسعار الفائدة على قروضها تكون منخفضة على الرغم من كونها متوسطة أو طويلة الأجل. ويمكن استعراض خصوصية الصيرفة المتخصصة ضمن القطاع الذي تعمل فيه وكما يلي:



الشكل (1-22)

اعمال الصيرفة المتخصصة

اولاً: الصيرفة الصناعية Industry Banking:

تتميز الصيرفة الصناعية بدعمها للقطاع الصناعي ولمنشآت الأعمال فيه سواء كانت للمشاريع الكبيرة منها أو المتوسطة والصغيرة. على أن هذا الدعم يكون على عدة أشكال، فالمصرف الصناعي القائم بتقديم خدماته إلى هذا القطاع يقدم القروض بانواعها المختلفة المتوسطة والطويلة الأجل، على أنه يمكن أن يقدم القروض قصيرة الأجل التي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة. وعلى اختلاف الأغراض التي وجدت من أجلها تلك القروض، فقد يكون الغرض منها انشاء المشاريع الجديدة أو تطوير ما هو قائم منها، مع ما تتطلبه قروض من هذا النوع من قيام المصرف الصناعي بتقييم المشروع والقيام بدراسة الجدوى له. كما قد يكون الغرض منها انشاء خطوط انتاجية جديدة، أو استيراد المكنات والمعدات اللازمة لتلك المصانع. أو قد تكون قروضا قصيرة الأجل لدعم راس المال العامل لها. ولكل من هذه القروض مخاطره الخاصة التي على المصرف دراستها مستفيدا من البيانات المالية للمشروع، والضمانات التي يقدمها والتي تتوفر لدى المشروع من ارض قام عليها المشروع اضافة الى المباني والمكنات والمعدات التي يمتلكها، وكذلك الاسم التجاري للمشروع. من جهة اخرى قد يساهم المصرف بانشاء المشاريع الجديدة مشاركا فيها وليس مقترضا. أو يقوم بتقديم خدمات الصيرفة الاستثمارية لتلك المشاريع، من اجراء عمل دراسات الجدوى والترويج والاكتتاب باسهمها مشترىا وبائعا لها أو بائعا لها فقط لقاء عمولة معينة. على أن بعض المصارف الصناعية قد تقدم خدمات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان للمشاريع الصناعية مستثمرا العلاقات الطيبة الموثوقة التي تبني بينه وبين ادارات تلك المشاريع.

وهنا يكون للمصرف الصناعي دوره المهم عند تقديمه لخدمات الصيرفة الصناعية والمؤثر في التنمية الصناعية الشاملة في البلاد من خلال دورة السابق اضافة إلى توجيه الموارد المتوفرة لديه أو التي يستطيع توفيرها إلى مناطق معينة بغية

تتميتها او توفيرها لدعم صناعات معينة بغية سد الحاجة المحلية الملحة اليها من الخطة الاقتصادية للبلاد، وعدم ترك ذلك بحسب اهواء المستثمرين وامكانياتهم واهدافهم الخاصة. ونظرا لأمتلاك اغلب المصارف الصناعية من قبل الدولة فعادة ما تكون خدماتها مدعومة من قبل الدولة وباسعار فائدة تفضيلية لأنها لاتستهدف الربح بالدرجة الأساس بل تستهدف التنمية الصناعية كما اسلفنا.

ثانياً: الصيرفة الزراعية Agricultural Banking:

تتميز الصيرفة الزراعية التي تقدمها المصارف الزراعية إلى المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية وكذلك لأصحاب المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية. وعادة ما تتركز المنجات المصرفية التي تقدمها المصارف الزراعية بالقروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وذلك بحسب الغرض الذي وجد من اجله القرض، فالقروض القصيرة الاجل تمنح للمزارعين لأغراض الزراعة الموسمية في بداية الموسم الزراعي لمساعدة المزارعين على استغلال ارضهم الزراعية افضل استغلال. كما تمنح القروض المتوسطة الأجل لدعم المشاريع الزراعية من خلال ادخال التقنية الحديثة لها، وكذلك مشاريع الثروة الحيوانية من تربية الدواجن وتربية العجول والمناحل وتربية الأسماك وغيرها. اضافة الى تقديمها القروض طويلة الأجل بغرض انشاء المشاريع الزراعية الكبيرة واستصلاح الأراضي وبناء القنوات ومشاريع الري المختلفة.

وتبتعد المصارف الزراعية عن تقديم خدمات الصيرفة الاستثمارية كالمصارف الصناعية ، فهي لاتؤمن عمليات الاكتتاب او الترويج الى المشاريع او ادارة الاستثمارات المالية، على انها في بعض الأحيان تشترك مع المشاريع الزراعية برأسمالها داعما بعض القطاعات الزراعية المطلوب دعمها او مناطق معينة ضمن الخطة الاقتصادية للبلاد. كما أنها في بعض الأحيان تتقبل ودائع المزارعين والجمعيات الفلاحية توطيدا للعلاقة فيما بينهما.

على أن القروض الزراعية تعد أكثر خطورة من القروض الصناعية للعديد من الأسباب منها طول دورة الانتاج التي تمتد على مدى الموسم الزراعي الذي قد يصل إلى ستة اشهر او حتى إلى عام كامل، اضافة الى المخاطر المتعلقة بالعملية الزراعية واعتمادها على الظروف الجوية والطبيعية التي تكون عادة خارج سيطرة المزارع، واحتمالات التعرض إلى الجفاف او الافات الزراعية، كما انه في اغلب البلدان يكون عائد الانتاج الزراعي منخفضا، وان المزارعين يكونون عادة من ذوي الدخل البسيطة والمستويات الثقافية والاجتماعية البسيطة. كما أن الضمانات التي تقدم في مثل هذه القروض تكون عادة متمثلة بالضمانات الشخصية والأراضي الزراعية ذاتها.

ثالثاً: الصيرفة العقارية Real Estate Banking:

تهتم الصيرفة العقارية التي تقدمها عادة المصارف العقارية بدعم قطاع الإسكان بأنواعه الشخصي والاستثماري، ويتمثل الاسكان الشخصي ببناء الدور والمساكن العائلية او ترميمها وكذلك انشاء اضافات تطويرية عليها، وعادة ما يكون مثل هذا الاسكان نمطي أي متشابه في كثير من فقراته، فهناك قطعة ارض بمساحات متفاوتة قليلا يروم صاحبها انشاء دار عليها، ضمن اجراءات تحددها الدولة عادة بمؤسساتها ذات العلاقة (الدوائر البلدية، دوائر التسجيل العقاري، الدوائر الضريبية.... وغيرها).

ويكون دعم المصرف العقاري في هذه الحالة مقتصر على تقديم القروض طويلة الأجل لبناء الدور والقروض متوسطة الأجل لترميمها، بضمان الارض والبناء عادة. كما قد يطلب المصرف ايضا ضمانات اضافية، قد تكون شخصية بتعهد شخص ضامن للسداد اذا تعذر على المقترض ذلك، او رسمية بتعهد الدائرة التي ينتمي اليها صاحب الارض. اضافة الى الضمانات انفة الذكر فيضع المصرف العقاري شروطا اخرى على قروضه كتقسيم القرض الى دفعات بحسب حجم

الإنجاز في عملية البناء، أو ابتداء عملية الدفع بعد انجاز نسبة من البناء على حساب صاحب الدار، كل ذلك بغرض تخفيض المخاطرة الكبيرة التي يتحملها المصرف العقاري وذلك لطول مدة القرض التي قد تمتد الى عشرين أو خمس وعشرين سنة.

اما بخصوص الاسكان الاستثماري فيتمثل بإنشاء العقارات الكبيرة كالعمرات أو المجمعات السكنية والأسواق والمحال التجارية الكبيرة وغيرها، كما قد يتضمن ترميم تلك الانشاءات أو تطويرها، وفي جميع الحالات يكون دور المصرف العقاري مقرضا لتلك المشاريع بقروض متوسطة أو طويلة الأجل، وبتقديم الضمانات العقارية والشخصية وغيرها. كما قد يقوم المصرف العقاري بنفسه بإنشاء مجمعات أو عمارات سكنية وبيعها إلى المواطنين بالتقسيط. ومن هنا يتبين أن الصيرفة العقارية لا تتضمن منح القروض قصيرة الأجل أو منح التسهيلات المصرفية أو تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية الأخرى، كما أن المصارف العقارية لا تقبل الودائع أيضا، وهي بهذا تعتمد في تمويلها على رؤوس أموالها والقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من مؤسسات الاقراض طويلة الأجل كشركات التأمين وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي إضافة الى امكانية اصدارها الى السندات طويلة الأجل. كما أن اغلبها قد اسسته الدولة وبالتالي فهو يحصل على دعمها، ولذا تكون قروضه مدعومة في كثير من الأحيان، فهي في مثل هذه الأحوال لا تستهدف الربح بل المساهمة في تنفيذ الخطط الاسكانية في البلاد، وهو الذي يمثل الدور المهم في انشائها.

اسئلة الفصل الثاني والعشرون

س1. عرف الصيرفة المتخصصة مبينا ما تتميز به من حيث مصادر واستخدامات اموالها؟

س2. ماهي خصوصية الصيرفة الصناعية؟

س3. ماهي خصوصية الصيرفة الزراعية؟

س4. ماهي خصوصية الصيرفة العقارية؟

الفصل الثالث والعشرون

الصيرفة الإسلامية

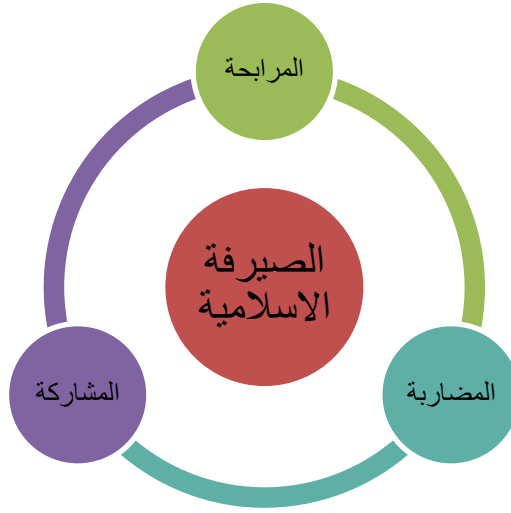
Islamic Banking

نشأت المصارف الإسلامية كحاجة ملحة إلى تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية التي تختلف عن الأساس الاقتصادي الذي بنيت عليه المصارف التقليدية وهو ان عناصر الانتاج الأربعة والتي تتمثل بالارض وحصتها الربح او الايجار والعمل وحصته الأجور والرواتب والتنظيم وحصته الربح (أو الخسارة) فيما تكون الفائدة حصة العنصر الرابع وهو راس المال، والتي تكون ثابتة وملزمة بغض النظر عن نتائج المشروع الاقتصادي رابحا او خاسرا. أما الشريعة الاسلامية فتعتمد على ان المال بكل اشكاله هو ملك لله وما الانسان الا مستخلف عليه فلا حصة ثابتة

وملزمة لرأس المال (فالمال لا يلد مالا)، وكل مازاد على المال فهو ربا محرم، بل مشاركة لصاحبه في الربح والخسارة وهي تكون غير ثابتة وغير محددة سلفا كما لا تكون ملزمة بغض النظر عن نتائج العمل.

ومما تتميز به الصيرفة الإسلامية أيضا هو قيامها ببعض عمليات الصيرفة التجارية وبعض عمليات الصيرفة الاستثمارية اضافة الى قيامها ايضا ببعض عمليات الصيرفة المتخصصة. ومن بينها قبولها للودائع المختلفة كمصدر من مصادر تمويل المصرف، سواء الودائع الجارية او التوفير او الثابتة الا انها لاتدفع الفوائد على تلك الودائع بل تشارك بعضها بالارباح التي يحققها المصرف ضمن نظام محدد. اما عمليات الاقراض فيها فهي قروض حسنة دون فوائد سواء تلك التي تفرضها للآخرين او تلك التي تحصل عليها من الآخرين، وهي تشكل نسبة بسيطة من استخداماتها او مصادر تمويلها، اضافة إلى قيامها بتقديم الخدمات المصرفية التجارية الأخرى كالاتمادات المستندية أو خطابات الضمان. كما أن المصارف الإسلامية تقوم باعمال الصيرفة الاستثمارية، من المشاركة في المشاريع مع ما تتطلبه من القيام بدراسات الجدوى لحسابها أو لحساب زبائنها، كما تتعامل في الأوراق المالية (عدا الأوراق المالية ثابتة الدخل كالسندات)، واخيرا فان المصارف الإسلامية يمكن أن تقدم خدمات قطاعية إلى القطاع الصناعي او الزراعي او العقاري.

اضافة الى ما تقدم فقد ابتكرت المصارف الإسلامية سبل استثمار تلائم ما تنسم به من خصوصية ومن ابرز تلك السبل المشاركة والمضاربة والمراوحة اضافة الى تاجير الأصول الانتاجية والقرض الحسن. وسوف يتم تناول كل من المشاركة والمراوحة والمضاربة كما يوضحها الشكل (1-23).



الشكل (1-23)

اعمال الصيرفة الإسلامية

أولاً: المشاركة Almusharaka:

وهي تعني خلط مال المصرف بمال الغير بطريقة لا تميزها عن بعضها البعض وذلك بغرض استخدامه في انشاء مشروع او شراء بضاعة وبيعها على أن تقتسم الربح والخسارة بين الشركاء على اساس حصة كل منهم في رأس المال واذا ما تولى احد الشركاء مسؤولية الادارة حينئذ يخصص له نسبة او حصة من صافي الربح قبل اقتسامه وذلك حسب ما ينص عليه في عقد الشركة. وهناك اربعة أنواع من المشاركة هي مشاركة المفاوضة التي يكون فيها الشركاء متساوون في حصة المساهمة في رأس المال وفي الحقوق والواجبات وكذلك متساوون في نصيبهم في الربح والخسارة ، ومشاركة العنان التي لا يشترط تساوى حصصهم في رأس المال أو المسؤولية عن الادارة، ومشاركة الابدان التي لا يكون فيها رأس مال الشركة مساهمة الشركاء هي بمهارتهم وجهدهم وزمنهم ومن ثم جاءت تسميتها بمشاركة الابدان ومثال على ذلك (اشتراك الخياطين والصباغين). ومشاركة الوجوه وهي ايضا ليس لها رأس مال فهي تقوم على وجاهة الشركاء بين الناس وعلى سمعتهم الائتمانية وعلاقتهم التي تساعد في انجاز اعمال الشركة.

وعلى الرغم من أهمية المشاركة كاداة استثمارية تسهم في تنمية النشاط الإنتاجي وتتيح فرصا للعمالة وهي أهداف رئيسية تسعى اليها الشريعة الاسلامية فان التطبيق العملي قد اثبت أنها مصدر للمتاعب ومخاطرة اكبر للبنوك الإسلامية مما دعاها إلى تقليص حجمها فلقد كشفت الممارسة عن سوء نية بعض الشركاء وعدم مراعاتهم الأمانة في تعاملهم مع المصارف الإسلامية وتعتبر الامانة هي شرط اساس النجاح المشاركة واستمرارها.

ثانياً: المربحة **Almurabaha**:

تعتبر المربحة صيغة تمويلية مصرفية مناسبة يمكن عن طريقها مصرف الإسلامي توفير احتياجات النشاط التجاري من السلع وكذلك توفير بعض مستلزمات النشاط الصناعي من خدمات ومستلزمات انتاج بسيطة، وبالإضافة الى توفير السلع المعمرة للمستهلكين وفي ذلك تنشيط الدورة الطلب في الاقتصاد القومي وتولد دخول مكتسبة يترتب عليها انفاق استهلاكي.

والمربحة في حقيقتها في النظام الإسلامي بيع اجل مع زيادة الثمن وهي بذلك تمتاز بالبساطة والوضوح في العلاقة بين المصرف وطالب السلعة الامر الذي يجعل لها اقبال من قبل التجار والمستهلكين ولا بد من وجود بضاعة انتقلت بالفعل من المورد الى المصرف الى العميل وفقا لاحكام المربحة في الشريعة وليست عملية وهمية قصد منها التمويل بالزيادة مقابل الأجل وكان البيع سوريا هذا هو الفارق الهام والاساس بين التمويل بالمربحة والتمويل الربوي فالأول ينتج عنه انتقال سلعة من مكان لآخر ومن طرف الآخر وبنسبة ربح معلومة على رأس المال او تكلفة السلعة ومن ثم يترتب عليه زيادة الانتاج خلق المنفعة او زيادتها مكانا او زمانا او صفة. ويشترط في المربحة علم المشتري بالثمن الأول للسلعة وان يكون الربح معلوما ايضا وان يكون العقد الأول للشراء صحيحا فان كان فاسدا لم يجز بيع المربحة لان ما بني على باطل فهو باطل.

وفي الواقع العملي هناك العديد من صور المراهبة التي تتعامل بها المصارف منها الاتفاق بين الزبون والمصرف الإسلامي على بيع سلعة أو عقار مملوك بالفعل للمصرف بالنقد أو الاجل مع الاتفاق على مقدار الربح الذي يضاف على راس المال أو على التكلفة. كذلك قد يتقدم العميل الى المصرف طالبا شراء سلعة محددة المواصفات والكمية على اساس الوعد بشرائها منه بالاجل بربح معلوم. أو قيام المصرف بشراء السلعة التي يحتاج اليها السوق أو بناء على طلب يتقدم به احد المتعاملين معه ثم بعد شرائها يبيعها المصرف لطالب الشراء بالمراهبة بان يعلن المصرف قيمة شراء السلعة مضافا اليها ما تكلفه من مصروفات بشأنها ويطلب مبلغا معيناً من الربح ممن يرغب فيها زيادة على ثمنها ومصروفاتها. وفي حالة البضاعة المستوردة قد يقوم المصرف بابرام عقد البيع مع العميل طالب الشراء ويوكل المصرف وكيلاً له في بلد المنشأ في تسليم بضاعته نيابة عنه وبعد تسليم هذا الوكيل للبضاعة يوقع المصرف والعميل عقد البيع بالمراهبة وعلي ذلك فان تبعه نقل البضاعة من ميناء الشحن الى ميناء الوصول تقع على عاتق العميل. على أنه ينبغي التثبت من حقيقة الشراء ووجود البضاعة وقابلتها للتسليم في أي الحظة عقب الشراء.

ثالثاً: المضاربة Almudaraba:

والمضاربة هي المشاركة بين طرفين يقدم احدهما راس المال الى الثاني ليتولى استثماره على ان يقتسما الارباح بنسبة معينة يتم الاتفاق عليها، وبالتالي فان المضاربة تشترط وجود طرفين يشتركان في مشروع أو عمل معين وان يقدم الأول المال فيما يقدم الثاني العمل أو الخبرة أو الشهرة ولايقدم المال اما توزيع الأرباح بين الطرفين فيكون بنسبة متفق عليها مناصفة أو غير مناصفة، اما الخسارة فيتحملها صاحب راس المال لأن المضارب الآخر سيخسر عمله.

وللمضاربة شكلان الأول يمثل المضاربة الطلقة والقاني المضاربة المقيدة حيث تقوم الأولى على تقديم الطرف الأول للمال فيما يقوم الثاني باستثمارها دون قيد او شرط او تحديد المجال محدد للاستثمار، وهي التي يتعامل بها المصرف الاسلامي مع المستثمرين لديه لديه والذين يودعون أموالهم لاستثمارها. أما المضاربة المقيدة فهي التي يقوم بها المصرف عند تقديمه لأمواله لاستثمارها من قبل الآخرين، حيث يفرض المصرف على الآخرين استثمار أمواله في مشاريع معينة يتفق عليها معهم كما يفرض عليهم ضمانات معينة في حين يشكل اسم المصرف وسمعته الضمانات للمودعين والمستثمرين لديه.

اسئلة الفصل الثالث العشرون

- س1. ماهي الفلسفة التي تعتمدها الصيرفة الاسلامية؟
- س2. اشرح المشاركة كأداة من أدوات الصيرفة الإسلامية؟
- س3. اشرح المربحة كأداة من أدوات الصيرفة الاسلامية؟
- س4. اشرح المضاربة كأداة من أدوات الصيرفة الاسلامية؟

الفصل الرابع والعشرون

الصيرفة الإلكترونية

E -Banking

اولاً: مفهوم الصيرفة الالكترونية ومستوياتها:

كنتيجة منطقية لثورتين حصلتا في نهاية القرن الماضي هما العولمة (Globalization) وتكنولوجيا المعلومات (Information Technology)، وما أحدثته الأولى من رفع للحدود الاقتصادية والقيود القانونية بين الدول، وبالتالي سهولة عمليات التبادل التجاري والمالي والمعلوماتي بينها، وما أحدثته الثانية من ثورة في المعلومات وبرمجياتها والاتصالات وأجهزتها وشبكاتها حتى غدا العالم وحدة صغيرة واحدة (ولانقل قرية صغيرة بل بيتا صغيرا) يستطيع أي من افراده البيع والشراء وتداول المعلومات والأموال والمواد الأخرى وهو لم يبرح بيته. نقول لكل ذلك وتكاملا معه ظهرت التجارة الالكترونية والمكاتب الالكترونية والاعمال الالكترونية والحكومة الالكترونية وكذلك الصيرفة الإلكترونية، والتي تعني انجاز أي من تلك الأعمال باعتماد الوسائل الإلكترونية من برمجيات وأجهزة .

ومن هنا تكون الصيرفة الإلكترونية ممثلة بتقديم المنتجات والخدمات المصرفية بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل الهاتف والحاسوب والصراف الآلي والأنترنت وغيرها، أو هي النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدونها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى. ولذلك أخذت المصارف التي تعتمد تقديم الخدمات الكترونيا العديد من المسميات منها المصارف الالكترونية (Electronic Banks) ومصارف الإنترنت (Internet Banks) أو المصارف المنزلية (Banks Home) أو المصارف على الخط (Online Banks) أو المصارف الذاتية (Self Service Banks)، وكلها تشير إلى المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الكترونيا بغض النظر عن موقع الزبون أو توقيت تقديم الخدمة له، لذا يعبر عنها (تقديم الخدمة المصرفية في كل وقت ومن أي مكان). على أنه ليس كل موقع لمصرف على شبكة الانترنت يعني

مصرفا الكترونيا، فهناك ثلاث مستويات للصيرفة الالكترونية عبر تلك المواقع أخذت تعتمد على المصارف التقليدية:

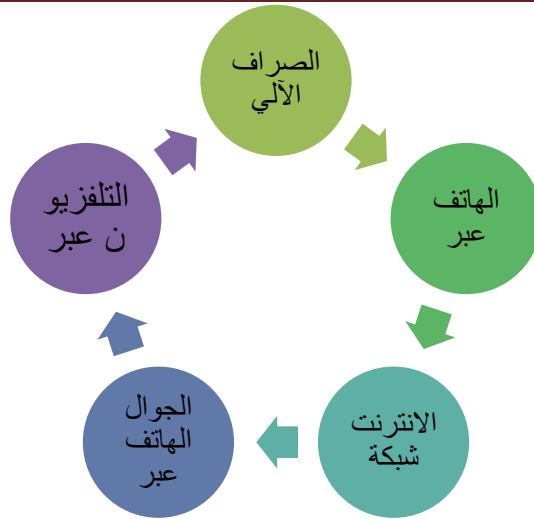
المستوى الأول: الموقع المعلوماتي، (Informational) وفيه يقدم المصرف الحد الأدنى من الاتصال الإلكتروني بزبائنه من خلال تقديم البيانات التعريفية عن المصرف ومنتجاته وخدماته المصرفية الى عموم زبائنه وكذلك إلى غيرهم ايضا، وبما لا يتيح الزبائنه الاتصال المباشر معه، او اتصاله هو بهم.

المستوى الثاني: الموقع الاتصالي (Communicative) وفيه يقدم المصرف بعض الخدمات الالكترونية الى زبائنه، منها نتائج عملياتهم وأرصدتهم وتعبئة طلباتهم، كما يسمح لهم الاتصال به من خلال البريد الالكتروني والاجابة على استئلتهم.

المستوى الثالث: الموقع التفاعلي (Interactive) وفيه يقدم المصرف خدماته وانشطته في بيئة الكترونية، اذ يسمح لزبائنه بالوصول إلى حساباتهم وادارتها واجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير واجراء الخدمات الاستعلامية كافة واجراء الحوالات بين حساباته داخل المصرف أو مع جهات خارجية . وهنا يمكن أن يقال على المصرف انه مصرفا الكترونيا، فكان اول مصرف افتراضي على شبكة الانترنت بنك (نت بنك www.netbank.com) والذي تأسس عام 1995.

ثانياً: اشكال الصيرفة الالكترونية:

تعددت الأساليب التي تقدم بها الصيرفة الالكترونية فتتوزعت اشكالها ومن اهمها ما يوضحه الشكل (24-1):



الشكل (1-24) اشكال الصيرفة الالكترونية

1. الصراف الآلي ATM:

وهي أول آلية لأتمتة العمل المصرفي حيث تعتمد على وجود شبكة من الإتصالات تربط فروع المصرف الواحد أو فروع عدة بنوك في حالة قيامها بتقديم خدمة معينة، وقد تطور عمل الصرافات الآلية من قيامها بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوراً، إلى تقديم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية، فأصبحت تقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية وتسديد الرسوم الحكومية .

2. الصيرفة عبر الهاتف Phone Banking:

تعتمد هذه الخدمة كذلك على وجود شبكة تربط فروع المصرف الواحد وتمكن الموظف من الوصول لبيانات الزبون مباشرة من أي من فروع المصرف، ويقوم الزبون بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفة ، يتكفل الموظف بعد ذلك بالرد عليه. او إستخدام مراكز للإتصال في الإجابة على رسائل الزبائن ،كما لجأت بعض المصارف إلى المشاركة في مراكز الخدمات الهاتفية المصرفية لتقليل التكلفة الكلية وتوحيد الجهد.

3. الصيرفة عبر شبكة الأنترنت:

لقد بدأت المصارف تدرجيا في تبني تقديم خدمات مصرفية عبر الأنترنت نظرا لقلّة تكاليفها، وقد ساعد هذا التدرج في تقبل العملاء لهذه الخدمة والتأقلم معها والتدريب عليها ، وكان الهدف من إستعمال الأنترنت في المصارف هو اقامة مصرف كامل يقدم خدماته للزبائن وهو ما يطلق عليه المصرف الصوري أو الإعتباري (Virtual Bank)، وتتميز الخدمة المصرفية من خلال الأنترنت برخص تكلفتها وتوفيرها لراحة للعملاء

4. الصيرفة عبر الهاتف الجوال Phone Mobile

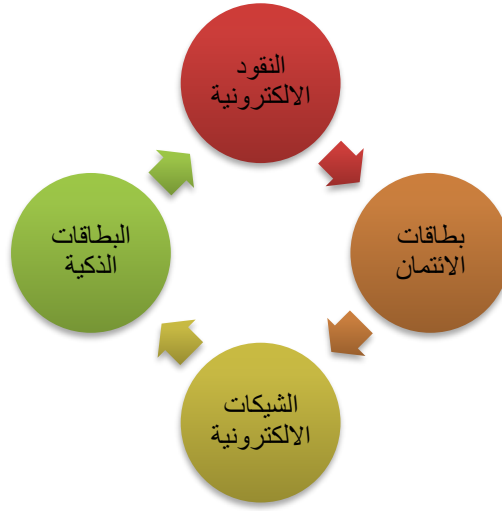
إن الإتجاه العام في العالم اليوم هو انتشار إستخدام الهاتف الجوال، وبما يزيد على استخدام الأنترنت اذ يتيح هذا الإتجاه تطوير إستخدامات الهاتف الجوال لأغراض متعددة كإستخدامه للدخول للشبكة العالمية وإستخدامه في التطبيقات المتعلقة بها كقراءة البريد الإلكتروني وتصفح المنتجات المعروضة والترويج لها، ومن ثم يمكن إستخدامه في تقديم خدمات الصيرفة المختلفة.

5.الصيرفة عبر التلفزيون Banking Via Television :

يعتبر التلفزيون من الوسائل الناجحة في الإعلام الجماهيري ولذلك تم تطوير نظام التلفزيون ليتيح المراسلة بين المشترك و مقدمي خدمة الإرسال وهو ما اصطلح عليه بالتلفزيون التخابري (Interactivetv)، إذ بدأ التلفزيون التخابري في الإنتشار في الدول المتقدمة . وبدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم خدماتها بالمشاركة مع المؤسسات مالية، نظرا للسعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومة عبر الصور.

ثالثاً: وسائل ونظم الدفع الإلكترونية:

تعددت وسائل الدفع الالكترونية المصاحبة للصيرفة الالكترونية ومن أهمها كما يوضحها الشكل (3-24):



الشكل (3-24)

نظم الدفع الإلكترونية

1. بطاقات الائتمان Credit Card

هي عقد يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر البطاقة) بفتح اعتماد بمبلغ معين لمصلحة زبونه (حامل البطاقة الذي يستطيع بواسطتها الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات والشركات التجارية قابل البطاقة) على أن تتم التسوية النهائية بين المصرف والمحلات التجارية أو بين المصرف وزبونه بصورة فورية فتكون بطاقة الدفع الفوري (Debit Card) أو بصورة شهرية فتكون بطاقة الدفع الشهري (Charge Card)، أو غير ذلك فتدعى بطاقة الائتمان (Credit Card)، وكل ذلك يجري تحت إشراف المركز العالمي للبطاقة وهو مؤسسة عالمية تتولى إنشاء البطاقة ورعايتها، والموافقة على عضوية البنوك في جميع انحاء العالم للمشاركة في إصدارها، والقيام بدور المحكم لحل أي نزاعات قد تنشأ بين المتعاملين بالبطاقة.

2. النقود الإلكترونية Electronic Cash

وهي مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، وبعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي تتميز بأنها غير ملموسة وتأخذ صورة وحدات إلكترونية يشتريها الزبون من المصرف الذي يقوم بإصدارها ويتم تحميلها على الحساب الخاص بالزبون وتخزن أيضا في جهاز الكمبيوتر الخاص بالزبون والذي يعرف باسم "المحفظة الإلكترونية"، و يمكن للزبون أن يستخدم هذه المحفظة في إتمام عمليات البيع والشراء والتحويل مع اطراف تتعامل بالنقود الالكترونية أيضا والتي يمكنها بعد ذلك تحويلها إلى عملات حقيقية من خلال البنك المصدر.

3. الشيكات الإلكترونية Electronic Check

يعتبر الشيك الإلكتروني المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية، فهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة تتطلب حسابا جاريا لزبون المصرف الذي يتعامل بالشيكات الالكترونية ذات الأشكال المحددة والمعتمدة على التوقيع الالكتروني المشفر للزبون والمحفوظ لدى المصرف وعند اصدار الشيك من قبل الزبون موثق بتوقيعه الالكتروني ليرسله عبر الانترنت الى شخص ثالث (المستفيد)، الذي يستلمه ويضيف عليه توقيعه الالكتروني ايضا ثم يرسله الى المصرف ليتولى حسم مبلغه من حساب المصدر و اضافته الى حساب المستفيد، مع ابلاغ الطرفين الكترونيا بذلك.

4. البطاقات الذكية Smart Card

هي بطاقة بلاستيكية تضم شريحة إلكترونية ذات سعة تخزينية كبيرة للبيانات، وتعتمد على مبدأ الدفع المسبق، وتحتوي هذه البطاقات على سجل البيانات

والمعلومات والأرصدة والمصروفات المالية، والرقم السري، لذلك سميت بدفتر الشيكات الإلكترونية، كما تتميز هذه البطاقات بعناصر حماية ضد التزيف والتزوير وسوء الاستخدام والسرقة، ومن أشهرها الفيزا كارد (Visa Card) والماستر كارد (Master Card) وأمريكان اكسبريس (American Express). وتستخدم البطاقات الذكية في تحويل الأرصدة وسداد الفواتير وحجز تذاكر الطيران وشراء المنتجات، ويمكن أن تحول إلى حافظة نقود إلكترونية، كما تستخدم في إجراء التحويلات المالية داخل شبكة الأنترنت ومع التلفون المحمول. كما يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري و يمكن استخدامها كبديل للنقود للشراء.

اسئلة الفصل الرابع والعشرون

- س1. ماهي وسائل ونظم الدفع الإلكترونية؟
- س2. ماهي اشكال الصيرفة الالكترونية؟
- س3. وضح مفهوم الصيرفة الالكترونية ومستوياتها؟

الفصل الخامس والعشرون

الصيرفة الشاملة

Universal Banking

أولاً: اسباب ظهور الصيرفة الشاملة:

نتيجة لذات الأسباب التي أدت إلى ظهور الصيرفة الالكترونية من ثورتي العولمة وتكنولوجيا المعلومات وما أحدثته من تطوير وصيرفة الكترونية، تم ذكره في الفصل السابق، اضافة الى التطور المتسارع في كل من العمل المصرفي واحتياجات زبائنه، وقفت المصارف بتخصصاتها المختلفة (التجارية، الاستثمارية، المتخصصة وغيرها) عاجزة عن تلبية احتياجات الزبائن المتعاظمة إلى الأنواع المختلفة من الخدمات والمنتجات المصرفية، وما يتبع ذلك من تعاظم احتياجات المصارف الى الموارد المالية الكافية لسد تلك الاحتياجات، كما أن دخول الوسطاء غير المصرفيين الى العمل المصرفي، وتنامي حدة المنافسة بين المصارف فيما بينها او بينها وبين الآخرين، فظهرت حالات الاندماج والاستحواذ المصرفي لتخلق كيانات مصرفية عملاقة، كل ذلك اضافة الى التطور الحاصل في الفكر المصرفي وما نتج عنه من ظهور الاستراتيجيات تهدف إلى تحقيق اهداف العمل المصرفي المتناقضة في الربحية والسيولة والامان (ومن بينها استراتيجية التنويع)،

نقول لكل ذلك ظهر توجه مصرفي جديد يكسر حواجز التخصص في العمل المصرفي الى مايسمى بالصيرفة الشاملة (Universal Banking)، الذي يسمح للمصرف بالدخول الى جميع القطاعات في عمليتي التمويل او الاستخدام، أي فيما يتعلق بتجميع موارده المختلفة كإيداعات او قروض او غير ذلك، او باستخدام تلك الموارد في المجالات المختلفة من قروض او استثمارات او منتجات أخرى، او بتقديم الخدمات المختلفة تجارية كانت أو استثمارية او غير ذلك، حتى أنها خرجت التنافس المؤسسات غير المصرفية في تقديم خدماتها كما هو الحال في شركات التأمين، التي اخذت المصارف تقدم خدماتها التأمينية.

ثانياً: تعريف المصارف الشاملة Definition of Universal Bank

يعرف الاختصاصيون المصارف الشاملة، بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنه تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية التقليدية، ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال. او هي المصارف التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة التي تشمل على أعمال قبول الودائع، ومنح القروض، والاتجار والتعامل بالأدوات المالية، وبالعملات الأجنبية ومشتقاتها، وتعهد الإصدارات الجديدة من ديون وحقوق ملكية، والقيام بأعمال الوساطة على تنوعها، وإدارة الاستثمارات، وتسويق المنتجات الصناعية والتأمين. وهي المصارف التي تقوم على فلسفة التنويع بهدف الموازنة بين السيولة، والربحية، والأمان، إضافة إلى أنه يسمح للمصارف بالتعامل في الأدوات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية. أو هي المصارف التي تقدم مجموعة شاملة من الخدمات المالية في مجالات الوظائف التقليدية وغير التقليدية للمصارف

التجارية ومصارف الاستثمار والمصارف الاختصاصية. وتعرف أيضا بأنها المصارف التي تعدت الدور التقليدي من وسيط نقدي تتمثل أيراداته في هامش الربح بين سعري الامراض والاقتراض، إلى وسيط مالي يتعامل ويبتكر ادوات متنوعة ومتطورة لنقل الأموال من الوحدات ذات الفوائض المالية إلى تلك الباحثة عن التمويل في كل الأسواق. او هو المصرف الذي يقدم خدمات متنوعة الى جميع العملاء من مختلف القطاعات، فهو يقدم القروض للمشاريع الصناعية والزراعية والعقارية، إضافة إلى ذلك يقدم القروض الاستهلاكية إلى الأفراد. على ان كل ذلك لم يغير من أهداف المصرف الرئيسة الثلاث في الربحية والسيولة والامان، فهي ذاتها في جميع انواع المصارف، وما تغير فقط هو الوسائل والأساليب التي تعتمد عليها لك المصارف.

ثالثاً: مزايا الصيرفة الشاملة Benefits of Universal Banks :

تعد ميزة التنوع في مصادر التمويل وكذلك التنوع في مجالات الاستخدام، الميزة الأولى للصيرفة الشاملة، مع ما يتبع ذلك من تخفيض في تكاليف التمويل، اذ يستطيع المصرف أن يدخل في جميع مجالات التمويل التي يراها مناسبة وذات تكاليف منخفضة في توقيت معين، سواء كان ذلك عن طريق الاقتراض ومن جهات مختلفة او في مواقع جغرافية معينة مستثمرا الفرص التمويلية ذات الكلفة المنخفضة اينما ومتى ما وجدت. وكذلك تخفيض في تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات المصرفية، من خلال استثماره للإنتاج الواسع لتلك المنتجات نظرا لأنه يقدمها الى القطاعات المختلفة وباحجام كبيرة او صغيرة. اضافة الى ذلك فان هذا التنوع في مجالات الاستخدام المختلفة عادة ما يحقق زيادة في الأرباح، فهو يقدم سلسلة طويلة من المنتجات ولكل القطاعات مستثمرا جميع الفرص السانحة، وبحسب احتياجات الزبائن. وفوق هذا وذاك فان التنوع وجد اساسا كستراتيجية تخفض المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، كما تبين سابقاً، ولذلك

فان الصيرفة الشاملة تحقق هذا الأمتياز من خلال تنويعها لمصادر التمويل او مجالات الاستخدام.

رابعاً: وظائف الصيرفة الشاملة: Universal Banks Functions

اعتمادا على فلسفة التنويع انفة الذكر التي يعتمدها المصرف الشامل، فانه يقدم حزمة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية، اضافة الى اعتماده كما ذكر سابقا على تنويع مصادر تمويله، كما تبين أن المصرف الشامل يجمع بين وظائف المصارف المختلفة، لكل ذلك فانه يمكن استعراض مجموعة الوظائف التي يقوم بها المصرف الشامل اعتماداً على طبيعة الوظيفة والاختصاص المصرفي التي جاءت منه:

1. وظائف المصرف التجاري Commercial bank Functions:

فالمصرف الشامل يقدم خدماته التي يقدمها المصرف التجاري من قبوله الأنواع الودائع المختلفة الجارية منها والتوفير والثابتة، اضافة الى شهادات الإيداع القابلة للتداول التي يصدرها والتي تعد بمثابة ودائع طويلة الأجل، للوصول إلى احتياجاته من السيولة، ولضمان استخدامها في زيادة القدرة الاستثمارية للمصرف. كما يقوم في هذا المجال بعملية التوريق (Securitization) التي تعني تحويل الاصول غير السائلة من قروض طويلة أو متوسطة الأجل الى اوراق مالية قابلة للتداول، يكون من حق حاملها بيعها اذا ما احتاجالي السيولة قبل موعد استحقاقها. من جهة اخرى فانه يقدم حزمة واسعة من انواع القروض قصيرة الأجل الى زبائنه ويقدم ايضا الائتمانات المختلفة لهم من قطع الاوراق التجارية أو تقديم خطابات الضمان وما إلى ذلك. كما لاننسى تعامله بالاوراق المالية بيعا وشراء في المجال الاستثماري للمصارف التجارية، معتمدا على ادارة المحفظة الاستثمار في المصرف.

2. وظائف مصرف الاستثمار :Investmen Bank Functions

وفي هذا الجانب يقدم المصرف الشامل حزمة كبيرة من المنتجات والخدمات المصرفية الاستثمارية، ابتداءً من المساعدة في تأسيس المشاريع بتقديم دراسات الجدوى والترويج للمشاريع الجديدة واصدار الأوراق المالية لها وتسويقها عن طريق الاسناد او التوزيع. كما يتولى المصرف الشامل ادارة الاستثمارات المالية لزبائنه، وتقديم النصح والارشاد لهم في مجال المعلومات والاستثمارات المالية. اضافة الى ذلك يقدم المصرف الشامل خدماته في عمليات الدمج والاستحواذ وكذلك الخصخصة. كما يقوم المصرف الشامل بعمليات الاستثمار من خلال تأسيسه او مشاركته في تأسيس المشاريع الاستثمارية المختلفة.

3. وظائف المصارف المتخصصة Specialized Bank

لأن المصارف المتخصصة تهتم بالمشاريع الاستثمارية القطاعية وتقديم خدماتها الى قطاع معين، فان المصرف الشامل يقوم في هذا المجال بتقديم قروضه التنموية متوسطة وطويلة الأجل إلى القطاعات المختلفة، اضافة الى تقديمه التسهيلات الخاصة بكل قطاع وبحسب احتياجات ذلك القطاع. فهو يدعم القطاع الصناعي بقروضه التنموية طويلة الأجل لإنشاء أو دعم المشاريع الصناعية، وفي ذات الوقت يدعم القطاع الزراعي والعقاري بالخدمات المطلوبة فيها.

4. وظائف المصرف الاسلامي :Islamic Bank Functions

مع اختلاف النهج الديني المعتمد في المصارف الإسلامية، الا أن المصارف الشاملة تقدم الخدمات التي يقدمها المصرف الاسلامي وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية وعمليات المشاركة والمضاربة وكذلك عمليات التأجير بأنواعها المختلفة.

5. وظائف اخرى :Other Functions

اضافة الى ما تقدم يقوم المصرف الشامل بالعديد من الأعمال التي لا تحسب منها على نوع معين من المصارف او هي عمليات غير مصرفية اصلا يدخلها المصرف الشامل استثمارا لقدراته الكبيرة الاستثمارية منها أو التمويلية. ومن بين هذه الوظائف الاتجار بالعملة بينها وبين زبائنهما، بغرض اتمام الصفقات التجارية الدولية لزبائنهما، والاستفادة من فروقات الأسعار، كذلك انشاء وادارة صناديق الاستثمار لحسابها او الحساب زبائنهما، كما تقوم المصارف الشاملة بالعمليات التأمينية وخاصة التأمين على الحياة لزبائنهما، أو التأمين على الممتلكات . على أن كل ما تقدم من وظائف او اعمال لا يغني المصارف الشاملة عن اعتماد الصيرفة الإلكترونية جزئيا أو كليا لبعض العمليات المصرفية، فهي الأوفر حظا في اعتماد الصيرفة الالكترونية لما تتمتع به من قدرات ادارية وتمويلية.

اسئلة الفصل الخامس والعشرون

س1. عرف المصارف الشاملة موضحا اسباب ظهورها؟

س2. ماهي مزايا الصيرفة الشاملة ؟

س3. وضح اهم وظائف المصرف الشامل؟

إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي



أ. د. عبد السلام لفتة سعيد

